الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
شعبة العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر الشمول المالي على إستقرار النظام المصرفي- دراسة حالة: الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إعداد الطالب:
➢ مشراوي حدة

إشراف الأستاذ:
➢ د -بالعبيدي عايدة عبير

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د/ السبتي وسيلة	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
د/ بالعبيدي عايدة عبير	أستاذ محاضر -أ-	مقررا	جامعة بسكرة
د/ شاوش أخوان سهام	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة بسكرة
د/ دهينة ماجدولين	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة بسكرة
أ.د/ دوحه سلمى	أستاذ	ممتحنا	جامعة باتنة 1
د/ بوعلي سفيان	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة سطيف 1

الموسم 2025-2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
شعبة العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر الشمول المالي على إستقرار النظام المصرفي- دراسة حالة: الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إعداد الطالب:
➢ مشراوي حدة

إشراف الأستاذ:
➢ د -بالعبيدي عايدة عبير

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د/ السبتي وسيلة	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
د/ بالعبيدي عايدة عبير	أستاذ محاضر -أ-	مقررا	جامعة بسكرة
د/ شاوش أخوان سهام	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة بسكرة
د/ دهينة ماجدولين	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة بسكرة
أ.د/ دوحه سلمى	أستاذ	ممتحنا	جامعة باتنة 1
د/ بوعلي سفيان	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة سطيف 1

المـوسم 2025-2026

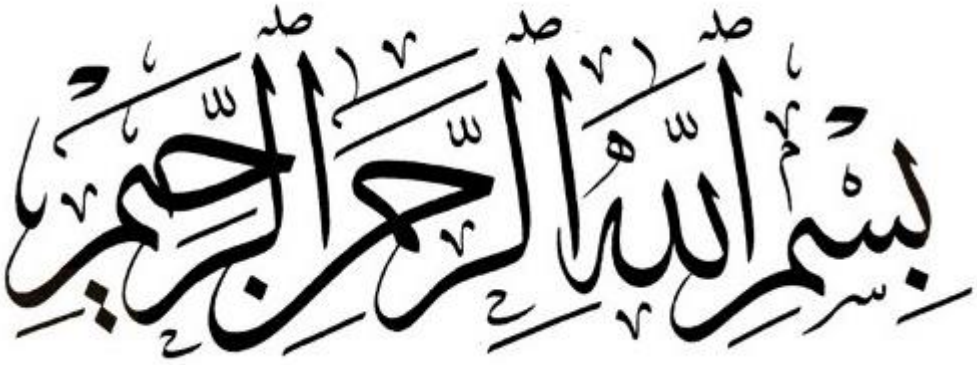
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل على توفيقه وتيسيره لإتمام هذا العمل

أتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري إلى أحق الناس به الأستاذة المشرفة **الدكتورة بالعبيدي عايدة عبير** على كل المجهودات التي بذلتها في التوجيه والتصويب طيلة سنوات ومراحل اعداد هذه الأطروحة وعلى صبرها ونصائحها وتوجيهاتها القيمة التي ساهمت في إتمام هذا العمل

وإلى من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا وقدم لي يد المساعدة فيما يخص الجانب التطبيقي الأستاذ الدكتور علي بوعبد الله

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم إثراء هذا العمل بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال الله في عمرهما

إلى كل إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى جدتي حفظها الله

إلى ابنة اختي البرعمة تسنيم

إلى كل الأهل والأحباب والصديقات وكل الزملاء والزميلات

إلى كل ما ساندني ودعمني ولو بكلمة طيبة

إلى كل طالب علم

وإلى كل من يتمنى لنا الخير

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع تقديرا ومحبة

الملخص

الملخص:

باعتبار أن الشمول المالي أصبح أحد أهم المواضيع التي برزت مؤخرا على الساحة الدولية، لارتباطه بشكل مباشر بالأنظمة المالية، وهذا لما له من دور كبير في ضم المستبعدين ماليا، وإتاحة وصول الخدمات المالية لكافة الشرائح واستقطاب أكبر عدد ممكن من المدخرات إلى القنوات الرسمية، وبما أن النظام المصرفي الجزائري كغيره من الأنظمة فهو بحاجة دوما إلى الحفاظ على سلامته وتعزيز استقراره والتقليل من تعرضه للصدمات.

في هذا الصدد جاءت هذه الدراسة لتعالج أثر الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2021، فهي تهدف إلى ابراز أثر وصول الخدمات المالية إلى كافة أفراد المجتمع واستخدامها على كفاية رأس المال وجودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري هذا من جهة، وعلى ربحيته وسيولته من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، من خلال فحص أثر خمس (05) مؤشرات تعبر عن مستويات الشمول المالي في الجزائر كمتغيرات مستقلة على مؤشرات كاملز (Camels) للاستقرار المصرفي كمتغيرات تابعة.

توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي له أثر معنوي سلبي و إيجابي على استقرار النظام المصرفي للجزائر في الفترة (2009-2021)، حيث أثبتت الدراسة على وجود أثر معنوي للشمول المالي على كل من مؤشرات جودة الأصول، والربحية و السيولة، و عدم وجود أثر معنوي على مؤشر كفاية رأس المال، إذ كان الأثر الإيجابي على كافة مؤشرات جودة الأصول من خلال زيادة عدد المودعين لكل 1000 بالغ، وعلى مؤشر واحد لربحية النظام المصرفي الجزائري ألا و هو هامش الربح من خلال زيادة انتشار عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، في حين أن الأثر السلبي كان على ثلاث مؤشرات لجودة الأصول ومؤشر واحد لسيولة النظام المصرفي الجزائري، وذلك بسبب زيادة انتشار عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المصرفي، نظام كاملز (Camels)، النظام المصرفي الجزائري.

Abstract:

Considering that financial inclusion has become one of the most important topics that has recently emerged on the international scene, due to its direct connection to financial systems, and its significant rôle in including the financially excluded, providing access to financial services for all segments and attracting the largest possible number of savings to official channels, since the Algerian banking system, like other systems, always needs to maintain its integrity, enhance its stability, and reduce its exposure to shocks.

In this regard, the study examines the impact of financial inclusion on the stability of the Algerian banking system during the period from 2009 to 2021, it aims to highlight the impact of financial services access to and use by all members of society on the capital adequacy and asset quality of the Algerian banking sector, on the one hand, and on its earnings and liquidity, on the other, this is based on The Multiple Linear Regression Model, by examining the effect of five (05) indicators that express the levels of financial inclusion in Algeria as independent variables on the Camels indicators of banking stability as dependent variables.

The study concluded that financial inclusion has a significant negative and positive impact on the stability of the banking system in Algeria during the period (2009-2021), The study demonstrated the existence of a significant impact of financial inclusion on all asset quality indicators, earnings and liquidity, and the absence of a significant impact on the capital adequacy Indicators, the positive impact on all asset quality indicators is achieved by increasing the number of depositors per 1,000 adults, a positive impact on one indicator of the Algerian banking system, namely the interest margin, through the increased spread of the number of ATMs per 100,000 adults, while the negative impact lies on three asset quality indicators and one liquidity indicator of the Algerian banking system, this is due to the increased number of ATMs per 100.000 adults.

Keywords: Financial Inclusion, Banking Stabilité, Camels, Algerian Banking System.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول والأشكال والرسوم البيانية	V
قائمة الاختصارات والرموز	VI
المقدمة	
تمهيد	أ
طرح الإشكالية والأسئلة الفرعية	أ
الدراسات السابقة	ب
نموذج الدراسة	د
فرضيات الدراسة	ز
منهجية الدراسة	ح
أدوات جمع البيانات	ح
الحدود الزمانية والمكانية	ح
أهمية الدراسة	ط
أهداف الدراسة	ط
صعوبات الدراسة	ط
هيكل الدراسة	ط
الفصل الأول: المدخل النظري للشمول المالي	2-60
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي	03
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	03
الفرع الأول: مفهوم وتطور الشمول المالي	03
الفرع الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	09
الفرع الثالث: المبادئ والركائز الأساسية للشمول المالي	11
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	14
الفرع الأول: ابعاد الشمول المالي من وجهة نظر البنك الدولي	14
الفرع الثاني: ابعاد الشمول المالي من وجهة نظر تحالف الشمول المالي	15
المطلب الثالث: استراتيجيات تعزيز الشمول المالي	17

الفرع الأول: مفهوم الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي	17
الفرع الثاني: الأهداف والركائز الأساسية للاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي	18
المبحث الثاني: التحول الرقمي للشمول المالي	20
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي	20
الفرع الأول: التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية	20
الفرع الثاني: البنية التحتية الرقمية الداعمة للتحول الرقمي للشمول المالي	27
الفرع الثالث: ماهية الشمول المالي الرقمي	32
المطلب الثاني: المبادئ والركائز الأساسية للشمول المالي الرقمي	37
الفرع الأول: مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى للشمول المالي الرقمي 2016	37
الفرع الثاني: ركائز ومبادئ الشمول المالي الرقمي ذات المستوى الرفيع 2020	38
المبحث الثالث: واقع وتطور الشمول المالي في بعض دول العالم	40
المطلب الأول: دراسة وتحليل مؤشرات الشمول المالي لبعض دول العالم للفترة (2009-2021)	40
الفرع الأول: الدول الرائدة في مجال الشمول المالي	40
الفرع الثاني: الدول الواعدة في مجال الشمول المالي	44
الفرع الثالث: الدول النامية حسب مؤشرات الشمول المالي	47
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي الرقمي في مجموعة مختارة من دول العالم خلال عام 2021	50
الفرع الأول: الدول الرائدة وفقا لمؤشرات الشمول المالي الرقمي	51
الفرع الثاني: الدول الواعدة وفقا لمؤشرات الشمول المالي الرقمي	53
الفرع الثالث: الدول النامية حسب مؤشرات الشمول المالي الرقمي	56
خلاصة الفصل الأول	60
الفصل الثاني: المدخل النظري للاستقرار المصرفي	62-114
تمهيد	62
المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار المصرفي والمالي	63
المطلب الأول: لمحة عامة حول النظام المالي والمصرفي	63
الفرع الأول: ماهية النظام المالي	63
الفرع الثاني: ماهية النظام المصرفي	65
الفرع الثالث: المخاطر التي تهدد استقرار النظام المصرفي	69
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي والمصرفي	71
الفرع الأول: ماهية الاستقرار المالي	71
الفرع الثاني: ماهية الاستقرار المصرفي	77
المطلب الثالث: الآليات الوقائية والعلاجية للحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي	82

الفرع الأول: آليات الحفاظ على الاستقرار المالي	82
الفرع الثاني: آليات الحفاظ على استقرار النظام المصرفي	84
المبحث الثاني: نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي	94
المطلب الأول: ماهية نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي	94
الفرع الأول: نشأة وتطور نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي	94
الفرع الثاني: مفهوم نظام كاملز (CAMELS) ومميزاته	95
الفرع الثالث: مؤشرات الحيطة الكلية للسلامة المالية	96
المطلب الثاني: مكونات وطريقة عمل نظام كاملز (CAMELS)	98
الفرع الأول: مكونات نظام كاملز (CAMELS)	99
الفرع الثاني: طريقة عمل نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي	103
خلاصة الفصل الثاني	114
الفصل الثالث: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المصرفي	**144-115**
تمهيد	115
المبحث الأول: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار في النظام المصرفي	116
المطلب الأول: العلاقة الإيجابية والسلبية بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي	116
الفرع الأول: العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي	116
الفرع الثاني: العلاقة السلبية بين الشمول المالي واستقرار النظام المصرفي	118
المطلب الثاني: العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات كاملز (CAMELS) لقياس الاستقرار المصرفي	119
الفرع الأول: علاقة الشمول المالي بكفاية رأس المال	119
الفرع الثاني: علاقة الشمول المالي بجودة الاصول	121
الفرع الثالث: علاقة الشمول المالي بالربحية	123
الفرع الرابع: علاقة الشمول المالي بالسيولة	129
المبحث الثاني: الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الشمول المالي واستقرار النظام المصرفي	131
المطلب الأول: الدراسات التجريبية خلال فترة الدراسة (2009-2021)	131
الفرع الأول: الدراسات الأجنبية	131
الفرع الثاني: الدراسات العربية	135
المطلب الثاني: الدراسات التجريبية في حقبة ما بعد فترة الدراسة (2009-2021)	139
الفرع الأول: الدراسات الأجنبية	139
الفرع الثاني: الدراسات العربية	140
خلاصة الفصل الثالث	144
الفصل الرابع: واقع الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر	**212-146**
تمهيد	146

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر	147
المطلب الأول: بنية النظام المصرفي الجزائري	147
الفرع الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري عقب صدور قانون النقد والقرض	147
الفرع الثاني: الإطار الهيكلي للنظام المصرفي الجزائري استنادا للأمر 03-11	151
الفرع الثالث: التركيبة الهيكلية للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	154
المطلب الثاني: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر	160
الفرع الأول: دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي	160
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات الشمول المالي في الجزائر	176
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر للفترة (2009-2021)	186
المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	186
الفرع الأول: مؤشرات بعد الوصول على الخدمات المالية	186
الفرع الثاني: مؤشرات بعد الاستخدام للخدمات المالية	193
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	202
الفرع الأول: دراسة وتحليل مؤشرات كفاية رأس المال (Capital Adequacy)	202
الفرع الثاني: دراسة وتحليل مؤشرات جودة الأصول (Assets Quality)	205
الفرع الثالث: دراسة وتحليل مؤشرات الربحية (Earning)	207
الفرع الرابع: دراسة وتحليل مؤشرات السيولة (Liquidity)	209
خلاصة الفصل الرابع	212
الفصل الخامس: دراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي الجزائري من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة (2009-2021)	**270-214**
تمهيد	214
المبحث الأول: التصميم المنهجي للدراسة	215
المطلب الأول: لمحة عامة عن نموذج الانحدار الخطي المتعدد	215
الفرع الأول: الإطار المفاهيمي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد	215
الفرع الثاني: الاختبارات الإحصائية	217
الفرع الثالث: الاختبارات القياسية	219
المطلب الثاني: عرض البيانات والأدوات والمتغيرات المعتمدة في نموذج الدراسة	221
الفرع الأول: تقديم البيانات والأدوات المستخدمة في نموذج الدراسة	221
الفرع الثاني: عرض متغيرات النموذج القياسي المعتمد في الدراسة	221
الفرع الثالث: توصيف النموذج المستخدم في الدراسة	227

المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليله احصائيا وقياسيا واقتصاديا	229
المطلب الأول: النتائج التقديرية لمعالم النموذج	229
الفرع الأول: تقدير معالم النموذج الخاص بأثر مؤشرات الشمول المالي على كفاية راس المال	229
الفرع الثاني: تقدير معالم النموذج الخاص بأثر مؤشرات الشمول المالي على جودة الأصول	231
الفرع الثالث: تقدير معالم النموذج الخاص بأثر مؤشرات الشمول المالي على الربحية	251
الفرع الرابع: تقدير معالم النموذج الخاص بأثر مؤشرات الشمول المالي على السيولة	259
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لنتائج نموذج الدراسة المتعلقة بمتغيرات الاستقرار المصرفي	265
الفرع الأول: تحليل أثر الشمول المالي من خلال بعد الوصول والاستخدام على كفاية راس المال	266
الفرع الثاني: تحليل أثر ابعاد الشمول المالي على جودة الأصول	266
الفرع الثالث: تحليل أثر ابعاد الشمول المالي على الربحية	268
الفرع الرابع: تحليل أثر الشمول المالي من خلال بعد الوصول والاستخدام على السيولة	268
خلاصة الفصل الخامس	270

قائمة بالجداول والأشكال والرسوم البيانية

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مساهمة الشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة	34
(2-1)	ركائز ومبادئ الشمول المالي الرقمي ذات المستوى الرفيع 2020	38
(3-1)	التطور الزمني لمعدلات الشمول المالي في مجموعة من الدول الرائدة عالميا خلال الفترة (2011-2021)	41
(4-1)	تطور مؤشرات الشمول المالي لعينة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)	45
(5-1)	التطور الزمني لمؤشرات الشمول المالي في الدول النامية للفترة (2011-2021)	48
(6-1)	مؤشرات الشمول المالي الرقمي للدول الرائدة لعام 2021	51
(7-1)	مؤشرات الشمول المالي الرقمي لعينة من الدول ضمن فئة الدول الواعدة لعام 2021	54
(8-1)	معدلات الشمول المالي الرقمي في عينة مختارة من الدول النامية لعام 2021	57
(9-2)	العوامل التي تؤثر على الاستقرار المصرفي	82
(10-2)	أنواع اختبارات الضغط	90
(11-2)	المؤشرات الاحترازية الكلية	97
(12-2)	تقييم فردي لمؤشر كفاية راس المال كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)	104
(13-2)	تقييم فردي لمؤشر جودة الأصول كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)	105
(14-2)	تقييم فردي لمؤشر الإدارة كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)	107
(15-2)	تقييم فردي لمؤشر الربحية كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)	108
(16-2)	تقييم فردي لمؤشر السيولة كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)	109
(17-2)	تقييم فردي لمؤشر الحساسية تجاه مخاطر السوق كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)	110
(18-2)	تصنيف البنوك وفق نظام كاملز (CAMELS)	111
(19-2)	التدابير الرقابية المتخذة وفقا للتصنيف المركب لنظام كاملز (CAMELS)	112
(20-4)	الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي الجزائري نهاية عام 2021	159
(21-4)	تطور عدد الفروع المصرفية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	162
(22-4)	تطور عدد السكان النشطون إلى عدد الشبابيك المصرفية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	163

(4-23)	تطور حجم وقيمة العمليات المنجزة عبر نظام آرتس (ARTS) خلال الفترة الزمنية (2017-2021)	165
(4-24)	تطور الحجم والقيمة الإجمالية للعمليات المعالجة عبر نظام المقاصة الالكترونية آتكي (ATCI) خلال الفترة الزمنية (2017-2021)	167
(4-25)	التطور الزمني لعدد ماكينات الصراف الآلي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2009-2021)	168
(4-26)	التطور الزمني لعدد أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	169
(4-27)	التطور الزمني لعدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	171
(4-28)	التطور الزمني للعدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2016-2021)	173
(4-29)	تطور مؤشري الكثافة المصرفية (لكل 10000 نسمة) والانتشار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	177
(4-30)	التطور الزمني لمؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	180
(4-31)	استخدام المدفوعات الرقمية في الجزائر بين الافراد البالغين من العمر 15 سنة فأكثر للفترة (2014-2021)	181
(4-32)	حجم الدخل الغير رسمي والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2019)	183
(4-33)	التطور الزمني لعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ ولكل 1000 كلم خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	187
(4-34)	التطور الزمني لعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	190
(4-35)	التطور الزمني لعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كلم مربع في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	191
(4-36)	التطور الزمني لمعدل امتلاك بطاقات الخصم لدى البالغين في الجزائر	192
(4-37)	تطور نسبة امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية للبالغين في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)	194

(4-38)	التطور الزمني لمؤشر الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2011-2021)	196
(4-39)	التطور الزمني لمؤشر الادخار لدى افراد العائلة او الأصدقاء في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2011-2021)	198
(4-40)	التطور الزمني لمؤشر الاقتراض في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	199
(4-41)	التطور الزمني لنسبة تحويل واستلام المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال الفترات الزمنية (2014-2017-2021)	200
(4-42)	مؤشر استخدام الهواتف المحمولة وشبكة الانترنت في الجزائر للاستعلام عن رصيد الحساب وتسديد الفواتير لعام 2021	202
(4-43)	مؤشر كفاية راس المال في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	203
(4-44)	التطور الزمني لمؤشر جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	205
(4-45)	التطور الزمني لمؤشر الربحية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	208
(4-46)	التطور الزمني لمؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)	210
(5-47)	مؤشرات الاستقرار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	224
(5-48)	مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الزمنية للدراسة (2009-2021)	226
(5-49)	نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع (القروض المتعثرة على الأموال الخاصة النظامية) خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	233
(5-50)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للمتغير التابع (القروض المتعثرة على الأموال الخاصة النظامية) خلال الفترة (2009-2021)	235
(5-51)	نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع (القروض المتعثرة على الأموال الخاصة النظامية (خلال الفترة (2009-2021)	236

(5-52)	نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع (معدل القروض المتعثرة (خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	238
(5-53)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع (معدل القروض المتعثرة) خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	240
(5-54)	نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع (معدل القروض المتعثرة) خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	241
(5-55)	نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	242
(5-56)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع (معدل صافي القروض المتعثرة (خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	245
(5-57)	نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية 2009-2021	246
(5-58)	نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع معدل مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية 2009-2021	247
(5-59)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع معدل مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	250
(5-60)	نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع معدل مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	250
(5-61)	نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع هامش الربح إلى الدخل الإجمالي خلال الفترة (2009-2021)	255
(5-62)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع (هامش الربح إلى الدخل الإجمالي خلال الفترة (2009-2021)	257
(5-63)	نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع (هامش الربح إلى الدخل الإجمالي خلال الفترة (2009-2021	258
(5-63)	نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع الأصول السائلة على إجمالي الأصول خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	261
(5-64)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع الأصول السائلة على إجمالي الأصول خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	263
(5-65)	نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع الأصول السائلة على إجمالي الأصول خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	264

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الأسباب الطوعية وغير الطوعية للاستبعاد المالي	05
(2-1)	مؤشرات بعد الوصول للشمول المالي	16
(3-1)	مؤشرات بعد الاستخدام للشمول المالي	16
(4-1)	تطور معدلات الشمول المالي من خلال نسب امتلاك حسابات مالية رسمية في مجموعة مختارة من الدول الرائدة في مجال الشمول المال للفترة (2011-2021)	42
(5-1)	التطور الزمني لمعدلات الادخار للبالغين في المؤسسات المالية الرسمية لعينة مختارة من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)	43
(6-1)	التطور الزمني لمعدلات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين في عينة مختارة من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)	44
(7-1)	التطور الزمني لمعدلات ملكية الحسابات المالية الرسمية للأفراد البالغين لعينة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)	45
(8-1)	التطور الزمني لمعدلات الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية عبر عينة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)	46
(9-1)	التطور الزمني لمعدلات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في عينة مختارة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)	47
(10-1)	التطور الزمني لمعدلات امتلاك الافراد البالغين لحسابات مالية رسمية في عينة مختارة من الدول النامية خلال الفترة (2011-2021)	48
(11-1)	التطور الزمني لمعدلات ادخار البالغين لدى مؤسسات مالية رسمية في عينة من الدول النامية في مجال الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)	49
(12-1)	التطور الزمني لمعدلات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في عينة مختارة من الدول النامية في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)	50
(13-1)	مؤشر المدفوعات الرقمية في عينة من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي لعام 2021	52
(14-1)	معدلات استخدام الانترنت والهواتف الذكية للاستعلام عن أرصدة الحسابات في الدول الرائدة لعام 2021	52

(1-15)	معدلات استخدام الهواتف الذكية والانترنت في عملية دفع الفواتير في الدول الرائدة لعام 2021	53
(1-16)	مؤشر اجراء المدفوعات الرقمية أو استلامها في عينة من الدول الواعدة لعام 2021	54
(1-17)	معدلات استخدام الهاتف الذكي والانترنت للاستعلام عن رصيد الحساب في عينة مختارة من الدول الواعدة لعام 2021	55
(1-18)	معدلات استخدام الهاتف الذكي والانترنت لدفع الفواتير لعينة مختارة من الدول الواعدة لعام 2021	56
(1-19)	معدل إجراء المدفوعات الرقمية او استلامها في مجموعة مختارة من الدول النامية في مجال الشمول المالي الرقمي لعام 2021	57
(1-20)	معدل استخدام الهاتف الذكي والانترنت للاستعلام عن رصيد الحساب في مجموعة مختارة من الدول النامية لعام 2021	58
(1-21)	معدل استخدام الهاتف الذكي والانترنت لدفع الفواتير في مجموعة مختارة من الدول النامية لعام 2021	59
(4-22)	تطور مؤشر عدد السكان في سن العمل لكل شباك مصرفي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)	164
(4-23)	تطور حجم وقيمة العمليات المنجزة عبر نظام آرتس (ARTS) خلال الفترة الزمنية (2017-2021)	166
(4-24)	التطور الزمني لعدد أجهزة الدفع الالكتروني (محطات نقاط البيع) في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)	170
(4-25)	التطور الزمني لعدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	172
(4-26)	التطور الزمني لنشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2016-2021)	173

(4-27)	مؤشر الكثافة المصرفية لكل 10000 نسمة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	178
(4-28)	مؤشر الانتشار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	178
(4-29)	التطور الزمني لمعدلات البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال فترة الدراسة (2009-2021)	180
(4-30)	نسبة إجراء او تلقي المدفوعات الرقمية في الجزائر والعالم للبالغين من العمر 15 سنة فأكثر للفترة (2014-2021)	182
(4-31)	تطور حجم الدخل الغير رسمي في الجزائر مقارنة بالناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2009-2021)	184
(4-32)	التطور الزمني لعدد فروع البنوك الجزائرية لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	188
(4-33)	التطور الزمني لعدد فروع البنوك الجزائرية لكل 1000 كلم مربع خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	189
(4-34)	تطور نسبة امتلاك بطاقات الخصم بين البالغين في الجزائر خلال الفترات (2011-2014-2017-2021)	193
(4-35)	التطور الزمني لمؤشر الاقتراض من مصادر رسمية وغير رسمية في الجزائر خلال الفترات (2011-2014-2017-2021)	199
(4-36)	التطور الزمني لمؤشر تحويل أو استلام المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال ثلاث فترات زمنية (2014-2017-2021)	201
(4-37)	التطور الزمني لمؤشر كفاية راس المال للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	204
(4-38)	تطور مؤشر جودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	206

(4-39)	تطور مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	208
(4-40)	تطور مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	211
(5-41)	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع القروض المتعثرة على الأموال الخاصة النظامية خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	234
(5-42)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع القروض المتعثرة على الأموال الخاصة النظامية خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	235
(5-43)	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع معدل القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	239
(5-44)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع معدل القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	240
(5-45)	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة خلال الفترة (2009-2021)	244
(5-46)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة خلال الفترة (2009-2021)	245
(5-47)	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة (2009-2021)	248
(5-48)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة (2009-2021)	249
(5-49)	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي خلال الفترة (2009-2021)	256
(5-50)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع نسبة هامش الربح على الدخل الإجمالي خلال الفترة (2009-2021)	257
(5-51)	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	262
(5-52)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول خلال الفترة الزمنية (2009-2021)	263

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
AFI	Alliance for Financial Inclusion	التحالف العالمي للشمول المالي
AMF	Arab Monetary Fund	صندوق النقد العربي
ATM	Automated Teller Machines	أجهزة الصراف الآلي
API	Introduction Programming Aplications	واجهة برمجة التطبيقات
AGB	Gulf Bank Algeria	بنك الخليج الجزائر
ALC	Arab Leasing Corporation	الشركة العربية للإيجار المالي
ARTS	Algeria Real Time Settlement	نظام الجزائر للتسوية الفورية
ACAFFI	% Of Adults and Companies with an account at a Formal Financial Institution	نسبة الافراد البالغين والشركات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية
AQI	Asset Quality Indicators	مؤشرات جودة الأصول
BNA	Banque Nationale Algérienne	البنك الوطني الجزائري
BEA	Banque Extérieure d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
BSI	Banking Stability Indicators	مؤشرات الاستقرار المصرفي
CGAP	Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
CPA	Credit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
CNEP	Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance Banque	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
CAI	Capital Adequacy Indicators	مؤشرات كفاية رأس المال
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة الملاءة الإجمالية
DES	Digital Financial Services	الخدمات المالية الرقمية
DAB	Destributeur Automatique de Billet	الموزع الآلي للنقود
eKYC	Electronic Know Your Customer	نموذج اعرف عميلك الالكتروني
EWS	Early Warning System	معيار الإنذار المبكر
EDI	El Djazair Idjar	الجزائر إيجار
EI	Earnings Indicators	مؤشرات الربحية
FISF	Financial Inclusion Support Framework	إطار دعم الشمول المالي
Fintech	Finance Technology	التكنولوجيا المالية

المختصر	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
FFI	Financial Inclusion Indicators	مؤشرات الشمول المالي
GPFI	Global Partnership for Financial Inclusion	الشراكة العالمية للشمول المالي
G20	The Group of Twenty	مجموعة العشرين
GAB	Guichet Automatique de Banque	الشباك الآلي البنكي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
ILA	Ijar Leasing Algérie	إجار ليزينغ الجزائر
IM/GI	Interest Margin / Gross Income	نسبة هامش الربح / الدخل الإجمالي
LI	Liquidity Indicators	مؤشرات السيولة
LA/TA	Liquid Assets/ Total Assets	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
MLA	Maghreb Leasing Algérie	المغاربية للإيجار المالي
NATMs	Number of Automated Teller Machines (ATMs) (per 100000 adults)	عدد ماكينات الصراف الالي (لكل 100000 بالغ)
NCBB	Number of Commercial Bank Branches (per 100000 adults)	عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100000 بالغ)
NOB	Number Of Borrowers per 1000 adults	عدد المقترضين لكل 1000 بالغ
NOD	Number Od Depositors per 1000 adults	عدد المودعين لكل 1000 بالغ
NPLs/RC	Non-Performing Loans/ Regulatory Capital	القروض المتعثرة / الأموال الخاصة النظامية
NPLR	Non-Performing Loan Ratio	معدل القروض المتعثرة
NNPLR	Net Non-Performing Loan Ratio	معدل صافي القروض المتعثرة
NIE/GI	Non-Interest Expenses / Gross Income	نسبة التكاليف خارج الفوائد / الدخل الإجمالي
OLS	Ordinary Least Squares	طريقة المربعات الصغرى العادية
POS	Point Of Sale	أجهزة نقاط البيع
PRNPLs	Provision Ratio Non-Performing Loans	معدل مؤونات القروض المتعثرة
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية

المختصر	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
SRH	Société de Refinancement Hypothécaire	شركة إعادة تمويل الرهن العقاري
SNL	Société Nationale de Leasing	الشركة الوطنية للإيجار المالي
STA/STL	Short-Term Asset/ Short-Term Liabilities	الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل
Tier1RC	Tier 1 Capital Ratio	نسبة الملاءة القاعدية
WBG	World Bank Groupe	مجموعة البنك الدولي

مقدمة

تمهيد

يعتبر الشمول المالي أحد المواضيع الجديدة والبارزة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 على الساحة الدولية، والذي يعبر عن إمكانية وصول الخدمات والمنتجات المالية بطرق رسمية وبأسعار معقولة وجودة عالية إلى جميع فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده خاصة المهمشة منها، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي به من قبل الهيئات المالية والنقدية وخاصة البنوك المركزية، لما له من دور في استقرار النظام المصرفي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك من خلال إدماج شرائح واسعة من المجتمع واستقطاب أكبر حجم من المدخرات الضائعة إلى القنوات الرسمية، وضم المستبعدين ماليا من خلال اتاحة وتعميم الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.

كما يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة وأكثرها حساسية التي تؤدي دورا مهما وتؤثر على باقي القطاعات الأخرى، ففي اقتصاد أي دولة يعتبر القطاع المصرفي المحور الأساسي في النظام المالي ككل، وبالتالي فإن عدم استقراره ينعكس أثره سلبا في الاقتصاد، لذلك قامت غالبية دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية بتبني استراتيجيات وسياسات تضمن تحقيق الشمول المالي، والتي سينعكس أثرها مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئات المجتمع، ومن ثم على الاستقرار المصرفي والمالي.

في ذات السياق، الجزائر كغيرها من الدول تسعى دوما إلى الحفاظ على سلامة واستقرار نظامها المصرفي من خلال تعزيز الشمول المالي، بحيث أضحى تعزيز الشمول المالي لجميع فئات المجتمع هدفا رئيسيا لدى بنك الجزائر، و لهذا قامت الجزائر باتخاذ آليات و تدابير خاصة تسمح بتحقيق أهداف الشمول المالي ورفع مستوياته، من خلال التركيز على الركائز الأساسية للشمول المالي، و ذلك بالاعتماد على خطط وبرامج تخص دعم البنية التحتية المالية، والحماية المالية للمستهلك، وتطوير المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات المجتمع كافة، بالإضافة إلى التوعية والتثقيف المالي.

1. إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية:

أولا: إشكالية الدراسة: استنادا لما سبق، يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

ما أثر الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009–2021)؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية للدراسة: يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- هل يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري؟
- هل يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على جودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري؟
- هل يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على الربحية للقطاع المصرفي الجزائري؟

- هل يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على السيولة للقطاع المصرفي الجزائري؟

2.الدراسات السابقة: حسب ما تم الاطلاع عليه من دراسات سابقة حول موضوع الدراسة، سواء مقالات وأوراق علمية أنجزت في جامعات جزائرية أو دولية، والتي تناولت موضوع الشمول المالي وأثره على الاستقرار المصرفي، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

أولا: الدراسات باللغة العربية:

- **الدراسة الأولى:** (ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي وصبيان طارق سعيد الأعرجي،2020، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 119، المجلد 26، العراق،323-344):

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي لعينة متكونة من 32 بنك من البنوك الأهلية للعراق للمدة من النصف الأول لعام 2016 إلى النصف الثاني من العام 2018، و التي انطلقت من فرضية مفادها وجود تأثير إيجابي لمؤشرات الشمول المالي على مؤشر الاستقرار المصرفي، اذ استندت الدراسة على بيانات دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي و التقارير الدورية لبنوك العينة، و باستخدام أساليب البيانات المزدوجة الديناميكية (Dynamic Panel Data) و بالتحديد طريقة العزوم المعممة (Generalized method of moments-GMM) لم تتوصل النتائج إلى قبول الفرضية بشكل تام و ان بعض مؤشرات الشمول المالي كعدد فروع المصارف و حجم الودائع تؤثر عكسا على الاستقرار المصرفي فضلا عن عدم ثبوت تأثير الائتمان النقدي و عدد الحسابات المصرفية للشركات على مؤشر الاستقرار، باستثناء مؤشر عدد الحسابات المصرفية للأفراد التي أثبتت النتائج معنوية تأثيره الإيجابي.

- **الدراسة الثانية:** (محمد محمد أحمد باغة، 2021، دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 431-532).

في هذه الدراسة تم قياس تأثير محددات الشمول المالي المحددة من قبل قمة مجموعة العشرين-عددها أحد عشر مؤشرا-لوصف الشمول المالي على مؤشرات أبعاد السلامة المصرفية للبنوك التجارية العاملة في مصر، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على ستة مصارف تجارية تتنوع ملكيتها بين القطاع الحكومي، والخاص والأجنبي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2020، باستخدام منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

-عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين مجمل محددات الشمول المالي ومؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية فيما عدا بعد تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

-وجود علاقة طويلة الأجل بين محددات الشمول المالي (الوصول المالي، الانتشار المصرفي واستخدام الخدمات المالية)، وتحسن مؤشرات السلامة المصرفية.

-وجود تأثير معنوي لأبعاد محددات الشمول المالي على جميع مؤشرات السلامة المصرفية للمصارف التجارية المصرية.

- **الدراسة الثالثة:** (علي دحمان محمد و بطيوي نسرين، 2022، دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج (Panel) خلال الفترة (2004-2017)، مجلة المالية والأسواق، العدد 02، المجلد09، الجزائر، 430-450.

الهدف من هذه الدراسة تحليل و قياس أثر الشمول المالي على أداء القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2004-2012)، معتمدة في ذلك مؤشرات الأداء المصرفي كمتغير تابع، فيما تم إدراج مؤشر الشمول المالي إلى جانب مجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية الأخرى كمتغيرات مستقلة، اذ تم جمع البيانات المالية لعينة مكونة من 12 بنك تجاري، مع استخدام نموذج (Panel)، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة عكسية بين كل من مؤشر كفاية رأس المال و جودة الإدارة من جهة و مؤشرات الأداء من جهة أخرى، و وجود تأثير إيجابي لمؤشري الشمول المالي و السيولة لمؤشرات الربحية الثلاثة (ROA, ROE,NIM).

- **الدراسة الرابعة:** (صحراوي جليلة عبد الله رجب الفاضلي، 2023، أثر الشمول المالي على ربحية البنوك – دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011-2020، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد01، المجلد07، 355-376)

الهدف من هذه الدراسة إلى قياس تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، بالاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد لبيانات البانل، و طريقة العزوم المعممة (GMM)، على عينة مكونة من 45 بنكا تجاريا لخمسة دول من مجلس التعاون الخليجي و هي دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطة عمان، ، خلال الفترة الزمنية (2011-2020)، وقد اعتمدت على متغير تابع المتمثل في الربحية المقاس بمؤشر العائد على متوسط الأصول، أما المتغيرات المستقلة فتشمل ثلاثة مؤشرات للشمول المالي المتمثلة في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ و عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ و عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، كما تم إدراج متغيرات الضابطة للتحكم في التأثيرات المحتملة على ربحية البنوك، و تشمل مؤشر حجم البنك و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لكل من مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية على الربحية، وفي المقابل، وجود أثر معنوي سلبي لمؤشر عدد المودعين لدى البنوك التجارية على الربحية.

- **الدراسة الخامسة** : (نظير رياض محمد الشحات ومحمد عبد العزيز السيد أبو الديار وخالد نزال غضبان العنزي، 2024، تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول " دراسة قياسية بالتطبيق على البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، العدد01، المجلد05، مصر،-1375 1423)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الشمول المالي على جودة الأصول للبنوك العاملة في مصر، حيث قام الباحثون بتطبيق الدراسة على بيانات سنوية لعدد ثمانية بنوك تجارية تتنوع ملكيتها ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأجنبي خلال الفترة الزمنية (2013-2021)، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية (Panel Data)، من خلال متغيرين رئيسيين بحيث يتمثل المتغير المستقل في الشمول المالي بينما يشكل المتغير التابع مؤشرات جودة الأصول، و كل متغير يشتمل على مجموعة من الأبعاد و المؤشرات الفرعية القابلة للقياس، و توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين إجمالي أبعاد الشمول المالي و مؤشرات جودة الأصول للبنوك العاملة في مصر، و هذا مع استثناء الأبعاد التي تتعلق بـ (حجم المحفظة الائتمانية للبنك، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة)، حيث كانت لها دورا مؤثرا في زيادة و تطور مؤشرات جودة الأصول لدى القطاع المصرفي المصري في الأجل القصير، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين كافة أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية، و استخدام الخدمات المالية)، وتحسين جودة الأصول لدى القطاع المصرفي المصري، وتشير النتائج أيضا على أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي مجتمعة على كافة مؤشرات جودة الأصول للبنوك العاملة في مصر، ويدل هذا على أن زيادة مستويات الشمول المالي يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للأفراد والشركات مما يزيد من قدرتهم على سداد الديون وتجنب القروض الغير منتظمة، وبالتالي تحسين جودة الأصول، هذا ويجب التنويه أيضا إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على العلاقة بين الشمول المالي وجودة الأصول مثل سعر الفائدة، ومستويات الدخل، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية المتبعة وغيرها.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية:

- **الدراسة الأولى:** (M.Mostak Ahamed,Sushanta K.Mallick, 2019, Is financial inclusion good for bank stability? International evidence, Journal of Economic Behavior & Organization, Volume 157, pages 403-427)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك، لـ 86 دولة خلال الفترة الزمنية (2004-2012)، وذلك باستخدام عينة مكونة من 2635 بنكا مختار من هذه البلدان، وقد توصلت النتائج إلى أن ارتفاع مستويات الشمول المالي يساهم في استقرار البنوك بشكل أكبر، وهذا التأثير الإيجابي يكون واضح

بشكل خاص مع تلك البنوك التي تتمتع بحصة أعلى من تمويل ودائع العملاء وتكاليف هامشية أقل لتقديم الخدمات المصرفية وكذلك مع تلك التي تعمل في بلدان ذات جودة مؤسسية أقوى.

- **الدراسة الثانية:** (Kinyua Daisy Wairimu, Job Omagwa 2020, Financial Inclusion and International Bank Stability of Commercial Banks listed in Nairobi securities exchange Kenya, Journal of Current Aspects in Finance,Banking and Accounting , Volume2, Issue1,PP64-81)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا، خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018، وقد شملت العينة 55 مستجيبا، بحيث تم جمع البيانات الأولية في هذه الدراسة باستخدام الاستبيانات، أما البيانات الثانوية تم جمعها باستخدام دليل مراجعة الوثائق، وتم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد وتحليل الارتباط والإحصاء الوصفي في تحليل البيانات، وخلصت الدراسة إلى أن التوافر المالي، إمكانية الوصول المالي، الاستخدام المالي، وتقديم الخدمة كان لها جميعا تأثيرات معنوية على استقرار البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية.

- **الدراسة الثالثة:** (Mohammed Hammad Safi, Hichem Khlif, 2023, The Impact of Financial Inclusion on Bankung Stability- An Analytical Study in the Iraqi Banking Sector, American Journal Of Applied Statistics and Economics (AJASE), Volume 2, Issue 1, Pages 48-53)

تناولت هذه الدراسة تأثير الشمول المالي من خلال مؤشراته على الاستقرار المصرفي، و قد تم اختبار القطاع المصرفي العراقي و تمحورت مشكلة البحث الرئيسية حول إيجاد السبل المناسبة لتحقيق الشمول المالي و التي تنسجم مع سياسات البنك المركزي العراقي، و الملائمة للبيئة العراقية لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي، و قد تم تطبيق البحث على القطاع المصرفي عامة من خلال تحليل البيانات الكمية و الإحصائية للفترة (2010-2021)، وتم استخدام أساليب إحصائية مختلفة باستخدام البرنامج الإحصائي (STATA13) و برنامج (EXCEL)، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المربعات الصغرى مع نموذج الانحدار للفرضيات، و قد توصلت إلى وجود تأثير جزئي معنوي لمؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، و قد تباينت نتائج مؤشرات الشمول المالي في الاستقرار المصرفي، وتم القبول الجزئي للفرضيات الفرعية.

- **الدراسة الرابعة:** (Linda Rosalina, Diah Wahyuningsih, 2023, Impact of financial inclusion and banking characteristics on banking stability in Indonesia, Jurnal Perspektif Pembiayaan dan Pembangunan Daerah, Vol.11,No.1, Pages 79-92) لقيتها

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الشمول المالي وخصائص البنوك (حجم البنك (Bank size)، نسبة كفاية رأس المال (CAR)، القروض المتعثرة (NPL)) على الاستقرار المصرفي في إندونيسيا خلال الفترة (2009-

2019)، بحيث تتكون العينة في هذه الدراسة من 22 بنكا في فئة BUKU3 و7 بنوك في فئة BUKU4، وتم معالجة البينات بطريقة (Panel Data analysis)، وتم اختيار نموذج التأثير الثابت باعتباره النموذج الملائم، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن متغير الشمول المالي يؤثر سلبا على استقرار البنوك بسبب عدم المساواة في الوصول إلى الشمول المالي وانخفاض الثقافة المالية فيما يتعلق بالمنتجات المصرفية.
- تؤثر خصائص البنوك تأثيرا معنوي سلبي على استقرار البنوك من خلال متغيري القروض المتعثرة وحجم البنك.
- يؤثر متغير نسبة كفاية راس المال تأثيرا معنوي إيجابي على متغير استقرار البنوك.

ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: من خلال العرض السابق للدراسات السابقة، نجد أن أغلب الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية، ركزت في مجملها على دراسة أثر الشمول المالي على مؤشر واحد فقط من مؤشرات الاستقرار المصرفي، غالبا ما يتمثل في الربحية أو جودة الأصول، مستندة في ذلك إلى بيانات لعينة من البنوك، و اعتمدت أغلبها على نموذج بانل لمعالجة هذه البيانات، و في المقابل تتميز هذه الدراسة بعدة جوانب بحيث ركزت على بيانات القطاع المصرفي ككل و ليس عينة من البنوك، كما اعتمدت على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، و دراسة اثر مؤشرات الشمول المالي على عدة مؤشرات للاستقرار المصرفي و المتمثلة في كفاية رأس المال؛ جودة الأصول،؛الربحية؛ و السيولة.

3.نموذج الدراسة: يستند نموذج الدراسة على متغير مستقل و هو الشمول المالي ببعديه و المتمثلة في بعد الوصول و بعد الاستخدام، بحيث تم اختيار مؤشرين لقياس بعد الوصول ألا وهما عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، و مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، بينما بعد الاستخدام لقد وقع الاختيار على ثلاث مؤشرات لقياسه (عدد المودعين لكل 1000 بالغ، عدد المقترضين لكل 1000 بالغ، نسبة الأفراد البالغين والمؤسسات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية)، أما بالنسبة للمتغير التابع الاستقرار المصرفي فيتم قياسه وفقا أربعة مؤشرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة) و كل مؤشر لديه مؤشرات فرعية أخرى، و المخطط التالي يشرح العلاقات المختلفة بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المصرفي التي تم اختبارها وتناولها من خلال هذه الدراسة.

نموذج الدراسة

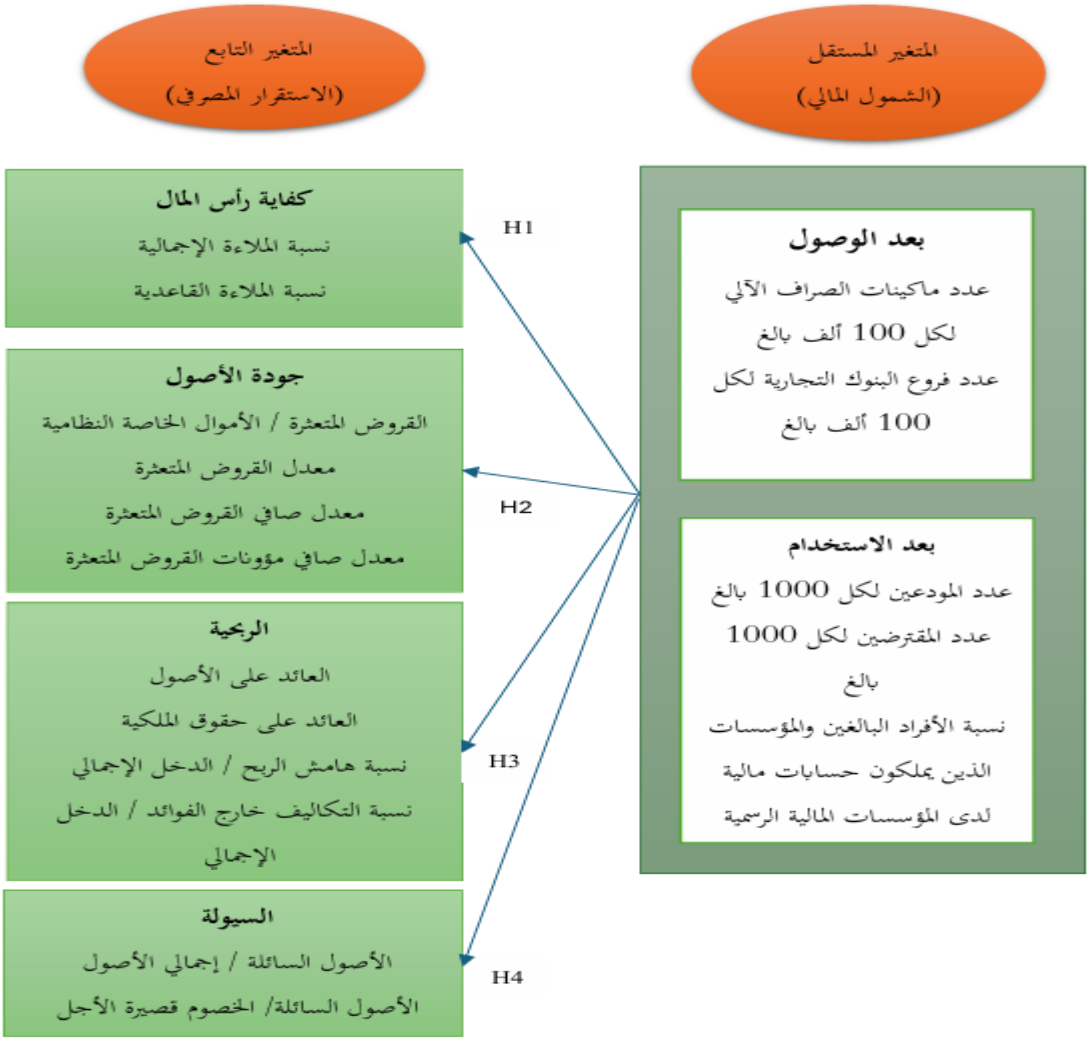

4.فرضيات الدراسة: تسعى الدراسة إلى اختبار صحة أو عدم صحة الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضية الرئيسية تم صياغة أربع فرضيات فرعية على النحو التالي:

- الفرضية الأولى (H1): يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

- الفرضية الثانية(H2): يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على جودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

- الفرضية الثالثة(H3): يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على الربحية للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

– الفرضية الرابعة(H4): يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على السيولة للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

5.منهجية الدراسة: بناءً على الإشكالية المطروحة وبغرض الإحاطة بكل جوانب الموضوع، تطلب الأمر استخدام المناهج التالية:

– المنهج التاريخي: تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لدراسة تطور مفهوم الشمول المالي ومؤشراته عبر دول العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم استخدامه في دراسة تطور النظام المصرفي وإصلاحاته.

– المنهج الوصفي: تم استخدامه لوصف مؤشرات الاستقرار المصرفي المتعلقة بنظام كاملز (CAMELS)

– المنهج التحليلي: من خلال تحليل الجداول والأشكال والرسوم البيانية المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر

– المنهج القياسي: تم الاستعانة به من أجل دراسة أثر الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد، وطريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم النموذج.

6.أدوات جمع البيانات: لمعالجة موضوع الدراسة تم اللجوء إلى المسح المكتبي وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا، والمتوفرة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، وقد تنوعت المراجع بين الكتب والرسائل والأطروحات و دراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العلمية، و التقارير الالكترونية، إلى جانب تقارير البنك المركزي الجزائري، و كذا تم إجراء مسح رقمي لكل من بنك الجزائر، و بيانات البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، و فيما يخص الأدوات والأساليب المستخدمة لعرض وتحليل المعطيات المجمعة في الدراسة فقد تم الاستعانة ببرنامج Eviews10.

7.الحدود الزمانية والمكانية:

– الحدود المكانية: اتخذت الدراسة دولة الجزائر كدراسة حالة لتحديد أثر مؤشرات الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي الجزائري.

– الحدود الزمانية: كان مجال الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2021، ويرجع ذلك لأن الشمول المالي تزايد الاهتمام به بعد الأزمة المالية العالمية 2008 هذا من جهة، ومن جهة أخرى باعتبار أن أول إصدار لقاعدة بيانات الشمول المالي من قبل البنك الدولي عام 2011.

8. أهمية الدراسة: اكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة نظرا لتزايد اهتمام الدول بالشمول المالي، وذلك بغية توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية وجعلها أكثر إتاحة بتكاليف أقل من خلال قنوات مالية رسمية موثوقة وآمنة لضمان عدم لجوء الأفراد إليها بطرق غير رسمية، لاسيما في الدول النامية ومنها الجزائر، كما تأتي هذه الدراسة منسجمة مع اهتمام السلطات النقدية الجزائرية بهذا الموضوع و رغبتها بتطوير الشمول المالي لعدة أسباب، أهمها التقليل من حجم الاقتصاد الغير رسمي و استقطاب الأموال الخارجة و دمجها ضمن المنظومة الرسمية، لذلك كان لابد من دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر و أثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري.

9.أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- التعرف على طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي ومساهمته في تعزيز استقرار النظام المصرفي.
- تحديد واقع كل من الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر من خلال دراسة وتحليل أهم المؤشرات ذات الصلة.
- إبراز أثر وصول الخدمات المالية واستخدامها من قبل مختلف فئات المجتمع على كفاية رأس المال وجودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري.
- إبراز مدى مساهمة الشمول المالي من خلال تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها في دعم وزيادة ربحية القطاع المصرفي الجزائري من جهة، ورفع مستويات السيولة من جهة أخرى.

10.صعوبات الدراسة: من خلال اعداد الأطروحة واجهت الطالبة جملة من التحديات أو الصعوبات التي من أهمها ما يلي:

- عدم التطابق الدقيق للإحصائيات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي بين مختلف الهيئات الرسمية (بنك الجزائر، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي).
- صعوبة في تحديد وحصر مؤشرات الشمول المالي المؤثرة على الاستقرار المصرفي، نظرا لوجود أبعاد مختلفة واختلاف في المؤشرات المحددة لهذه الأبعاد بين مختلف الدراسات.

11.هيكل الدراسة: بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، ثلاث منها نظرية وفصليين تطبيقيين، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، على النحو التالي:

- **مقدمة:** لقد تم التطرق في المقدمة إلى تمهيد حول موضوع الدراسة والإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التي تنطلق منها الدراسة، بالإضافة إلى الفرضيات التي حاولت الدراسة التأكد من صحتها، وعرض أهم الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والعربية التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى أهمية وأهداف الدراسة والصعوبات التي واجهت الطالبة خلال إعدادها للأطروحة، أيضا الحدود الزمانية والمكانية للدراسة ومختلف الأساليب والأدوات والمناهج المتبعة في الدراسة.

- **الفصل الأول:** تم تخصيص هذا الفصل للمتغير المستقل للدراسة، بعنوان المدخل النظري للشمول المالي، ولقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تناول فيه الإطار النظري للشمول المالي، والثاني، التحول الرقمي للشمول المالي، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى واقع وتطور الشمول المالي في بعض دول العالم.

- **الفصل الثاني:** تم تخصيص هذا الفصل إلى المتغير التابع للدراسة، بعنوان الإطار النظري للاستقرار المصرفي، ولقد تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول تناول فيه الإطار النظري لكل من الاستقرار المصرفي والمالي، أما الثاني فتطرقنا إلى نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي.

- **الفصل الثالث:** تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة، بعنوان علاقة الشمول المالي بالاستقرار المصرفي، ولقد تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول تناول فيه العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار في النظام المصرفي، والثاني الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الشمول المالي واستقرار النظام المصرفي.

- **الفصل الرابع:** بعنوان واقع الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر، تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول تناول فيه تطور النظام المصرفي وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، والثاني دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر للفترة (2009-2021).

- **الفصل الخامس:** يتناول هذا الفصل دراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي الجزائري من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة (2009-2021)، ولقد تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول تناول فيه التصميم المنهجي للدراسة، والثاني لتقدير النموذج، وتحليله احصائيا، وقياسيا، واقتصاديا.

- **خاتمة:** لقد تم في الخاتمة اختبار الفرضيات وعرض جملة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بالإضافة إلى التوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول: المدخل النظري للشمول المالي

تمهيد

إن من بين المفاهيم و المواضيع الاقتصادية الحديثة و البارزة في الوقت الحالي على الساحة الدولية نجد الشمول المالي الذي بدأت بوادر ظهوره لأول مرة عام 1993، وأصبح محل اهتمام و بشكل واضح خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من قبل البنوك المركزية و مختلف الهيئات و المنظمات الدولية، حيث تم إطلاق جملة من المبادرات، المنظمات، و غيرها من التحالفات لضمان تعزيز الشمول المالي و الوصول لجميع المهمشين من النظام المالي الرسمي لمختلف دول العالم، كما شهد هذا الأخير تطورا كبيرا بفضل التطورات التكنولوجية في الآونة الأخيرة خاصة في مجال التقنيات المالية الحديثة، بالإضافة إلى جائحة كوفيد 19، التي ساهمت بشكل كبير في رقمنة الخدمات المالية و تبسيط و تسريع وصولها لمحتاجيها بأقل التكاليف و بجودة أكبر و أصبح يطلق عليه بمصطلح الشمول المالي الرقمي.

ومن هذا المنطلق تبرز دوافع الاهتمام بموضوع الشمول المالي التي لابد من التطرق في هذا الفصل لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة به، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي

المبحث الثاني: التحول الرقمي للشمول المالي

المبحث الثالث: واقع وتطور الشمول المالي في بعض دول العالم

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي

يتيح الشمول المالي فرص أفضل للأفراد والمؤسسات لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وأصبح يعبر عن مدى وصول الفئات المحرومة والمهمشة ماليا إلى مختلف الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، بحيث يتم تقديمها بأقل التكاليف وبجودة عالية.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

يعتبر العديد من الباحثين أن الشمول المالي أصبح من بين أولويات واهتمامات معظم الدول والهيئات والمنظمات العالمية والذي يعبر عن مدى وصول الفئات المحرومة والمهمشة ماليا إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية، وعلى العكس من ذلك نجد مصطلح الاستبعاد المالي الذي يرتبط به ارتباطا وثيقا.

الفرع الأول: مفهوم وتطور الشمول المالي

لقد انبثق عن مفهوم الشمول المالي عدة مصطلحات ذات الصلة، من أبرزها مصطلح الاستبعاد المالي أو الاقصاء المالي، والذي يمثل النقيض المفاهيمي للشمول المالي.

أولا: مفهوم الاستبعاد المالي: مع تركيز العديد من البلدان والمنظمات على الشمول المالي، إلا أن القليل منهم يتحدثون حقًا عن الاستبعاد المالي أو يحددونه، وبالنظر إلى أنه لا يمكن الحصول على أحدهما دون الحصول على الآخر، فقد تم تحديد مفهوم الاستبعاد المالي بشكل واضح وإبراز تأثيره (FINCA, 2020, p. 01) .

أ. مفهوم الاستبعاد المالي: مصطلح الاستبعاد المالي أو ما يسمى بالإقصاء المالي أطلقت عليه جملة من التعاريف، منها ما يلي:

يُعرَّف الاستبعاد أو الاقصاء المالي بأنه عدم استخدام أي من الخدمات أو المنتجات المالية للمؤسسات المالية الرسمية، بما فيها من مؤسسات التمويل الأصغر، وهو معروف أيضا باسم عدم التعامل مع البنوك (Naoyuki & Peter, 2016, p. 04).

الاستبعاد المالي يعرف بأنه عجز متعدد الأسباب لوصول بعض الفئات المهمشة من المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة في النظام المالي (Mandira, 2008, p. 03).

وفي نفس الصدد يشير الاستبعاد المالي إلى الأفراد والسكان الذين لا يحصلون على خدمات مالية التي يمكن أن تشمل حسابات التوفير والقروض والمعاملات غير النقدية والائتمان والخدمات المصرفية التقليدية الأخرى، فيتم استبعاد الأفراد بسبب حالتهم الاجتماعية والاقتصادية ولأنهم لا يستطيعون تلبية متطلبات مؤسسة مصرفية رسمية، وهذا يمثل تحديًا كبيرًا للسكان(FINCA, 2020, p. 02) .

ب. أسباب الاستبعاد المالي: من بين الأسباب التي تؤدي إلى الاستبعاد المالي وعدم استخدام الخدمات المالية الرسمية ما يلي (Amidžić, Massara, & Mialou, 2014, p. 06):

1. أسباب طوعية: من بينها:

- عدم الرغبة في استخدام الخدمات المالية الرسمية.
- أسباب متعلقة بالجانب الديني والثقافي بسبب تعارض خدمات مالية رسمية مع أحكام الشريعة الاسلامية.
- الوصول غير المباشر للخدمات المالية.

2. أسباب غير طوعية: من بينها:

- قد يتم استبعاد بعض الأفراد أو المؤسسات بشكل غير طوعي من النظام المالي لأنهم لا يملكون دخلًا كافيًا.
- الاستبعاد غير الطوعي بسبب المخاطر العالية أي يكون لديهم ملف ائتمان سيئ.
- وهناك فئة من المستبعدين قسريا من شريحة الأفراد أو المؤسسات التي تحرم من الخدمات المالية نتيجة لإخفاقات الحكومة أو عيوب السوق.

وتوجد ستة أسباب شائعة للاستبعاد المالي على الرغم من أن مدى حدوثه قد يختلف من بلد إلى آخر وهي متطلبات الهوية، وشروط وأحكام الحسابات المصرفية، الوصول إلى فروع البنوك، مختلف التأثيرات النفسية والثقافية، والرسوم المصرفية، بالإضافة إلى سهولة استخدام الخدمة المصرفية(Rajani, Bhama, & Deepa, p. 136) .

استنادا على ما سبق ذكره يمكن القول أنّ الاستبعاد المالي يقصد به عدم استخدام الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية الرسمية الناتج عن أسباب قد تكون طوعية أو أسباب أخرى غير طوعية، ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل(1-1): الأسباب الطوعية وغير الطوعية للاستبعاد المالي

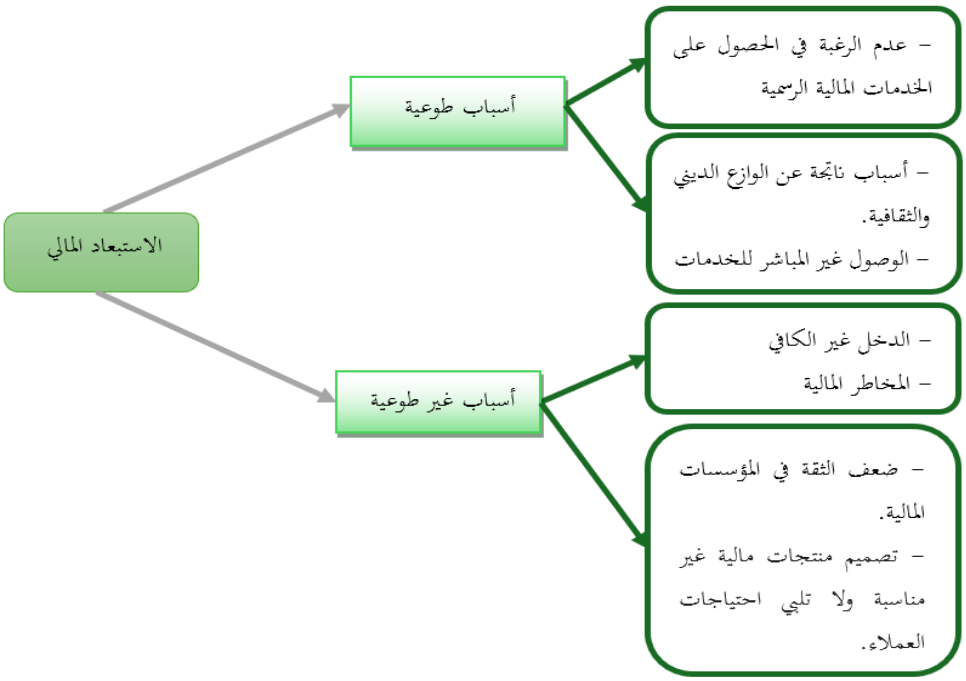

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا

ثانيا: تعريف الشمول المالي: لقد تعددت الجهات والهيئات التي تناولت مفهوم مصطلح الشمول المالي من البنوك المركزية للدول والمنظمات العالمية نذكر أهمها:

أ. تعريف الشمول المالي من وجهة نظر مختلف المنظمات والهيئات الدولية:

- **تعريف البنك الدولي**: الشمول المالي يقصد به إمكانية وصول الأفراد والمؤسسات إلى ما يفيدهم ويلبي احتياجاتهم من المنتجات والخدمات المالية على أن يكون ذلك وفق أسعار مناسبة ويتم تقديمها بمسؤولية واستدامة، تشمل هذه الخدمات المعاملات المالية والمدفوعات بمختلف اشكالها، والادخار، الاقتراض، والخدمات التأمينية، (*"الشمول المالي"* ، 2022).

- **تعريف صندوق النقد العربي**: الشمول المالي يعني أن كل فرد من أفراد المجتمع يتاح له إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي مختلف احتياجاته بسهولة وبأسعار مناسبة عن طريق قنوات رسمية وبشكل مسؤول ومستدام (الطيب، 2020، صفحة 05).

- **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)**: تعرف الشمول المالي بأن جميع الأشخاص والمؤسسات لديهم إمكانية الوصول بطرق ميسورة إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بأقل التكاليف، بحيث تشمل هذه الخدمات المدفوعات، المدخرات، الاقتراض والتأمين (*"Financial Inclusion"*, n.d.).

- **اتحاد المصارف العربية:** الشمول المالي يقصد به عملية تمكين جميع الأفراد والمؤسسات المستبعدة من الحصول على مجموعة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صُممت خصيصاً لذلك، ومُدعماً بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي" (*"آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية"*، د.ت).

- **تعريف فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي:** يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات والمنتجات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته المختلفة وأفراده من خلال القنوات المالية الرسمية وحماية حقوقهم وتشجيع مستهلكي الخدمات المالية على إدارة مدخراتهم بشكل سليم (*"نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي"*، 2017، صفحة 05).

- **لجنة الشمول المالي في الهند:** يقصد بالشمول العملية التي من خلالها يتم ضمان الوصول في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة إلى الخدمات المالية عند الحاجة من قبل الفئات المهمشة وذات مستوى الدخل الضعيف (Rangarajan, 2008, p. 01).

- **مركز الشمول المالي:** يعرف الشمول المالي بأنه الحالة التي يتمتع فيها كل من يمكنه استخدام التسهيلات المالية بإمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات عالية الجودة، المقدمة بأسعار رخيصة، وبطريقة مناسبة، وبكرامة للعملاء، بالإضافة فإنه يشير إلى حالة يتم فيها تقديم الخدمات المالية من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات، والوصول إلى كل مستخدميها المستبعدين بسهولة (WAKDOK, 2018, p. 238).

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** تعرفه بأنه العملية التي تمكن من تعزيز الوصول إلى مجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية في الوقت والسعر المعقولين والشكل الكافي بحيث تكون خاضعة للرقابة وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح مختلفة من المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل الوعي المالي (أندراوس، 2024، صفحة 19).

ب. تعريف الشمول المالي من وجهة نظر البنوك المركزية لدول مختلفة:

- **بنك الجزائر:** مصطلح الشمول المالي يقصد به إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وخاصة الفئات المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية، وابتكار خدمات ومنتجات مالية أكثر ملائمة وبأسعار عادلة ومنافسة (*"الشمول المالي "*، د.ت).

- **تعريف البنك المركزي الأردني:** هي الحالة التي يتمكن من خلالها الأفراد وقطاع الأعمال الوصول بتكاليف معقولة وبطريقة آمنة للخدمات والمنتجات المالية المختلفة (عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين)

والشكل الذي يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين المستوى المعيشي (*"ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي"* ، د.ت، صفحة 02).

تعريف البنك المركزي المصري: الشمول المالي يقصد به إتاحة الخدمات ومختلف المنتجات المالية للاستخدام من قبل فئات المجتمع المهمشة بجودة وتكلفة مناسبة، عن طريق القنوات الرسمية مع حماية حقوقهم من أجل تمكينهم من إدارة أموالهم بالشكل الصحيح (*"نظرة عامة"* ، 2023).

– **تعريف البنك المركزي الماليزي**: الشمول المالي هو عبارة عن قوة دفع هامة في الدور التنموي للبنك لضمان حصول كل نشاط اقتصادي ومنطقة جغرافية وشريحة من المجتمع على الخدمات المالية وقد يشمل الشمول المالي جميع الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول لمختلف المعلومات المالية والخدمات *(FINANCIAL SECTOR DEVELOPMENT*", n.d.).

– **تعريف البنك المركزي العراقي**: هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم مثل حسابات الودائع بأنواعها، وخدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، الخدمات الائتمانية، وخدمات الصيرفة الاسلامية (عبد النبي، 2018، صفحة 02).

ومن خلال ما تم عرضه من تعريف للشمول المالي يمكن استنتاج التعريف التالي:

يقصد بالشمول المالي إمكانية وصول جميع الفئات المهمشة والمستبعدة ماليا إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية التي تلبي احتياجاتهم بتكاليف ميسورة وجودة عالية من خلال القنوات المالية الرسمية.

ثالثا: نشأة وتطور الشمول المالي: ظهر مفهوم الشمول المالي للمرة الأولى عام 1993 في دراسة قام بها أحد الباحثين حول الخدمات المالية في إنجلترا (أندراوس، 2024، صفحة 16)، بحيث تناولت هذه الدراسة أثر إغلاق أحد الفروع البنكية على وصول الخدمات المالية إلى سكان المنطقة (أبو العز، 2021، صفحة 347)، ، و تم ابراز مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الخدمات و المنتجات المالية المتوفرة لجميع الأفراد وفئات المجتمع المهمشة ماليا (ضيف، 2020، صفحة 474)، و مع حلول عام 2000 بدأ الاهتمام به بالفعل في العديد من الدول من طرف البنوك المركزية و الأنظمة المالية (بوعيشاوي و غزازي، 2021، صفحة 73)، و زاد الاهتمام به باعتباره جزء من السياسة المتبعة لتحقيق الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 (الرفيعي، 2020، صفحة 38).

وفي الفترة نفسها، تم إطلاق منظمة التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) بفضل مساعدة مالية من قبل مؤسسة بيل وميليندا جيتس لتعزيز الشمول المالي بين ممثلي الدول النامية، بحيث أشارت هذه المؤسسة إلى تجمع

مختلف صانعي السياسات المالية وما يقارب من 100 بنك مركزي من أجل إطلاق هذا التحالف (Tyler, 2021, p. 65).

في عام 2010، تم إطلاق مبادرة تحت مسمى الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) وهي منصة شاملة لدول مجموعة العشرين جميعها، بالإضافة إلى الدول المهتمة من خارجها وأصحاب المصلحة المعنيين لمواصلة العمل على الشمول المالي، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل الشمول المالي لمجموعة العشرين، والتي تم إقرارها في قمة مجموعة العشرين في سيول ("*About GPFI*", n.d.).

في عام 2011، تم إجراء مسح (Findex) للمرة الأولى لحوالي 150 ألف عائلة في 140 بلد، يغطي امتلاك الحسابات المالية وأنشطة الائتمان والادخار، وما إذا كانت الأجور أو التحويلات الحكومية تُدفع مباشرة في الحسابات ويتم إجراؤه كل ثلاث سنوات ومن أكثر المؤشرات التي يتم الاستشهاد بها النسبة المئوية للسكان البالغين الذين لديهم حساب مصرفي.(Adolfo, Thorsten, Mohamed, & Sami, 2020, p. 06) .

في 2012 قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي في قمة (Los Cabo) بتطوير المؤشرات لقياس الشمول المالي (عبد المجيد و حسني، 2023، صفحة 80).

في عام 2013، تم إطلاق إطار دعم الشمول المالي (FISF) وهو مبادرة لمجموعة البنك الدولي (WBG) تهدف إلى تسريع وزيادة فعالية الإصلاحات وغيرها من الإجراءات التي تقودها الدولة لتحقيق أهداف الشمول المالي الوطنية، ورحب به وزراء مالية مجموعة العشرين والتحالف من أجل الشمول المالي، ويساعد (FISF) على توسيع نطاق حوار سياسات مجموعة البنك الدولي والعمل التحليلي والتمويل من أجل الشمول المالي والاستفادة منه، (FISF) ("*Financial Inclusion Support Framework (FISF)*", 2022)، و أطلقت المؤسسات العالمية العديد من البرامج التي تهدف إلى تحقيق الشمول المالي مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمجموعة الاستشارية (C-GAP) لمحاربة الفقراء (عبد الله س.، 2016، صفحة 15).

في عام 2017، تم إصدار قاعدة بيانات الشمول المالي (ديميرجوتش، كونت، دوروثي، سنية، و جيك، 2018، صفحة 10)، وإطلاق مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية من قبل صندوق النقد العربي ومؤسسة GIZ و AFI (*"إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين"*، 2018).

ومع مطلع عام2020، جعلت الأمم المتحدة الشمول المالي قضية الشمول المالي قضية ذات أهمية وأولوية للتنمية الاقتصادية، بحيث أوضحت واكدت خطة عمل الشمول المالي (FIAP) لعام 2017 من جديد التزام مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي لصالح جميع الأشخاص المحرومين والمهمشين ماليا(SENOU, 2021, p. 21).

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

يشكل الشمول المالي أهمية كبيرة للاقتصاد بحيث تجدر الإشارة إلى أن الوصول للخدمات والمنتجات المالية الرسمية من شأنه أن يساهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي والرفع من النمو الاقتصادي من جهة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى.

أولا: أهمية الشمول المالي: اكتسب مصطلح الشمول المالي أهمية بالغة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نتيجة للنتائج المتعلقة بالاستبعاد المالي وعلاقته المباشرة بالفقر (Saifullahi & Hussaina, 2022, p. 90)، وشهد اهتماما متزايدا بين صانعي السياسات والباحثين في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية واستخدامها مرتبط بالرفاهية المالية للأفراد وكذلك بالنمو الاقتصادي

واستقرار الدول (Zibei & Minchao, 2016)، وتتمثل أهمية الشمول المالي فيما يلي:

أ. أهمية الشمول المالي بالنسبة للجانب الاجتماعي: الشمول المالي لديه القدرة على تحسين الوضع المالي ومستويات المعيشة للفقراء والفئة الضعيفة في المجتمع (Anthonia & Modinat, 2018, p. 05)، فهو يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي للدول من خلال التقليص من نسب البطالة والاهتمام بالفئات ذات الدخول المنخفضة وذلك بتعميم الخدمات والمنتجات المالية لجميع المستبعدين ماليا من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم من رفع المستوى المعيشي (جواني و مريمت، 2021، صفحة 276).

ب. أهمية الشمول المالي من جانب الاستقرار المصرفي: فهو يوفر غاية ووسيلة لجلب مدخرات الفقراء إلى نظام الوساطة المالية الرسمي، فإن زيادة عدد العملاء سيوفر للبنوك فرصة تمكنهم من التقليل من اعتمادهم على الودائع بالجملة ومساعدتهم على إدارة كل من اختلالات الأصول ومخاطر السيولة بشكل أكثر كفاءة (Anthonia & Modinat, 2018, p. 06).

ج. أهمية الشمول المالي في رفع النمو الاقتصادي: أوضحت العديد من الدراسات بأن إتاحة الخدمات والمنتجات المالية على المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساهم في الرفع من معدلات التوظيف والإيرادات الضريبية للدول ورفع مستوى الرفاهية المعيشية (غربي، سعدوني، و بوغرارة، 2021، صفحة 374)، و من جهة أخرى فإن تقديم الحلول التمويلية للفئات الهشة من المجتمع و بتكاليف منخفضة يؤدي إلى رفع الإنتاج و نمو الناتج المحلي الإجمالي (دردور و حركات، 2020، صفحة 79)، و من خلال جملة الدراسات التي قامت بها مجموعة البنك الدولي أكدت بوجود علاقة ايجابية بين مستويات الشمول المالي و النمو الاقتصادي (سلايمية و طبايبية، 2023، صفحة 1048)، بحيث أن التحسين في نوعية و جودة الخدمات والمنتجات المالية المقدمة وتوسيع نطاق

وصولها للأفراد والمؤسسات يساهم في توفير القدرة للنساء والشباب والفئات الفقيرة على تنفيذ استثماراته الصغيرة والمنتجة والذي بدورها ترفع من الدخل و زيادة الاستهلاك وتحسين فرص النمو الاقتصادي (عبد الله س.، 2016، صفحة 17).

د. أهمية الشمول المالي في إطار تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية: يعمل الشمول المالي على تشجيع المؤسسات المالية على التنوع والاختلاف في تقديم الخدمات المالية وتحسين جودتها بشكل يناسب احتياجات عملائها وتحسين جودتها (الوزري، 2021، صفحة 16).

ثانيا: أهداف الشمول المالي: العديد من الأنظمة الاقتصادية تسعى لتحقيق الشمول المالي من أجل الوصول لمجموعة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

– يهدف الشمول المالي إلى إزالة جميع أشكال حواجز وصول الجمهور في استخدام الخدمات المالية المدعومة بالبنية التحتية القائمة (Hedwigis, 2017, p. 625).

– تحسين وفرة وجودة الخدمات المالية ونطاق وصولها للأشخاص المهمشين ماليا (*"Financial Inclusion Principles 101"*, 2018, p. 01).

–المساهمة في تمكين الفقراء من تجميع المدخرات من خلال القنوات الرسمية والحصول على الائتمان الذي يمكنهم من تسهيل أنماط الاستهلاك وإدارة شؤونهم المالية بشكل أفضل (BANERJEE, DONATO, & MARUTA, 2020, p. 02).

– التنوع في الأصول والحصول على العملاء الجدد وكذا تحقيق الاستقرار في الودائع والحد من المخاطر المتعلقة بالسيولة مما يدعم الاستقرار المصرفي، الإضافة إلى توفير للبنوك قاعدة بيانات ضخمة بشكل يفيدهم في التحليل والبحث مما يؤثر من إمكانية توفير منتجات مبتكرة وتلبي رغبات واحتياجات مختلف فئات المجتمع (جواني و مريمت، 2021، صفحة 276).

– تشجيع وتمكين المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر من التوسع والتقدم مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدول (الشرفا و عجور، 2019، صفحة 7).

– تعزيز الثقة بمزودي الخدمات والمنتجات المالية في كل من القطاع المالي والمصرفي وارتفاع نسبة القدرات المالية لدى مختلف الفئات وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع بما فيها النساء والشباب (ضيف، 2020، صفحة 476).

الفرع الثالث: المبادئ والركائز الأساسية للشمول المالي

لقد تم الاعتماد على تسعة (09) مبادئ مبتكرة تهدف إلى خلق بيئة تنظيمية تدعم الشمول المالي، ومن زاوية أخرى يتطلب تعزيز الشمول المالي أربعة (04) ركائز أساسية.

أولا: مبادئ الشمول المالي: تم اعتماد العديد من المبادئ المبتكرة للشمول المالي من قبل رؤساء مجموعة العشرين في قمة تورنتو 2010 *(The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion: Bringing the Principles to Life,"2022, p. 02)*، التي تهدف إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية هدفها المساعدة على تسهيل حصول كافة شرائح المجتمع على الخدمات المالية (السن، 2019، صفحة 18) ، وتتمثل فيما يلي:

أ. القيادة: إيجاد التزام حكومي كبير لتحقيق الشمول المالي للمساعدة في تخفيض مستويات الفقر (سعيد، 2022، صفحة 224).

ب. التنوع: تبني السياسات والطرق التي تعزز التنافس في السوق لتوفير الوصول المالي المستدام واستخدام مجموعة واسعة من الخدمات الميسورة التكلفة (الادخار والائتمان والمدفوعات والتحويلات والتأمين)، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات ("*The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion: Bringing the Principles to Life*", 2022, p. 05).

ج. الابتكار: يشير هذا المبدأ إلى تعزيز الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول واستخدام الخدمات المالية، بما في ذلك معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية (سعيد، 2022، صفحة 224).

د. التعاون: تطوير بيئة مؤسسية تتضمن استراتيجيات وخطط واضحة للمسائلة والتنسيق الحكومي الداخلي، مع تعزيز الشراكات والحوار المباشر بين الأجهزة الحكومية والمؤسسات وكافة أصحاب المصلحة المعنيين ("*The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion: Bringing the Principles to Life*", 2022, p. 05).

هـ. التمكين: تعزيز مستويات الثقافة المالية والوعي المصرفي وبناء القدرات المالية للعملاء (سعيد، 2022، صفحة 224).

و. التناسب: تطوير سياسة وإطار تنظيمي يتناسب مع المخاطر المحتملة والناشئة عن تطوير منتجات مبتكرة وخدمات، بناءً على تحليل شامل لأوجه القصور وفهم عميق للثغرات والحواجز في الأطر التنظيمية الحالية ("*The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion: Bringing the Principles to Life*", 2022, p. 05).

ي. الإطار العاملي: يستند إلى المعايير والممارسات الدولية المثلى، مع اعتماد نهج مرن في التصميم متكيف مع التنوع في الظروف المتباينة للدول المختلفة ("متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، 2015، صفحة 26).

ز. الحماية: تطوير آليات شاملة لحماية المستهلك، تستند إلى توجيهات حكومية واضحة ومشاركة نشطة لجميع الأطراف المعنية (سعيد، 2022، صفحة 224)

ي. المعرفة: يهدف هذا المبدأ إلى توظيف البيانات المطورة والمحسنة لبناء سياسات تقوم على الأدلة التجريبية (*"G20 Principles for Innovative Financial Inclusion - Executive Brief"*, n.d, p. 04)، وانشاء قواعد بيانات ومعلومات شاملة لرصد وتقييم فرص الوصول والنفاذ للخدمات المالية (سعيد، 2022، صفحة 224).

ثانيا: ركائز الشمول المالي: يرتكز الشمول المالي على أربعة ركائز أساسية متمثلة فيما يلي:

أ. دعم البنية التحتية المالية: تعمل هذه الركيزة على تحقيق بيئة مناسبة وقوية لتلبية متطلبات الشمول المالي، فهي تتضمن ما يلي:

1. بيئة تشريعية: تعزيز البيئة التشريعية بإصدار القوانين والتشريعات الملائمة لتعزيز الشمول المالي (نعمة و مطر، 2019، صفحة 51).

2. الانتشار: ويكون ذلك بالتوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية ونقاط وصولها مثل نقاط البيع وماكينات الصراف الآلي (حسين، جبر، و كسارة، 2020، صفحة 51).

3. تطوير نظم الدفع والتسوية: وذلك لتسهيل تنفيذ وتسوية العمليات المالية والبنكية في المواعيد المناسبة والحد من المخاطر المحتملة بما يضمن استمرار تقديم الخدمات والمنتجات المالية ("*اليوم العربي للاشتمال المالي*"، 2023، صفحة 4).

4. توفير قواعد بيانات شاملة: وذلك بهدف ضمان الشفافية وحماية حقوق مقدمي الخدمات من خلال سجلات البيانات التاريخية لمختلف المؤسسات والأفراد (سلايمية و طبايبية، 2023، صفحة 199).

ب. الحماية المالية للمستهلك: وذلك بتوفير جميع القوانين والسياسات بهدف حماية المستهلك أثناء حصوله على الخدمات المالية وضمان عدم تعرضه لمختلف عمليات الغش والخداع (الطيب، 2020، صفحة 21).

ومنه فإن توفير قوانين شاملة لضمان الحماية المالية للمستهلك تؤدي إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي من خلال ("*نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*" ، 2017، الصفحات 4-5):

- ضمان حصول العميل على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وجودة عالية.

توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الافصاح العملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

– امكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.

– حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

– توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

– توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

ج. تطوير الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية تلبي احتياجات فئات المجتمع كافة: تعتبر هذه الركيزة من بين أهم ركائز الشمول المالي، لذلك يتعين على مقدمي الخدمات المالية تطوير وتصميم خدمات مالية متلائمة مع احتياجات العملاء مع مراعات ما يلي (نعمة و مطر، 2019، صفحة 53):

– عند تصميم الخدمات والمنتجات وقبل طرحها في السوق يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومتطلبات العملاء، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.

– التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية، للحفاظ على تقديم خدمات عالية الجودة، بما يسهل للعملاء الاختيار ما بين المنتجات والحصول عليها بتكاليف معقولة.

التقليل من الرسوم والعملات المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

– مراعاة ظروف العملاء عند التعامل معهم، وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم.

– قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.

– إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية والمصرفية المتخصصين في هذا المجال.

د. الثقافة المالية: يشكل نشر الثقافة المالية بين مختلف المتعاملين والفئات المجتمعية خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي فهي ترتبط بالشمول المالي بعلاقة وثيقة، وبالتالي فإن تثقيف الفئات المستبعدة وتوعيتهم بأهمية

الخدمات المالية من شأنه يساهم في تعميمها واستخدامها بشكل جيد (العش، 2021، الصفحات 17-18)، وفي الغالب يتم توفير برامج توعية مختلفة للمستهلكين من خلال الحملات العامة من قبل الهيئات الحكومية (إبراهيم أحمد، 2021، صفحة 391)، كما تهدف الثقافة المالية إلى تعزيز و رفع مستوى الشمول المالي من خلال ما يلي ("*الشمول المالي*"، 2023، صفحة 02):

- الحصول على نظام تعليمي مالي متكامل بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف وواعي ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب.

- مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومحروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بدرجات مخاطر قليلة.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

توجد جملة من المؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي التي تنقسم على ثلاثة أبعاد: الوصول، الاستخدام، وجودة الخدمات والمنتجات المالية.

ومؤشر الشمول المالي هو عبارة عن مقياس يعبر عن شمولية القطاع المالي لبلد ما، تم إنشاؤه كمؤشر متعدد الأبعاد يجمع معلومات حول جوانب مختلفة من الشمول المالي مثل الوصول للخدمات المصرفية وتوافرها واستخدام النظام المصرفي (Mandira & Jesim, Financial Inclusion and Development: A Cross Country Analysis, n.d, p. 06).

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي من وجهة نظر البنك الدولي

يتم تصنيف مؤشرات الشمول المالي حسب البنك الدولي إلى خمسة (05) أبعاد متمثلة في استخدام الخدمات المصرفية، المدفوعات والتأمين، الادخار والاقتراض (بن رجب، 2018، الصفحات 5-6).

أولا: بعد استخدام الحسابات المصرفية: يقصد به طريقة الوصول ومدى استخدام الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية، والذي يمكن قياسه بما يلي(بن رجب، 2018):

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي رسمي في البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الأصغر.
- الغرض من الحسابات إما لأغراض شخصية أو تجارية.
- عدد معاملات السحب والإيداع.
- كيفية الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل ماكينات الصراف الآلي أو الفروع البنكية.

ثانيا: الادخار: يقصد بهذا البعد نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بعمليات الادخار سواء باستخدام مؤسسة مالية أو غيرها، ويمكن قياسه بالمؤشرات التالية:

- نسبة ادخار البالغين خلال 12 شهر الماضية لدى مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص آخر من خارج العائلة.
- نسبة ادخار البالغين في المنزل خلال 12 شهر الماضية.

ثالثا: الاقتراض: يشير هذا البعد إلى النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية أو من غيرها، ويتم قياسه من خلال:

- نسبة اقتراض البالغين في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- نسبة اقتراض البالغين في 12 شهر الماضية من مصادر غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من العائلة والأصدقاء.

رابعا: المدفوعات: أي النسبة المئوية للأفراد البالغين الذين يقومون بمختلف المدفوعات الرقمية مثل تلقي الأجور، دفع واستلام فواتير.. الخ، ويتم قياسه بما يلي:

- نسبة استخدام البالغين في 12 شهر الماضية لحساب رسمي بغرض تلقي الأجور

أو المدفوعات الحكومية.

- نسبة استخدام البالغين خلال 12 شهر الماضية لحساب رسمي بهدف تلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد العائلة الذين يعيشون في أماكن بعيدة.

خامسا: التأمين: يقصد ببعد التأمين النسبة المئوية للأفراد البالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم ومختلف الأنشطة التي يقومون بها، ويتم قياسه بما يلي:

- نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين محاصيلهم ومواشيهم ضد الكوارث الطبيعية مثل نزول الأمطار وحدوث العواصف.

الفرع الثاني: أبعاد الشمول المالي من وجهة نظر تحالف الشمول المالي

لقد توصل تحالف الشمول المالي في عام 2012 بعد مناقشته لأبعاد الشمول المالي في مؤتمر كابس في ماليزيا إلى ثلاثة (03) أبعاد (عطية، 2021، صفحة 377)، ممثلة فيما يلي:

أولا: بعد الوصول إلى الخدمات المالية (Access dimension): تعكس مؤشرات الوصول عمق انتشار الخدمات والمنتجات المالية، مثل وصول الفروع البنكية أو أجهزة نقاط البيع (POS) إلى المناطق النائية، كما يشير بعد الوصول إلى قدرة المؤسسات المالية الرسمية على تقديم الخدمات المالية، والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوقية، بحيث يتطلب

فحص الوصول تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات في تقديم خدماتها ومنتجاتها *("Financial Inclusion Strategies Reference Framework"*، 2012, p. 17*)* و يتم توضيح مؤشرات الشمول المالي وفق هذا البعد من خلال الشكل التالي:

الشكل(1–2) : مؤشرات بعد الوصول للشمول المالي

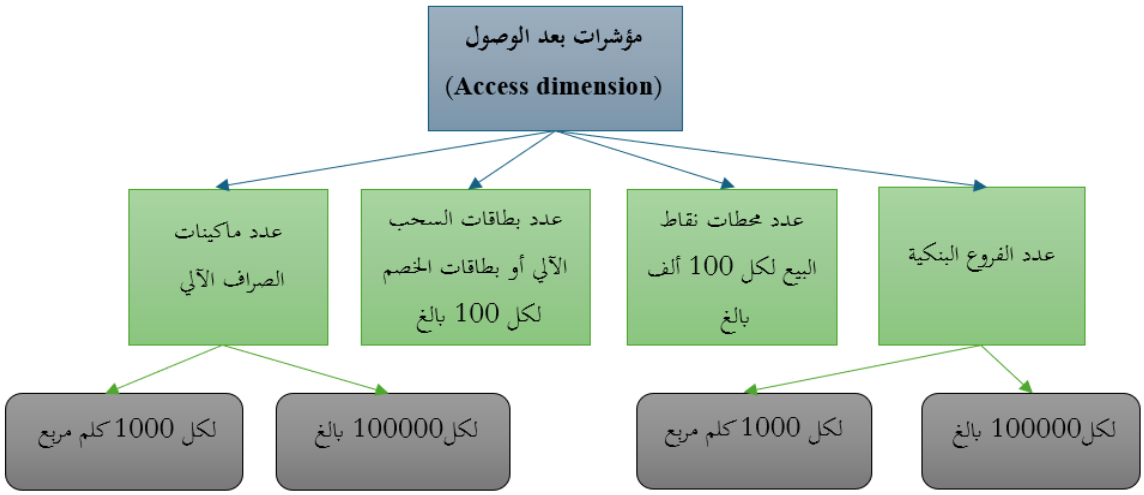

المصدر: (الخزرجي و الأعرجي، 2020)

ثانيا: بعد استخدام الخدمات المالية (Usage dimension): يقصد بهذا البعد مدى استخدام الخدمات والمنتجات المالية عن طريق المؤسسات المالية خلال فترة زمنية معينة (عطية، 2021، صفحة 378)، ومؤشرات قياسه موضحة في الشكل التالي:

الشكل (1–3): مؤشرات بعد الاستخدام للشمول المالي

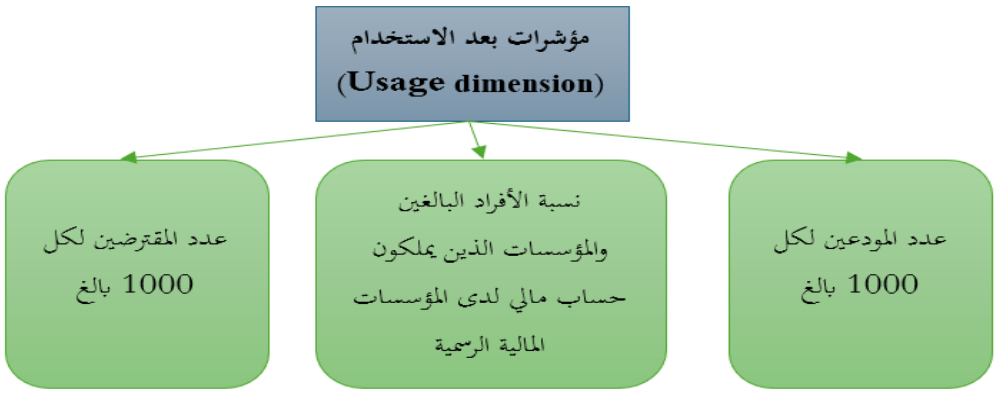

المصدر: (الخزرجي و الأعرجي، 2020)

ثالثا: بعد جودة الخدمات المالية المقدمة (Quality): يقصد به قدرة المنتج أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات العملاء (*Financial Inclusion Strategies Reference Framework*", 2012, p. 17)، وتشمل آراء ومواقفهم اتجاه هذه الخدمات ومن بين مؤشرات قياسه ما يلي (جواني و مريمت، 2021، صفحة 277):

- قدرة العملاء على تحمل التكاليف.

- وصول المعلومات بكل شفافية إلى جميع العملاء حول الخدمات والمنتجات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات صائبة بخصوص استخدامها.

-سهولة الوصول إلى الخدمات المالية إضافة على شعور العملاء بالراحة عند استخدامها.

-حماية المستهلك وذلك من خلال توفير الأنظمة والتشريعات اللازمة لضمان حقوقه.

-سهولة الوصول على الخدمات المالية إضافة إلى شعور العملاء بالراحة عند استخدامها.

-حماية المستهلك وذلك من خلال الأنظمة والقوانين لضمان حقوقه.

المطلب الثالث: استراتيجيات تعزيز الشمول المالي

أكدت العديد من الدراسات على تزايد أهمية الشمول المالي وجعله محور اهتمام الحكومات وصانعي السياسات، ومختلف الهيئات الدولية وهذا ما جعل العديد من الدول تتبنى استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي، ومن أوائل الدول في العالم التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بريطانيا وماليزيا، كما تسعى مختلف الدول على تبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي (سالم الجمل، 2022، صفحة 405).

الفرع الأول: مفهوم الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي

تبني الاستراتيجيات الوطنية لرفع مستوى الشمول المالي يعتبر أول خطوة تسعى اليها معظم الدول في سبيل أهداف الشمول المالي.

أولا: تعريف الاستراتيجية الوطنية تعزيز الشمول المالي: تعرف استراتيجيات الشمول المالي بأنها خطط عمل استراتيجية يتم إقرارها و صياغتها على الصعيدين الوطني و الغير الوطني، و التي تمثل دليلا منهجيا يتبع أصحاب المصلحة المعنيون في سعيهم لتحقيق الغايات و المقاصد من الشمول المالي ("*Financial Inclusion Strategies Reference Framework", 2012*)، ويقصد بها الجهود الحكومية المنظمة في اعداد و تنفيذ مجموعة كاملة من الخطط لبلوغ مقاصد الشمول المالي و أهدافه المنشودة (الطيب، 2020، صفحة 21).

كما يقصد باستراتيجية الشمول المالي بأنها إطار عمل شامل ومتكامل يتم إعداده من خلال مشاركة فعالة تضم كافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص، وذلك عبر آلية تشاورية منهجية تهدف إلى تحقيق التطور المنظم والمتدرج لمستويات الشمول المالي في المجتمع (عليوة، 2019، صفحة 14).

ثانيا: أهمية وضع استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي: إن أهمية وضع الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي تكمن في تحديد الأهداف المستقبلية والرؤيا المأمول تحقيقها في المستقبل لتعزيز الشمول المالي وتحقيق الأهداف المرجوة

والوصول لكافة فئات المجتمع، فهمي تعمل على تجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتوحديها تحت مظلة واحدة، وتبرز أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي فيما يلي ("*متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*"، 2015، الصفحات 03-04):

- تسليط الضوء على الأهداف المستقبلية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي
- تحديد جوانب القوة والضعف في المواضيع المتعلقة بالشمول المالي
- إبراز التحديات المحتملة التي قد تعيق عملية التطبيق
- وضع سبل وآليات فعالة لتجاوز المعوقات والتحديات المحتملة.
- تنسيق وتوحيد الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية انجاز بناء الاستراتيجية.
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

الفرع الثاني: الأهداف والركائز الأساسية للاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي

من بين الأهداف الرئيسية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في أي دولة هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتعزيز ثقتهم في القطاع المصرفي، بحيث يتطلب بنائها خمس ركائز أساسية.

أولا: الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي: تكمن الأهداف الأساسية لبناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في أي دولة فيما يلي:

- تيسير النفاذ إلى مصادر التمويل بغية الارتقاء وتحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع (رزيق، 2023، صفحة 325).
- ضمان حقوق المتعاملين مع البنوك وترسيخ ثقتهم في القطاع المصرفي ("إستراتيجية الشمول المالي"، 2023).

توسيع نطاق الوصول والاستخدام الفعال للخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع، من خلال تنسيق والتكامل بين الجهات المعنية لتعريفهم بأهمية هذه الخدمات وآليات الحصول عليها والانتفاع بها والاستفادة منها لتحسين أوضاعهم الاجتماعية (رزيق، 2023، صفحة 325).

– الارتفاع بمستوى الثقافة المالية وتنمية القدرات المالية للأفراد، والمؤسسات، إلى جانب تطوير الكفاءات المهنية للعاملين في البنوك وصناع السياسات فيما يتعلق بمبادئ ومفاهيم الشمول المالي (*"إستراتيجية الشمول المالي"*، 2023).

– إتاحة وتيسير نفاذ المؤسسات إلى الخدمات المالية ودفعها نحو الاندماج القطاع الرسمي والمنظم (رزيق، 2023، صفحة 325).

ثانيا: الأسس الجوهرية لوضع استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي: يستلزم إعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي جملة من الركائز ممثلة فيما يلي (حسين ن.، 2018، صفحة 08):

– تحليل الفجوة القائمة بين قوى العرض والطلب في الخدمات المالية كمنطلق أساسي في صياغة التوجهات المستقبلية وبناء رؤية وطنية متكاملة للشمول المالي.

– وضع بنية مالية تحتية قوية من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي.

– إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع وابتكار منتجات مالية جديدة.

– حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية وانشاء آلية للتعامل مع شكاويهم، مع توفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم.

– تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي وتعزيز الوعي والثقافة المالية لدى مختلف فئات المجتمع، لاسيما الفئات المستهدفة كالشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

المبحث الثاني: التحول الرقمي لتعزيز الشمول المالي

يعتبر التسارع في اعتماد التكنولوجيا وانتشار الانترنت عبر كافة المناطق في العالم محل اهتمام الهيئات والمنظمات الدولية للاستفادة من التقنيات الرقمية في مجال الخدمات المالية حيث قامت المؤسسات ذات الصلة بابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة ذات جودة عالية تتسم بالسرعة وتوفر الكثير من المجهودات والتكاليف بغرض الوصول إلى أكبر فئة من المستبعدين من النظام الرسمي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي

ان انتشار التكنولوجيا المالية ساهم في رقمنة الخدمات المالية وإدماج الفئات المستبعدة والمهمشة ماليا الى النظام المالي، مما أدى إلى ولادة مصطلح الشمول المالي الرقمي الذي يعبر عن امكانية وصول كافة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية إلى جميع شرائح المجتمع بما فيها المهمشة والمستبعدة ماليا من خلال التقنيات الرقمية الحديثة.

الفرع الأول: التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية

يلعب التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي، من خلال التسهيل والرفع من وتيرة الحصول على الخدمات والمنتجات المالية من قبل الفئات المهمشة والمستبعدة ماليا والتي تعاني من الفقر.

أولا: مفهوم التحول الرقمي: إن التحول الرقمي من المواضيع الأكثر أهمية مؤخرا وذلك في ضوء التوسع المتسارع لشبكة الانترنت والتقدم الملحوظ في مجال التقنيات المالية الحديثة (صدوقي، سي الطيب، و العبسي، 2021، صفحة 100)، وفي هذا الصدد، يتم تناول مختلف التعريفات للتحول الرقمي مع عرض مجموعة من المزايا التي يحققها لكل من العميل والبنوك.

أ. تعريف التحول الرقمي: للتحول الرقمي جملة من التعاريف نذكر أهمها فيما يلي:

التحول الرقمي يعني تحويل المعلومات والعمليات اليدوية أو التناظرية إلى الرقمية في كل جانب من جوانب الأعمال، أي تطبيق التكنولوجيا الرقمية للقيام بمختلف العمليات التي نقوم بها بصفة منتظمة مثل تحويل السجلات الورقية إلى سجلات رقمية ("*ما هو التحول الرقمي؟*"، 2023) .

يقصد بالتحول الرقمي أنه عملية الغرض منها تحسين كيان بفضل إحداث تغييرات مهمة في خصائصه من خلال مجموعات من المعلومات والحوسبة والاتصالات وتقنيات الاتصال أو هو العملية التي تستجيب فيها المؤسسات للتطورات البيئية المحيطة بها من خلال توظيف التقنيات الرقمية في إعادة هيكلة عملياتها الداخلية (Gregory, 2019, p. 03).

يعبر التحول الرقمي عن التطورات والتحولات الناجمة عن توظيف التقنيات الرقمية المتطورة، والانتقال إلى نظم المعلومات التناظرية إلى النظم الرقمية المحوسبة، بالإضافة على تطبيق الأتمتة في العمليات المختلفة من خلال الاستعانة بالتقنيات الحديثة (Kraus, et al., 2021, p. 04).

ب. مزايا التحول الرقمي: يوفر التحول الرقمي للعميل أو المؤسسة المصرفية العديد من المزايا نذكر منها ما يلي (صدوقي، وآخرون، 2021، صفحة 103):

- إدارة وضبط الوقت والتكاليف، والارتقاء بمؤشرات الجودة والأداء التشغيلي للمؤسسات.
- رفع مستوى الابتكار في المؤسسة من خلال مخرجات التقنيات الرقمية مما يتيح للمؤسسة تقديم خدمات بشكل جديد كليا للعميل.
- تحقيق القابلية التنافسية في بيئة المؤسسة والحصول على حصص سوقية جديدة.
- تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة عالية وتحقيق الرفاهية للعملاء.

ثانيا: مساهمة الخدمات المالية الرقمية في التحول الرقمي للشمول المالي: في ظل التحول الرقمي والانتشار المتسارع للإنترنت سهل على الكثيرين استخدام الخدمات المالية الرقمية بتكلفة معقولة، اذ يمكن للعملاء الحصول على المعلومات واجراء مختلف معاملاتهم المالية في منازلهم دون الحاجة إلى الذهاب إلى أي مكان بشرط امتلاكهم هاتف ذكي مرتبط بإنترنت، لهذا برز دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي الرقمي التي تعمل هذه الأخيرة على تسريع وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى أكبر فئة من المجتمع المهمشين ماليا.

أ. مفهوم الخدمات المالية الرقمية (DFS): تدرج الخدمات المالية الرقمية ضمن أبرز التطورات الابتكارية في إطار الشمول المالي التي تستند في آليات عملها على الهواتف الذكية و المحمولة، وهي أحد الحلول الأساسية المستخدمة في البلدان النامية لتحفيز الشمول المالي فهي توفر للأشخاص الذين لديهم حسابات مصرفية ومحرومون من الخدمات والذين يعيشون في المناطق الريفية امكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية التي تقدمها البنوك والمؤسسات الغير مصرفية (Perlman & Wechsler, 2019, p. 01).

كما تعرف الخدمات المالية الرقمية على أنها خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها واستخدامها من قبل المستهلك (Pazarbasioglu, et al., 2020, p. 01).

تستوعب الخدمات المالية الرقمية نطاقا واسعا من الخدمات المالية المتنوعة التي يتم تقديمها من خلال القنوات الرقمية، وتنطوي على خدمات الدفع الالكتروني والتمويل والإيداع والتحويلات المالية وخدمات التأمين، فضلا عن الخدمات المتاحة عبر تطبيقات الهواتف الذكية, ("*Digital Financial Services Working Group (DFSWG)*" n.d.).

ب. أنواع الخدمات المالية الرقمية: تعتبر الخدمات المقدمة عبر تطبيقات الهاتف المحمول والانترنت كأبرز أنواع الخدمات المالية الرقمية وأكثرها أهمية.

1. الخدمات المالية الرقمية عبر الانترنت (E-banking): تشير لخدمات البنكية عبر الانترنت المعروفة كذلك ببنوك الشبكة أو الصيرفة عبر الخط، على أنها النشاط البنكي الذي يستخدم الشبكة العنكبوتية كوسيلة اتصال بين المؤسسة المصرفية والعملاء لتوفير الخدمات المالية الرقمية بصورة مستمرة، مع وجود نموذجين رئيسيين لتقديم الخدمات المالية الرقمية عبر القنوات الالكترونية، وهما (ميهوب، 2014، الصفحات 76-77):

– النموذج المتكامل: تقدم البنوك من خلال هذا النموذج خدماتها البنكية عبر الانترنت امتداد لأنشطتها التقليدية، بمعنى استخدام الانترنت كقناة اتصال فقط، ووجود مقرات رئيسية لها.

– النموذج الأحادي أو الافتراضي: وفق هذا النموذج تعمل البنوك فقط على شبكة الانترنت، بمعنى ليس لها مقرات ملموسة وهذا النوع يتميز بانخفاض التكاليف التشغيلية لقلة عدد العاملين وعدم وجود مقرات حقيقة.

2. الخدمات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول: بدأت البنوك في استخدام الهاتف المحمول لتقديم الخدمات المالية من خلال رسائل نصية تبلغ العميل على الحركات التي تمت على حسابه وفي الوقت الحالي مع انتشار الانترنت وظهور جيل جديد من الهواتف النقالة بحيث أصبحت تحمل نفس خصائص ماكينات الصراف الآلي إلا أنها ذات حجم صغير (ميهوب، 2014، صفحة 71)، بحيث حققت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول انتشارا واسعا ونجاحا ملحوظا في بعض البلدان مثل السويد و المملكة المتحدة في تحويل الأموال بين الأفراد و دفع الفواتير من خلال تطبيقات تتيحها البنوك لعملائها و التي تمكنهم من تنفيذ معاملاتهم المالية بصفة مباشرة من حساباتهم البنكية (لبان، 2019، صفحة 30)، بحيث تتمتع الهواتف النقالة بقدرة كبيرة على استقطاب عملاء جدد، نظرا لبساطة تشغيلها و مدى انتشارها على نطاق واسع مما يدعم و يقوي الشمول المالي، و تتضح المزايا المحققة من استخدام الخدمات المالية الرقمية عبر الهواتف الذكية في الجوانب التالية(لعلاوي و خليل ، 2021، الصفحات 815-822):

- تحقيق درجة عالية من الراحة للعملاء.
- توفير أعباء الذهاب لمقر البنك والوقوف في طابور طويل.
- توفير الوقت للعملاء، كما تتيح خدمات جديدة كسداد فواتير السلع والخدمات، التي يحصل عليها دون عناء والخدمات الجديدة الأخرى التي قد تتناسب مع ظروفه.

ونذكر البعض من الوسائط الرقمية لتقديم الخدمات المالية فيما يلي:

1.ماكينات الصراف الآلي (ATMs): تعرف على أنها أجهزة آلية تعمل بشكل مستمر على مدار الساعة

و توفر مجموعة متنوعة من الخدمات للعملاء من بينها عمليات السحب و الإيداع النقدي و الاستعلام عن الأرصدة بالإضافة إلى خدمات مصرفية متنوعة أخرى (المانسبع، 2022، صفحة 633)، وتعتبر إحدى أبرز الخدمات المالية انتشارا و أكثرها رواجا حيث تستخدم في تنفيذ عمليات السحب والإيداع النقدي، الاستفسار عن الرصيد، الحصول على كشف الحساب، تحويل الأموال بين الحسابات لنفس الشخص أو لمستفيد آخر، تسوية القروض، دفع فواتير الخدمات العامة والمشتريات، و عمليات الصرف بين العملات، و غيرها من الخدمات الأخرى (سحنون، 2016، صفحة 172).

2. محطات نقاط البيع (TPE): تعرف بأنها أجهزة الكترونية متخصصة تتم من خلالها قراءة البيانات المخزنة على الشريط الممغنط للبطاقات البنكية وبفضلها يتم الاستغناء عن الطرق التقليدية لتسوية المدفوعات والتسوق (سحنون، 2016، صفحة 177) ، وهي عبارة عن الأجهزة المتواجدة بشكل شائع في المتاجر والمطاعم والصيدليات، ومحطات الوقود، حيث تمكن من تنفيذ عمليات الدفع الالكتروني لقيمة السلع والخدمات المختلفة (*"أجهزة نقاط البيع POS* "، بلا تاريخ).

ج. دور الخدمات المالية الرقمية في دعم وتعزيز الشمول المالي: تعد الخدمات المالية الرقمية آلية فعالة للحد من الفقر، والاستبعاد المالي، حيث يتطلب الوصول للفئات المهمشة تبني قنوات توزيع مبتكرة وتطوير حلول رقمية قادرة على تجاوز العقبات التي تحول دون وصول هذه الشرائح إلى النظام المالي الرسمي (حسيني، 2020، صفحة 111)، ويساهم تنوع الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية وتكاليف الوصول، فضلا عن استخدام الهواتف الذكية كمنصة للوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية مما يدعم الشمول المالي ويحقق الرفاهية الاجتماعية للأفراد (تكيالين و مسعودي، 2023، صفحة 236).

كما تساهم الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال مجموعة من المزايا من أبرزها ما يلي (تهامي، 2022، الصفحات 1062-1063):

- تساهم الخدمات المالية الرقمية في تحسين وصول التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك.
- الخدمات المالية الرقمية لديها القدرة على توفير خدمة مصرفية منخفضة التكلفة.
- تهدف الخدمات المالية الرقمية إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاديات الرقمية عن طريق توفير وصول مباشر إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في تسريع عملية التحول من آليات الدفع النقدي إلى الأنظمة الرقمية للمدفوعات مما يقلص من معدلات الفساد ويعزز مستويات الكفاءة.

تتميز الخدمات المالية الرقمية بسهولة الاستخدام وإمكانية الوصول، إذ توفر منصة رقمية أكثر ملائمة للأفراد للقيام بالمعاملات المالية الأساسية بما في ذلك مدفوعات الكهرباء والماء وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء.

– تؤدي الخدمات المالية الرقمية إلى المزيد من الشمول المالي وتوسيع الخدمات المالية لتشمل القطاعات غير المالية.

ثالثا: دور التقنيات المالية الحديثة في التحول الرقمي للشمول المالي: يشهد العالم حاليا تقدما هائلا في مجال التكنولوجيا المالية ففي خلال عام 2020 اكتسبت هذه الأخيرة أهمية كبيرة دوليا لما تقدمه من فرص للنفاذ إلى التمويل و توفير جملة من الخدمات المالية الرقمية و المنتجات المتناسبة مع احتياجات مختلف الفئات (يوسف، 2021، صفحة 02)، إذ التقنيات المالية الحديثة بالبنوك نحو تبني استراتيجيات ابتكارية للحفاظ على دورها التي تقوم به، في حين تزيد من احتمالية إتاحة فرص متنوعة للعملاء للنفاذ إلى خدمات مالية أكثر تطورا و جودة (أنطونيو و فابيو، 2022).

أ. تعريف التقنيات المالية الحديثة (Fintech): يقصد بمفهوم التقنيات المالية الحديثة إلى مجموعة من الآليات التقنية والتطبيقات الرقمية والمنتجات المالية المبتكرة التي يتم توظيفها للحصول على الخدمات المالية وتقديمها بطرق جيدة (الخير، 2020، صفحة 05)، وهي تتكون من كلمتين: تكنولوجيا (Technology) ومالية (Finance) وتشير إلى تطبيق التقنية في عمليات تطوير وتصميم المنتجات والخدمات المالية (قندوز، 2019، صفحة 14).

ب. أشكال التقنيات المالية الحديثة: تشتمل التقنيات المالية الحديثة على ثلاثة مجالات رئيسية ممثلة فيما يلي:

1. التقنيات المالية الحديثة في مجال التقنية أو الأتمتة: من أهمها ما يلي:

1-1. الذكاء الاصطناعي: هو فرع من فروع علم الكمبيوتر يتولى تدريب الآلات التكنولوجية على العلم من التجربة والتكييف مع المدخلات الجديدة وأداء مهام شبيهة بالمهام التي يقوم بها الإنسان من خلال معالجة كميات ضخمة من البيانات و استكشاف الأنماط المتضمنة فيها (*"فينتك الابتكارات المالية التقنية"*، 2019، صفحة 04)، حيث يكمن الاختلاف بين الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي مهامه بطرق ذكية من خلال البرمجة الحاسوبية وفقط لا يعتمد الذكاء الاصطناعي على التعلم من الآلات بينما تعلم الآلة يعتمد على فكرة بناء آلات قادرة على استيعاب و معالجة كميات ضخمة من البيانات و معالجتها و اكتساب المعرفة منها بشكل تلقائي (لبان، 2019، الصفحات 46-47).

يعد الذكاء الاصطناعي منهجا حاسوبيا يهدف إلى تطوير البرامج والنظم الذكية المتنوعة التي تمكن من حل المشاكل المعقدة من خلال محاكاة الذكاء البشري والعمل وفق آليات متشابهة لتلك التي يعمل بها العقل البشري (الظهراوي، 2023، صفحة 207).

1-2. البيانات الضخمة: تعرف على أنها جملة من الأدوات والتقنيات التي تستخدم في تخزين ومعالجة البيانات الكبيرة الحجم وسريعة التدفق وكثيرة الاختلاف والتي تتجاوز قدرة أدوات قواعد البيانات التقليدية عن معالجتها (عبد السلام، 2021، الصفحات 15-16).

1-3. الحوسبة الكمومية: تعرف الحوسبة الكمية بأنها تقنية حاسوبية متقدمة تستند إلى مبادئ الفيزياء الكمية في عمليات تمثيل ومعالجة البيانات ("*التقنيات الحديثة المعتمدة على البيانات والذكاء االصطناعي*"، 2023، صفحة 42)، إذ تتميز بقدرة عالية على حل المشكلات بكفاءة تفوق قدرات الأنظمة الحاسوبية التقليدية (قندوز، 2019، صفحة 20).

1-4.تعلم الآلة و التحليل التنبئي : يعرف تعلم الآلة بأنه تطبيق خوارزميات لتمكين الأنظمة الحاسوبية لآلة من تطوير أدائها أو تحسين مخرجاتها اعتمادا على البيانات المكتسبة من التجارب السابقة ("*فينتك الابتكارات المالية التقنية*"، 2019، صفحة 05)، أما التحليل التنبئي فيعرف بأنه منهجية علمية لبناء و استخدام النماذج التحليلية التي تمكن من وضع التنبئات المختلفة اعتمادا على الأنماط التاريخية، و تشمل تحليل البيانات التنبئات المتعلقة بالخدمات المالية مثل التنبؤ بأسعار الأسهم و السلع، و تحليل وتقييم المخاطر، نماذج التنبؤ المستندة إلى سلوك العملاء (لبان، 2019، صفحة 42).

1-5. العقود الذكية: هي عقود ذاتية التنفيذ أي عقود قادرة على تنفيذ نفسها، تكتب على شكل برامج مشفرة والتي يمكن تشغيلها عبر أجهزة الكمبيوتر أو شبكاته، بدلا من العقود القانونية المكتوبة على المستندات التقليدية، يمكن أن يحدد هذا العقد القواعد الصارمة والنتائج التي تحاكي وثيقة قانونية تقليدية، تنص على الالتزامات والفوائد والعقوبات المستحقة للطرفين، تستخدم هذه العقود باستخدام الانترنت دون الحاجة إلى جهة منظمة أو سلطة مركزية كوسيط (وهيبة ، بن سعيد ، و عبد الرحيم ، 2019، صفحة 248).

2. التقنيات المالية الحديثة في مجال تفكيك الوساطة: يقصد بها عدم الحاجة لوجود وسيط بين مقدم الخدمة البنكية (الممول) والعميل (طالب التمويل) وهو ما يقلل التكلفة (قندوز، 2019، صفحة 46)، وتمثل ما يلي:

2-1. الحركية أو التنقلية: تقوم على مبدأ الوصول اللاسلكي إلى المعلومات، مما يتيح للعملاء الوصول إلى التطبيقات والمعلومات دون قيود مكانية، وذلك من خلال استخدام أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية (قندوز، 2019، صفحة 2021).

2-2. الخدمات المصرفية المفتوحة: تشير إلى استخدام المؤسسات المصرفية أو مقدمي الخدمات المصرفية الحاليين لواجهات برمجة تطبيقات مفتوحة لتسهيل قيام مطوري البرمجيات الخارجيين بتطوير تطبيقات وبرمجيات باستخدام معلومات البنك ذي العلاقة ("*فينتك الابتكارات المالية التقنية*"، 2019، صفحة 06).

2-3. المنصات الرقمية: وتشمل ما يلي:

2-3-1. منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding Platforms): يعرف التمويل الجماعي بأنه آلية لتجميع رؤوس الأموال الصغيرة من عدد ضخم من المستثمرين لتمويل مشروع معين

ويتميز بسهولة الوصول إلى شريحة واسعة من المستثمرين ورجال الأعمال من خلال المنصات الرقمية("*آلية و إجراءات تمويل الملكية الجماعية*"، 2018، صفحة 04)، ويدل مفهوم التمويل الجماعي إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الأفراد أو الكيانات القانونية بهدف تجميع الأموال لتمويل مشروع تجاري أو مشروع محدد أو أي احتياجات أخرى من خلال منصات رقمية مصممة لهذا الغرض (عبد المنعم و عبيد، 2019، صفحة 10).

2-3-2. الإقراض النظير بالنظير (Peer to Peer lending): يعد نموذجا من نماذج التمويل الجماعي فهو يمثل وسيلة لتوفير فرصة لتمويل مشاريع كل من الأفراد أو المؤسسات خارج إطار النظام المصرفي أي دون الحاجة إلى وسيط مثل البنك (صاري، 2021، صفحة 93).

2-3-3. منصات المقايضة (Barter Platforms): ان مصطلح المقايضة ليست مفهوما جديدا فتم استخدامها من آلاف السنين وذلك لتبادل مختلف السلع والخدمات دون الحاجة إلى استخدام المال، ولكن في الوقت الراهن أصبحت تتم عبر منصات رقمية متخصصة لربح الوقت والمال (لبان، 2019، صفحة 31).

3.التقنيات المالية الحديثة في مجال اللامركزية: يعرف مصطلح اللامركزية في سياق التقنيات المالية الحديثة بأنه النظام التي تقدم من خلاله الخدمات المالية بآلية التنظيم الذاتي، والذي يتميز بعدم الاعتماد هيئات تنظيمية أو رقابية مركزية تشرف على عملياتها وأنشطتها(قندوز، 2019، صفحة 46)،وتتمثل فيما يلي:

3-1. سلسلة الكتل: تعرف تقنية سلسلة الكتل بأنها نظام دفاتر أستاذ رقمية موزعة يشكل سجلا مشتركا للبيانات والمعلومات بحيث يتم الاحتفاظ بهذا السجل وتحديثه بواسطة شبكة لا مركزية من أجهزة الحاسوب المتصلة ("*فينتك الابتكارات المالية التقنية*"، 2019، صفحة 04).

3-2. الحوسبة السحابية: تعرف الحوسبة السحابية على أنها نموذج تقني يتيح الوصول إلى مجموعة من المصادر والأنظمة الحاسوبية المشتركة والمتوفرة شبكة الانترنت بحيث تقدم خدمات حاسوبية متنوعة ومتكاملة عند الطلب دون الحاجة إلى الاعتماد على الموارد المحلية وذلك بهدف التسهيل على المستخدم (الخير، 2020، صفحة 08).

3-3. الأمن السيبراني: يعرف الأمن السيبراني بأنه مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى حماية المعاملات الالكترونية والبيانات والأنظمة الحاسوبية والشبكات المتصلة بالإنترنت من التهديدات الرقمية والهجمات السيبرانية المحتملة ("*ماهو الأمن السيبراني؟*"، 2022).

ج. العلاقة بين التقنيات المالية الحديثة و توسيع نطاق الشمول المالي: يتجسد مفهوم الشمول المالي في إتاحة وصول الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المختلفة إلى جميع الشرائح المستبعدة سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات بتكاليف منخفضة وبجودة كبيرة ووقت مختصر، فالتقنيات المالية الحديثة تساهم في إيجاد بدائل مالية الأكثر تداولا للأشخاص المستبعدين وغير المستفيدين من النظام المالي، ولأنه ليس للتكنولوجيا المالية مكان أو حدود بإمكانها الوصول إلى الأفراد والمؤسسات المهمشين أو غير المؤهلين للتعامل مع البنوك، فالتقنيات الرقمية توفر حلولا مبتكرة للحصول على التمويل دون الحاجة إلى التعامل مع البنوك (قندوز، 2019، الصفحات 44-45)، و استطاعت الأنظمة المالية إدراك الإمكانات الهائلة لهذه التقنيات في دعم و تطوير الشمول المالي من خلال توفير آليات مبتكرة تضمن الوصول بسهولة للفئات المهمشة والمحرومة إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المصرفية إضافة على ذلك تعمل هذه التقنيات على تسريع إنجاز مختلف المعاملات النقدية و التحويلات مع تقليل التكاليف المرتبطة بها (عطية، 2021، صفحة 394).

تتمتع التقنيات المالية الحديثة بالقدرة على تطوير وتحسين الخدمة المالية من خلال تعزيز سرعة الأداء وخفض التكاليف مع توفير مستويات أمان وشفافية أعلى وإتاحة أوسع للوصول إلى شرائح الكبيرة من السكان التي تعاني من الاستبعاد المالي وتفتقر إلى التعامل مع القطاع البنكي ("التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي – العدد 467"، 2019).

الفرع الثاني: البنية التحتية الرقمية الداعمة للتحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي

لتقديم خدمة مالية رقمية بهدف دعم الشمول المالي يتطلب وجود بنية تحتية رقمية مواتية وداعمة للتحول الرقمي، تتمثل أساسا في التوقيع الرقمي، الهوية الرقمية، والمحفظة الالكترونية.

أولا: التوقيع الرقمي والالكتروني: بالرغم من أن العديد من الباحثين استعملوا مصطلح التوقيع الالكتروني لوصف التوقيع الرقمي إلا أن المصطلحين لا يحملان نفس المفهوم فالتوقيع الرقمي هو وسيلة من وسائل التوقيع الالكتروني، ولتوضيح ذلك يعرف التوقيع الالكتروني على أنه عبارة عن مخطط رياضي يستند على التشفير والتوثيق من طرف ثالث ويعطي للمتلقي سببا قويا للتحقق من أن الرسالة أو الوثائق الرقمية تم إرسالها من قبل شخص معروف وأنها لم تتغير أثناء نقلها بحيث يتفوق على التوقيعات التقليدية من حيث مقاومة محاولات التزوير و التلاعب (التمويل البديل، 2021).

ويعرف التوقيع الإلكتروني بأنه رمز الكتروني يعكس إرادة الشخص وموافقته على مضمون وثيقة معينة

أو مجموعة من البيانات المرتبطة به وهو بذلك يؤدي الوظيفة ذاتها التي يؤديها التوقيع اليدوي ومن الناحية القانونية يجسد التوقيع الرقمي التزام الطرف الموقع بمضمون الوثيقة وشروطها (*Financial Inclusion*", n.d.").

وهناك عدة أنواع من التوقيع الالكتروني نذكر منها ما يلي:

أ. التوقيع باستخدام القلم الالكتروني: وتتم هذه العملية من خلال قيام الشخص بوضع توقيعه باستخدام قلم رقمي متخصص على شاشة الكترونية معدة خصيصا لهذا الغرض (ميهوب، 2014، صفحة 82).

ب. التوقيع الرقمي: هو عبارة عن خوارزمية رياضية يتم استخدامها بشكل روتيني بغرض التحقق من صحة وسلامة الرسالة (على سبيل المثال: بريد الكتروني، معاملة بطاقة ائتمان،

أو مستند رقمي) تقوم التوقيعات الرقمية بإنشاء بصمة افتراضية فريدة لشخص أو كيان وتستخدم لتحديد هوية المستخدمين وحماية المعلومات في الرسائل

أو المستندات الرقمية في رسائل البريد الإلكتروني بحيث يصبح محتوى البريد الإلكتروني نفسه جزءا من التوقيع الرقمي وتعد التوقيعات الرقمية أكثر أمانا بشكل ملحوظ من الأشكال الأخرى للتوقيعات الإلكترونية (*Understanding Digital Signatures*", 2021").

ج. التوقيع باستخدام الخواص الذاتية أو التوقيع البيومتري: يعتمد هذا النوع من التوقيع بشكل أساسي على الخواص الكيميائية والطبيعة للعميل المتمثلة في البصمة، مسح العين البشرية، مستوى ونبرة الصوت، بالإضافة إلى خواص كل من البد والوجه وكل هذه المعطيات الحيوية بمثابة توقيع رقمي شخصي منفرد بالعميل (ميهوب، 2014، صفحة 82).

ثانيا: الهوية الرقمية ونموذج اعرف عميلك الالكتروني:

أ. الهوية الرقمية (Digital ID): تعد الهوية الرقمية وسيلة للتحقق من هوية الشخص رقميا أي عبر الانترنت بطريقة آمنة و توفر حماية البيانات و المعلومات الشخصية للعميل (*What is digital identity?*", 2023)، فهي تتيح لجميع المتعاملين الوصول إلى العديد من الخدمات الإلكترونية و التوقيع و المصادقة رقميا على الوثائق و المعاملات كما تسمح للمتعاملين بطلب نسخة رقمية معتمدة لجميع الوثائق الرسمية الصادرة بأسمائهم و التي يمكن استخدامها لاحقا في طلب خدمات إضافية أخرى (*"الهوية الرقمية"*، 2023).

1. تعريف الهوية الرقمية: تعرف وفق صندوق النقد العربي بأنها عبارة عن مجموعة من السمات أو البيانات التي يتم التقاطها وتخزينها إلكترونيا والتي يتم الاعتماد عليها لتحديد هوية الشخص بشكل فريد (*Digital Customer On-Boarding, e-KYC and Digital Signatures In The Arab Region*", 2020, p. 11).

وتعرف الهوية الرقمية حسب المعهد الدولي للتمويل (IIF) مجموعة متكاملة من الخصائص والسمات المميزة الملتقطة والمخزنة الكترونيا لشخصية محددة قابلة للتعرف عليها والتي يمكن ربطها بشخص طبيعي معين وتمثل هذه الهوية الأساس الذي يعتمد في تسهيل عمليات التفاعل بين العميل والكيانات الأخرى المختلفة (طلحة، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، 2019، صفحة 03).

. أسباب إصدار الهوية الرقمية: من بين الأسباب التي أدت الى اصدار هوية رقمية ما يلي (*"الهوية الرقمية المصرفية"*، 2019، الصفحات 09-10):

- تيسير كافة الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات المالية لدى المؤسسات المالية الرسمية.
- التشجيع وتسهيل الاستفادة والحصول على المنتجات المالية المستحدثة.
- التشجيع على استعمال الهاتف الذكي في المعاملات المصرفية والمالية.
- مكافحة العديد من التعاملات المشبوهة على سبيل المثال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي.
- تساهم في حماية البيانات الشخصية للعميل من خلال الحصول على موافقته المسبقة قبل استخدام معلوماته الخاصة.

ب. نموذج اعرف عميلك الالكتروني(e-KYC): يعرف هذا النموذج بأنه العملية التي تقوم من خلالها البنوك بالتحقق من هوية العميل والتأكد من صحتها وتحديد مستوى المخاطر المحتملة التي قد يشكلها على البنك (*"فينتك الابتكارات المالية التقنية"*، 2019، صفحة 05).

اعرف عميلك الالكتروني (eKYC) يقصد به تنفيذ عمليا التحقق من هوية العميل رقميا وذلك عبر التقاط ومعالجة جميع بينات العميل المستخرجة من وثائق التعريف المعتمدة أو الهوية الرقمية الصادرة عن الجهات الحكومية المختصة بهدف تخفيض التكاليف المرتبطة بإجراءات اعرف عميلك التي تتم بشكل تقليدي (مصطفى ، 2023، صفحة 1079).

ثالثا: المحفظة الالكترونية (Digital Wallet): ساهم الانتشار الواسع لاستخدام الهواتف الذكية في جعل المؤسسات المالية تعمل على تطوير طريقة لحمل معلومات الدفع على تلك الهواتف عن طريق المحافظ الالكترونية نظرا لان العديد من الناس أصبحوا يتسوقون بشكل متزايد عبر هواتفهم وبالتالي تتيح المحفظة الالكترونية للعملاء تحويل الاموال الكترونيا من حساباتهم الشخصية لدفع ثمن السلع او الخدمات باستخدام مجموعة من البرامج بطريقة آمنة ومريحة.

أ. تعريف المحفظة الالكترونية: تعرف المحفظة الالكترونية على انها تقنية رقمية تتكون من المعلومات الشخصية للعميل وبياناته التي تتمتع بدرجة عالية من السرية والأمان والتشفير فهي تتيح تنظيم الحركات المالية لإجراء مختلف عمليات

الدفع والسداد بسهولة ويسر بواسطة تطبيق يتم تحميله على الهواتف الذكية او غيرها (ولاء، 2021، صفحة 06).

والمحفظة الالكترونية هي عبارة عن خدمة تتيح للعميل الدفع مقابل حصولها على الحاجات، وذلك يتم في الغالب بواسطة تطبيق على هاتفك المحمول. وتخزِن أيضًا عددًا من الأمور الأخرى التي قد تحتفظ بها المحفظة التقليدية، مثل رخصة القيادة وبطاقات الهدايا وتذاكر الأحداث الترفيهية وبطاقات المواصلات العامة، لا تُعد المحافظ الرقمية أسهل استخدامًا في بعض الحالات فقط، بل هي تعتبر آمنة جدا مقارنة بالمحفظة التقليدية (جريس، بلا تاريخ).

المحافظ الرقمية هي عبارة عن أدوات للدفع النقدي عبر الانترنت والتي تكون في شكل تطبيق تقوم المحفظة بتخزين الإصدارات الافتراضية من بطاقات الخصم والائتمان بشكل آمن، لذلك لا يحتاج العميل إلى إدخال تفاصيل بطاقته أو حمل بطاقة فعلية لإجراء الدفعات، وتمكن المحافظ الرقمية من حفظ التذاكر الرقمية والقسائم الإلكترونية بحيث تكون المستندات التي يحتاجها العميل في متناول اليد دائما ("*What is a digital wallet & how does it work?*", 2023).

ب. استخدامات ومزايا المحفظة الرقمية: للمحفظة الرقمية استخدامات ومزايا عديدة تمكن العميل من الاستفادة منها إذا أحسن استخدامها وتتمثل فيما يلي (ولاء، 2021، الصفحات 13-14):

- انجاز التحويلات البنكية المتنوعة لأي محفظة إلكترونية عالميا خلال فترات زمنية وجيزة.
- تجنب حمل المحفظة التقليدية لقدرة المحفظة الرقمية على حفظ كافة البطاقات التي تستخدم بشكل دوري ويومي (مثل البطاقات المصرفية، بطاقات المكافآت، وقسائم المواصلات وغيرها) بأعلى مستويات الحماية والأمان.
- إيداع وسحب النقود الورقية في المحفظة الرقمية من خلال أجهزة الصراف الآلي باستخدام رقم الهاتف المحمول.
- تحويل الأموال من البنك إلى المحفظة الرقمية عبر خدمة ربط الحساب المصرفي بالمحفظة الرقمية.
- توفر المحافظ الرقمية لمستخدميها الراحة والسهولة، خاصة في حالات السفر، وتوفر الوقت والجهد لإتمام وإنجاز أغلب المعاملات اليومية والحيوية.
- تخزين أرقام عدة بطاقات ائتمانية للمستخدم الواحد، مما يتيح للمستخدم اختيار أي من البطاقات المتنوعة المخزنة في المحفظة الرقمية وفقا للاستخدام
- تساعد المؤسسات على تجميع معلومات إضافية عن السلوك الشرائي للعملاء ومعرفة عادات الشراء المفضلة لديهم، وبالتالي تطوير السوق المحلية والعالمية، إلى جانب تقديم بعض أنواع المحافظ الرقمية نقاط ومكافآت وخصومات متنوعة لمستخدميها.

– تسمح المحافظ الرقمية للكثير من الأفراد في الدول النامية بالمشاركة بشكل فعال في النظام المالي العالمي، عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المستهلك والتاجر على حد سواء.

رابعا: الوكلاء المصرفيون: تعتمد العديد من البنوك ومزودي الخدمات المالية الرقمية على الوكلاء المصرفيون لتسهيل وصول الخدمات لمحتاجيها، وبالتالي سنحاول إبراز مفهوم الوكلاء المصرفيون ومختلف المنافع المترتبة على استخدامهم.

أ. تعريف الوكلاء المصرفيون: العديد من الدول في العالم تسمح لمجموعة واسعة من الأفراد والكيانات القانونية لتكون وكلاء للبنوك في حين تقيد بعض البلدان قائمة الوكلاء المؤهلين على أساس الشكل القانوني على سبيل المثال تسمح الهند بمجموعة واسعة من الوكلاء المؤهلين مثل بعض المنظمات الغير ربحية، مكاتب البريد، أصحاب المحلات التجارية، المعلمين المتقاعدين، ومؤخرا الشركات الربحية بما في ذلك مشغلي شبكات الهاتف المحمول (Tarazi & Breloff, 2011, p. 01).

ويمكن أن يشكل أصحاب المحلات والصيدليات والمتاجر والبقالات الذين يتمتعون بسمعة طيبة وشهرة ومكانة اجتماعية مرموقة وكلاء مصرفيين محتملين وقادرين على التعامل مع السكان المحرومون من الخدمات المالية في المناطق الذين يتواجدون بها وتشجيعهم على الحصول على الخدمات المالية الرسمية والتعامل معهم كأفضل بديل على حصول الخدمات المالية بطرق غير رسمية (النصيف، 2022، صفحة 06).

والوكالة المصرفية تعرف بأنها آلية تعتمد على توظيف وكيل لتقديم خدمة مالية محددة للعملاء ووفقا للبنك المركزي الكيني يعرف الوكيل المصرفي بأنه كيان تم التعاقد معه من قبل مؤسسة مالية وحصل على موافقة البنك المركزي الكيني لتقديم خدمات هذه المؤسسة نيابة عنها (Barasa & Mwirigi, 2013, p. 27).

ومن خلال مختلف التعاريف السابقة يتم الاستخلاص بأن استخدام هؤلاء الوكلاء المصرفيون يمكن أن يساهم في تعزيز الشمول المالي والوصول من خلال تسهيل الوصول إلى جميع فئات المجتمع بما في ذلك المهمشين والمتواجدين في المناطق النائية حيث تمكنهم من استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل أرخص وجودة عالية.

ب. المنافع المترتبة من استخدام الوكلاء المصرفيون: إن تقديم الخدمات المالية من خلال الوكلاء المصرفيون يحقق فوائد متبادلة لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك العملاء والوكلاء المصرفيون والمؤسسات المالية الرسمية المقدمة للخدمة وتتمثل هذه المنافع فيما يلي (النصيف، 2022، الصفحات 7-9):

– التقليل من التكاليف المترتبة عن مختلف المعاملات والخدمات المالية الرسمية نظرا لما توفره ميزة قرب الوكيل المصرفي من العملاء المستهدفين.

– الحصول على الخدمات المالية بطرق أسهل وبجهد أقل واستغناء العملاء عن الوقوف في الطوابير لساعات أمام مقدمي الخدمات المالية في فروع البنوك والمؤسسات المالية.

– زيادة إيرادات البنوك والمؤسسات المالية من الفوائد ورسوم الدخل وعمولات الخدمات المالية المقدمة.

– تخفيض تكلفة البنية التحتية المصرفية واستخدام البنية التحتية الجاهزة للوكلاء المصرفيون.

– تقديم خدمات مالية مصرفية سيمكن الوكلاء المصرفيون من زيادة مبيعات محلاتهم وتحقيق إيرادات إضافية ناتجة عن عمولات الخدمات والحوافز التي تقدمها لهم البنوك والمؤسسات المالية.

الفرع الثالث: ماهية الشمول المالي الرقمي

يعبر الشمول المالي عن اتاحة كافة الخدمات والمنتجات المالية على الفئات المستبعدة خاصة في المناطق النائية وسهولة استخدامها وبتكاليف ميسورة.

أولا: تعريف الشمول المالي الرقمي: توجد تعاريف عديدة للشمول المالي الرقمي نذكر منها ما يلي:

– **حسب البنك الدولي** الشمول المالي الرقمي يشمل نشر الوسائل الرقمية الموفرة للتكلفة للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة حاليًا والمحرومين مالياً من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تلبي احتياجاتهم والتي يتم تقديمها بمسؤولية وبتكاليف ميسورة معقولة للعملاء مع مستدامة لمقدمي هذه الخدمات ("*Financial Inclusion*", 2023, p. P 04).

– **حسب صندوق النقد العربي** يعرف الشمول المالي الرقمي على أنه القدرة على الوصول الرقمي للخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الفئات غير المشمولة ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات والمنتجات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بشكل مسؤول ومستدام وبتكاليف مقبولة في إطار بيئة تنظيمية وقانونية محكمة وملائمة (طلحة و الفران، 2020، صفحة 01).

– **حسب اتحاد المصارف العربية** فإن الشمول المالي الرقمي يعتمد بشكل كبير على استخدام الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المهمشين والمحرومين ماليا، من خلال مجموعة من الخدمات المالية والمنتجات الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم والمقدمة يشكل مسؤول وبتكاليف معقولة للعملاء وبطريقة مستدامة وذلك بالاستعانة بالتقنيات الرقمية المتقدمة والحلول المبتكرة (*"آفاق الشمول المالي الرقمي في المصارف العربية"* ، 2022).

– **حسب البنك المركزي الأوروبي** يقصد بمصطلح الشمول المالي الرقمي على أنه التوظيف الواسع للخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي، ويتضمن ذلك نشر الوسائل الرقمية وتوسيع نطاق تطبيقها بغرض الوصول إلى الفئات السكانية المهمشة والمحرومة ماليا من الخدمات المالية الرقمية ("*Digital financial inclusion*", 2023, p. 03).

كما يعرف الشمول المالي الرقمي على نطاق واسع بأنه الوصول الرقمي للخدمات المالية واستخدامها من قبل السكان المحرومين والمستبعدين (Christopher & Nithya, 2023, p. 286).

ومن خلال عرض مختلف التعاريف يمكن استخلاص التعريف التالي: الشمول المالي الرقمي يقصد به إمكانية وصول الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لجميع الفئات المستبعدة والمحرومة ماليا من خلال التقنيات الرقمية الحديثة.

ثانيا: مكونات الشمول المالي الرقمي: يشتمل الشمول المالي على أربع مكونات رئيسية وتتمثل فيما يلي:

أ. منصة المعاملات الرقمية: يقصد بها الواجهة التي تربط العملاء بالمؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية (عريس و بوزرب، 2023، صفحة 309)، فهي تساعد العملاء على إرسال بيانات المعاملات وتلقيها أو إجراء وتلقي المدفوعات والحوالات الكترونيا (Anakpo, Xhate, & Mishi, 2023, p. 04).

ب. وكلاء البيع بالتجزئة: هم البائعون أو الوكلاء الذين لديهم أجهزة رقمية متصلة بالبنية التحتية للاتصالات (عريس و بوزرب، 2023، صفحة 309)، والذين يسمحون للعملاء بتغيير النقود إلى قيمة مخزنة إلكترونيا (تعرف أيضا باسم إيداع نقدي) وتحويل القيمة المخزنة مرة أخرى إلى نقود من خلال جهاز رقمي مرتبط بالبنية التحتية للاتصالات (السحب النقدي) (Anakpo, & all,223,p.04).

ج. الأجهزة الرقمية: هي تلك الأجهزة التي يستخدمها العملاء إما أدوات لنقل المعلومات الرقمية (مثل الهواتف المحمولة) أو أشياء مادية (مثل بطاقات الدفع) مرتبطة بجهاز رقمي مثل نقطة البيع الطرفية (POS) (Anakpo, & all,223,p.04).

د. الخدمات المالية الإضافية: وتشمل الائتمان والادخار والتأمين وحتى الأوراق المالية قد يتم توفيرها من قبل البنوك وغير البنوك للمحرومين والمستبعدين ماليا (Anakpo, & all,223,p.04)، وهي تشمل أيضا منتجات الاستثمار الرهن العقاري وكذا خدمات إدارة المخاطر (بيري و ديوش، 2023، صفحة 687).

هـ. العملاء: يشمل العملاء كل من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الشركات الكبيرة، كما يشمل الوكالات البلدية والأحياء والوكالات الحكومية الأخرى (عريس و بوزرب، 2023، صفحة 309).

و. الخادم الخلفي: يشير الخادم الخلفي إلى البنية التحتية للاتصالات الرقمية التي تعمل على تخزين البيانات والتحقق الكترونيا من صحة بيانات العملاء الموجودة لدى المؤسسات المالية وذلك قبل السماح بإجراء المعاملات المالية الرقمية (بيري و ديوش، 2023، صفحة 687).

ثالثا: أهمية الشمول المالي الرقمي: تتمثل أهمية الشمول المالي الرقمي فيما يلي:

أ. المساهمة في تحقيق بعض من أهداف التنمية المستدامة: إن الشمول المالي الرقمي يساهم في تحقيق 13 هدف من أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وخلق فرص العمل والمساواة بين الجنسين (خلج و

عبو، 2021، صفحة 121)، فالشمول المالي الرقمي قادر على الحد من الفقر المدقع لاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض وتحسين المساواة بين الجنسين ومساعدة الأسر في إدارة المخاطر المالية بشكل أكثر فعالية (LUIGI FERRATA, 2019, p. 452)، و يمثل الجدول التالي مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجدول (1-1): مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	مساهمات الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
الهدف 01: القضاء على مستوى الفقر	يمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية التي تقدم بتكاليف منخفضة الأسر الفقيرة على رفع مستوى المعيشة
الهدف 02: القضاء على الجوع	إمكانية مساعدة الخدمات المالية الرقمية الفقراء والفئات الضعيفة (مثل المزارعين، والمهاجرين. الخ) على إنتاج إنتاجية أكبر وتحويلات اجتماعية أكثر أمانا وموثوقية.
الهدف 03: الصحة الجيدة والرفاهية	قد تساعد الخدمات المالية الرقمية العائلات في الاستعداد والتعامل مع تكاليف الرعاية الصحية غير المتوقعة في حالة الطوارئ الصحية، إلى جانب ذلك فإن تعزيز التأمين الصحي الصغير العام والخاص الرقمي منخفض التكلفة يجعل التأمين الصحي أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة لفقراء.
الهدف 04: التعليم الجيد	قد تدير الأسر ذات الدخل المنخفض تكاليف تعليمها بشكل أفضل باستخدام التمويل الرقمي، بينما يمكن للمؤسسات وأنظمة التعليم الوطنية تعزيز إدارتها المالية، نتيجة لذلك قد يساعد التمويل الرقمي في تخصيص الأموال للمدربين والموارد والتكنولوجيا التي تعمل على تحسين النتائج التعليمية.
الهدف 05: المساواة بين الجنسين	قد يكون للمرأة سيطرة أكبر على أموالها وتطور الأصول بمساعدة الخدمات المالية الرقمية، ويتم دعم المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة القوة المالية.
الهدف 06: خدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة بأسعار ميسورة	قد يقدم مقدمو خدمات المياه والصرف الصحي الآن خدمات للأسر المنخفضة الدخل من خلال التمويل الرقمي، مما يساهم في التقليل من نفقات التشغيل.

الهدف 07: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	يمكن أن بوفر التمويل الرقمي والمدفوعات الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض، لاسيما تلك الموجودة في إفريقيا وآسيا، خدمات منخفضة التكلفة أو مدفوعة مسبقا أو الدفع أولا بأول مما يساعد على زيادة الجدوى المالية.
الهدف 08: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	تدعم الخدمات المالية الرقمية استراتيجيات الأعمال منخفضة التكلفة (على سبيل المثال، رقمنة الرواتب والمدفوعات التجارية والائتمان) خاصة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما قد يؤدي إلى خلق 95 مليون وظيفة جديدة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6% بحلول عام 2025.
الهدف 09: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	قد تستخدم المؤسسات الصغيرة التمويل الرقمي للتطوير والابتكار ودخول أسواق جديدة وجذب المزيد من المواهب الشابة غلى الاقتصاد الرقمي.
الهدف 10: الحد من التفاوتات	يمكن للتمويل الرقمي أن يخلق قوة معادلة تمنح الأسر ذات الدخل المنخفض للوصول إلى تمويل رقمي منخفض التكلفة وتحسين المرونة المالية.
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	المدن التي لا تزال تعتمد على المعاملات النقدية في الخدمات العامة مثل النقل العام غير فعالة ومكلفة، نتيجة لذلك، قد تساعد رقمنة المدفوعات في تقليل النفقات غير الضرورية.
الهدف 13: العمل المناخي	قد يستفيد الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والحكومات من التمويل الرقمي في مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ والاستعداد لها، وذلك في المقام الأول من خلال زيادة المرونة وتشجيع الاستثمارات المستدامة.
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	تعمل المدفوعات الرقمية على تحسين شفافية المعاملات الحكومية بشكل كبير، ونتيجة لذلك، قد يؤدي ذلك غلى زيادة مساءلة الحكومة والأطراف الأخرى بشأن استخدام الأموال العامة.

المصدر: (Lee-Ying, Hen-Toong, & Gek-Siang)

ب. الشمول المالي الرقمي يرفع معدل النمو الاقتصادي و يحقق الاستقرار المالي: تشير الدراسات على أنه هناك علاقة ذو أثر إيجابي للشمول المالي الرقمي على النمو و الأداء الاقتصادي (الطيبي و تونسي، 2023، صفحة 36)، بحيث يساعد على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي و إتاحة وصول الخدمات و المنتجات المالية الرسمية لحوالي 1.7 مليار شخص عبر بلدان العالم (مؤذن و مسعودي، 2023، صفحة 381)، بحيث وجدت الدراسات أدلة على أن توافر الخدمات المالية الرقمية يرتبط بارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض عدم المساواة في الدخل (*Strategies and Initiatives on Digital Financial Inclusion: Lessons from Experiences of APEC Economies*" , 2022, p. 6)، و بالإضافة إلى ذلك هناك علاقة وثيقة وإيجابية بين الاستقرار المالي والشمول المالي الرقمي (داقو و عياد، 2022، صفحة 101)، فالشمول المالي الرقمي يسهل على الأفراد إمكانية الوصول إلى المدفوعات ومدخراتهم ومختلف التسهيلات الائتمانية بتكلفة معقولة عبر الانترنت دون الحاجة لزيارة فرع البنك، وهذا دليل على الدور الايجابي الذي تلعبه التكنولوجيا في تعزيز الوصول إلى النظام المالي للفئات الأكثر ضعفا من السكان (María-Jesús, Antonio, Garcia-Abajo, & Gallego-Losada a, 2023, p. 03)، واستقطاب أكبر عدد من العملاء ومن خلال هذا يتم دعم الاستقرار المالي والتأثير على معدل النمو الاقتصادي (بوعيشاوي و غزازي، 2021، صفحة 75).

ج. زيادة فرص النفاذ والتمويل: مع زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي يتم زيادة فرص حصول لأفراد المحرومين ماليا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على التمويل عن طريق تغطية جغرافية واسعة كفيلة بالمساعدة على تقديم خدمات مالية بأقل التكاليف وبكفاءة عالية (خلج و عبو، 2021، صفحة 120).

رابعا: أهداف الشمول المالي الرقمي: الشمول المالي الرقمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها (داقو و عياد، 2022، صفحة 109):

- يهدف الشمول المالي الرقمي إلى تحقيق الشفافية والتدقيق والرقابة المالية فضلا عن الحد من جميع العمليات المالية غير المشروعة بما في ذلك عمليات الاحتيال والسرقة وغيرها من الجرائم المالية.
- يهدف إلى إزالة مختلف الحواجز المتعلقة بالعرض والطلب للخدمات والمنتجات المالية والمتمثلة في ارتفاع تكاليف فتح الحسابات، متطلبات التوثيق، قلة الوعي المالي والثقافة المالية.
- زيادة وتسهيل وصول جميع شرائح المجتمع من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى الخدمات المالية الرسمية ومختلف مصادر التمويل.

المطلب الثاني: المبادئ والركائز الأساسية تحقيق الشمول المالي الرقمي

وضعت مجموعة العشرين في سياق جهودها الرامية إلى تعزيز الشمول المالي جملة من المبادئ والركائز المرجعية والتي تتضمن المبادئ عالية المستوى 2016 والمبادئ الرفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي للشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2020.

الفرع الأول: مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى للشمول المالي الرقمي 2016

في إطار جهود رقمنة الشمول المالي وضعت مجموعة 20 جملة من المبادئ التوجيهية عالية المستوى، والتي تتألف من ثمانية مبادئ أساسية للشمول المالي الرقمي سنة 2016، وهي موضحة كالتالي (Malaguti, 2022, pp. 5-6):

أ. تعزيز النهج الرقمي للشمول المالي: تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية لدفع تطوير أنظمة مالية شاملة، من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنسقة والمراقبة والتقييم.

ب. الموازنة بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي الرقمي: الموازنة بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي مع تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر.

ج. توفير إطار قانوني وتنظيمي ممكن ومناسب للشمول المالي الرقمي: توفير إطار قانوني وتنظيمي ممكن ومناسب للشمول المالي الرقمي مع الأخذ في الاعتبار معايير مجموعة العشرين وإرشادات هيئة وضع المعايير الدولية.

د. توسيع النظام البيئي للبنية التحتية للخدمات المالية الرقمية: توسيع النظام البيئي للخدمات المالية الرقمية بما في ذلك البنية التحتية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير خدمات رقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة وخاصة المناطق الريفية المحرومة.

هـ. إنشاء ممارسات مالية رقمية مسؤولة لحماية المستهلكين: وضع نهج شامل لحماية المستهلك والبيانات يركز على القضايا ذات الصلة بالخدمات المالية الرقمية.

و. تعزيز المعرفة والوعي الرقمي والمالي: دعم وتقييم البرامج التي تعزز الثقافة الرقمية والمالية في ضوء الخصائص والمزايا والمخاطر الفريدة للخدمات والقنوات المالية الرقمية.

ز. تسهيل تحديد هوية العميل للخدمات المالية الرقمية: تسهيل الوصول للخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير وتشجيع أنظمة هوية العملاء والمنتجات والخدمات التي يتم الوصول إليها بأسعار ميسورة، ويمكن التحقق منها واستيعابها لمختلف الاحتياجات ودرجات المخاطر.

ي. مراقبة تقدم الشمول المالي الرقمي: وذلك من خلال تتبع التقدم المحرز في الشمول المالي الرقمي من خلال نظام قياس وتقييم شامل وقوي للبيانات، يجب أن يستفيد هذا النظام من مصادر رقمية جديدة للبيانات وتمكين أصحاب المصلحة من تحليل ورصد العرض والطلب على الخدمات المالية الرقمية، وكذلك تقييم أثر مختلف البرامج والإصلاحات الرئيسية.

الفرع الثاني: ركائز ومبادئ الشمول المالي الرقمي ذات المستوى الرفيع 2020

في عام 2020 تم إصدار جملة من المبادئ للشمول المالي الرقمي المخصصة للفئات المستهدفة من الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي موزعة على أربع مجموعات حسب الجدول التالي (*G20 High-Level Policy Guidelines on Digital Financial Inclusion for Youth, Women and SMEs*", 2020, p. 05):

الجدول (1-2): ركائز ومبادئ الشمول المالي الرقمي ذات المستوى الرفيع 2020

الركائز	مبادئ مجموعة العشرين رفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
تعزيز وتطوير بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة	**المبدأ الأول:** دعم وتطوير بنية تحتية رقمية يمكن الوصول إليها على نطاق واسع وآمنة ومسؤولة وأنظمة دفع قابلة للتشغيل البيئي، وتعزيز بيئة تنافسية للمؤسسات المالية.
	المبدأ الثاني: تشجيع توافر المنتجات المالية الرقمية المخصصة والقدرة على تحمل تكلفتها، مع تلبية الحاجة إلى إجراءات وقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتدابير العناية الواجبة للعملاء وأنظمة الهوية الرقمية.
ترسيخ آليات صنع السياسات الشاملة والمسؤولة	**المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخدامها
	المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات المستهدفة لزيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية
تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية	**المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، والتي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

	المبدأ السادس: العمل على دراسة وتطوير إطار تنظيمي يقوم بدعم الابتكار الرقمي في كل من القطاع العام والخاص
تعزيز الثقافة الرقمية والمالية وبناء القدرات، ودعم المستهلكين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة	**المبدأ السابع:** العمل على تعزيز مستوى المعرفة والتثقيف المالي وبناء القدرات من خلال التدخلات المستهدفة والاستفادة من انتشار التكنولوجيا
	المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية المستهلك المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي مختلف الاحتياجات

المصدر: *("G20 High-Level Policy Guidelines on Digital Financial Inclusion for Youth, Women and SMEs*", 2020, p. 05)

المبحث الثالث: واقع وتطور الشمول المالي في العالم

على الرغم من تسارع وتيرة تحقيق وانتشار الشمول المالي على الصعيد العالمي إلا أنه هناك تفاوت بين الدول النامية التي في طريقها إلى تطوير بنيتها التحتية لتعزيز الشمول المالي والدول الرائدة والواعدة في هذا المجال، ويتم تصنيف هذه الدول وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادرة سنة 2021 والتي تتضمن مؤشرات مستحدثة حول إمكانية النفاذ إلى الخدمات المالية واستخدامها بالإضافة إلى المدفوعات.

المطلب الأول: دراسة وتحليل مؤشرات الشمول المالي لبعض دول العالم للفترة (2011-2021)

بناءً على توافر البيانات لجميع الدول محل الدراسة عبر الفترات الزمنية المحددة (2011-2014-2017-2021) تم انتقاء ثلاث (03) مؤشرات أساسية لقياس مستوى الشمول المالي وهي ممثلة في نسبة امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية، مؤشر الادخار المالي، الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

الفرع الأول: الدول الرائدة في مجال الشمول المالي

الدول الرائدة في مجال الشمول المالي هي الدول التي نجحت في تحقيق الشمول المالي لجميع الشرائح المستهدفة والتي معدلات الشمول المالي فيها مرتفعة مقارنة بسائر دول العالم، و استنادا إلى قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021، و بالاعتماد على المؤشرات الثلاثة المختارة، تصنف الدول الرائدة في هذا المجال في تلك التي تحقق مؤشر واحد على الأقل من هذه المؤشرات نسبة تتجاوز 70%، بينما تتراوح نسب باقي المؤشرات بين (30%-70%)، و من بين أبرز هذه الدول ما يلي: كندا، الدانمارك، كوريا، فنلندا، نيوزيلندا، السويد، الولايات المتحدة، هولندا، اسبانيا، سنغافورة.

ويعرض الجدول التالي مؤشرات الشمول المالي المسجلة في الدول المختارة من الدول الرائدة عبر الفترة الزمنية المحددة (2011-2021).

الجدول (1-3): التطور الزمني لمعدلات الشمول المالي في مجموعة من الدول الرائدة عالميا خلال الفترة (2011-2021)

الدولة	المؤشر											
	امتلاك حساب				الادخار				الاقتراض			
	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
كندا	96	99	100	100	53	63	68	64	20	76	83	81
الدانمارك	100	100	100	100	57	65	63	67	19	41	46	53
كوريا	93	94	95	99	47	53	55	59	17	57	63	69
فنلندا	100	100	100	100	56	57	55	62	24	58	54	53
نيوزيلندا	99	100	99	99	60	71	69	69	27	69	66	60
السويد	99	100	100	100	64	75	75	80	23	50	44	49
الولايات المتحدة	88	94	93	95	50	54	62	65	20	65	68	66
هولندا	99	99	100	100	58	59	59	66	13	35	37	34
اسبانيا	93	98	94	98	35	48	51	54	11	51	50	52
سنغافورة	98	96	98	97	58	46	67	60	10	38	47	43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

أولا: مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسة مالية رسمية: بلغت نسبة امتلاك البالغين (الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة) للحسابات المصرفية في مؤسسات مالية رسمية على المستوى العالمي 74% ، و ذلك وفقا لبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021، وقد سجلت هذه النسبة نموا ملحوظا مقارنة بعام 2011حيث كانت تبلغ 51%، وتعتبر إمكانية النفاذ إلى حساب مصرفي في مؤسسة مالية رسمية بمثابة الخطوة الأساسية لتعميم الخدمات المالية لجميع الشرائح المستهدفة نظرا لأن فتح حساب مصرفي يمكن الأفراد من ادخار الأموال و إرسال المدفوعات و تلقيها مما يجعل مؤشر امتلاك حساب مصرفي بمثابة البوابة الرئيسية للوصول للخدمات المالية الأخرى ("*الشمول المالي*"، 2022)، والشكل التالي يوضح التطور الزمني لنسب امتلاك حسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية لعدد من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021).

الشكل (1-4): تطور معدلات الشمول المالي من خلال نسب امتلاك حسابات مالية رسمية في مجموعة مختارة من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)

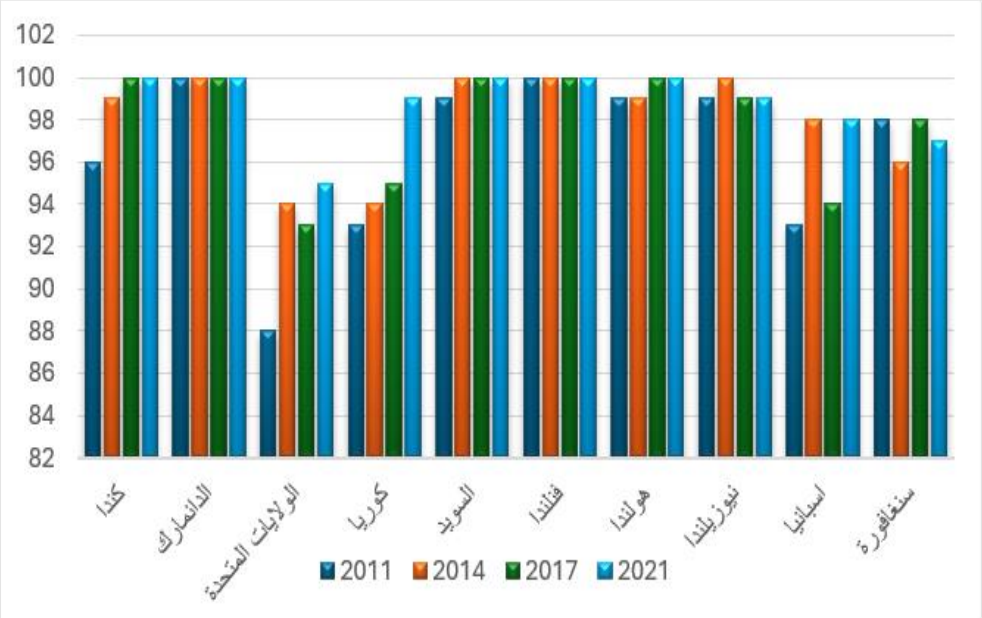

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تشير البيانات المعروضة في الشكل المرفق إلى أن معظم الدول المختارة سجلت معدلات شمول مالي تتجاوز 96% منذ عام 2011، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا، حيث بلغت نسبة امتلاك البالغين لحسابات مصرفية رسمية أقل من 96%في بداية الفترة المدروسة، وتجدر الإشارة في أن كوريا حققت تقدما ملحوظا في هذا المؤشر، حيث ارتفعت النسبة إلى 99% بحلول عام 2021.

من جهة أخرى، حققت كل من الدانمارك وفنلندا معدل شمول مالي كامل بنسبة 100% طوال الفترة الزمنية المدروسة (2011-2021)، مما يعكس التغطية الشاملة للخدمات المصرفية الرسمية لجميع المواطنين البالغين في هاتين الدولتين، والتي تتيح لهم إمكانية الوصول الكامل إلى الحسابات المصرفية في المؤسسات المالية الرسمية.

ثانيا: مؤشر الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية: وفقا للإحصائيات الدولية المتعلقة بالشمول المالي، تبلغ نسبة الأفراد البالغين الذين يحتفظون بمدخراتهم لدى مؤسسات مالية رسمية على الصعيد العالمي حوالي 29%، وهو معدل يعتبر منخفضا نسبيا رغم تسجيله لنمو هامشي مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2011.

الشكل (1-5): التطور الزمني لمعدلات الادخار للبالغين في المؤسسات المالية الرسمية لعينة مختارة من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)

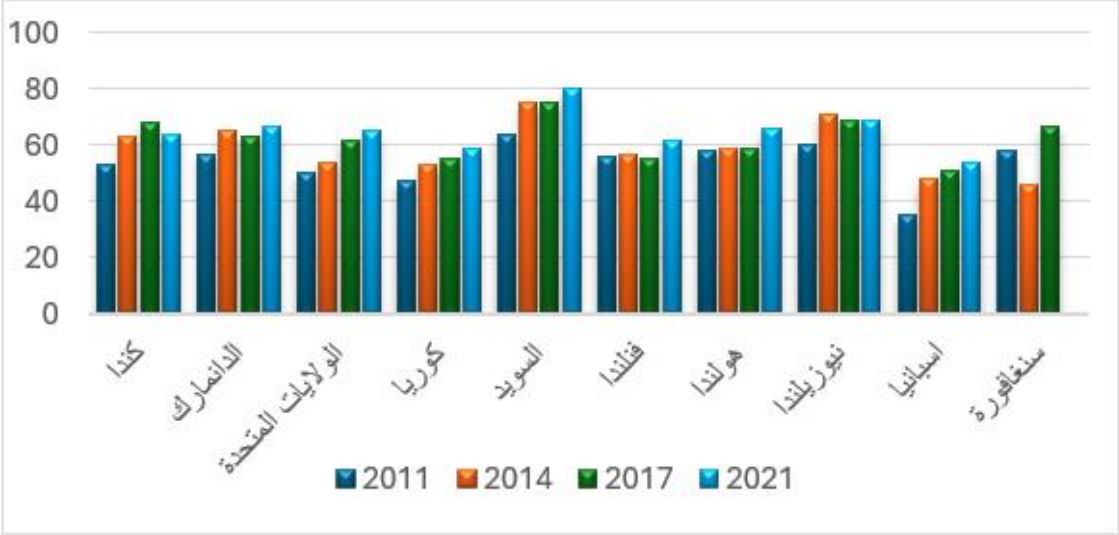

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تظهر البيانات المعروضة في الشكل أعلاه أن معدلات الادخار في الدول الرائدة في مجال الشمول المالي تتجاوز بشكل كبير المتوسط العالمي المسجل، وتعد السويد نموذجا رائدا في هذا المجال، إذ حققت تغطية شاملة بنسبة 100% للبالغين في مجال الادخار، مما يشير إلى نجاحها في دمج كافة شرائح المجتمع ضمن النظام المالي الرسمية، وتمكينهم من الاستفادة من خدمات الادخار، استنادا للبيانات الرسمية لعام 2011.

ثالثا: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: تشير البيانات الصادرة عن المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021 إلى أن معدل اقتراض الأفراد البالغين من مؤسسات مالية رسمية على الصعيد العالمي بلغ 28%، وعلى الرغم من أن هذا المعدل يعتبر منخفضا نسبيا، إلا أنه يعكس نموا ملحوظا مقارنة بعام 2011 حيث كان المعدل لا يتجاوز 9%.

الشكل (1–6): التطور الزمني لمعدلات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين في عينة مختارة من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي خلال الفترة (2011–2021)

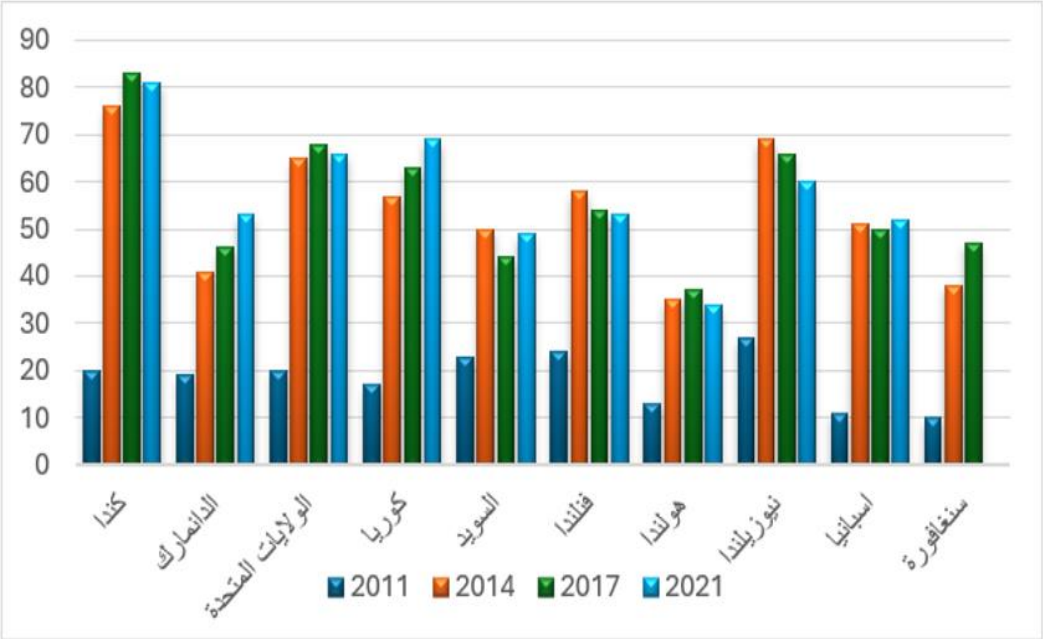

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تكشف المؤشرات الواردة في الشكل عن تفوق الدول الرائدة في مجال الشمول المالي من حيث معدلات الاقتراض الرسمي مقارنة بالمعدل العالمي، وتتصدر كندا قائمة هذه الدول بأعلى معدل اقتراض للبالغين من المؤسسات المالية الرسمية، حيث بلغت النسبة 81% وفقا لبيانات عام 2021، مما يشير على كفاءة عالية في تقديم الخدمات الائتمانية والوصول اليها.

الفرع الثاني: الدول الواعدة في مجال الشمول المالي

الدول الواعدة في مجال الشمول المالي هي تلك الدول التي تظهر معدلات متباينة في الشمول المالي، حيث تحقق معدلات مرتفعة في أغلب المؤشرات بينما تسجل معدلات أقل في مؤشرات أخرى مقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال، ووفقا للمؤشرات الثلاثة المختارة، تصنف الدول ضمن فئة الدول الواعدة في الشمول المالي وفقا لأحد المعياريين التاليين:

المعيار الأول: الدول التي تحقق في مؤشر واحد على الأقل من المؤشرات الثلاثة المختارة معدلا يتجاوز 70%، بينما تسجل في المؤشرات الأخرى معدلات أقل.

المعيار الثاني: الدول التي تحقق في مؤشرين من المؤشرات الثلاثة معدلات تتراوح بين 30% و70%.

تشمل عينة الدول المختارة ضمن فئة الدول الواعدة في مجال الشمول المالي كلا من: بولندا، كرواتيا، قبرص، تركيا، ماليزيا، إيطاليا، البرتغال، الصين، اليونان، سلوفينيا.

ويعرض الجدول التالي المؤشرات التوضيحية للشمول المالي لهذه الدول خلال الفترة (2011-2021).

الجدول (1-4): تطور مؤشرات الشمول المالي لعينة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)

الدولة	المؤشر											
	امتلاك حساب				الادخار				الاقتراض			
	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
تركيا	58	57	68	73	4	9	23	10	5	36	43	38
ماليزيا	66	81	85	88	35	34	38	47	11	31	23	13
إيطاليا	71	87	94	97	15	34	45	49	5	39	46	55
البرتغال	81	87	92	93	26	25	32	43	8	26	29	30
بولندا	70	78	87	96	18	21	33	36	10	27	31	32
كرواتيا	88	86	86	92	12	27	36	25	14	42	38	33
قبرص	85	90	89	93	30	22	26	28	27	29	25	31
الصين	64	79	80	89	32	41	34	45	7	20	22	39
اليونان	78	88	85	95	20	13	13	26	8	16	11	20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

أولا: مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسة مالية رسمية

الشكل (1-7): التطور الزمني لمعدلات ملكية الحسابات المالية الرسمية للأفراد البالغين لعينة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)

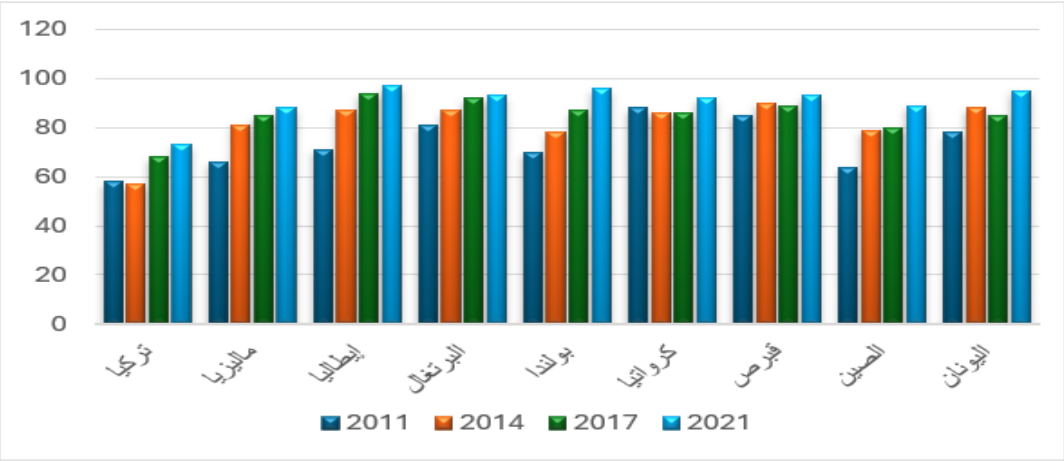

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تظهر البيانات الواردة في الشكل أن معدلات ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في الدول الواعدة في مجال الشمول المالي تسجل مستويات مرتفعة، حيث لغت أعلى نسبة في إيطاليا 97%، وتعد تركيا الاستثناء الوحيد في هذه المجموعة حيث سجلت أدنى معدل مقارنة بباقي الدول الواعدة، إلا أن معدلها يفوق المعدل المحقق عالميا.

وتفسر الفجوة بين ملكية الحسابات المالية الرسمية في تركيا مقارنة بالدول الواعدة الأخرى بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية منها الاعتماد على الحسابات المالية المشتركة لأحد أفراد الاسرة كبديل للوصول إلى الخدمات المالية بالإضافة إلى الاعتبارات الثقافية والدينية (أسلي و جيلا، 2018).

ثانيا: الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية: يوضح الشكل التالي نسبة البالغين من الأفراد الذين يدخرون أموالهم لدى مؤسسات مالية رسمية في بعض الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)

الشكل (1-8): التطور الزمني لمعدلات الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية عبر عينة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)

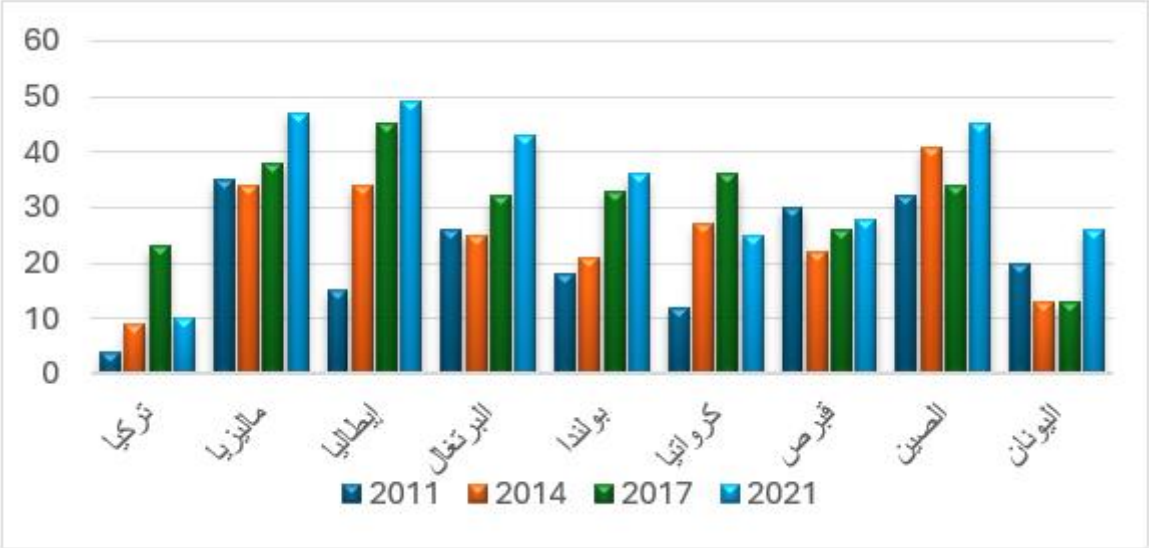

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تظهر البيانات الواردة في الشكل أن معدلات الادخار الرسمي للأفراد البالغين في الدول الواعدة في مجال الشمول المالي تسجل مستويات منخفضة نسبيا مقارنة بالدول الرائدة، مع وجود تباين ملحوظ بين دول هذه المجموعة، بينما حققت كل من ماليزيا والصين معدلات تفوق المتوسط العالمي المسجل، في حين تسجل تركيا واليونان معدلات متدنية في هذا المؤشر.

ثالثا: الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية: الشكل الموالي يوضح تطور نسبة الأفراد البالغين الذين يقترضون من مؤسسات مالية رسمية في بعض الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)

الشكل (1–9): التطور الزمني لمعدلات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في عينة مختارة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي للفترة (2011–2021)

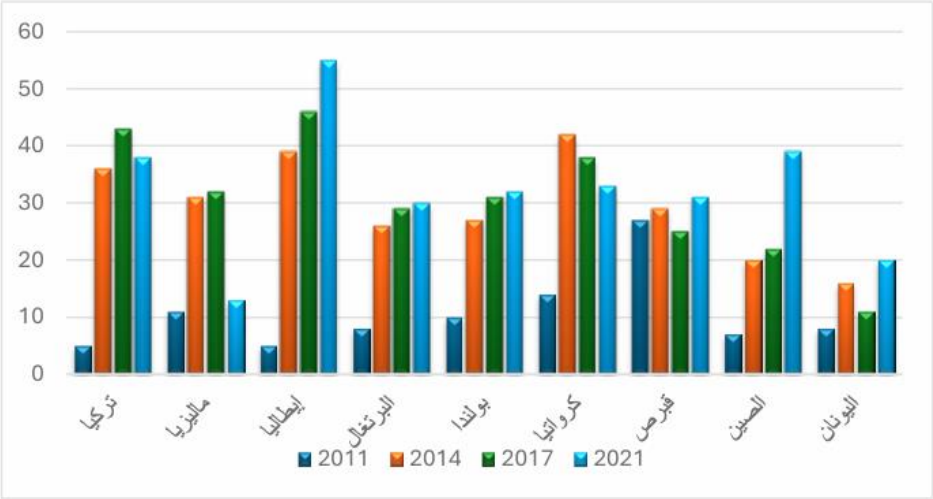

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تظهر البيانات الواردة في الشكل المرفق نجد تباينا واضحا في معدلات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في مجموعة مختارة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي مقارنة بالمتوسط العالمي، بحيث تتصدر إيطاليا المجموعة بأعلى نسبة اقتراض بلغت 55% من السكان البالغين، تليها كل من تركيا وكرواتيا اللتان حققتا معدلات اقتراض تفوق المتوسط العالمي، وفي المقابل، سجلت اليونان أدنى معدل اقتراض ضمن هذه المجموعة عند 20% في عام 2021، وهو ما يقل بدرجة كبيرة عن المتوسط العالمي للاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

الفرع الثالث: الدول النامية في مجال الشمول المالي

يقصد بالدول النامية في سياق الشمول المالي بأنها الدول التي تسجل معدلات منخفضة في مؤشرات الشمول المالي، حيث تقل نسبتها عن 30% وفقا للمؤشرات الثلاثة المعتمدة، وتتميز هذه الدول بسعيها المتزايد نحو تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال تطوير البنية التحتية المالية والتقنية، وتشمل العينة المختارة من هذه الدول كلا من: مصر، العراق، الأردن، إندونيسيا، أفغانستان، غينيا، نيجيريا، باكستان، السنيغال، مالي.

ويستعرض الجدول المرفق أدناه مؤشرات الشمول المالي للعينة المختارة من الدول النامية الساعية الى رفع مستويات الشمول المالي للفترة (2011-2021)

الجدول (1–5): التطور الزمني لمؤشرات الشمول المالي في الدول النامية للفترة (2011–2021)

الدولة	المؤشر											
	امتلاك حساب				الادخار				الاقتراض			
	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
مصر	10	14	32	26	1	4	6	4	4	8	9	7
العراق	11	11	20	16	5	4	2	2	8	5	3	4
الأردن	25	25	42	43	8	4	10	4	4	15	18	10
نيجيريا	30	44	39	45	24	27	21	18	2	7	5	6
باكستان	10	9	18	16	1	3	6	2	2	2	3	4
السنيغال	6	12	20	28	4	7	7	9	4	4	8	10
مالي	8	13	18	28	4	3	6	11	4	3	8	11
إندونيسيا	20	36	48	51	15	27	22	20	9	14	18	13
أفغانستان	9	10	15	10	3	4	4	1	7	4	4	2
غينيا	4	6	15	14	2	3	6	5	2	3	6	6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

أولا: مؤشر امتلاك الحسابات المالية في مؤسسة مالية رسمية: يعرض الشكل الموالي التطور الزمني لمعدلات امتلاك البالغين لحسابات مالية رسمية في عينة من الدول النامية خلال الفترة (2011-2021):

الشكل (1–10): التطور الزمني لمعدلات امتلاك الأفراد البالغين حسابات مالية رسمية في عينة مختارة من الدول النامية خلال الفترة (2011–2021)

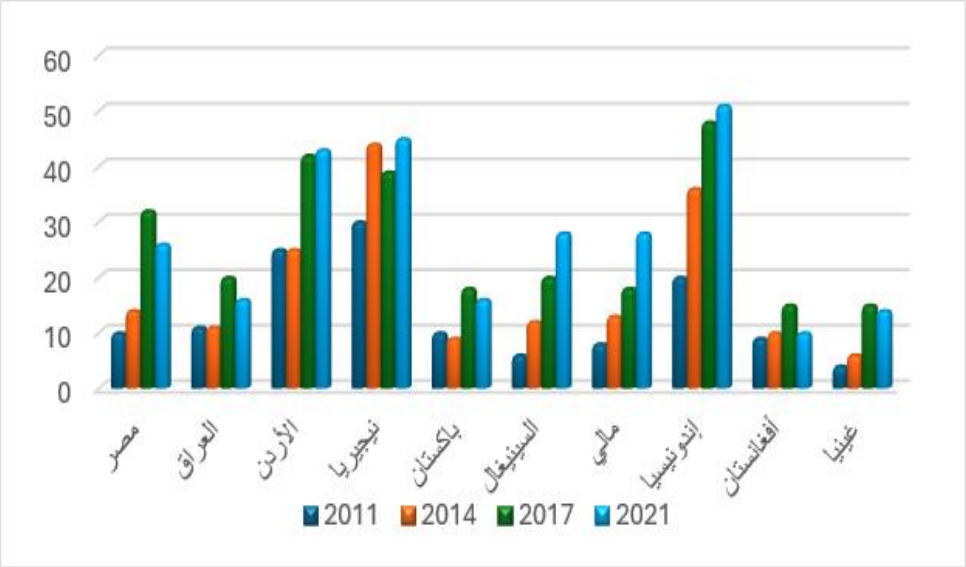

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تشير المعطيات المعروضة في الشكل أعلاه إلى تدني معدلات امتلاك الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية ضمن عينة الدول النامية المختارة، وقد تصدرت اندونيسيا هذه المجموعة بأعلى معدل بلغ 51% في عام

2021، إلا أن هذا المعدل يبقى أدنى من المتوسط العالمي المسجل، تليها نيجيريا والأردن بنسب 45% و43% على التوالي.

ثانيا: الادخار في المؤسسة المالية الرسمية: يعرض الشكل التالي التطور الزمني لمعدلات الادخار في مؤسسات مالية رسمية للبالغين في عينة من الدول النامية خلال الفترة (2011-2021):

الشكل (1-11): التطور الزمني لمعدلات ادخار البالغين لدى مؤسسات مالية رسمية في عينة من الدول النامية في مجال الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

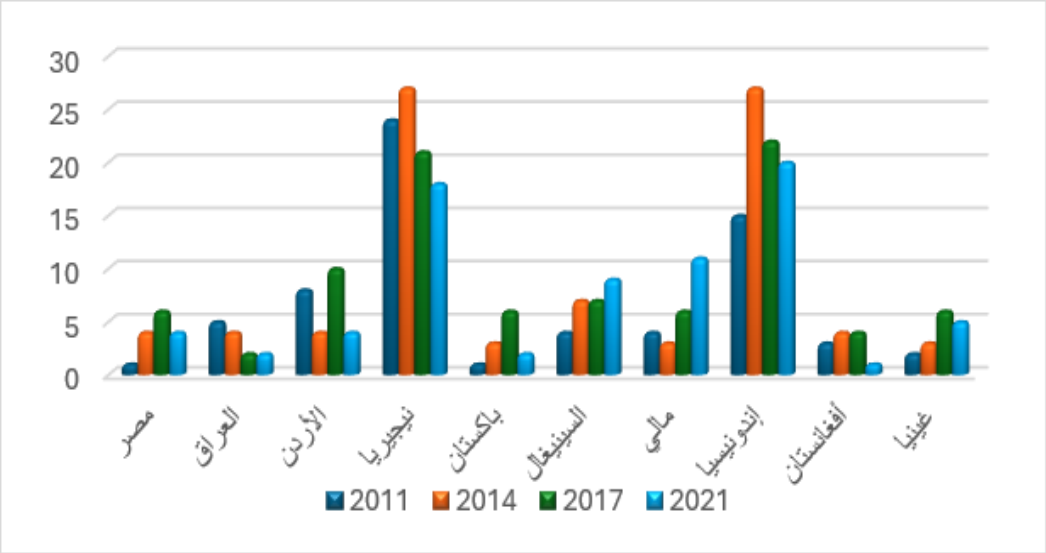

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تكشف النتائج المبينة في الشكل أعلاه إلى أن الدول النامية المختارة قد شهدت تحسنا في مؤشرات الادخار خلال الفترة (2011-2021)، إلا أن هذه المعدلات تبقى منخفضة نسبيا مقارنة بالمستويات المحققة عربيا وعالميا.

ثالثا: الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية: يعرض الشكل التالي التطور الزمني لمعدلات الاقتراض للبالغين في عينة من الدول النامية خلال الفترة (2011-2021):

الشكل (1-12): التطور الزمني لمعدلات الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في عينة مختارة من الدول النامية في مجال الشمول المالي للفترة (2011-2021)

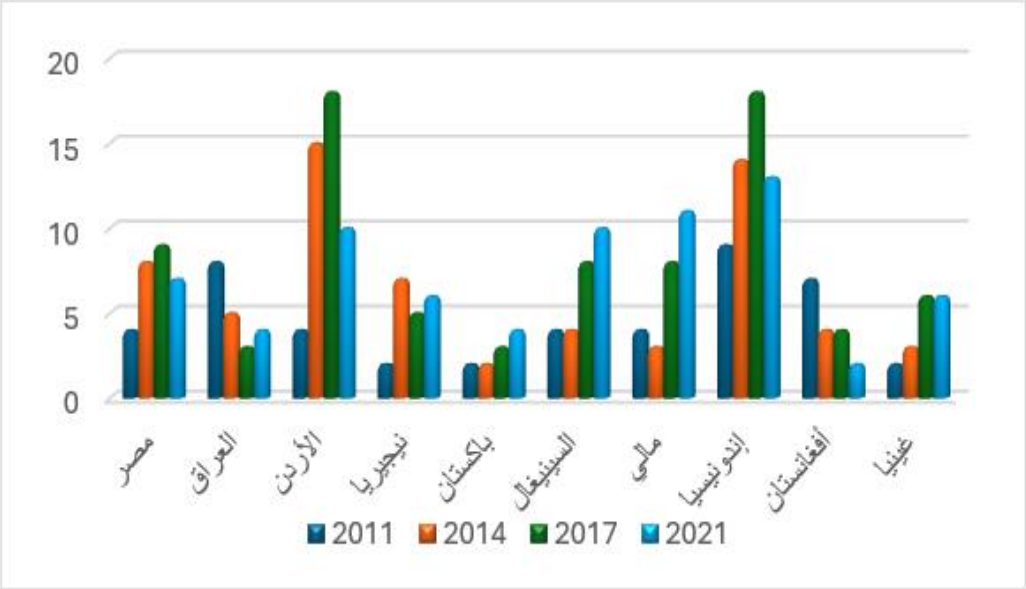

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تشير البيانات المعروضة في الشكل المرفق أن الدول النامية ضمن هذه العينة تسجل معدلات منخفضة في مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، حيث لا تتجاوز هذه المعدلات 13% للبالغين، مما يشير إلى فجوة كبيرة مقارنة بالمستويات المحققة عربيا وعالميا.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي الرقمي في مجموعة مختارة من دول العالم خلال عام 2021

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وتنامي الاعتماد على الانترنت والهواتف الذكية في مختلف المجالات، شهدت نسبة الذين يستخدمون هذه التقنيات في العمليات المالية ارتفاعا ملحوظا، وتشير الاحصائيات العالمية لعام 2021 أن معدلات استخدام الهواتف المحمولة والانترنت في الخدمات المالية قصد وصلت على 41% للتحقق من ارصدة الحسابات، و34 % لتسديد الفواتير.

في إطار دراسة وتحليل مؤشرات الشمول المالي الرقمي عبر عينة من الدول، تم الاعتماد على ثلاث (03) مؤشرات أساسية للشمول المالي استنادا للبيانات المتاحة في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021، تتمثل هذه المؤشرات في:

أولا: نسبة الأفراد البالغين (الأكثر من 15 سنة) الذين يقومون بإجراء أو تلقي مدفوعات رقمية.

ثانيا: نسبة الافراد البالغين (الأكثر من 15 سنة) الذين يستخدمون الهواتف الذكية أو الانترنت للاستعلام عن رصيد حساباتهم.

ثالثا: نسبة الافراد البالغين (الأكثر من 15 سنة) الذين يستخدمون الهواتف الذكية أو الانترنت في عمليات دفع الفواتير

الفرع الأول: الدول الرائدة وفقا لمؤشرات الشمول المالي الرقمي

تم تصنيف الدول ضمن فئة الدول الرائدة في مجال الشمول المالي الرقمي بناءً على معيار تحقيق نسبة تزيد عن 70% من المؤشرات المختارة، وتشمل هذه الدول: فنلندا، هولندا، نيوزيلندا، بولندا، بلجيكا، الدانمارك، كندا، سلوفاكيا، السويد، لاتفيا.

الجدول (1-6): مؤشرات الشمول المالي الرقمي للدول الرائدة لعام 2021

الدولة	المؤشر		
	إجراء أو استلام مدفوعات رقمية	استخدام الهاتف المحمول والانترنت للتحقق من رصيد الحساب	استخدام الهاتف المحمول والانترنت لدفع الفواتير
بلجيكا	97	83	78
الدانمارك	100	96	83
كندا	98	83	75
فنلندا	98	94	88
هولندا	99	88	75
نيوزيلندا	98	90	81
بولندا	93	77	70
سلوفاكيا	95	79	72
السويد	99	93	82

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

أولا: إجراء المدفوعات الرقمية واستلامها: وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، بلغت نسبة اجراء المدفوعات الرقمية أو استلامها عام 2021 نحو 64% على المستوى العالمي، و32% على المستوى العربي.

الشكل(1-13): مؤشر المدفوعات الرقمية في عينة من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي لعام 2021

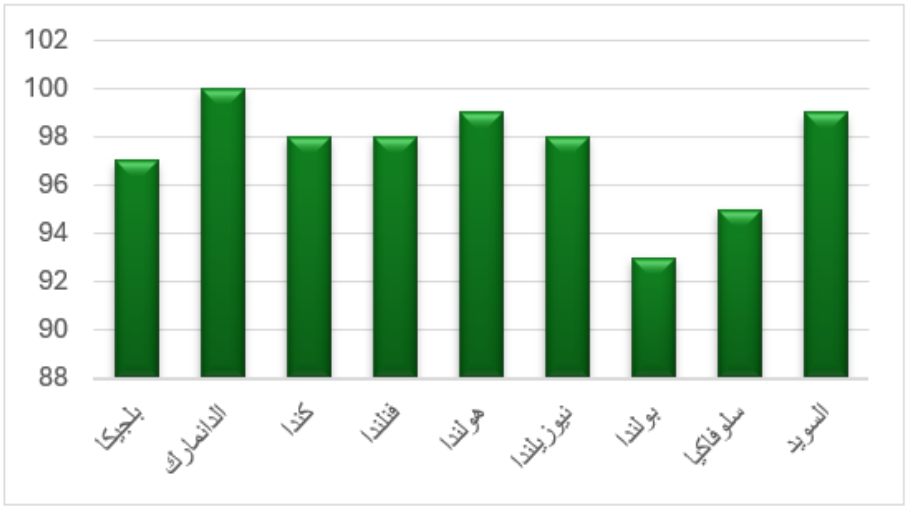

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

يتضح من خلال الشكل أن نسبة الأفراد البالغين الذين وسائل الدفع الرقمي في العينة المختارة من الدول الواعدة تصل إلى 93%، مما يشير إلى انتشار واسع لهذه التقنيات في هذه الدول مقارنة بالمتوسط العالمي، وتحتل كل من الدانمارك والسويد ونيوزيلندا المراكز الأولى بنسب تتجاوز 77%.

ثانيا: استخدام الهواتف والانترنت للاستعلام عن رصيد الحساب: أشارت بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021 إلى أن نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهواتف الذكية والانترنت للاستعلام عن رصيد حسابهم بلغت 41% على مستوى العالمي، مقابل 15% في المنطقة العربية.

الشكل(1-14): معدلات استخدام الانترنت والهواتف الذكية للاستعلام عن أرصدة الحسابات في الدول الرائدة لعام 2021

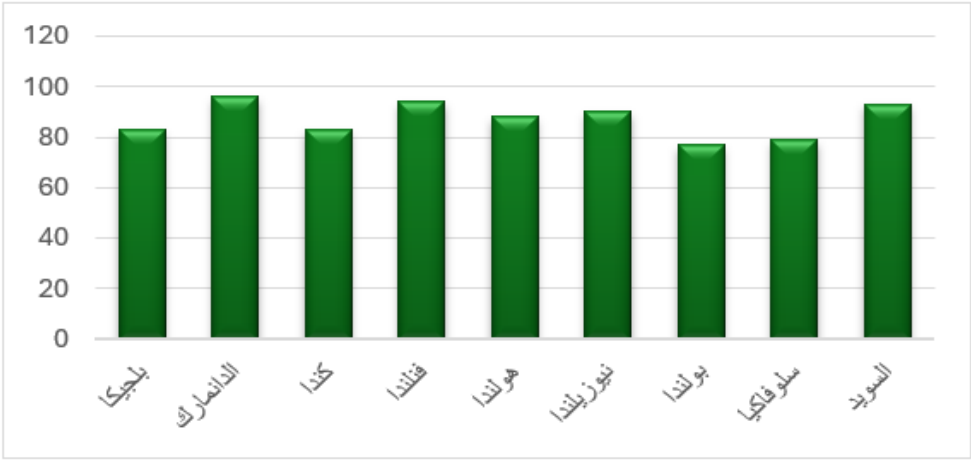

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تشير المعطيات المعروضة في الشكل على ارتفاع معدلات استخدام الهواتف الذكية والانترنت بين الأفراد البالغين في الدول الرائدة، حيث الدانمارك، السويد، فنلندا ونيوزيلندا المراتب الأولى بنسب تتجاوز 90%.

ثالثا: الاعتماد على الهواتف الذكية والانترنت في عملية دفع الفواتير: وفقا لبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021، سجلت معدلات استخدام الهواتف الذكية والانترنت في تسديد الفواتير نسبة 34% على المستوى العالمي، مقابل 12% في المنطقة العربية.

الشكل (1-15): معدلات استخدام الهواتف الذكية والانترنت في عملية دفع الفواتير في الدول الرائدة لعام 2021

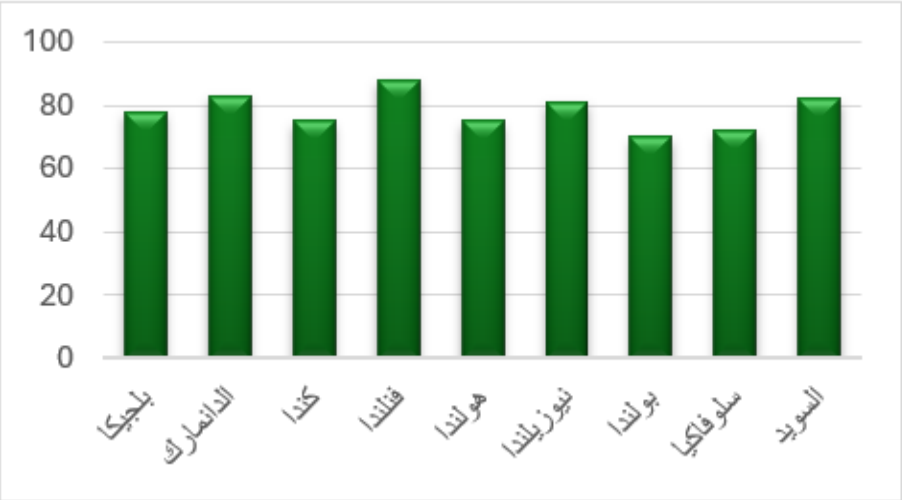

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تبرز المعطيات المعروضة في الشكل الانتشار الواسع لاستخدام الحلول الرقمية في تسديد الفواتير بين الدول الرائدة، مع تسجيل فنلندا أعلى معدل بنسبة 88%، وإحراز بولندا لأدنى نسبة رغم تجاوزها الكبير للمعدل العالمي.

الفرع الثاني: الدول الواعدة وفقا لمؤشرات الشمول المالي الرقمي

تم تصنيف مجموعة من الدول ضمن فئة الدول الواعدة في مجال الشمول المالي الرقمي وفقا لمعايير محددة، حيث تشمل هذه الفئة الدول التي تحقق إحدى الشروط التالية:

أولا: الدول التي تتراوح نسب مؤشراتها الثلاث جميعها بين (30%-70%)

ثانيا: الدول التي يتجاوز أحد مؤشراتها على الأقل نسبة 70% بينما تتراوح نسب مؤشراتها الأخرى بين (30%-70%)

وتضم هذه الفئة الدول التالية: سنغافورة، تركيا، تايلند، الصين، اليونان، اليابان، ماليزيا، البرتغال، روسيا، السعودية.

يعرض الجدول التالي مؤشرات الشمول المالي الرقمي للدول المصنفة ضمن فئة الدول الواعدة في هذا المجال خلال عام 2021.

الجدول (1–7): مؤشرات الشمول المالي الرقمي لعينة من الدول ضمن فئة الدول الواعدة لعام 2021

الدولة	المؤشر		
	إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية	استخدام الهاتف المحمول والانترنت للتحقق من رصيد الحساب	استخدام الهاتف المحمول والانترنت لدفع الفواتير
الصين	86	64	60
اليونان	91	69	63
اليابان	96	38	31
ماليزيا	79	48	39
البرتغال	91	54	45
روسيا	87	67	59
السعودية	73	60	62
سنغافورة	95	69	58
تركيا	68	45	42
تايلند	92	62	47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

أولا: إجراء المدفوعات الرقمية أو استلامها: فيستعرض الجدول التالي مؤشر إجراء المدفوعات الرقمية أو استلامها في مجموعة مختارة من الدول الواعدة لعام 2021:

الشكل(1–16): مؤشر إجراء المدفوعات الرقمية أو استلامها في عينة من الدول الواعدة لعام 2021

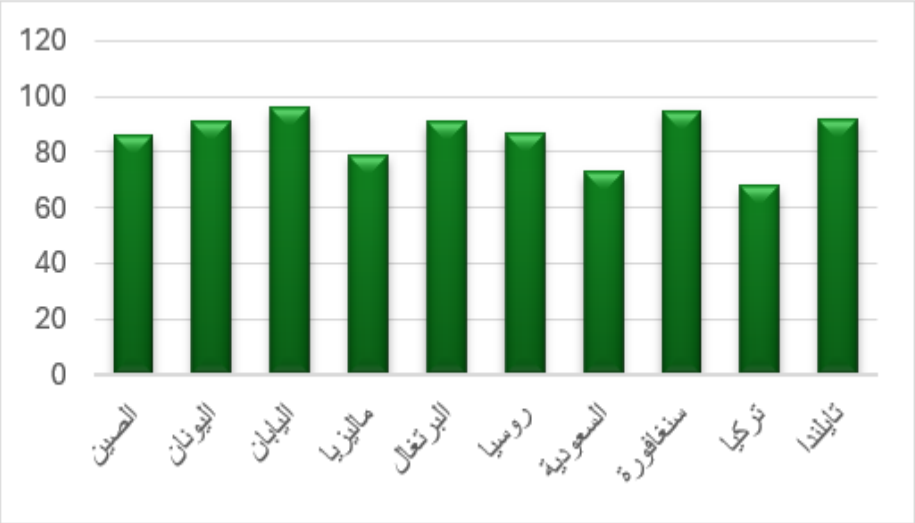

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تشير المعطيات الواردة في الشكل على تصدر اليابان لقائمة الدول الواعدة في نسبة إجراء المدفوعات الرقمية أو استلامها لعام 2021، حيث تحتل سنغافورة المرتبة الثانية، وفي المقابل، سجلت تركيا نسبا منخفضة نسبيا مقارنة بالدول الواعدة الأخرى، إلا أنها تفوق المعدل العالمي المحقق في هذا المؤشر.

ثانيا: استخدام الهاتف الذكي والانترنت للاستعلام عن رصيد الحساب: يعرض الشكل التالي معدلات استخدام الهواتف الذكية والانترنت للاستعلام عن أرصدة الحسابات في مجموعة مختارة من الدول الواعدة لعام 2021.

الشكل (1-17): معدلات استخدام الهاتف الذكي والانترنت للاستعلام عن رصيد الحساب في عينة مختارة من الدول الواعدة لعام 2021

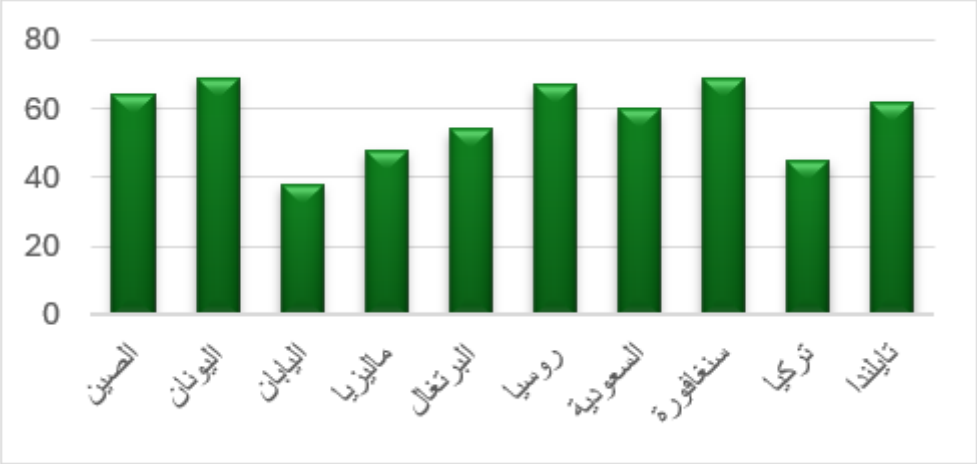

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تشير المعطيات الواردة في الشكل بأن غالبية الدول الواعدة حققت معدلات مرتفعة في استخدام الهواتف الذكية والانترنت للاستعلام عن رصيد الحساب، متجاوزة بذلك المعدل العالمي، غير أن اليابان شكلت استثناءً ملحوظا، حيث سجلت أدنى معدل مقارنة بباقي الدول الواعدة، والذي جاء دون المستوى المحقق عالميا.

ثالثا: استخدام الهواتف الذكية والانترنت في دفع الفواتير: يعرض الشكل التالي معدلات استخدام الهواتف الذكية والانترنت في عمليات دفع الفواتير لعينة مختارة من الدول الواعدة في مجال الشمول المالي لعام 2021.

الشكل (1-18): معدلات استخدام الهاتف الذكي والانترنت لدفع الفواتير لعينة مختارة من الدول الواعدة لعام 2021

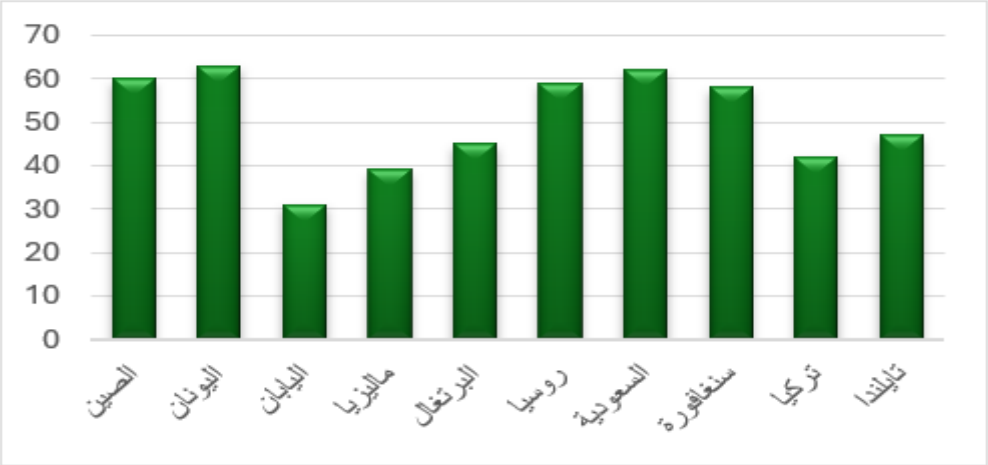

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تشير المعطيات المعروضة في الشكل إلى تصدر اليونان قائمة الدول الواعدة المختارة في معدلات استخدام مواطنيها البالغين للهواتف الذكية في دفع فواتيرهم بنسبة 63%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 62%، ثم الصين بنسبة 60%، في المقابل، سجلت اليابان أدنى معدل بنسبة 31%، وهو مستوى أقل من المعدل العالمي المحقق.

الفرع الثالث: الدول النامية وفقا لمؤشرات الشمول المالي الرقمي

تم تصنيف مجموعة من الدول النامية في ضمن الشريحة الأدنى في مجال الشمول المالي الرقمي، وذلك استنادا إلى معيار تحقق نسب أقل من 30% في المؤشرات الثلاثة المعتمدة، وتشمل هذه المجموعة: مصر، العراق، لبنان، باكستان، أفغانستان، نيبال، سيراليون، غينيا، كمبوديا، سلفادور.

الجدول (1–8): معدلات الشمول المالي الرقمي في عينة مختارة من الدول النامية لعام 2021

الدولة	المؤشر		
	إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية	استخدام الهاتف المحمول والانترنت للتحقق من رصيد الحساب	استخدام الهاتف المحمول والانترنت لدفع الفواتير
مصر	20	3	1
العراق	14	2	6
لبنان	14	6	1
باكستان	18	2	6
أفغانستان	8	11	0
نيبال	29	9	1
سيراليون	27	3	4
غينيا	28	3	11
كمبوديا	26	10	10
سلفادور	28	8	8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

أولا: إجراء المدفوعات الرقمية أو استلامها:

الشكل(1–19): معدل إجراء المدفوعات الرقمية أو استلامها في مجموعة مختارة من الدول النامية في مجال الشمول المالي الرقمي لعام 2021

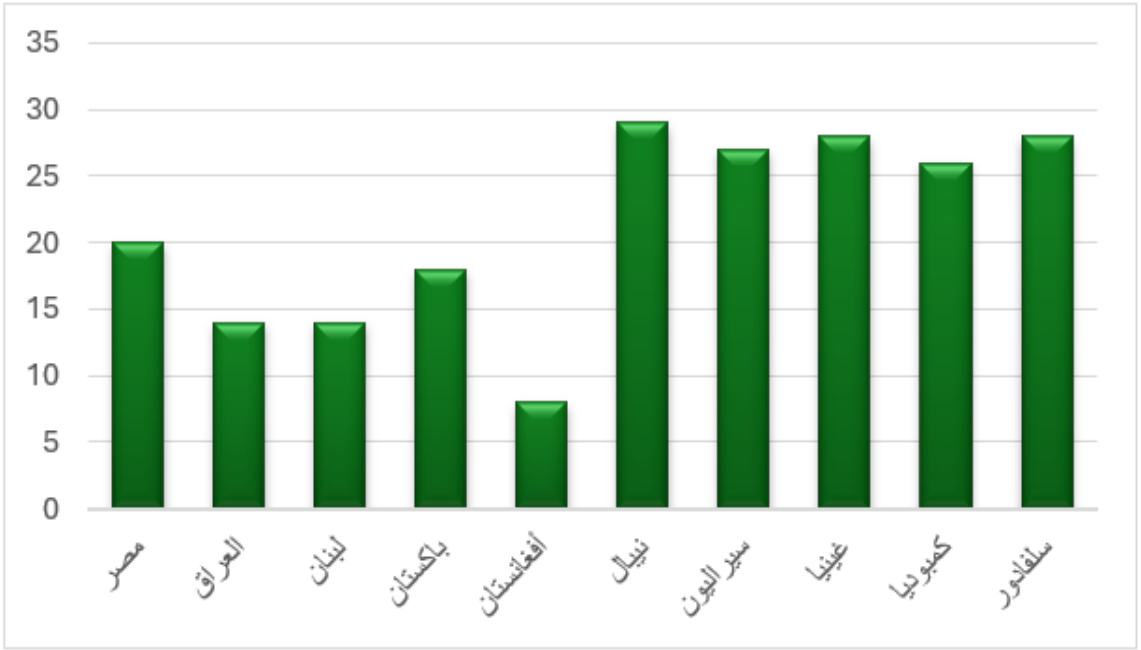

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تشير المعطيات المعروضة من خلال الشكل أعلاه بأن الدول النامية تسجل مستويات منخفضة في معدلات إجراء المدفوعات الرقمية أو استلامها خلال عام 2021، وهي مستويات دون المعدل العالمي المحقق.

ثانيا: استخدام الهواتف الذكية والانترنت للاستعلام عن رصيد الحساب:

الشكل(1-20): معدل استخدام الهاتف الذكي والانترنت للاستعلام عن رصيد الحساب في مجموعة مختارة من الدول النامية لعام 2021

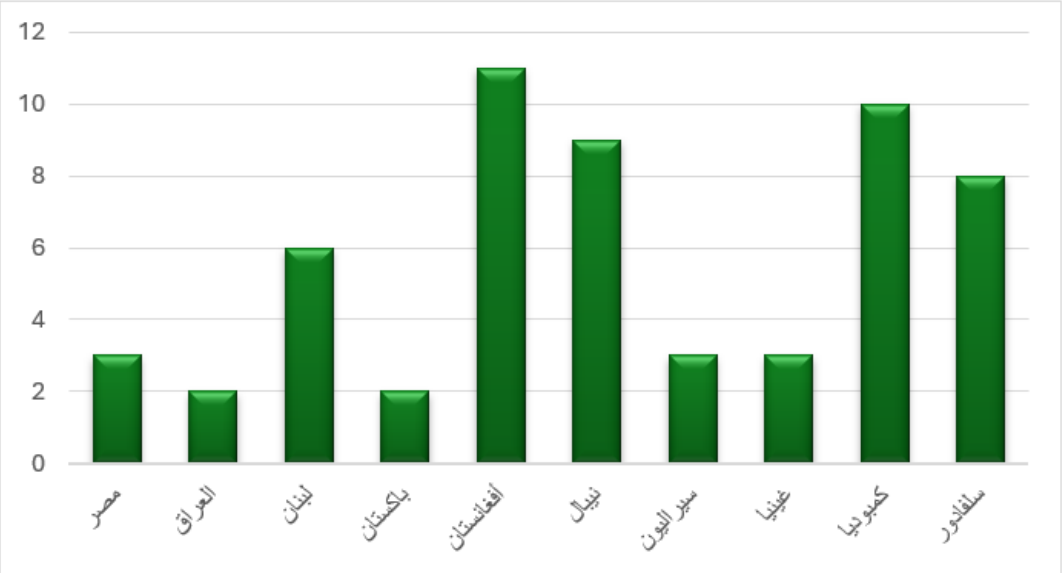

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

تشير المعطيات المعروضة من خلال الشكل إلى أن أفغانستان سجلت أعلى معدل في استخدام الهواتف الذكية والانترنت للاستعلام عن رصيد الحساب بنسبة 11% من بين الدول المختارة، ومع ذلك، تعد هذه النسبة متدنية وتقل كثيرا عن المعدل العالمي المحقق.

ثالثا: استخدام الهواتف الذكية والانترنت في عملية دفع الفواتير: يعرض الشكل التالي معدلات استخدام الهواتف الذكية والانترنت في عمليات دفع الفواتير في عينة مختارة من الدول النامية لعام 2021:

الشكل (1-21): معدل استخدام الهاتف الذكي والانترنت لدفع الفواتير في مجموعة مختارة من الدول النامية لعام 2021

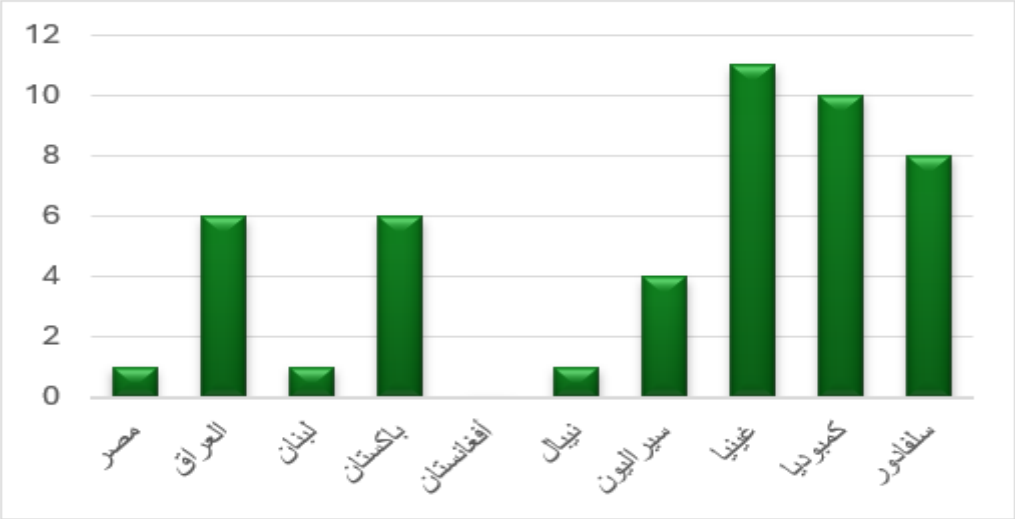

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", n.d.)

من خلال الشكل نجد أن هذه الدول حققت معجلات منخفضة في استخدام الهاتف الذكي والانترنت لدفع الفواتير، وهي معدلات دون المستوى العالمي المحقق، كما تظهر النتائج أن الدول العربية المتمثلة في مصر، لبنان، العراق سجلت معدلات أقل من المتوسط العربي.

خاتمة الفصل الأول

تم التطرق في هذا الفصل لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي الذي يهدف إلى اتاحة وصول الخدمات المالية الرسمية لجميع شرائح المجتمع والذي يساهم بدوره في دعم واستقرار النظام المصرفي والرفع من معدل النمو الاقتصادي، ولكن لا يمكن أن يحقق الشمول المالي هذه الأهداف المرجوة إلا بتوفر جملة من الركائز المتمثلة في دعم وتطوير البنية التحتية المالية، تطوير الخدمات والمنتجات المالية، الحماية المالية للمستهلك والثقافة المالية.

و قد قام مختلف صانعي السياسات و الهيئات الحكومية في العديد من بلدان العالم بصياغة استراتيجيات وطنية و كذا الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة و الانتشار الكبير للأنترنت لرقمنة المعاملات المالية بهدف التسريع من وصول المنتجات و الخدمات المالية إلى جميع الفئات المحرومة و الذين لا تصلهم هذه الأخيرة بالطرق التقليدية و تحقيق المزيد من الشمول المالي مما أدى إلى ظهور وولادة مصطلح جديد المسمى الشمول المالي الرقمي الذي يهدف إلى تحقيق البعض من أهداف التنمية المستدامة بحيث قامت مجموعة العشرين في سنة 2020 بوضع جملة من المبادئ الارشادية موجهة خصوصا بشأن سياسات الشمول المالي للشباب و النساء و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتظهر البيانات المتاحة في قاعدة بيانات البنك الدولي وجود تباين واضح في مستويات تحقيق الشمول المالي و الشمول المالي الرقمي بين ثلاث مجموعات من الدول، فعلى مستوى الدول الرائدة، نجحت هذه الدول في تحقيق الشمول المالي لجميع الفئات المستبعدة والتي لديها مستويات مرتفعة من الشمول المالي، أما الدول الواعدة فقد استطاعت تسجيل نسب مرتفعة في أغلب مؤشرات الشمول المالي، ولكن تمتلك نسب ضعيفة في مؤشرات أخرى، بينما تواجه الدول النامية التي تتسارع للرفع من مستويات الشمول المالي من خلال تطوير بنيتها التحتية المالية لديها تحديات كبيرة تنعكس في ضعف مستويات الشمول المالي والشمول المالي الرقمي.

الفصل الثاني: المدخل النظري للاستقرار المصرفي

تمهيد

يعتبر النظام المصرفي العمود الفقري لأي اقتصاد، فهو يلعب دورا مهما في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المصرفي، بحيث يتألف هذا النظام من مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تقدم مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية للأفراد والمؤسسات وعلى رأسها البنك المركزي أو السلطة النقدية في الدولة والتي تقع على عاتقه مسؤولية الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك والوصول إلى قطاع مصرفي مستقر وسليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة وبالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بعملية الرقابة على هذا النظام لتحقيق الاستقرار المصرفي، وعليه فمن الضروري فهم مفهوم الاستقرار المصرفي والعوامل المؤثرة فيه وآليات تحقيقه وطرق قياسه لتجنب خسائره.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض كل النقاط السابقة والذي ارتئينا تقسيمه إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار المصرفي والمالي

المبحث الثاني: نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي

المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار المصرفي والمالي

يعد الاستقرار المصرفي والمالي من العوامل الأساسية التي تضمن نمو اقتصاديا مستداما، فإن أي خلل أو اضطراب يهدد هذا الاستقرار قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية والتي تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: لمحة عامة حول النظام المالي والمصرفي

يعد النظام المصرفي والمالي من الركائز الأساسية لأي اقتصاد، فالنظام المالي يشمل مجموعة من الأسواق والمؤسسات المالية التي تتعامل بمجموعة من السندات المالية والتي تساهم في توفير التمويل وتحويل النقود بين أصحاب الفائض والعجز، بينما النظام المصرفي هو جزء من النظام المالي الذي يشمل مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تقوم بقبول الودائع ومنح الائتمان وتنظيم وتنفيذ مختلف المعاملات المالية.

الفرع الأول: ماهية النظام المالي

يعتبر النظام المالي أحد الأركان الأساسية في اقتصاد أي بلد، فهو مجموعة من الأسواق والأفراد والمؤسسات ومختلف القوانين والأنظمة والتقنيات التي تساهم في تداول الأصول المالية.

أولا: مفهوم النظام المالي: لقد وردت عدة تعاريف للنظام المالي من بينها ما يلي:

يمكن تعريف النظام المالي على أنه عنصر من العناصر المالية التي تجمعها علاقات خاصة باستخدام الموارد المالية وتكوينها، فهو يقوم بتعبئة المدخرات وضمان أحسن التخصيصات للموارد المالية المتاحة، وكذا توفير الاحتياجات للمتعاملين الاقتصاديين سواء بطريقة مباشرة من خلال الأسواق المالية، أو غير المباشرة من خلال البنوك والمؤسسات المالية وذلك من خلال تحويل الأموال من المودعين بصفتهم أصحاب الفوائض المالية إلى المقترضين بصفتهم أصحاب العجز المالي (سعادي، 2022، صفحة 574).

والنظام المالي يقصد به تجمع من الأفراد والمؤسسات والأسواق ومختلف القوانين والأنظمة والتقنيات التي يمكن من خلالها تداول الأصول المالية وكذلك إنتاج وتوزيع المنتجات (الخدمات) المالية، كما يعبر النظام المالي عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم (قندوز ع.، المالية الإسلامية ، 2019، صفحة 48).

والنظام المالي هو عبارة عن شبكة تجمع الأسواق والمؤسسات المالية التي تتعامل بمجموعة من السندات المالية (أسهم، ودائع مصرفية، سندات الخزينة) التي تساهم في تسهيل تحويل الأموال بين أصحاب الفوائض والعجز المالي والاقتراض والتمويل بين أصحاب الفائض والعجز (سعادي، 2022، صفحة 574).

ثانيا: مكونات النظام المالي: يتكون النظام المالي مما يلي:

أ. المتعاملون :يشكل المتعاملون الركائز الأساسية لأي نظام مالي، ويشمل كل من المستثمرين والمقترضين والمشاركين.

1.المستثمرون: المستثمر هو ذلك الشخص أو المؤسسة الذي يملك أرصدة مالية فائضة ويرغب في توظيفها بشراء أصل معين في السوق المالي مقابل تحقيق عائدات ومكاسب معينة منه (" *تعرف على أنواع المستثمرين في السوق المالي* "، بلا تاريخ)، فقد يكون المستثمرون أفرادا أو مؤسسات أو حكومات.

2. المقترضون: هم الأفراد والمؤسسات التجارية والصناعية العامة والخاصة، والحكومات الذين يرغبون في الحصول على أموال لتمويل احتياجاتهم من مصادر مختلفة وهم بذلك أصحاب العجز المالي.

3.المشاركون :المشاركون في النظام المالي يقصد بهم الوسطاء الماليون مثل البنوك التجارية، وغيرها من مؤسسات الادخار والاقتراض، بالإضافة إلى شركات التأمين والاستثمار، وصناديق التقاعد (عبيات ، 2016).

ب. الأسواق المالية: تعد الآلية التي تحقق أهداف النظام المالي (أندراوس، 2024، صفحة 14)، وهي جزءا أساسيا لا يمكن فصله عن النظام المالي لأي اقتصاد فهي توفر المالي بشكل رئيسي قنوات لتخصيص المدخرات إذ يتم تحقيق النقل الفعال من أصحاب الموارد المعطلة (الأصحاب الفائض) إلى الذين لديهم حاجة ملحة إليها (أصحاب العجز) ومن خلال هذه الأسواق يتم تبادل الأموال بين المقترضين والمقرضين للأجل الطويل والقصير وذلك بغرض تلبية احتياجاتهم من السيولة (الجعفري و البطاط، 2020، صفحة 209).

سوق المال هو الساحة التي يتم فيها الالتقاء بين المدخرون الذين يملكون فوائض مالية مع الجهة المحتاجة اليها (أصحاب العجز) مثل المستثمرون الراغبون في توسيع مشروعاتهم، بهدف ترتيب عملية الالتقاء بين العرض والطلب على الأموال وذلك من خلال إصدار وتداول الأدوات المالية (قندوز ع.، الأسواق المالية، 2021، صفحة 08).

وتعد الأسواق المالية النطاق التي من خلاله يتم إصدار وتداول مختلف الأدوات المالية، وذلك للحصول على الأموال اللازمة للمشروعات الإنتاجية وغيرها، بحيث تتناول الحالات التي يتم فيها إصدار وتداول الأوراق المالية طويلة الآجل كالأسهم والسندات، وهي ما تعرف بسوق رأس المال، بالإضافة إلى الحالات التي يتم فيها إصدار وتداول الأوراق المالية ذات الأجل القصير مثل أذونات الخزانة، شهادات الإيداع(آل فواز ، 2010، الصفحات 04-05).

ج. الهيئات والمؤسسات الداعمة للمؤسسات الرئيسية في السوق: وتشمل المكاتب القانونية، مؤسسات التدقيق والمراجعة، بالإضافة إلى مؤسسات التحليل المالي التي تقوم بتقييم الملاءة وتصنيف الدول والشركات (أندراوس، 2024، صفحة 14).

د. الأدوات المالية: الأداة المالية هي عبارة عن عقد بين طرفين بحيث يمتلك أحدهما الأصل المالي والطرف الآخر يترتب عليه الالتزام المالي، وتتمثل الأداة المالية في أي أصل يمكن تداوله من قبل المستثمرين من خلال شرائه وبيعه (كين ، 2024).

وتتنوع الأدوات المالية التي يستخدمها المستثمرون في تعاملاتهم حسب نوعية السوق، ففي سوق رأس المال يتم التعامل بأدوات مالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات، بينما في سوق النقد يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتمثل في صكوك دين قصيرة الاجل قابلة للتداول ويستحق حاملها استرداد المبلغ المدون عليها، الذي سبق أن أقرضه لطرف آخر، في تاريخ محدد، لا يجاوز في الغالب سنة منذ إصدارها، وتتميز هذه الأدوات بإمكانية التصرف فيها قبل تاريخ الاستحقاق، وذلك ببيعها في سوق النقد (آل فواز ، 2010، صفحة 25).

هـ. إطار قانوني: من مكونات النظام المالي أيضا التشريعات القانونية التي تشمل تنظيم المؤسسات، وتشريعات خاصة بالنقد ومختلف العمليات البنكية، إلى جانب القوانين المتعلقة بالضرائب، والدين العام، إضافة إلى تنظيم أسواق الأوراق المالية، وصناديق الادخار، والاستثمار والمعاشات (أندراوس، 2024، صفحة 14).

الفرع الثاني: ماهية النظام المصرفي

يعد النظام المصرفي أحد مكونات النظام المالي وجزءا أساسيا منه ويشكل دعامة رئيسية ترتكز عليه بنيته، حيث يتضمن مجموعة من المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى القوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها.

أولا: مفهوم النظام المصرفي: يعد النظام المصرفي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي في أي دولة أن يشهد تطورا ونموا حقيقي دون وجود نظام مصرفي فعال (جبر، 2008، صفحة 11)، إذ يؤدي دورا حيويا في دعم الاقتصاد الوطني بجميع قطاعاته من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها لتمويل التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي (آل شبيب، 2015، الصفحات 29-30).

يقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات البنكية العاملة داخل دولة معينة، بالإضافة على القوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال، يعتبر النظام المصرفي الجزائري مجموعة البنوك التي تزاول نشاطها في الجزائر إضافة على الإطار القانوني والتشريعي الذي يحدد كيفية عملها (جبر، 2008، صفحة 05).

يعد النظام المصرفي أحد العناصر الأساسية المكونة للنظام المالي في أي دولة، ويعرف على أنه مجموعة متكاملة من المؤسسات والعلاقات المالية بالإضافة على المعايير والبنى التحتية والتقنيات التي تعمل معا على جمع الودائع وتوزيع القروض بفعالية (BODORIN, 2022, p. 214).

ثانيا: عناصر النظام المصرفي: يتألف النظام المصرفي من العناصر التالية:

أ. البنك المركزي: تعتبر البنوك المركزية عصب النظام المصرفي وعموده الفقري فهي المتحكم الأساس في وضع تنفيذ السياسة النقدية لأي دولة من دول العالم، ويطلق عليها بلقب بنك الدولة وبنك البنوك وذلك بسبب الدور الذي تقوم به في خدمة الحكومة من جهة وخدمة البنوك العاملة في النظام المصرفي من جهة أخرى.

1.مفهوم وخصائص البنك المركزي: البنك المركزي هو المؤسسة المصرفية التي تقف على قمة النظام المصرفي في أي دولة والذي يهدف على تحقيق المصالح الاقتصادية العامة ولا إلى تحقيق الربح كسائر البنوك الأخرى (القصاص، 2019، صفحة 207)، وقد عرف أيضا على أنه البنك المسؤول على استقرار النظام المصرفي من خلال تنظيمه وإدارته للسياسة النقدية" (موسى، 2019، الصفحات 20-21).

يعرف البنك المركزي على أنه مؤسسة حكومية تقع عليها مهمة مراقبة المعروض النقدي، وضبط شروط الائتمان، والاشراف على النظام المالي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص (الغالبي، 2015، صفحة 57).

البنك المركزي يعرف على أنه شخصية اعتبارية عامة تتمتع بالاستقلال ويتولى وضع وتنظيم كل من السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية ويشرف على تنفيذها، بما يتماشى مع الخطة العامة للدولة، ويحق له الاطلاع على دفاتر وسجلات البنوك في أي وقت بما يضمن توفر جميع المعلومات اللازمة والتي تساعده في تحقيق أهدافه (حنفي، 2007، صفحة 53).

مما يتضح من التعاريف أن البنك المركزي يشكل العنصر المحوري في النظام المصرفي وهو المؤسسة المسؤولة عن تحقيق الاستقرار المصرفي في أي نظام اقتصادي لأي دولة ولديه مجموعة من الخصائص تميزه عن البنوك الأخرى نستخلصها من التعاريف المذكورة كما يلي:

- يحتل البنك المركزي الصدارة وقمة الجهاز المصرفي.
- البنك المركزي مؤسسة عامة ملك للدولة
- لا يهدف البنك المركزي على تحقيق الربح كسائر البنوك الأخرى وانما يهدف إلى تحقيق المصالح الاقتصادية العامة للدولة.
- يحتكر البنك المركزي على وظيفة إصدار النقود فهو الجهة الوحيدة المخولة لها بالقيام بهذا الدور في أي دولة.

2.دور البنك المركزي في الرقابة على النظام المصرفي: تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه الخصوص سلامة النظام المصرفي، ومن هنا تأتي أهمية الرقابة والإشراف على البنوك للمحافظة على سلامة واستقرار هذا النظام والتي يقع على عاتق السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي، بحيث تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام مجموعة من الوسائل والآليات سواء المباشرة أو الغير مباشرة و التي تتمثل في الآتي (لطرش، 2013، الصفحات 165-166):

-الوسائل غير المباشرة هي الأدوات التي يعتمدها البنك المركزي لمحاولة التأثير على شروط السوق باعتباره يمثل المقرض ذو الملجأ الأخير، والتي تعمل عبر آلية السوق من خلال التأثير على شروط عرض النقود والطلب عليها، ومن أبرزها عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني.

-الوسائل المباشرة التي يتدخل بها البنك المركزي مباشرة باستعمال قدرته التنظيمية وسلطاته كبنك للبنوك، هي التدابير التي يتخذها البنك المركزي بهدف التأثير مباشرة على حجم القرض الممنوح في الاقتصاد وذلك بواسطة تحديده عند مستوى معين أو عن طريق تحديد معدل أقصى لتطور هذه القروض، ومن بين هذه الأدوات سياسة تأطير القروض.

ب. المؤسسات البنكية: المؤسسات البنكية هي المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مصرفية متنوعة والتي تنقسم إلى عدة أنواع نوضحها فيما يلي:

1. البنوك التجارية: تعتبر البنوك التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان أي تقوم بدور الوسيط بين الجهات التي تمتلك الأموال الفائضة وبين تلك التي تحتاج إلى التمويل (هندى، 2010، صفحة 05).

تعرف على أنها البنوك التي تزاول مختلف الأنشطة البنكية، من قبول الودائع وتقديم القروض، وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها، بالإضافة إلى فتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وقد تزاول أيضا في بعض الحالات أنشطة أخرى غير بنكية (مهدي، 2018، صفحة 29).

وتتمثل مهام البنوك التجارية في النقاط التالية (القصاص، 2019، صفحة 116):

- استقبال الودائع من العملاء.
- تقديم الائتمان للعملاء من خلال منح قروض قصيرة الاجل
- خصم الأوراق التجارية للعملاء
- إصدار الأوراق المالية نيابة عن العملاء وتسويقها
- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو لحساب العملاء
- القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل انجاز عمليات التحويل النقدية بين العملاء وإصدار خطابات الضمان والقيام بتحصيل الشيكات والكمبيالات وتسديد الديون نيابة عن العملاء.
- القيام بعمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية
- توفير خدمة تأجير الخزائن الحديدية للعملاء

8. البنوك المتخصصة : تعرف على أنها البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون نشاط قبول الودائع تحت الطلب من بين الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها (حنفي و قرياقص، أسواق المال و تمويل المشروعات، 2005، صفحة 202).

وتتميز البنوك المتخصصة عن البنوك التجارية في النقاط التالية (جبر، 2008، الصفحات 16-17):

-تخدم القطاعات الاقتصادية التي تحجم البنوك التجارية عن تلبية احتياجاتها التمويلية.

- تمنح القروض طويلة الأجل في حين البنوك التجارية تمنح قروض قصيرة الأجل.

- تخصص القروض الممنوحة من جانبها لقطاع معين دون غيره من القطاعات

- يحجم القطاع الخاص عن تأسيسها، لذا فغالبا ما يتم تأسيسها من طرف الحكومة أو بمشاركتها، في حين يؤسس القطاع الخاص البنوك التجارية على شكل شركات مساهمة عامة في معظم البلدان.

3. البنوك الإسلامية: تعرف البنوك الإسلامية على أنها البنوك المستمدة فكرتها من الشريعة الإسلامية فهي تقوم على أساس عدم التعامل بأسعار الفائدة أخذا وعطاءا وتمارس نشاطها من خلال عمليات المرابحة والمشاركة والمضاربة كبديل للقروض التي تمنحها البنوك الأخرى وتتمثل مواردها في ودائع الاستثمار حيث يودع العملاء أموالهم لدى البنك ليتم توظيفها في عملياته كمضارب باستخدام رؤوس أموالهم (السيسي، 2011، صفحة 40).

يعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية مصرفية تقوم بأداء مختلف الخدمات المالية والمصرفية بما يتوافق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، حيث يعمل على جمع الموارد النقدية وتوظيفها في مجالات تساهم في دعم الاقتصاد ضمن إطار الضوابط الشرعية (الجبوري، 2016، صفحة 103).

4. بنوك الاستثمار: تعد بنوك الاستثمار مؤسسات مصرفية تهدف إلى دعم رجال الاعمال والشركات الصناعية والتجارية التي تحتاج إلى التمويل لزيادة قدرتها الإنتاجية وهي التي تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار بما يتماشى مع خطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد الوطني (السيسي، 2011، صفحة 39).

يعرف البنك الاستثماري على أنه مؤسسة تقدم الاستشارات المالية وتقوم بجمع الأموال لثلاثة فئات رئيسية من العملاء: المؤسسات، الحكومات والأفراد الأثرياء (Gutmann, n.d, p. 02).

5. البنوك الشاملة: ويقصد بها البنوك التي تقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية والمالية والاستثمارية كما هي البنوك التي لا تتقيد بأي تخصص في العمل المصرفي، بل يشمل نشاطها كافة الأقاليم مع قيامها تجميع الموارد من مصادر متعددة وتوجيهها نحو أنشطة متنوعة (مهدي، 2018، الصفحات 32-33).

تعرف البنوك الشاملة على أنها مؤسسات مصرفية تهدف باستمرار إلى تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من مختلف القطاعات وتقوم بمنح الائتمان لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة فهي تجمع في نشاطها وظائف البنوك التجارية التقليدية إلى جانب مهام البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار (عبد الحميد، 2013، صفحة 78).

الفرع الثالث: المخاطر التي تهدد استقرار النظام المصرفي

تتعرض البنوك لعدد كبير من المخاطر عند ممارستها لأنشطتها المصرفية وتتزايد حجم هذه المخاطر بتزايد حجم البنوك وتطورها، وتنقسم المخاطر التي تواجه البنوك إلى مخاطر مالية ومخاطر التشغيل.

أولا: المخاطر المالية: وتشتمل على مخاطر الائتمان(القروض)، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال (الملاءة).

أ. المخاطر الائتمانية: تنشأ مخاطر الائتمان عندما يقوم البنك بتقديم الائتمان لمختلف الأفراد والمؤسسات الاقتصادية مع عدم قدرتها على استرجاع حقوقها، وبالتالي مخاطر الائتمان أو القروض تتمثل في الخسائر التي يمكن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة المقترض على السداد أو عدم وجود نية لديه لذلك، وتشمل مخاطر الائتمان ما يلي(قندوز ع.، المخاطر المصرفية و أساليب قياسها ، 2020، الصفحات 20-22):

1.المخاطر السيادية (Sovereign): هي المخاطر الناتجة عند عدم رغبة أو عجز الحكومة أو البنك المركزي عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

2.مخاطر التركيز(Concentration Risk) : هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تركز المعاملات المالية لدى فرد أو مجموعة من الأفراد مرتبطين اقتصاديا أو لدى حكومة أو منطقة جغرافية أو قطاع اقتصادي محدد.

3.مخاطر التسوية(Settlement Risk) : هي المخاطر التي تنجم عن عدم تنفيذ أو تسوية الصفقة وفقا للشروط المتفقة.

4.مخاطر الطرف المقابل(Counterparty Risk) : هي المخاطر التي تنشأ عن مركز في أداة تداول، على سبيل المثال، عندما يفشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزامه المرتبط بخيار يكون وضع مربح عند موعد استحقاقه.

ب. المخاطر السوقية: تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر التي تنشأ نتيجة التحركات الغير مواتية في أسعار السوق التي تؤثر سلبا على قيم المراكز في محفظة المتاجرة بالإضافة إلى مخاطر أسعار الصرف مما ينعكس بدوره سلبا على الأرباح والخسائر ورأس مال البنك (مسودة دليل العمل الرقابي/ ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية (التجارية) ، 2019، صفحة 02)، وتتضمن أنواع مخاطر السوق ما يلي:

1.مخاطر تقلبات أسعار الفائدة : تعرف مخاطر سعر الفائدة بأنها احتمال حدوث خسائر في المراكز داخل أو خارج الميزانية العمومية من التغيرات الغير مواتية في أسعار الفائدة، وإن هذا النوع من المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية هو الأكثر أهمية ضمن مخاطر السوق، وتعد من أشد المخاطر التي تواجهها المؤسسات والأسواق المالية بشكل عام، بحيث أن غالبية المعاملات المالية ترتبط بشكل مباشر بأسعار الفائدة مثل القروض والاعتمادات والمرابحات وغيرها من العمليات المالية (قندوز ع.، 2020، صفحة 59).

2.مخاطر سعر الصرف: تعد مخاطر سعر الصرف من المخاطر التي تنشأ نتيجة قيام البنك بمعاملات عادية باستخدام عملات أجنبية غير العملة المحلية (قندوز ع.، 2020، صفحة 62)، وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتقلبات غير المتوقعة في أسعار الصرف ("تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"، 2017).

3.مخاطر التضخم: يقصد بها المخاطر التي ممكن أن تتكبدها البنوك نتيجة للتغيرات السلبية التي تحدث في أسعار السوق والناشئة عن التقلبات في المراكز المتخذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والسلع ("تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"، 2017).

ج. مخاطر السيولة: هي المخاطر الحالية والمستقبلية الناتجة عن عدم قدرة البنك للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها مما يؤثر على إيرادات البنك ورأسماله، بحيث تظهر مخاطر السيولة عندما لا تكون سيولة البنك كافية للوفاء بالالتزامات (*"تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"*، 2017).

ثانيا: المخاطر التشغيلية: هي تلك المخاطر المحتملة الناتجة عن فشل أو قصور أو خلل في الأنظمة والإجراءات الداخلية و العنصر البشري للبنك، أو نتيجة لأحداث خارجية قد تحدث (مسودة دليل العمل الرقابي/ ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية (التجارية) ، 2019، صفحة 02)، و يتم تعريف المخاطر التشغيلية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) على أنها المخاطر الناشئة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو من أحداث خارجية (قندوز ع.، 2020، صفحة 121)، و تنقسم المخاطر التشغيلية إلى:

أ. المخاطر التجارية: وتشمل المخاطر التنافسية ومخاطر السمعة:

1.مخاطر السمعة: هي المخاطر الناتجة عن حدوث ضرر محتمل لعلامة البنك التجارية وسمعته، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأرباح أو رأس المال أو السيولة الناشئة عن أي ارتباط أو إجراء أو تقاعس يمكن أن ينظر إليه أصحاب المصلحة في البنك على أنه غير مناسب أو غير أخلاقي أو يتعارض مع القيم والمعتقدات (قندوز ع.، 2020، صفحة 122)، واحتمال انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة انتشار الشائعات سلبية حول

البنك وأنشطته، فهذه المخاطر هي الناتجة لفشل البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المذكورة (الكراسنة ، 2010).

2. المخاطر المهنية : وتتمثل في المخاطر الناجمة عن الموارد البشرية سواء كانوا موظفين أو مسؤولين كبار (شروط الكفاءة، الأهلية، الأخلاق...) ، وقد تكون ذات صلة بالغيابات، الاحتيال الداخلي وعدم القدرة على شغل المناصب الرئيسية (بوعبدلي و ثريا، 2015، صفحة 120).

3.المخاطر الناجمة عن الأعمال الإجرامية أو المخاطر السيبرانية: و تشير إلى مخاطر الخسارة المالية أو تعطل الأعمال أو الإضرار بسمعة البنك نتيجة لحدث يؤثر على أصول المعلومات أو أجهزة الكمبيوتر أو موارد الاتصالات (قندوز ع.، المخاطر المصرفية و أساليب قياسها ، 2020، صفحة 122).

د. المخاطر التنظيمية: وهي المخاطر الناجمة عن عدم الامتثال للإرشادات التنظيمية، فهي تشير إلى المخاطر الحالية والمستقبلية التي تؤثر على أرباح البنك ورأسماله نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر، إن هذا النوع من المخاطر يعرض البنك لغرامات مالية مما يؤثر على أنشطة البنك وعملياته بشكل عام (الكراسنة ، 2010).

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي والمصرفي

لقد كان هناك اهتمام متزايد بقضايا الاستقرار المالي والمصرفي من قبل صناع القرار عبر العالم خلال الأزمات المالية التي كانت تداعياتها وخيمة على النظام المالي واقتصاديات الدول.

الفرع الأول: ماهية الاستقرار المالي

اهتمت العديد من صناع السياسات بموضوع الاستقرار المالي، وقدمت الكثير من الجهود للحفاظ على الاستقرار المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حصول اضطرابات مالية خطيرة، وتأتي هذه الجهود في ظل نظام مالي عالمي متغير ويتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الدولية.

أولا: مفهوم الاستقرار المالي: لقد حدد Garry J.Schinasi خمسة (05) مبادئ أساسية لتطوير تعريف عملي للاستقرار المالي بحيث تتمثل فيما يلي (Garry , 2004, pp. 06-07):

– المبدأ الأول: الاستقرار المالي هو مفهوم واسع، يشمل الجوانب المختلفة للتمويل والنظام المالي، البنية التحتية والمؤسسات، الأسواق، يشارك كل من القطاع العام والخاص في الأسواق وفي المكونات الحيوية البنية التحتية المالية (بما في ذلك النظام القانوني والأطر الرسمية للتنظيم المالي الإشراف والمراقبة)، الحكومات تقترض في الأسواق، وتتحوط من المخاطر، العمل من خلال الأسواق لإدارة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار النقدي، وامتلاك وتشغيل

أنظمة الدفع والتسوية، و من هنا جاء مصطلح النظام المالي يمكن النظر إليها على أنها تشمل كلا من النظام النقدي بكافة ترتيباته الرسمية و غير الرسمية، إلى جانب الاتفاقيات و العمليات المتعلقة بالأنشطة المالية الخاصة و المؤسسات ، و نظرا للترابط الوثيق بين كل هذه المكونات، يعتبر حدوث الاضطرابات في أي منهما عاملا مضطربا للاستقرار العام، الأمر الذي يتطلب منظورا نظاميا، ويمكن أن يكون الاستقرار أو عدم الاستقرار نتيجة لمؤسسات و إجراءات خاصة، أو كليهما في وقت واحد أو بشكل متكرر.

- المبدأ الثاني: الاستقرار المالي لا يعني فقط أن التمويل يفي بدوره على النحو الكافي في تخصيص الموارد و معالجة المخاطر، و تعبئة المدخرات، تسهيل تراكم الثروة، التنمية، و النمو، بل ينبغي أن يرتبط أيضا بعمل أنظمة الدفع في جميع أنحاء الاقتصاد بسلاسة (عبر آليات المدفوعات الرسمية و الخاصة، و تجارة التجزئة و الجملة، و المدفوعات الرسمية و غير الرسمية)، و يتطلب هذا الأمر أن تتمكن النقود الورقية و الأموال المشتقة البديلة لها مثل الودائع تحت الطلب و الحسابات المصرفية الأخرى من أداء دورها بشكل مناسب باعتبارها وسيلة الدفع و وحدة الحساب المقبولة عالميا، و عندما يكون ذلك مناسبا، كمخزن للقيمة قصير المدى، و بعبارة أخرى فإن الاستقرار المالي و ما يعتبر عادة جزءا حيويا من الاستقرار النقدي يتداخلان إلى حد كبير.

- المبدأ الثالث: هو أن مفهوم الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بغياب الأزمات المالية الفعلية، بل يتعلق أيضا بقدرة النظام المالي على الحد من ظهور الاختلالات و احتوائها و التعامل معها قبل أن تشكل تهديدا لنفسه او الاقتصاد بشكل عام، و في النظام المالي الذي يعمل بشكل جيد و مستقر، يحدث هذا جزئيا من خلال آليات التصحيح الذاتي و انضباط السوق التي تخلق المرونة و تمنع المشاكل من التفاقم و التحول إلى مخاطر على مستوى النظام بأكمله، و في هذا الصدد يمكن أن تتطلب الأمور مقايضة مبتهجة تنطوي على الاختيار بين السماح لآليات السوق بالعمل على مواجهة الصعوبات المحتملة و التدخل بسرعة و فعالية سواء من خلال السيولة أو عبر الأسواق، و بالتالي فإن الاستقرار المالي يستلزم أبعادا وقائية و علاجية.

- المبدأ الرابع: هو أن مفهوم الاستقرار المالي ينبغي أن يصاغ بالنظر إلى العواقب التي قد يتحملها الاقتصاد الحقيقي، ولا ينبغي اعتبار الاضطرابات في الأسواق المالية أو المؤسسات المالية الضعيفة بمثابة تهديدا للاستقرار المالي، ما لم يكن لها تأثير وضررا على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

- المبدأ الخامس: ينبغي النظر للاستقرار المالي على أنه يحدث على طول سلسلة مستمرة، و من الأمثلة الأكثر شفافية صحة الكائن الحي، و التي تحدث أيضا على طول سلسلة مستمرة، يمكن للكائن الحي سليم عادة أن يصل إلى مستوى أعلى من الصحة و العافية، و يكون نطاق ما هو طبيعي واسعا و متعدد الابعاد، بالإضافة إلى ذلك ليست كل حالات عدم الصحة (أو المرض خطيرة أو مهددة للحياة، و بعض الأمراض و حتى الخطيرة منها مؤقتا،

تسمح للكائن الحي بمواصلة العمل بشكل منتج و يمكن أن يكون لها تأثير تطهير، مما يؤدي إلى صحة أفضل، أحد الآثار المترتبة على رؤية الاستقرار المالي بهذه الطريقة هو أن الحفاظ على الاستقرار المالي لا يتطلب بالضرورة أن يعمل كل جزء من النظام المالي بشكل مستمر عند ذروة الأداء، و هو ما يتوافق مع النظام المالي الذي يعمل على (إطار احتياطي) من وقت لآخر.

بعد وضع المبادئ الأساسية لتحديد مفهوم الاستقرار المالي، لم يتم التوافق في الآراء بشأن تعريفه، حيث اختلفت الآراء بشأن ما يمثل الاستقرار المالي، مما أدى إلى وجود مجموعة من التعاريف الخاصة به وبالمصطلح المعاكس له عدم الاستقرار المالي، نذكر البعض منها فيما يلي:

وفقا للبنك المركزي الأوروبي (EUROPEAN CENTRAL BANK): يتم تعريفه بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي – الذي يتألف من الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق – قادرا على تحمل الصدمات اكتشاف الانهيارات المالية (*Financial stability*", s.d.").

ويعرفه البنك المركزي الألماني (Deutsche Bundesbank): على أنه حالة مستقرة يقوم فيها النظام المالي بأداء وظائفه الاقتصادية الرئيسية بكفاءة، مثل تخصيص الموارد وتوزيع المخاطر وتسوية المدفوعات، ويكون قادرا على القيام بذلك حتى في مواجهة الصدمات والضغوط(Schinasi, 2005) .

ووفقا لبنك كوريا (BANK OF KOREA): هو الحالة التي تكون فيها المكونات الثلاثة للنظام المالي المتمثلة في المؤسسات المالية والأسواق المالية إضافة إلى البنية التحتية المالية–مستقرة ("Definition and Importance of Financial Stability", s.d.):

– استقرار المؤسسات المالية: هي الوضعية التي تكون فيها المؤسسات المالية الفردية سليمة بما يكفي للقيام بوظيفة الوساطة المالية الخاصة بها بشكل مناسب، دون مساعدة من المؤسسات الخارجية بما في ذلك الحكومة.

– استقرار الأسواق المالية: الحالة التي لا يكون فيها أي اضطراب كبير في معاملات السوق، مع عدم وجود انحراف كبير في أسعار الأصول المالية عن العوامل الاقتصادية الأساسية، مما يتيح للوكلاء الاقتصاديين امكانية جمع الأموال وتوظيفها بثقة.

– استقرار في البنية التحتية المالية: أي الحالة التي يكون فيها النظام المالي منظما بشكل جيد لضمان التشغيل السلس لانضباط السوق، وتعمل شبكة الأمان المالي ونظام الدفع والتسوية بشكل فعال.

وحسب Nout Wellink: فإن النظام المالي المستقر يتمتع بالقدرة على تخصيص الموارد بكفاءة والتكيف مع الصدمات، ومنعها من إحداث تأثير مدمر على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى، كما أن النظام

نفسه لا ينبغي أن يكون مصدرا للصدمات، بل يكون قادرا على أداء مهامه بشكل مناسب في جمع المدخرات وتوزيع المخاطر وتخصيص الموارد (Schinasi, 2005).

وحسب بنك نيجارا ماليزيا (BANK NEGARA MALAYSIA): الاستقرار المالي هو الوضع التي تسير فيه عملية الوساطة المالية بشكل منتظم مع توفر الثقة في عمل المؤسسات المالية والأسواق الرئيسية داخل الاقتصاد ("*FINANCIAL STABILITY*", n.d).

والبنك المركزي التايلندي (BANK OF THAILAND): يعرف الاستقرار المالي على أنه نظام مالي سليم قادر أداء الخدمات المالية بسلاسة، بما في ذلك تقديم الخدمات المالية والاستثمار وتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، والأهم من ذلك يتمتع النظام المالي المستقر بالقدرة على التكيف والمرونة في تحمل ومواجهة الصدمات المفاجئة ("*The importance of financial stability*", n.d).

وحسب Frederick Mishkin(جامعة كولومبيا): يحدث عدم الاستقرار المالي عندما تتداخل الصدمات التي تصيب النظام المالي مع تدفق المعلومات بحيث لا يتمكن النظام المالي من القيام بوظيفته المتمثلة في توجيه الأموال إلى أصحاب الفرص استثمارية منتجة (Schinasi, 2005).

ويعرف بنك دولة الباكستان (State Bank of Pakistan): الاستقرار المالي أنه يعكس الحالة التي يساعد فيها النظام المالي – الوسطاء الماليون والأسواق المالية والبنية التحتية للأسواق المالية–على تسهيل تدفق الأموال بين المدخرين والمستثمرين بشكل منظم وموثوق وموثوقة ("*Financial Stability*", 2020).

وبنك النرويج (Norges Bank): يعني الاستقرار المالي أن يكون النظام المالي قويا في مواجهة الاضطرابات في الاقتصاد، لكي يكون قادرا على التوسط في التمويل وتنفيذ المدفوعات وإعادة توزيع المخاطر بشكل فعال ومرضي (Schinasi, 2005).

أما بنك كندا (Bank Of Canada): يعرف عدم الاستقرار المالي بأنه الظروف الغير مستقرة في الأسواق المالية التي قد تلحق بالضرر أو تهدد بأداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على عمل النظام المالي و يضر عدم الاستقرار هذا بعمل الاقتصاد بطرق مختلفة، و يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور الوضع المالي للوحدات الغير مالية مثل الأسر و المؤسسات و الحكومات إلى حد يؤدي إلى تقييد تدفق التمويل إليها، و يمكن له أيضا تعطيل عمليات مؤسسات و أسواق مالية معينة بحيث تصبح أقل قدرة على الاستمرار في تمويل بقية الاقتصاد، و هو يختلف من وقت لآخر و من مكان إلى آخر وفقا لدافعه الأولي وأجزاء النظام المالي المتضررة وعواقبها، وكانت التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي تأتي من مصادر متنوعة، مثل التخلف عن سداد سندات حكومية بعيدة، بالإضافة إلى إعسار بنك صغير متخصص في صرف العملات الأجنبية، تعطل أنظمة الكمبيوتر في أحد البنوك الكبرى(Schinasi, 2005) .

حسب Roger Ferguson (Board of Governors of the U.S Federal Reserve System): يبدو من المفيد تعريف الاستقرار المالي من خلال تعريف نقيضة وهو عدم الاستقرار المالي، والمفهوم الأكثر فائدة لعدم الاستقرار المالي بالنسبة للبنوك المركزية والسلطات الأخرى ينطوي على مفهوم ما لفشل السوق أو العوامل الخارجية التي من المحتمل أن تؤثر على النشاط الاقتصادي الحقيقي، وبالتالي يعرف عدم الاستقرار المالي بأنه حالة تتصف بثلاث معايير أساسية (Roger & Ferguson, 2002, pp. 01-02):

-يبدو أن بعض مجموعات أسعار الأصول المالية المهمة قد انحرفت بشكل حاد عن الأساسيات.

- تعرض أداء السوق وتوافر الائتمان، محليا وربما دوليا للتشويه بشكل كبير.

- إجمالي الانفاق ينحرف ومن المرجح أن ينحرف بشكل كبير سواء أعلى او أقل عن قدرة الاقتصاد عن الإنتاج.

يعرف الاستقرار المالي على أنه قدرة النظام المالي على تسهيل وتعزيز العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر وامتصاص الصدمات، وهو الوضع الذي يتمكن فيه النظام المالي من أداء وظائفه الأساسية بشكل مرضي (Schinasi, 2005):

-يعمل النظام المالي بكفاءة وسلاسة في تيسير توزيع الموارد عبر الفترات الزمنية من المدخرين إلى المستثمرين وتخصيص الموارد الاقتصادية بشكل عام.

- يتم تقييم المخاطر التطلعية وتسعيرها بدقة معقولة وتتم إدارتها بشكل جيد نسبيا.

-إن النظام المالي في وضع يسمح له بسهولة، إن لم يكن بسلاسة، باستيعاب المفاجآت والصدمات المالية والاقتصادية الحقيقية.

ومن خلال عرض مختلف وجهات النظر للبنوك المركزية لبعض بلدان العالم وبعض المختصين والمهتمين بموضوع الاستقرار المالي لبعض بلدان العالم نستخلص تعريف للاستقرار المالي فيما يلي:

الاستقرار المالي يقصد به الحالة التي يكون فيها النظام المالي المتكون من المؤسسات المالية والبنى التحتية والأسواق المالية قادرا على الصمود ومواجهة الصدمات والاضطرابات.

ثانيا: أهمية الاستقرار المالي: تزايدت أهمية الاستقرار المالي بشكل ملحوظ بعد ظهور الأزمات المالية ولا سيما الأزمة المالية العالمية في عام 2008 مما دفع البنوك المركزية للدول والهيئات والمنظمات المالية الدولية إلى زيادة اهتمامهم بهذا الجانب، وبالتالي يمكن إدراك أهميته من خلال النظر في الآثار التي افرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل، بحيث تعرض العديد من البنوك حول العالم و خاصة في آسيا و أوروبا لخسائر كبيرة من جراء الأزمة الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، و تراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال للتقليل من حدة الأزمة،

ومن خلال الآثار السلبية التي أحدثها عدم الاستقرار في اقتصاديات العديد من الدول سواء المتقدمة و النامية و على جميع الأصعدة و التي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية و بوضوح، الأمر الذي يبرز لنا مدى أهمية الاستقرار المالي والتداعيات السلبية التي قد تنجم عن غيابه (السبعاوي، أحمد، و سليمان، 2012، الصفحات 72-74).

وبالتالي فالتركيز على الاستقرار المالي يكتسب أهميته نظرا للعديد من العواقب السلبية الناجمة عن غيابه والتي تشمل ما يلي (بن علي ، 2016، الصفحات 122-121):

- تراجع في الناتج الحقيقي بحيث تزداد حدة هذه الخسارة بزيادة طول فترة عدم الاستقرار المالي.
- انخفاض حجم التجارة الدولية: حيث يرتبط عدم الاستقرار المالي بانخفاض الدخول والعوائد وبالتالي يؤدي ذلك إلى التقليل من الطلب الخارجي.
- انكماش في الطلب الكلي نتيجة التقلب الدولي للنشاط الاقتصادي الحقيقي.
- تقلب سعر الصرف وانهيار قيمة العملة الوطنية.
- انهيار أسواق الأصول المالية نتيجة انخفاض عوائد الأصول المالية وإفلاس كل أو بعض المؤسسات المالية.
- تزايد في المديونية الخارجية نتيجة وضع خطط لعلاج عدم الاستقرار المالي.

و يعد الاستقرار المالي شرطا حيويا للنمو الاقتصادي، بحيث تتم تسوية معظم المعاملات في الاقتصاد الحقيقي من خلال النظام المالي، و ربما تكون أهمية الاستقرار المالي أكثر وضوحا في حالات عدم الاستقرار المالي على سبيل المثال، قد تكون البنوك مترددة في تمويل مشاريع مربحة أو قد تنحرف أسعار الأصول بشكل مفرط عن قيمتها الجوهرية الأساسية، أو قد لا تتم تسوية المدفوعات ي الوقت المناسب، و في الحالات القصوى قد يؤدي عدم الاستقرار المالي إلى انهيار البنوك أو التضخم المفرط أو انهيار سوق الأوراق المالية (Schinasi, 2005)، و بمن ثم فإن عدم الاستقرار المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي مما يترتب عليه حدوث انكماش في الاقتصاد و بالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة ليصل إلى 6.1% في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2007 و هو أعلى معدل في خمس سنوات، بحيث قام أصحاب العمل بتسريح نحو 605 ألف عامل منذ بداية عام 2007، أما فيما يتعلق بالاقتصاد الأوروبي فقد شهدا أيضا ارتفاعا في معدلات البطالة فعلى سبيل المثال، سجلت بريطانيا زيادة بحوالي 32.500 شخص عاطل عن العمل في أغسطس سنة 2007، كما عانت اسبانيا من ارتفاع كبير في معدلات البطالة التي بلغت 9.9% و لم تقتصر تداعيات الأزمة على هذين البلدين فقط بل امتدت إلى دول أوروبية أخرى مثل النمسا، الدانمارك، و السويد و غيرها من الدول الأخرى(السبعاوي، و آخرون،2012).

إلى جانب انتشار الاضطرابات المالية بشكل واسع ضمن نطاق الاقتصاد المحلي و العالمي، تؤثر على كل من قنوات الائتمان المصرفية و غير المصرفية في الاقتصادات المتقدمة، و نتائجها كارثية على جميع الأصعدة، الاقتصادية

و الاجتماعية و السياسية و ممتدة لسنوات بعد حدوثها، و بالتالي أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحظى بأهمية قصوى و يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال و أعمال و اجتماعات الجهات المعنية من أفراد و مؤسسات على المستوى العالمي، بحيث يتم التركيز عليه في كل اجتماع مهم لقادة الدول الثمان أو غيرها ويتم الحديث عن الأمر والحث على ضرورة تكاتف الجهود للحد من النزيف الذي تحدثه هذه الاضطرابات المالية، كما لا يكاد يخلو بنك مركزي حول العالم إلا وبه وحدة خاصة يرتكز دورها على الاستقرار المالي من خلال إصدار التقارير والدراسات، بالإضافة إلى توجيه التحذيرات والتنبيهات (بلوافي ، 2008).

الفرع الثاني: ماهية الاستقرار المصرفي

يعتبر النظام المصرفي أحد أهم الركائز الأساسية في هيكل النظام المالي وبالتالي فإن استقراره يعتبر خطوة ضرورية لتحقيق الاستقرار المالي، بحيث يؤدي عدم الاستقرار المصرفي إلى غياب أو نقص الثقة بالنظام المالي ككل وتعرضه للصدمات والانهيارات، ويتأثر الاستقرار المصرفي بالعديد من العوامل منها حجم البنك ورأس ماله والعائد على الأصول وغيرها، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية العاملة مثل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف والنمو الاقتصادي والعوامل الاقتصادية القطاعية مثل حجم الائتمان وتنافسية القطاع المصرفي، بحيث يسعى الجهاز المصرفي إلى تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال تقييم المخاطر المالية وعمليات المراقبة وتوفير السيولة الكافية لمواجهة أي صدمات مالية محتملة.

أولا: مفهوم الاستقرار المصرفي: لقد أدت الأزمات المالية و المصرفية المختلفة مثل الكساد الكبير و الأزمتين اليابانية و الأسيوية و الأزمة العالمية في عام 2008 إلى تكاليف اقتصادية كبيرة مما أكد على ضرورة التزام البنوك المركزية بتحقيق الاستقرار المصرفي (الخزرجي و الأعرجي، 2020، صفحة 329)، كأحد الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك المركزية إلى تحقيقها من خلال العمل على تعزيز أداء القطاع المصرفي و ضمان الرقابة و الإشراف المستمر على الوحدات المكونة التي يتألف منها هذا القطاع (عمي السعيد و دادي عدون، 2014، صفحة 13)، ومن بين الأسباب التي ساهمت في عدم الاستقرار المصرفي في السنوات الأخيرة العولمة و ظهور الابتكارات المالية الحديثة، التي ساهمت في تقليص فاعلية الأدوات المخصصة ضمان استقرار النظام المصرفي (بن الدين و مطاي، 2019، صفحة 142)، و يوجد تعاريف متعددة للاستقرار المصرفي، التي يمكن أن تتناول مستويين مختلفين:

– المستوى الكلي: يعتبر النظام المصرفي مستقرا طالما خاليا من الاضطرابات (دردور و خوالدي، 2020، صفحة 52).

– المستوى الفردي: يحدث عدم الاستقرار على المستوى الفردي أي تعثر البنك بسبب الانخفاض الكبير في قيمة موجوداته التي تجعل قيمة أصوله أقل من قيمة ودائعه، بحيث أن التقدير السليم والكافي لإعسار أو فشل أي مصرف قد يؤثر على البنوك الأخرى ويكون كافيا لمراقبة استقرار النظام المصرفي (عمي السعيد و دادي عدون، 2014، صفحة 17).

ويتم تعريف الاستقرار المصرفي على أنه قدرة القطاع المصرفي على التعرف على المخاطر المحتملة والتي قد يتعرض لها البنك وتقييمها بفعالية ومن ثم التحوط من الأزمات المحتملة من خلال مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية دون انعكاسها على النظام المصرفي، واستمراره في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة بالوساطة المالية من خلال تخصيص الموارد المالية بشكل فعال نحو الفرص الاستثمارية (الجوعاني و اسماعيل، 2022، صفحة 57).

يعد القطاع المصرفي في حالة إعسار معسرا إذا كانت القيمة السوقية لأصوله منخفضة وغير كافية لسداد ديونها الكلية، وبالتالي يمكن تعرف الاستقرار المصرفي بأنه الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي أكبر من القيمة الكلية للديون (Monnin & Jokipii, 2011, p. 03).

الاستقرار المصرفي يقصد به قدرة البنوك المركزية على صياغة السياسات النقدية وممارسة الرقابة الفعالة على البنوك والقطاع المصرفي بهدف تحقيق التزاماتها دون دعم أو معيقات (غنيم، 2019، صفحة 331).

ومن خلال العرض السابق للتعاريف المختلفة للاستقرار المصرفي نستنتج التعريف التالي:

يعرف الاستقرار المصرفي على أنه الحالة التي يكون فيها الجهاز المصرفي قادرا على مواجهة الصدمات والاضطرابات المالية دون انعكاساتها على القيام بمهمته ودوره الأساسي كوسيط مالي.

ثانيا: العوامل التي تؤثر على استقرار النظام المصرفي: توجد العديد من العوامل التي لها تأثير على القطاع المصرفي وتتسبب في عدم استقراره منها المتغيرات الاقتصادية الكلية، المتغيرات القطاعية، ومنها ما يتعلق بالبنك بحد ذاته.

أ. العوامل الاقتصادية الكلية: أشارت العديد من الدراسات بأنه توجد علاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار المصرفي فهي تؤثر على قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 15)، وتتجسد فيما يلي:

1- التضخم: يعد التضخم من العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستقرار المصرفي فهو يعبر عن ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد، وبالتالي إن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لودائع الأفراد والمؤسسات وكذلك الاحتياطات النقدية لدى القطاع المصرفي (الشوربجي، 2006، صفحة 10) ، فالخلل الناتج عن ارتفاع الأسعار يخلق عدم استقرار مصرفي ويحدث العكس إذا لعب الجهاز المصرفي دورا فعالا في الحد من موجات التضخم (غنيم، 2019، صفحة 334).

2- النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) نمو الناتج المحلي: توصلت دراسة أجراها أحد الباحثين على القطاع المصرفي الاندونيسي عام 2019 أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر إيجابي بشكل كبير على استقرار النظام المصرفي في اندونيسيا خلال الفترة من 2005 إلى 2016 (Rahmatina & Chairilisa, 2020, p. 155).

3- سعر الصرف: يشير سعر الصرف إلى قيمة الوحدة الواحدة من العملة المحلية من حيث ما يعادلها من العملة الأجنبية (مهدي، 2018، صفحة 135)، إن تأثير سعر الصرف على الاستقرار المصرفي لا يزال غير محدد بشكل واضح، من ناحية فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات مما يؤدي إلى تراجع وضعف في الطلب الكلي، وهذا بدوره يزيد من مخاطر القطاع المصرفي واستقراره، ومن ناحية أخرى فان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يزيد من قدرة المقترضين بالعملات الأجنبية على القدرة على السداد مما يساهم في تقليل المخاطر و تعزيز مستوى الاستقرار المصرفي (قندوز و آخرون، 2022، صفحة 13).

تتمثل مهمة البنك بالقيام بوظيفة المقايض وتلبية طلبات عملائه المتعلقة بعمليات الصرف وبالتالي فهو يتحمل الربح والخسارة بسبب التغيرات التي تحصل على أسعار سرف العملة الوطنية مقابل الأجنبية وبالتالي يقصد بمخاطر سعر الصرف في البنوك على أنه إمكانية الوقوع في خسائر بسبب التغيرات على مستوى أسعار الصرف حيث يتأثر البنك بما يملكه من حقوق وديون بالعملات الصعبة (ذهبي، 2013، صفحة 34).

4-أسعار الفائدة: هناك العديد من التعريفات المختلفة لأسعار الفائدة. بشكل عام، يتم تعريف أسعار الفائدة على أنها النسبة المئوية من المبلغ المالي الذي يتحملها المقترض كتكلفة مقابل استخدامه للقرض طوال الفترة المحددة (Adam & Dung , 2018, p. 03).

ويمكن أن نعرف سعر الفائدة بأنه المبلغ الذي يدفعه البنك المركزي مقابل إيداعات البنوك التجارية لديه و يعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي، ان التقلبات في أسعار الفائدة في السوق يمكن أن تؤثر على العوائد التي يحصل عليها البنك من جانب و على التكاليف التي يتحملها من جانب آخر (العلي، 2013، صفحة 355)، و تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عندما ترتفع معدلات الفائدة في السوق بينما مع بقاء سعر الفائدة على القرض يبقى ثابتا دون تغيير وفق للشروط المتفق عليها مع العميل (مهدي، 2018، الصفحات 133-134).

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة أقساط سداد الديون المستحقة سواء تلك المترتبة على قطاع العائلات أو على قطاع المؤسسات، وبالتالي فيؤدي ذلك إلى ارتفاع نسب عدم السداد والقروض المتعثرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤدي إلى تراجع في

الطلب الكلي، الأمر الذي يساهم في تفاقم أوضاع الاستقرار المالي (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 13).

ب. العوامل الاقتصادية القطاعية: من أبرز المؤشرات القطاعية التي تؤثر على استقرار القطاع المصرفي ما يلي:

1-تنافسية القطاع المصرفي: تشير دراسة على العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي باستخدام بيانات 8235 بنكا في 23 دولة متقدمة بوجود علاقة إيجابية بين قوة السوق ومستوى مخاطر محفظة القروض والبنوك التي لديها سلطة ودرجة أكبر في السوق تكون اقل عرضة للمخاطر الشاملة وبالتالي زيادة في درجة قوة السوق يؤدي إلى المزيد من الاستقرار المصرفي (Shasnil, Ronald, & Peter, 2021, p. 24).

ان المنافسة في القطاع المصرفي لها تأثير سلبي على الاستقرار المصرفي، لأن ارتفاع درجة المنافسة بين البنوك يؤدي إلى فشل البعض منها وبالتالي يؤدي هذا الفشل الى زعزعة الاستقرار في النظام المصرفي (بتال و فيصل، 2021، صفحة 39).

2-حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص: من خلال دراسة أجراها باحثين اقتصاديين حول محددات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الأردني للفترة (2011-2018) وجدا بأن حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له تأثير إيجابي على استقرار البنوك التجارية الأردنية (Buthiena & Omar, 2022, p. 311).

ج. متغيرات على مستوى البنوك: تشير العديد من الدراسات إلى وجود عدد من المتغيرات التي توثر على استقرار البنوك، نستعرض أبرزها فيما يلي:

1-حجم البنك: يتم قياس حجم البنك من خلال ما يملكه من أصول أو ودائع، فكلما ارتفعت أصول أو ودائع البنك كلما ازداد حجمه والعكس صحيح، وتشير الدراسات إلى أن العلاقة بين حجم البنك والاستقرار المصرفي تعتمد على فرضيتين الأولى تنص على أنه هناك علاقة موجبة بين البنك ودرجة استقراره والثانية أنها علاقة سالبة (قندوز، خليل، و سراج، 2022، الصفحات 15-16):

- فرضية التركز والاستقرار (Concentration-Stability hypothesis): تشير هذه الفرضية إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم البنك واستقرار القطاع المصرفي، لأن البنوك الكبيرة تخفض من الهشاشة المالية من خلال رؤوس أموالها التي تكون مرتفعة نسبيا، وبالتالي فهي أقل عرضة لمخاطر السيولة، كما أن لديها أنظمة حوكمة تعمل على الحد من المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى أنها لديها وفورات في الحجم تمكنها من تنويع استثماراتها ماليا وجغرافيا.

-فرضية التركز والهشاشة (Concentratio-fragility hypothesis): وتشير هذه الفرضية إلى أن العلاقة بين حجم البنك ودرجة استقراره هي علاقة سلبية ناتجة عن الخطر المعنوي، بحيث تعتقد البنوك الكبيرة بأنها لن تفشل لكبر حجمها، خصوصا إذا كانت إدارة البنك من محبي المخاطرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البنوك الكبيرة نظرا

لامتلاكها قوة سوقية فإنها تضع نسب فائدة مرتفعة لذا فالمقترضين يضطرون لرفع درجة المخاطرة لديهم لتحقيق عوائد أكبر تمكنهم من سداد هذه القروض مما يرفع من احتمالية عدم القدرة على السداد.

2-رأس مال البنك : وهو من المؤشرات المهمة التي تؤثر على استقرار البنك وتدل على سلامة الوضع المالي للبنك فهي تشير على امتلاك البنك على رأس مال كافي وقادر على مواجهة المخاطر المحتملة بالإضافة على جدب الودائع التي تقوده إلى الربحية والنمو وهي تشير إلى الاستدامة التشغيلية للبنك خاصة عندما يتعرض لاختلالات وصدمات مؤقتة (غنيم، 2019، الصفحات 334-335).

3-العائد على الأصول: تشير البعض من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول أو الأرباح على الاستقرار المصرفي، فهي تعمل على تخفيف الصدمات على رأس المال وتخفف من أخطار عدم السداد بينما دراسات أخرى تشير إلى أن العائد على الأصول يؤثر سلبا على الاستقرار المصرفي لأن الأرباح المرتفعة تدفع البنوك إلى زيادة تنفيذ الأنشطة والاستثمارات عالية المخاطر (قندوز و آخرون، 2022، صفحة 16).

4-نسبة القروض إلى الودائع(الائتمان): في حالة ما إذا كانت نسبة القروض مقارنة بالودائع مرتفعة كثيرا فإن ذلك يعني أن البنك غير قادر على تغطية متطلبات التمويل غير المتوقعة، وهذا ما يؤثر سلبا على استقرار البنك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت هذه النسبة منخفضة كثيرا يعني ذلك إلى أن ربحية البنك ضعيفة وبالتالي يكون غير قادر على مواجهة الصدمات في رأس المال و هذا من شأنه أن ينعكس سلبا على استقرار القطاع المصرفي، لذلك فإن أغلب التوصيات تشير إلى أن الحفاظ على نسبة تتراوح بين (80-90%) من القروض إلى الودائع أمر ضروريا و مقبولا لضمان استقرار البنك (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 17).

5-نسبة الدين إلى حقوق الملكية: إن زيادة نسبة الدين على حقوق الملكية من شأن أن يرفع من مستوى مخاطرة البنك مما يؤثر على استقراره، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما يشير إلى أن البنك يمول أصوله من خلال الدين بشكل أكبر أكثر من تمويلها بحقوق الملكية (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 17).

الجدول(2-9): العوامل التي تؤثر على الاستقرار المصرفي

العوامل الاقتصادية الكلية				
التضخم	النمو الاقتصادي	سعر الصرف	سعر الفائدة	
العوامل الاقتصادية القطاعية				
تنافسية القطاع المصرفي		حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص		
متغيرات على مستوى البنك				
حجم البنك	رأسمال البنك	العائد على الأصول	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة الدين إلى حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه.

المطلب الثالث: الآليات الوقائية والعلاجية للحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي

توجد العديد من الآليات العلاجية والوقائية للحفاظ على الاستقرار المالي، تشمل الآليات الوقائية في تلك التدابير والسياسات التي تهدف الى تحقيق الاستقرار قبل التراكم المحتمل للاختلالات في النظام المالي، أما الآليات العلاجية التي يتم اتخاذها في المرحلة التي يكون فيها النظام المالي قريبا من مرحلة عدم الاستقرار، في حين يتم اتخاذ سياسات وإجراءات أكثر قوة بهدف استعادة الاستقرار وحل الأزمة، ومن بين الآليات للحفاظ على سلامة وصلابة النظام المصرفي، نظام التأمين على الودائع، اختبارات الضغط، أنظمة الإنذار المبكر، والمقرض ذو الملجأ الأخير.

الفرع الأول: آليات الحفاظ على الاستقرار المالي

هناك عدة تدابير وآليات وسياسات للحفاظ على الاستقرار المالي نوضحها فيما يلي:

أولا: الوقاية: يفترض في صناع السياسات المالية التعامل مع النظام المالي المستقر ككيان يحتاج إلى صحة مالية جيدة وبنفس الطريقة التي يتعامل فيها الأطباء مع المرضى الأصحاء لمنع وقوع أي مشكل محتمل قد يتسبب في ضرر صحي، لذلك تعد الوقاية والتدخل المبكر ضروريتين في كلتا الحالتين، وفي هذا السياق، فإن التدابير الوقائية التي يتم اتخاذها من أجل التدخل المبكر قبل تراكم الاختلالات المحتملة في النظام المالي التي يمكن أن ينتج عنها ازمة مالية ماهي إلا الانضباط وفق شروط السوق بالإضافة إلى العمليات المنظمة للإشراف و الرقابة، وتطبيق لسياسات الاقتصادية الكلية السليمة (شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي ، 2005، صفحة 13).

فإذا كان النظام المالي مستقرا حاليا ومن المتوقع أن يظل كذلك في المستقبل القريب، فإن السياسة الوقائية هي السياسة الأنسب له بغية مواصلة الاستقرار وذلك من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وأعمال الإشراف والرقابة الرسمية، وتتمثل الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم في تلك التي تساهم في منع تراكم الاختلالات المحتملة والتي تؤدي إلى حدوث الأزمات (الشاذلي، 2014، صفحة 48).

ثانيا: التدابير العلاجية: يتم اتخاذ الاجراءات العلاجية في المرحلة التي يقترب فيها النظام المالي من حالة عدم الاستقرار، وحدوث تطورات تشير إلى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق، والتي قد تتمثل على سبيل المثال في سرعة نمو الائتمان المقترنة بتضخم كبير في أسعار الأصول، وحدوث انخفاض في رأسمال النظام المصرفي أو تغيير غير متوقع في البيئة المحلية أو الخارجية (الشاذلي، 2014، صفحة 48)، وتعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل غموضا بسبب عدم الوضوح فيما يتعلق بنقاط الضعف في النظام المالي ويصعب تقييمها أصلا وبالتالي تزداد الصعوبة في تحديد وتنفيذ الأدوات العلاجية الملائمة لها، ولكن ينبغي لصناع السياسات السعي للتأثير في التطورات التي تحدث في هذه المرحلة أو تصحيحها وعلاجها من خلال استخدام الضغط المعنوي وزيادة مستوى الرقابة والاشراف (شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي ، 2005، صفحة 14).

ثالثا: حل الأزمات: على الرغم من الجهود المبذولة في اتخاذ الاجراءات العلاجية في المرحلة السابقة قد يلزم من صناع السياسات المالية التدخل الجاد و تنفيذ سياساتها، فقد يؤدي عدم الاستقرار المالي إلى إطلاق شرارة السحب الجماعي للودائع من المؤسسات المالية أو زيادة حدة التضخم أو حتى حدوث أزمة نقدية، و يمكن يحدث انهيار مفاجئ لسوق الأوراق المالية، و بالتالي في هذه المرحلة سيكون من الملائم اعتماد سياسات و إجراءات أقوى بهدف استعادة الاستقرار و حل الأزمة، وتكثيف إجراءات الرقابة و الإشراف، و سوف يلزم الأمر في العادة اتخاذ تدابير يستحيل تحديدها مسبقا و التي قد لا يمكن الكشف عليها في بعض الأحيان لأسباب استراتيجية (شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي ، 2005، صفحة 15).

على سبيل المثال، قد يفضل صانعو السياسات أثناء حدوث الأزمة، الحفاظ على حالة من الغموض البناء أي أنهم يمتنعون عن تقديم تأكيدات مسبقة بشأن إمكانية التساهل في سداد القروض، أو تفعيل شبكات الأمان المالي، أو ضخ السيولة في المؤسسات أو في النظام المالي ككل، وذلك لتجنب تشجيع المشاركين في السوق على المخاطرة (الشاذلي، 2014، صفحة 49).

الفرع الثاني: آليات الحفاظ على استقرار النظام المصرفي

تستخدم عدة آليات لسلامة وصلابة الاستقرار المصرفي من أجل تحقيق استقراره والمتمثلة في نظام التأمين على الودائع، اختبارات الضغط، أنظمة الإنذار المبكر، والمقرض ذو الملجأ الأخير.

أولا: نظام التأمين على الودائع: تواجه العديد من البنوك حول العالم أزمات مصرفية ومالية التي تؤدي إلى تعثرها وإفلاسها وهذا ما جعلها تبحث عن إيجاد حلول لهذه الأزمات والتقليص من آثارها على الجهاز المصرفي ومن ضمن هذه الحلول نظام التأمين على الودائع.

أ. مفهوم نظام التأمين على الودائع: إن خوف و ذعر المودعين من احتمالية تعذر البنوك من الاستجابة لطلبات سحب الودائع لأي سبب من الأسباب قد يزيد من احتمال حدوث أزمات نظامية و بالتالي عدم الاستقرار المصرفي و لذلك فإن نظام التأمين على الودائع هو شكل من أشكال التنظيم المصرفي الذي يحمي المودعين و ويوفر الاستقرار في النظام المصرفي وهو جزء مهم من شبكة الأمان المالي وخاصة في الأوقات الغير متوقعة والاضطرابات الاقتصادية فهو يساعد في الحفاظ على ثقة المودعين في النظام المصرفي من خلال ضمان تسديد الودائع في حالة الاضطرابات التي قد تنشأ عن فشل البنوك (Stella, Bojana, & Vesna, 2022, pp. 5632-5634).

يعرف نظام التأمين على الودائع على أنه نظام لحماية صغار المودعين بالعملة المحلية للدولة من مخاطر إفلاس البنوك أو توقفها عن الدفع للمودعين خصوصا إذا ما كانت الدولة ذات جهاز مصرفي ضعيف ويكون عرضة للعديد من الأزمات ("مفهوم ضمان الودائع المصرفية"، 2021).

ووفقا للجمعية الدولية لتأمين الودائع فإن هذا النظام يعد من العناصر الأساسية التي تساهم في الحفاظ على الثقة في النظام المصرفي (Deposit Insurance Systems, 2024)، فهو نظام تم إنشاؤه بغرض حماية المودعين ضد فقدان ودائعهم المؤمنة في حال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين (الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، 2014، صفحة 08).

ب. أهداف نظام التأمين على الودائع: يهدف نظام التأمين على الودائع إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

- خفض مخاطر تدافع المودعين لسحب أموالهم (ميلاد و عقيل، 2017، صفحة 47).
- تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار النظام المصرفي للدولة، حيث إنه يزيد من قدرة البنوك وكفاءة أدائها مما ينعكس على طمأنة المودعين على أموالهم المودعة لدى البنوك وبالتكامل مع سياسة سليمة للبنك من الائتمان والاستثمارات مما يعزز من النمو الاقتصادي (بدوي، 2021، صفحة 1089).
- المساهمة في الحفاظ على استقرار نظام الدفع (ميلاد و عقيل، 2017، صفحة 47).

– توفير وتعزيز والحفاظ على مناخ مناسب من الثقة للمودعين والعملاء في النظام المصرفي (خليف و مدوخ، 2022، صفحة 746).

– وضع الآليات الرسمية لمعالجة البنوك المتعثرة (ميلاد و عقيل، 2017، صفحة 47).

ثانيا: اختبارات الضغوط: لقد شهدت اختبارات الضغط اهتماما متزايدا في أعقاب الأزمات المالية العالمية وخاصة أزمة التي أدت إلى إفلاس بنوك ومؤسسات كبرى، وفي هذا الإطار توجهت العديد من السلطات النقدية في العالم إلى استخدام اختبارات الضغط وذلك لاختبار قدرة البنوك على مواجهة الصدمات وتحقيق الاستقرار المصرفي في ظل افتراض سيناريوهات مختلفة شديدة التأثير، ولكنها محتملة الحدوث.

أ. مفهوم اختبارات الضغط (اختبارات التحمل): قدمت لاختبارات الضغط أو اختبارات الأوضاع الضاغطة، أو كما يطلق عليها البعض باختبارات الجهد أو التحمل مفاهيم عديدة نذكر أهمها ما يلي:

تعرف اختبارات الضغط أو الجهد (التحمل) على أنها عبارة عن محاكاة للأزمات من أجل تقييم موقف المؤسسة عن وقوع حدث استثنائي، ولكنه معقول، تسمى هذه المحاكاة بسيناريوهات الجهد، وبعبارة أخرى فإن اختبارات التحمل المصرفي تجعل من الممكن التحقق من درجة مقاومة المؤسسة المالية (قدرتها على التأقلم) ومعرفة حجم الخسائر المحتملة في حال وقوع صدمات اقتصادية كلية غير متوقعة، ولكنها ممكنة الحدوث (Saber, 2018, p. 395).

تعرف لجنة بازل المعينة بالإشراف المصرفي اختبارات الضغط بأنها أدوات تستخدمها البنوك لإدارة المخاطر داخليا والتي تسمح للسلطات بقياس الآثار التي يمكن أن تحدثها الصدمات السلبية الخطيرة، ولكنها معقولة على مستوى رأس مال البنوك وذلك لاتخاذ التدابير التصحيحية في حالة حدوث مثل هذه الصدمات (Opoumba & Ndongo , 2021, p. 01).

تشير اختبارات الضغط إلى استخدام البنك لأساليب أو مناهج مختلفة، لتقييم قدرته على مواجهة المخاطر والصدمات المحتملة، وذلك من خلال قياس تأثير هذه المخاطر على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة أثرها على مؤشر الربحية ورأس المال، وبمعنى آخر أنها تستخدم في تقييم قدرة البنوك على الصمود والاستمرار في حالة حدوث صدمات اقتصادية ومالية مفترضة، ولكنها ممكنة الحدوث ("*تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020*"، 2020، صفحة 120).

وتعد اختبارات الضغط عنصرا أساسيا في تقييم مخاطر النظام المصرفي، إذ تستخدم لأول مرة منذ أوائل التسعينيات من قبل البنوك المركزية والجهات التنظيمية، فهي تهدف إلى قياس بشكل فردي أو جماعي قدرة المؤسسات المصرفية أو المالية على استيعاب ومواجهة مختلف الصدمات المالية والاقتصادية (Henri , n.d, p. 03).

ب. أهمية استخدام اختبارات الضغط للبنوك: تعد اختبارات الضغط أو التحمل من أهم أدوات السياسة الاحترازية الكلية على المستوى الجزئي والكلي في القطاع المصرفي، حيث زاد الاهتمام بها بشكل كبير بعد الأزمة المالية العالمية بحيث توفر صورة عما ستكون عليه أوضاع البنوك في حالة وضع سيناريوهات مختلفة الدرجات وتقيس مقدرة البنوك على مواجهة هذه السناريوهات بدءا من السيناريو الأساسي المتوقع حدوثه ثم سيناريو الأوضاع المتوسطة ويليه في النهاية الأوضاع السيئة ("*تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020*"، 2020، صفحة 120)، وتبرز أهمية اختبارات الضغط في الجوانب التالية:

– تقدير وقياس الخسائر المحتملة وغير المتوقعة التي قد تنجم عن أحداث نادرة لا تحدث في ظل الظروف العادية (زنكنه و الربيعي، 2019، صفحة 96).

– تزويد صناع القرار بالمعلومات اللازمة التي تساعدهم في تقييم مواطن الضعف في القطاع المصرفي (الوابل، 2020، صفحة 06).

– تمنح اختبارات الضغط للبنوك مؤشرا عن مقدار رأس المال المطلوب لامتصاص الخسائر في حالة وقوع أزمات أكبر (زنكنه و الربيعي، 2019، صفحة 96).

– توفر اختبارات الضغط فرصة للبنوك المركزية للتدخل في وقت مبكر بأقل تكلفة لتطوير الخطط والتدابير التصحيحية للبنوك، واتخاذ التدابير اللازمة كتدعيم مستويات كفاية رأس المال والسيولة وتقييم مدى ضرورة تفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية أو الجزئية، ودعم خطط الطوارئ لاحتواء هذه المخاطر (عبيد، أبو مويس، و موعش، 2021، الصفحات 30-31).

– يمكن أن تساعد اختبارات الضغط في توفير إشارات تحذير مبكرة من خلال مساعدة البنوك على توقع المخاطر والتنبؤ بها مسبقا بما يساهم في تعزيز الاستقرار المصرفي (القرشي، 2020، صفحة 241)

ج. أهداف اختبارات الضغط: تهدف اختبارات الضغط على تحقيق جملة من الأهداف نذكر البعض منها فيما يلي:

– تعزيز ثقة الجمهور في استقرار النظام المصرفي من خلال نشر نتائج اختبارات الضغط على مستوى كل النظام المصرفي، لإثبات قدرة النظام المصرفي على الصمود في وجه الصدمات والأزمات وتحمل تبعاتها (بن معتوق، 2019، صفحة 34).

– التعرف على المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها بشكل فعال، بحيث تستخدم هذه الاختبارات كأداة كمية رئيسية تساعد على فهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Profile) وقدرته على مواجهة مختلف أنواع الصدمات ("*تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن رقم (2016/1)*"، 2016، صفحة 03).

– تعزيز وتفعيل إدارة المخاطر في البنوك وقياس مدى قدرتها على التصدي ومواجهة الصدمات (المناعي، 2009، صفحة 02).

– المساعدة على إدارة السيولة بحيث تشكل اختبارات الضغوط جزءا مهما من عملية تحديد مخاطر السيولة وقياسها والتحكم فيها وتقييمها ("*تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن رقم (2016/1)*"، 2016، صفحة 04).

د. أنواع اختبارات الضغط في البنوك: يوجد العديد من اختبارات الضغط التي تطبق في البنوك حسب عدد عوامل الخطر، وحسب المجال والاتجاه واختبارات الضغط المرتبطة بالمخاطر مثل مخاطر الائتمان، السيولة، ومخاطر السوق، والتشغيل، ونحدد هذه الأنواع وفق ما يلي:

1–اختبارات الضغط حسب عدد عوامل الخطر: وتشمل اختبارات تحليل الحساسية ذات متغير واحد واختبارات السيناريوهات متعددة المتغيرات والمتمثلة فيما يلي ("*تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020*"، 2020، صفحة 121):

– اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis): يعد هذا النوع من اختبارات الضغط الشكل المبسط الذي يعتمد على متغير واحد، ويتم من خلاله تقييم تأثير عدة أحداث اقتصادية ومالية غير مواتية على متغير واحد مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، وذلك بهدف الحكم على مدى حساسية الوضع المالي للبنك لتلك الأحداث، والمقارنة مع حساسية المتغيرات الأخرى، وهو ما يساعد على تحديد المخاطر المختلفة وترتيب تأثيرها على كفاية رأس المال ومستوى السيولة لدى البنك، وتساعد تلك الاختبارات البنك على تحديد عوامل المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، المخاطر المتعلقة بالائتمان، مخاطر التركز، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، هذا وتنفذ اختبارات تحليل الحساسية داخل البنك ضمن مستويات، سواء تعلق الأمر بالمستوى الفردي أو على المستوى الكلي.

– اختبارات السيناريوهات (Scenario Analysis): و هي الاختبارات ذات أكثر من متغير و الأكثر تعقيدا من اختبارات الحساسية، حيث يتم من خلالها تقييم تأثير أحداث اقتصادية أو مالية غير مواتية بناءً على مجموعة من الافتراضات، و التي تشمل انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ارتفاع مستويات البطالة، التغير في معدلات التضخم، التغير في سعر الفائدة، التغير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، و يمكن وضع الافتراضات سالفة الذكر على أساس تاريخي استنادا على أحداث جوهرية وقعت في الماضي، أو على أساس افتراضي استنادا إلى أحداث ممكنة الحدوث، حتى إذا لم تكن قد حدثت فعليا، فإن اختبارات السيناريوهات تهدف بشكل عام إلى قياس التأثيرات السلبية المحتملة

للتغيرات الاقتصادية و المالية الكلية على أوضاع البنك ، كارتفاع نسب الديون المتعثرة، و بالتالي انخفاض ربحية البنك مما قد يؤثر على ملاءته، كما يمكن أن تشمل عوامل أخرى قد تؤثر بصورة حادة على سيولة البنك بالعملة المحلية أو الأجنبية.

و تتضمن هذه الطريقة نوعين من السيناريوهات، سيناريوهات تاريخية التي تعتبر الأسهل في صياغتها وفهمها لأنها حدثت بالفعل وأيضا معقولة الحدوث وسهلة التنفيذ، بحيث وفقا لهذا المنهج يتم تطبيق التغيرات في عوامل الخطر التي لوحظت خلال الدورات التاريخية المختلفة على المحفظة لقياس الخسائر المحتملة عند وقوع هذه الأحداث مرة أخرى (دريكش و بوعبدلي، 2023، صفحة 305)، و سيناريوهات الفرضية المبنية على أحداث تاريخية لم تحدث من قبل لكنها محتملة الحدوث وفي حال حدوثها فهي تؤثر على أداء البنوك، ومن أهم المتغيرات الكلية التي يمكن أخذها في بناء الاختبارات الافتراضية نجد: انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع مستويات البطالة، ارتفاع أو انخفاض التضخم، ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم، و تغيرات أسعار النفط ارتفاعا أو انخفاضا في الأسواق المالية (بن معتوق، 2019، صفحة 35).

2-اختبارات الضغط حسب المجال: تستخدم اختبارات الضغط وفقا للمجال إما على مستوى بنك واحد (المستوى الجزئي) أو على نطاق النظام المصرفي بأكمله، كما يلي (فخاري، زبيري، و بوديعة، 2020، صفحة 225):

- اختبارات الضغط الكلية: تهدف إلى تقييم مدى استقرار النظام المصرفي بأكمله، ويتم فيها استخدام مختلف الأساليب والتقنيات للإحاطة بخطر العدوى المالية.

- اختبارات الضغط الجزئية: تهدف إلى التعرف على مصادر الضعف وعدم الاستقرار الذي يهدد البنوك بشكل فردي، وقد استخدمت من قبل البنوك العالمية في بداية التسعينيات لقياس درجة مقاومة محافظها المالية على مواجهة الصدمات الخارجية.

3-اختبارات الضغط حسب الاتجاه:

- من الأعلى إلى الأسفل (Top-down): يتم تنفيذها من قبل السلطات الإشرافية على إجمالي ميزانية القطاع المصرفي ككل، وذلك من خلال اعتماد نماذج خاصة بها لدراسة الأثر الذي تحدثه المتغيرات الاقتصادية الكلية على النظام المصرفي (فخاري، زبيري، و بوديعة، 2020، صفحة 225)، ويعد هذا المنهج سهل التنفيذ لأنه يتطلب فقط بيانات كلية، إضافة إلى أسلوب موحد ومتناسق (تريعة، 2022، صفحة 14).

– من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-down): يتم استخدامها من قبل البنوك بحيث تطبق نماذجها الداخلية بشكل مستقل (القرشي، 2020، صفحة 242)، ثم بعد ذلك تتولى السلطة المركزية تجميع وتحليل النتائج المستخلصة (تريعة، 2022، الصفحات 14-15).

4- اختبارات الضغط حسب أنواع المخاطر: فضلا عن الأنواع المذكورة سابقا لاختبارات الضغط، يتم كذلك تقسيمها إلى اختبارات متعلقة بالمخاطر مثل مخاطر الائتمان، السيولة، و مخاطر السوق، بحيث يتم استخدام كل نوع من الاختبارات باستخدام منهجيات عديدة تبدأ بالأسلوب البسيط إلى النماذج الإحصائية عالية التعقيد ويختلف التطبيق وفقا لمدى توافر البيانات والقدرات البشرية و الإمكانات التقنية المتاحة ("*تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020*"، 2020، صفحة 121)، و فيما يلي نستعرض بعضا من أنواع ونتطرق على بعض أنواع هذه الاختبارات:

– اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر الائتمان: تهدف هذه الاختبارات إلى قياس أثر مخاطر الائتمان على كل من نسبة كفاية رأس المال والربحية سواء على المستوى الفردي أو الكلي بحيث يتم فيها استخدام فرضيات تقيس أثر تراجع وتدهور جودة محفظة الائتمان من خلال تخفيض التقييم الائتماني للعملاء الأفراد أو المؤسسات حسب القطاع أو تخفيض التقييم الائتماني لجميع العملاء بمحفظة الائتمان حسب ظروف البيئة الاقتصادية أو ارتفاع نسبة التسهيلات غير العاملة إلى اجمالي التسهيلات الائتمانية في البنك (عبيد، أبو مويس، و موعش، دليل إسترشادي حول تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية و الكلية ، 2021، صفحة 37).

–اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر السوق: الهدف من هذا النوع من الاختبارات هو تقييم مدى صلابة ومتانة البنوك في مواجهة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، التي ينتج عنها خسائر أو أرباح في القوائم المالية وذلك نتيجة لوجود فجوات إعادة التسعير بالنسبة للتغير في سعر الفائدة، أو لوجود مراكز مفتوحة ناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ("*تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020*"، 2020، صفحة 122).

– اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر السيولة: يهدف هذا النوع من الاختبارات إلى تقييم قدرة البنوك على استيعاب الصدمات الخاصة بالسيولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها (عبيد، أبو مويس، و موعش، دليل إسترشادي حول تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية و الكلية ، 2021، الصفحات 39-40).

– اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر سعر الصرف: تسعى إلى تقييم أثر الصدمات المرتبطة بمخاطر تقلب أسعار الصرف من خلال تقدير الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ضرب صافي المركز المفتوح للعملة الأجنبية والتغير في سعر الصرف حسب السيناريو المستخدم ويتم وفق حالتين، في حالة وجود فائض في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية لدى البنك، يحقق البنك أرباحا في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويتكبد البنك خسائر

في حالة ارتفاع سعر الصرف، و عندما يكون هناك عجز في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية لدى البنك، يتعرض البنك لخسائر اذا انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، بينما يحقق أرباحا في حال ارتفاع سعر الصرف ("*تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020*"، 2020، صفحة 123).

– اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر التشغيل: ويقصد بها المخاطر التي تترتب عن حدوث خسائر ومشاكل مالية غير متوقعة نتيجة لمجموعة من العوامل بما في ذلك تراجع في نظم المعلومات و مختلف المشاكل التشغيلية، بالإضافة إلى انتهاكات للضوابط الداخلية و حالات الاحتيال (العكيلي، 2017، صفحة 69)، و يتم تقييمها من خلال افتراض وقوع هجوم سيبراني أو حدوث عملية احتيال داخلي أو نشوب حريق في مبنى تابع للبنك أو سطور مسلح الى غير ذلك من الافتراضات ليتم بعدها قياس أثرها على ربحية البنك ثم على نسبتي كفاية رأس المال التنظيمي والأساسي (عبيد، أبو مويس، و موعش، دليل إسترشادي حول تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية و الكلية ، 2021، صفحة 42).

الجدول(2–10): أنواع اختبارات الضغط

المعيار	أنواع اختبارات الضغط المصرفية
وفقا لعدد عوامل الخطر	اختبارات تحليل الحساسية
	اختبارات السيناريوهات
حسب المجال	اختبارات الضغط الكلية
	اختبارات الضغط الجزئية
حسب الاتجاه	من الأعلى إلى الأسفل (TOP-DOWN)
	من الأسفل إلى الأعلى(BOTTOM-DOWN)
وفقا لأنواع المخاطر	اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر الائتمان
	اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر السيولة
	اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر السوق
	اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر سعر الصرف
	اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر التشغيل

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

هـ. دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المصرفي: تساهم اختبارات الضغط في تعزيز الاستقرار المصرفي من خلال ما يلي (بن معتوق، 2019، الصفحات 38-39):

– تقديم للبنوك المعرفة اللازمة لتقييم مخاطر الانكشافات المحتملة في الظروف الصعبة، مما يمكنها من التحوط الجيد لمثل هذه الأوضاع، وذلك من خلال تطوير واختيار الاستراتيجيات الملائمة للحد من تلك المخاطر، خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة مراكزها المالية ووضع خطط الطوارئ المناسبة للتعامل مع تلك الأوضاع والانكشافات المحتملة.

– تمكين مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك.

– دعم المقاييس الإحصائية للمخاطر المستخدمة من قبل البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية.

– تقييم مدى قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة ومواجهة الصدمات من خلال قياس آثار المخاطر على كل من الربحية وملاءة رأس المال.

– تقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص الخسائر الكبيرة المحتملة الوقوع.

– تحديد الخطوات التي على البنك أن يتخذها للتقليل من حجم المخاطر التي يتعرض لها وحماية ووقاية رأسماله.

– جعل المخاطر أكثر شفافية وذلك من خلال تقدير مختلف الخسائر المحتملة للمحفظة الاستثمارية الناجمة عن الظروف أو الحالات غير الطبيعية التي تحدث في الأسواق.

– استخدام اختبارات الضغط كأسلوب مكمل للنماذج الداخلية والنظم الإدارية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية بغرض اتخاذ قرارات تحديد أو تخصيص رأس المال.

– تستخدم اختبارات الضغط أداة لتحفيز البنوك على جمع بيانات أفضل وتوسيع قدراتها التحليلية الكمية، بالإضافة إلى المشاركة في ممارسات إدارة مخاطر أكثر قوة وشمولية.

– تستخدم اختبارات الضغط كأداة رئيسية لإدارة المخاطر عند ابتكار منتجات جديدة التي ليس لها بيانات تاريخية أو بيانات متوفرة.

ثالثا: أنظمة الإنذار المبكر: بعد الأزمات المالية العالمية التي شهدها العديد من الدول النامية والمتقدمة شهدت أنظمة الإنذار المبكر اهتمام كبير من طرف السلطات الرقابية بغرض التنبؤ المستقبلي بأوضاع البنوك وإدارة الأزمات المالية وضمان الاستقرار المصرفي.

أ. مفهوم نظام الإنذار المبكر: لقد تعددت التعاريف من قبل الباحثين الاقتصاديين بخصوص نظم الإنذار المبكر نذكر أهمها فيما يلي:

تعرف أنظمة الإنذار المبكر على أنها مجموعة من العمليات والإجراءات والنماذج ومؤشرات تقوم بتجميع البيانات والمعلومات لتحديد المؤسسات المالية المعرضة للمخاطر والتعرف عليها وعلى آثارها على باقي المؤسسات وعلى النظام المالي ككل مما يساعدها في التنبؤ بحدوث الأزمات في المستقبل (عزيز، 2019، صفحة 51).

يقصد بنظام الإنذار المبكر عملية رصد وتسجيل الإشارات وتحليلها، والتي قد تدل على مؤشرات لحدوث أزمة معينة تلوح في الأفق أو اقتراب وقوع أزمة حقيقية وشديدة، وتتمثل مهمة هذا النظام في التمييز بين الإشارات التي تنذر باقتراب وقوع الأزمة وبين الأحداث العشوائية أو الضوضاء التي تنتج عن المشكلات التي قد تواجهها المؤسسة في عملياتها اليومية، بحيث تكون نتائج أنظمة الإنذار المبكر من خلال أربع احتمالات، وهي كما يلي (بوخرص و علوطي، 2018، صفحة 04):

-التوفيق: يعني تأكيد صحة ودقة المعلومات والبيانات المستخدمة في التعرف على مؤشرات الأزمة الوشيكة الوقوع.

-الفشل: يشير إلى عدم قدرة وفشل المديرين والمسيرين في المؤسسات المالية والمصرفية على تحليل المعلومات والبيانات والمعطيات بشكل صحيح مما قدة يؤدي إلى حدوث أزمة وكارثة حقيقية.

-الإنذار الكاذب: يشير إلى محاولة تضليل متخذي القرار بشأن حدوث أزمة قريبة الوقوع حيث تكون المعلومات مغلوطة وغير صحيحة بشكل مقصود أو غير مقصود.

-الرفض الصريح: يحدث عندا يكون المدير أو المسير متأكدا من عدم صحة البيانات والمعلومات بشأن حدوث أزمة أو بوادرها، وهذا ما يبرزه حنكته وخبرته في مثل هذه الأوضاع وقدرته على اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت والمكان المناسبين.

ب. أهمية أنظمة الإنذار المبكر ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي: إن بناء أنظمة الإنذار المبكر أمر بالغ الأهمية، فهو يساهم بشكل كبير في التنبؤ بحدوث أزمات مصرفية مما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها أو التخفيف من آثارها، لذا فإن معظم السلطات الرقابية تولي اهتمام كبير بموضوع بناء أنظمة الإنذار المبكر و ذلك بهدف تحليل إطار و عملية تحديد مختلف التحديات التي قد يواجهها البنك الإضافة على توقيت التدخل و كيفيته، و في هذا السياق، أثبتت التجارب و الدراسات أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع البنوك التي تواجه تحديات بمراحل مبكرة، و لعل من ابرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على البنوك ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الكلي و الجزئي و ذلك للحفاظ على الاستقرار المصرفي، و بالتالي فإن التعامل مع الازمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، و بالتالي فمن الضروري على السلطات الرقابية و مختلف الجهات المعنية أن تعمل على تعزيز و تطوير أنظمة الإنذار المبكر للكشف عن أي علامات مبكرة على التدهور المحتمل في القطاع المصرفي

(عبيد، دراسة تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)، الصفحات 05-06).

تعتبر أنظمة الإنذار المبكر أداة محورية في التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية، نظرا لصعوبة منع وقوع شيء إن لم يتم التنبؤ باحتمال وقوعه أو من الصعب مواجهة الأزمات المالية إن لم يتم الاستعداد لها، فهي تساعد على اتخاذ الإجراءات الوقائية قبل وقوع الأزمة المحتملة وبالتالي تساهم في تقليل تأثيرها وحدوث أضرار على القطاع المصرفي (بن مخلوف، 2016، صفحة 185)، كما تساهم أنظمة الإنذار المبكر في ما يلي (فخاري، زبيري، و بوديعة، 2020، الصفحات 221-222):

-الرصد المستمر للمشكلات التي يمكن أن تحدث في نظم البنوك أو المواقع داخل البنوك التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.

-المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد من خلال تحليل المعطيات والبيانات التي تمكن من تحديد النقاط التي تتطلب التدخل الفوري وتوجيه الموارد بشكل أمثل وأكثر فعالية لضمان استجابة سريعة.

-توجيه الاهتمام والتوقيت السليم للتدخل من قبل المشرفين على البنوك.

رابعا: المقرض ذو الملجأ الأخير: باعتبار البنك المركزي عصب النظام المصرفي فإنه يقوم بوظائف عديدة أهمها الإشراف على إدارة السياسة النقدية والإشراف والرقابة على البنوك التجارية وكونه على رأس النظام المصرفي فإنه يقوم بتوفير السيولة للبنوك في حالة الأزمة كمقرض ذو الملجأ الأخير.

و دور البنك المركزي كمقرض أخير هو دورا تقليديا، حيث يتمثل في تقديم الائتمان للبنوك التي تعاني من مشكل في السيولة، و التي لا تستطيع الحصول على احتياجاتها من سوق بين بنوك، و هذا الدور لا يقتصر فقط على مواجهة الجانب السلبي و المتمثل في وجود عجز في السيولة لدى بعض البنوك، وعدم إمكانية استيفائه من خلال سوق بين البنوك، و لكن أيضا، و بحكم مسؤوليته عن سلامة النظام المصرفي قد يلجأ إلى قبول ودائع من النظام المصرفي بفائدة محددة لعلاج مشكلة السيولة الزائدة لدى البنوك بحيث يكون لديها كمية كبيرة من السيولة الزائدة و التي تجد صعوبة في توظيفها بالشكل الفعال، و التي تتعرض معها لخسائر نتيجة عدم قدرتها على استغلال السيولة لديها بشكل فعال و تحقيق العائد المناسب منها نتيجة لعوامل خارجية (الشاذلي، 2014، صفحة 53).

المبحث الثاني: نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي

شهد النظام المصرفي في الفترة الأخيرة ظهور العديد من التحديات التي يواجهها وتجاوبا مع هذه التحديات سعت السلطات الرقابية على اتخاذ مختلف الإجراءات اللازمة، من بينها السعي لتطوير نظم الرقابة من خلال اعتماد نظام التقييم بالمؤشرات، والذي يعد أداة انذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المالية المحتملة في البنوك قبل وقوعها، كما يساهم هذا النظام في تمكين صانعي السياسات من اتخاذ التدابير الوقائية الضرورية لمنع الأزمات أو الحد من آثارها.

المطلب الأول: ماهية نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي

يعد نظام كاملز (CAMELS) لتصنيف البنوك أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الهيئات الرقابية المصرفية في العديد من الدول لتقييم صحة المؤسسات المالية وخاصة البنوك وقوتها وصلابتها، وقد استخدم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979.

الفرع الأول: نشأة وتطور نظام كاملز (CAMELS):

مر تطوير نموذج كاملز (CAMELS) بمراحل عديدة منذ استخدامه لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا القسم سنستعرض أهم محطات تطوير ونشأة هذا النموذج ومراحل تطوره المختلفة.

أولا: نشأة استخدام نظام كاملز (CAMELS): كانت الولايات المتحدة الامريكية من أوائل دول العالم التي استخدمت معيار الإنذار المبكر (EWS)، و يرجع ذلك إلى الانهيارات التي شهتها عام 1933و التي أدت إلى افلاس ما يقارب من 4000 بنك، و كان هذا أحد أسباب انشاء مؤسسة تأمين الودائع المصرفية اذ تعرض النظام المصرفي لفقدان الثقة و تهافت الجمهور على سحب أموالهم من البنوك، ثم حدث انهيار مماثل مما أدى إلى انهيار 221 بنك و إفلاسه عام 1988 (القريشي ، 2013، صفحة 38)، بدأ استخدام معايير الإنذار المبكر في 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية، اذ استمر البنك الفيديرالي الأمريكي بتصنيف البنوك و تحديد نتائجها دون نشرها للعامة، حتى تمكنت السلطات المصرفية من التنبؤ بانهيارات البنوك قبل وقوعها ووصل العدد إلى 3 في عام 1988، مما أدى الى افلاس 221 بنكا، كما أظهرت نتائج تصنيف عام 1998 أن جميع البنوك المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية تقع ضمن التصنيف 1 أو 2 أي أن 40 بالمائة منها تتمتع بتصنيف رقم 01 (دهيرب، 2015، صفحة 262).

ثانيا: تطور نظام كاملز (CAMELS): لقد مر نظام كاملز (CAMELS) بعدة مراحل قبل ان يصل إلى شكله الحالي، والتي سوف نتناولها على النحو التالي:

أ. المرحلة الأولى: نظام CAEL: هو أداة للرقابة المكتبية على البنوك، إذ هو يعتمد على تحليل الودائع الربع سنوية المرسلة من قبل البنوك التجارية إلى البنك المركزي ومن ثم إجراء تقييم وتصنيف لها بناءً على أربعة (04) عناصر من العناصر الستة التي يتألف منها النظام (دهيرب، 2015، صفحة 263)، وهي على النحو التالي: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول(A)، الربحية (E) والسيولة(L).

ب. المرحلة الثانية: نظام CAMEL: تم انشاء نظام التصنيف CAMEL من قبل الجهات التنظيمية المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام1979 (Patricia , 2020)، يعد هذا المعيار أحد أساليب الرقابية المباشرة التي تتم من خلال التفتيش الميداني، وقد عملت الجهات الرقابية على اعتماده أكثر من المعيار السابق، و الاعتماد عليه في قرارات الرقابية كونه يعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك (دهيرب، 2015، صفحة 263)، فهو يرتكز على خمسة عناصر رئيسية ممثلة كالتالي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية و السيولة.

ج. العيوب والانتقادات الموجهة إلى معياري CAMELوCAEL: لقد قدمت مجموعة من الانتقادات لهذين المعيارين، منها ما يلي (أحمد، 2005، صفحة 06):

-اختيار النسب التي تم بناء المعيارين عليها كان على المستوى الشخصي ولم يتم إثباته إحصائيا.

-إعطاء أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيارين بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا ما يؤدي على التقليل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل.

-يعتمد كل من المعيارين على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الأصول باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل ولا يعكس هذا المتوسط الوضع الحقيقي للمجموعة لأنه يختلف بشكل كبير من بنك لآخر ضمن المجموعة نفسها.

- يعتمد كلا من المعيارين على قياس الأداء استنادا على أداء البنوك الأخرى في نفس المجموعة، وعليه لا يتم تغيير مؤشرات التقييم في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يؤثر على أداء المجموعة أو يؤثر على النظام المصرفي بأسره.

د. المرحلة الثالثة: نظام كاملز (CAMELS): في عام 1997، تم إضافة عنصر سادس إلى نظام تقييم أداء البنوك لقياس مدى حساسيتها لمخاطر السوق، مما أدى إلى تطور النظام ليعرف باسم CAMELS (Patricia , 2020).

الفرع الثاني: مفهوم نظام كاملز(CAMELS) ومميزاته

توصي لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية بالاعتماد على نظام كاملز (CAMELS) كأداة للإنذار المبكر تستخدم في تقييم السلامة المالية للبنوك (Patricia , 2020)، كما يعتبر معيار (CAMELS) مؤشر سريع لحقيقة المركز المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه بدقة ، و تعد هذه الطريقة من طرق الرقابة المباشرة والتي تتم من

خلال التفتيش الميداني، و قد اعتمدت الجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية على نتائج معيار كاملز (CAMELS) في اتخاذ القرارات من خلال مؤشراته الست (GAOUAL & GERYVILLE, 2021, pp. 216-217).

وهو نظام تصنيف دولي إشرافي دولي يطبق على البنوك ويعتمد على تحليل تفصيلي للنسب المستخرجة من البيانات المالية التي يستخدمها منظمو البنوك لتقييم الأداء العام للبنوك وتحديد نقاط القوة والضعف لديها (Patricia ., 2020)

حيث يرمز الحرف (C) لمدى كفاية رأس مال البنك لحماية أموال المودعين والحرف(A) لجودة الأصول وما يتوقع من تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، والحرف (M) للإدارة السليمة والتي تقوم بتنفيذ مسؤولياتها بكفاءة ومدى التزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي، والحرف (E) للربحية ومدى مساهمة الأرباح في نمو وزيادة رأس مال البنك والحرف (L) للسيولة وقدرة البنك على تلبية التزاماته تجاه الغير، وأخيرا الحرف (S) الذي يشير إلى مدى حساسية البنك تجاه مخاطر السوق (بورقبة ، 2011، صفحة 145).

ومن أبرز مزايا هذا النظام ما يلي (بورقبة ، 2011، الصفحات 146-147):

- تصنيف البنوك بناءً على معيار موحد
- اعتماد أسلوب موحد في كتابة التقارير
- التقليص من مدة التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الاعتماد على الأسلوب الانشائي في كتابة التقارير، مما يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها.
- عمل تصنيف يكون شامل للنظام المصرفي بأكمله وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار اليها للجهاز المصرفي ككل.

الفرع الثالث: مؤشرات الحيطة الكلية للسلامة المالية

تعتبر مؤشرات الحيطة الكلية للسلامة المالية من أهم المؤشرات لتقييم ومراقبة النظام المالي لمعرفة قدرته على مواجهة الصدمات والتعامل معها، فمن خلال هذا الجزء سنقوم بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بهذه المؤشرات.

أولا: مفهوم مؤشرات الحيطة الكلية (المؤشرات الاحترازية الكلية): هي مؤشرات تدل على مدى سلامة وصلابة النظام المالي عموما والمصرفي خصوصا وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي والمصرفي للتأثر بالصدمات

والأزمات المالية والاقتصادية وتعمل أيضا كإنذار مبكر (EWS)في حال تعرض النظام المالي والمصرفي لمخاطر (طلفاح، 2005، صفحة 02).

والمؤشرات الاحترازية الكلية هي مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها مراقبة الاتجاهات الهيكلية والتحكم فيها من أجل التوجيه والإنذار المبكر والتحذير المسبق بحدوث حالة من عدم الاستقرار المالي (العميد، صفحة 03).

ثانيا: أهمية المؤشرات الاحترازية الكلية: تتمثل أهمية مؤشرات الحيطة الكلية للسلامة المالية في العديد من النقاط، نذكر منها ما يلي (العميد، صفحة 04):

- تسمح بتقييم سلامة ومرونة النظام المالي على أساس مقاييس كمية موضوعية
- تساعد هذه المؤشرات على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء
- تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات والتقليل من حدتها
- تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة وطنيا ودوليا.

ثالثا: أنواع المؤشرات الاحترازية الكلية: تشمل المؤشرات الاحترازية الكلية لسلامة البنوك جانبين رئيسيين (طلفاح، 2005، صفحة 05):

- مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل فردي.
- مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بسلامة النظام المالي.

الجدول(2-11): المؤشرات الاحترازية الكلية

المؤشرات الاحترازية الجزئية المجمعة		مؤشرات الاقتصاد الكلي
كفاية رأس المال	**السيولة**	**النمو الاقتصادي**
- نسب رأس المال الاجمالية	-ائتمان المصرف المركزي للمؤسسات	-معدلات النمو الإجمالية
-التوزيع التكراري لنسب راس المال	المالية	-تدهور القطاعات
جودة الأصول	-تجزئة معدلات الفائدة بين البنوك	**ميزان المدفوعات**
مؤشرات مؤسسة الإقراض	-الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي	-عجز الحساب التجاري
-تركيز الائتمان القطاعي	-نسبة القروض إلى الودائع	-كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي
-الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية	-هيكل استحقاق الأصول والالتزامات	-الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل
-القروض والمخصصات المتعثرة	(نسب الأصول السائلة)	الاستحقاق)
-القروض المقدمة لمؤسسات القطاع	-تدابير لسيولة السوق الثانوية	-معدل التبادل التجاري
العام	**الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق**	-تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال

-المخاطر الخاصة بالأصول	-مخاطر سعر الفائدة	**التضخم**
-الإقراض المرتبط	-مخاطر الصرف الأجنبي	-تضخم اقتصادي
-نسب الرفع المالي	-مخاطر سعر الأسهم	**أسعار الفائدة والصرف**
مؤشرات مؤسسة الاقتراض	-مخاطر سعر السلع	-التقلب في أسعار الفائدة والصرف
-نسبة الديون إلى حقوق الملكية	**مؤشرات خاصة بالسوق**	-مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية
-ربحية الشركات	-أسعار السوق للأدوات المالية، بما في	-استدامة أسعار الصرف
-مؤشرات أخرى لظروف الشركات	ذلك حقوق الملكية	-ضمانات سعر الصرف
-مديونية القطاع العائلي	-مؤشرات على العوائد المفرطة	**تسارع وتيرة الإقراض وسعر الأصول**
سلامة الإدارة	-تصنيف الائتمان	- تسارع وتيرة الإقراض
-نسب الإنفاق	- الهامش بين عوائد السندات	-نوبات ارتفاع أسعار الأصول
-نسبة الأرباح لكل موظف	السيادية	**آثار العدوى**
-النمو في عدد المؤسسات المالية		-العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية
الإيرادات والربحية		-الآثار الجانبية للتجارة
-العائد على حقوق الملكية (الأسهم)		**عوامل أخرى**
- العائد على الأصول		-الإقراض والاستثمار الموجه
-نسبة الدخل والنفقات		-لجوء الحكومة للنظام المصرفي
-مؤشرات الربحية المرتبطة بالهيكل المالي		- الديون المتعثرة في الاقتصاد

المصدر: (Evans, M. Leone, Gill, & Hilbers, 2000, p. 04)

مؤشرات الحيطة الجزئية أو المؤشرات الاحترازية الجزئية تعتمد على مجموعة من المؤشرات تعرف بمؤشرات السلامة المالية المبنية على أسس موضوعية بهدف تحليل الوضع المالي العام للمؤسسات المالية في البلدان، حيث تشير إلى ما يعرف بنظام كاملز(CAMELS) (*"تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"*، 2017، صفحة 04)، وهو احدى الطرق الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث بدأ استخدامها سنة 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية و هي مؤشر سريع لفهم الوضع المالي لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه (العميد، صفحة 06).

المطلب الثاني: مكونات وطريقة عمل نظام كاملز(CAMELS)

نظام كاملز*(CAMELS)* هو عبارة عن اختصار لستة عناصر رئيسية وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

الفرع الأول: مكونات نظام كاملز(CAMELS)

أولا: كفاية رأس المال (Capital Adequacy): يعتبر رأس المال مصدرا مهما لتمويل الأصول، ويعمل كحاجز لامتصاص الخسائر ويحمي المودعين والدائنين فتقوم الجهات التنظيمية بتقييم كفاية رأس مال البنك لتحديد ما إذا كان لديه احتياطيات كافية لتحمل المخاطر والصدمات المحتملة وتضمن القاعدة الرأسمالية القوية استقرار البنك وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية (Long, s.d.).

يعتبر رأس مال البنك أحد العوامل الرئيسية التي يجب مراعاتها عند تقييم سلامة بنك معين فوجود قاعدة كافية من رأس المال بمثابة شبكة أمان لمجموعة متنوعة من المخاطر التي يتعرض لها البنك في سياق أعماله، ويمتص رأس المال الخسائر المحتملة وبالتالي يوفر الأساس للحفاظ على ثقة المودعين (Hennie & Zamir , 2008, p. 218).

وتعد كفاية رأس المال أهم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي لأنها تضمن قدرة هذا القطاع على استيعاب وامتصاص الخسائر المحتملة الناجمة عن ظهور المخاطر المختلفة (العشماوي ، احمد، و كاشف، 2022، صفحة 365).

تعد نسبة كفاية رأس المال من المؤشرات الدولية المهمة لقياس قوة ومتانة المراكز المالية لدى البنوك فهي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات والأزمات و حماية أموال المودعين فكلما ارتفعت هذه النسبة كان تأثيرها إيجابيا على الاستقرار المالي للبنوك (عبيد، 2020، صفحة 07)، وبناءً على ذلك، أصدرت معظم دول العالم قامت مجموعة من التشريعات التي تحدد الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للبنوك التجارية و نظرا لاختلاف هذه التشريعات من بلد إلى آخر، تم إصدار معايير بازل 1 لكفاية رأس المال عام 1988 ليتم تحديثها عام 2004 بصدور معايير بازل 2 نظرا لظهور مخاطر جديدة واجهتها البنوك خلال تلك الفترة، و في عام 2010، تم إصدار معايير بازل 3 نتيجة لظهور المخاطر المتعلقة بالأزمة المالية العالمية (قندوز و موعش، 2022، صفحة 05).

والغرض من تحليل كفاية رأس المال هو قياس القدرة المالية للبنوك من خلال تحديد ما إذا كانت المخاطر التي تواجهها يتم تعويضها بشكل مناسب من خلال راس المال والمخصصات لامتصاص الخسائر المحتملة (CREUSOT, 2001, p. 03).

ومن بين المؤشرات المستخدمة لقياس كفاية رأس المال ما يلي:

أ. نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر (Aggregate Risk-Based Capital Ratios): يتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المعدلة حسب المخاطر، بحيث أن أي انخفاض في هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية للمخاطر واحتمال وجود قصور في كفاية رأس المال لمواجهتها (طلفاح، 2005، صفحة 10).

ب. التوزيع التكراري لنسب رأس المال(Frequency Distribution of Capital Ratios) : تستخدم هذه المقاييس لتلافي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع وتفيد في النظر إلى معدلات كفاية رأس المال لمجموعة من البنوك، كأكبر ثلاثة بنوك أو احتساب معدلات كفاية رأس المال للبنوك المملوكة للقطاع العام أو النظر على نسب كفاية رأس المال لبعض البنوك التي لا تستوفي المعايير الدولية والمحلية (طلفاح، 2005، صفحة 11).

ثانيا: جودة الأصول (Asset Quality): يمثل الأصل مجموع أصول البنك الحالية والثابتة بالإضافة إلى محفظة القروض والاستثمارات والعقارات المملوكة، وكذلك المعاملات التي تتم الميزانية العمومية (Patrick , 2006, p. 14).

تتوقف موثوقية راس المال على مدى دقة وموثوقية مؤشرات جودة الأصول، وكثيرا ما تنبع مخاطر الإعسار المالي التي تهدد ملاءة المؤسسات المالية والبنوك من نوعية الأصول ومدى صعوبة تحويلها إلى سيولة ويؤخذ في عين الاعتبار عند تقييم جودة الأصول مخاطر الائتمان المرتبطة بالعمليات خارج الميزانية ("*تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية*"، 2017، صفحة 05).

ثالثا: الإدارة (Management): تشكل سلامة الإدارة عنصرا أساسيا في أداء المؤسسات المالية لكن معظم هذه المؤشرات يتم تنفيذها على المستوى الفردي وليس من السهل أخذ مؤشرا إجمالي في هذا السياق (العميد، صفحة 08).

ومن بين المؤشرات المستخدمة لتقييم سلامة الإدارة ما يلي (طلفاح، 2005، صفحة 26):

أ. نسب الإنفاق (Expense Ratios): إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات في مؤسسة مالية أو بنك معين قد يعكس عدم عملها بكفاءة وذلك راجع لعدم فاعلية الإدارة (ولكن ليس بالضرورة).

ب. نسبة الإيرادات لكل موظف(Earnings per Employee) : انخفاض نسبة الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فعالية وكفاءة المؤسسة المالية أو البنك والذي من الممكن وليس بالضرورة يرجع على عدم كفاءة وفعالية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد الموظفين.

ج. التوسع في عدد المؤسسات المالية(Expansion in the Number of Financial Institutions) : إن التوسع في عدد المؤسسات المالية يعكس عموما بيئة تنافسية سليمة، ولكن بعض حالة الانتشار السريع والزيادة في عدد المؤسسات المالية قد تعكس عدم الصرامة في إجراءات التأسيس مما يعكس نوعا من عدم جودة الإدارة وضعف في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.

وهذا المؤشر يكون هو الأصعب في القياس عند مقارنته بالمؤشرات الأخرى لأنه يتألف من عدة محاور رئيسية نذكر منها على سبيل المثال (العشماوي ، احمد، و كاشف، 2022، صفحة 265):

- المستوى التعليمي

- مدى كفاءة وخبرة الإدارة
- مدى فعالية الرقابة التي يقدمها مجلس إدارة البنك والإدارة العليا.
- فعالية السياسات والإجراءات والحدود.
- قوة الضوابط الداخلية ومراقبة المخاطر ونظم المعلومات الإدارية.
- تختلف أنظمة إدارة المخاطر من حيث التطور وتعتمد على حجم البنك وتعقيده.

رابعا: الربحية (Earnings): يقصد بنسب الإيرادات والربحية المؤشرات التي تقيم ربحية البنوك والمؤسسات المالية، ويشير الانخفاض في هذه النسب إلى وجود جملة من التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، بينما الارتفاع في هذه النسبة يدل على التوجهات الاستراتيجية التي تبنتها الإدارة للاستثمار في المحافظ المالية ذات المخاطر المنخفضة (*"تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"*، 2017، صفحة 06).

وتتمثل المؤشرات الأساسية المستخدمة في قياس ربحية البنوك فيما يلي:

أ. مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): يقيس هذا المؤشر معدل العائد المحقق لحملة الأسهم في البنوك والمؤسسات المالية، ويحسب كالتالي (طلفاح، 2005، صفحة 31):

ROE= صافي الدخل/إجمالي حقوق الملكية

ب. مؤشر العائد على الأصول (ROA): تظهر هذه النسبة مدى فعالية البنك وقدرته في تحويل أصوله إلى عوائد صافية، ويحتسب وفق المعادلة التالية (العلي، 2013، الصفحات 105-110):

ROA= صافي الدخل/ إجمالي الأصول

ج. مؤشرات الدخل والإنفاق: تعبر هذه المؤشرات عن تركيبة الدخل والنفقات إلى مقدار المخاطرة التي تواجهها المؤسسة المالية ومدى استمرارها في تحقيق الأرباح، ويدل معدل الدخل على مصدر العمليات من الإقراض أو تجارة الأسهم والسندات وكذلك أسعار الصرف التي حققت أرباحا للمؤسسة، بينما تدل نسبة الإنفاق على الوسائل التي قامت المؤسسة بالإنفاق عليها كالأجور والرواتب ومدفوعات الفوائد أو النفقات الاستثمارية التي ساهمت في تعزيز ربحية المؤسسة (*"تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"*، 2017، صفحة 06).

خامسا: السيولة (liquidity): تعتبر السيولة المصرفية أحد المؤشرات الأساسية لقياس المتانة المالية للبنوك، بحيث أن انخفاض مستويات السيولة مؤشرا يدل على وجود اختلالات مالية لدى البنك قد تؤدي به إلى العجز في الوفاء بالتزاماته المالية و بالتالي التعرض إلى الإفلاس، و قد تجسد هذا الأمر عمليا في حالة بنك إنترا اللبناني عام 1966 الذي أعلن إفلاسه نتيجة عدم قدرته على مواجهة موجة السحب المفاجئ للودائع، و التي بلغت قيمتها 100 مليون ليرة لبنانية خلال شهر واحد (جبر، 2008، صفحة 273).

وبناءً على ذلك، تشكل التحديات المتعلقة بتلبية متطلبات السيولة والتي تتضمن الوفاء بالالتزامات تجاه المودعين والدائنين، مصدرا للضغوط المالية التي قد تؤدي إلى مخاطر التعثر في السداد لدى البنك (E. Galán, 2021, p. 11)،

وتتجلى أهمية مؤشرات السيولة في دورها الجوهري في تتبع ومراقبة مستويات السيولة في البنوك، لا سيما في حالات الإعسار المالي الناجم عن الضعف في إدارة السيولة، وتشمل مؤشرات السيولة كلا من جانبي الأصول والخصوم في البنك (*"تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"*، 2017، صفحة 06).

وتتفرع مؤشرات السيولة إلى ستة مؤشرات أساسية، تتمثل فيما يلي (طلفاح، 2005، الصفحات 35-40):

أ. التسهيلات الممنوحة من البنك المركزي للبنوك التجارية: تشير الزيادة في نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم يعكس مشكلات حادة في السيولة وقد تكون هذه البنوك في حالة إعسار مالي.

ب. التجزئة في معدلات الفائدة (الإقراض) بين البنوك: إن التفاوت الكبير في معدلات الفائدة للإقراض بين البنوك يدل أن هناك مؤسسات مالية تعتبر ذات مخاطرة كبيرة، مثلا التفاوت في كمية الإقراض المسموح بها بين مؤسسة وأخرى في بعض الأحيان، أو عدم رغبة بعض المؤسسات في إقراض مؤسسات أخرى يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطرة عالية.

ج. نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية: إن انخفاض نسبة الودائع قد يعكس ضعفا في الثقة في البنوك أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى البنوك.

د. نسبة القروض إلى الودائع: تحتسب هذه النسب باستثناء الاقتراض فيما بين البنوك، وهي تعطي صورة موضحة عن قدرة الجهاز المصرفي على تحويل الودائع التي لديه لتتلاءم مع الطلب على القروض، فبارتفاع هذه النسب تظهر بأن الجهاز المصرفي يعاني من ضغوطات كبيرة ونقص في السيولة لمواجهة الحالات الطارئة.

هـ. هيكل استحقاق الأصول والخصوم: إن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يبين أن البنوك تعاني من مخاطر في السيولة، وتعكس عدم تراجع ثقة المودعين والمقترضين من الاستمرارية المالية للبنك على المدى البعيد.

سادسا: الحساسية تجاه مخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk): أدرجت هذه الفئة ضمن نظام كاملز (CAMELS) عام 1997 لتقييم مدى قدرة البنوك على التكيف مع التقلبات الحاصلة في الأسواق المالية، وتركز على رصد المخاطر المترتبة عن التغيرات في أسعار الأصول أو معدلات الفائدة (E. Galán, 2021, p. 12)، وهي

الدرجة التي تؤثر بها التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة سلبا على المؤسسة المالية (J.Feldman & Schmidt, 1999).

ويتعلق مؤشر الحساسية لمخاطر السوق بعمليات المتاجرة في المحافظ التي تتضمن الأدوات المالية (الأسهم، السندات الحكومية، المشتقات المالية) بحيث تكون هذه الأدوات خاضعة لمخاطر مختلفة، و كل منها لها مقاييس مختلف، غير أن هناك مقياسا إحصائيا موحدا يستخدم لتحديد جميع المخاطر المحتملة و يتعلق الأمر بمقياس VAR الذي يستخدم لقياس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة و عادة ما يستخدم هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط أي الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تتكبدها المحافظ الاستثمارية في البنوك في حالة وجود ظروف استثنائية في السوق (قوال، 2017، صفحة 98).

الفرع الثاني: طريقة عمل نظام كاملز(CAMELS) للتقييم المصرفي

(CAMELS) هو اختصار لستة مكونات لسلامة البنوك : كفاية راس المال (C)، جودة الأصول(A)، الإدارة(M)، الربحية(E)، و التعرض لمخاطر السيولة(L)، و الحساسية لمخاطر السوق(S)، فيقوم الممتحنين بإعطاء تقييم منفرد من واحد (الأفضل) إلى خمس درجات (الأسوأ) لكل مكون، بحيث ثم يتم استخدام هذه الدرجات الست لمنح تقييم شامل للبنك (تصنيف مركب) ، و يتم التعبير عنه أيضا على مقياس من واحد إلى خمسة، وكقاعدة عامة تعتبر البنوك ذات التصنيف المركب واحد أو اثنين آمنة وسليمة في حين تعتبر البنوك ذات التصنيفات الثلاثة أو الأربعة أو الخمسة غير مرضية (Gilbert, Andrew , & D. Vaughan, 2002, p. 48).

أولا: تصنيف المؤشرات المكونة لنظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي: من خلال ما يلي نبرز التقييمات المختلفة لكل مؤشر من مؤشرات نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي وفق الجداول التالية:

أ. مؤشر كفاية راس المال: يتم تقييم كفاية راس المال في البنك وفق تصنيف من (1،5) كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول (2-12): تقييم فردي لمؤشر كفاية رأس المال كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)

التصنيف	المؤشر
	كفاية راس المال
01	يتميز مؤشر كفاية رأس المال وفق التصنيف 01 بتجاوز مستويات ونسب رأس المال جميع المتطلبات التنظيمية، وأداء قوي للأرباح، إدارة كفؤة قادرة على تحليل المخاطر المرتبطة بالأنشطة في تحديد مستويات راس المال المناسبة، أرباح معقولة والقدرة على جمع راس مال جديد.
02	يتميز هذا التصنيف بمعايير مشابهة للتصنيف 01، ولكن توجد نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من عامل على سبيل المثال: (تتجاوز نسب راس المال والملاءة المتطلبات التنظيمية، ولكن حجم المخاطر مرتفعة نسبيا وعدم قدرة الإدارة على الاحتفاظ براس مال كافي لدعم هذه المخاطر.
03	يشير هذا التصنيف بأن البنك يلتزم بالمتطلبات التنظيمية لكفاية رأس المال والملاءة المالية، ولكن لديه نقاط ضعف كبيرة: -ارتفاع مستوى الأصول المتعثرة بما يزيد عن 25% من إجمالي راس المال. -فشل البنك في الالتزام باللوائح التنظيمية. -عدم القدرة على جمع راس مال جديد لتلبية المتطلبات التنظيمية وتصحيح أوجه القصور.
04	يعني في هذا التصنيف أن البنك يواجه مشاكل خطيرة تؤدي إلى عدم كفاية راس المال لدعم المخاطر المرتبطة بأنشطته ومعاملاته: -ارتفاع مستوى المشاكل التي تولد خسائر في جميع مجالات الأنشطة. - مشكلة القروض التي تزيد عن 50% من اجمالي راس المال. - راس مال غير كافي وعدم الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. -تحتاج الإدارة إلى اتخاذ إجراءات فورية للتصحيح أوجه القصور لتجنب الدخول في حالة الإفلاس.
05	يشير هذا التصنيف بان البنك معسر، وهناك حاجة إلى رقابة تنظيمية قوية لتخفيف الخسائر التي يتحملها المودعون والدائنون. -احتمال ضئيل للغاية أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة سوف تمنع زوال البنك، وقد يتمكن المساهمون فقط منع الفشل.

المصدر: (Patrick , 2006, pp. 9-13)

يتضح من خلال ما ورد في الجدول أعلاه أن تقييم مؤشر كفاية رأس المال باعتباره أحد مكونات نظام كاملز(CAMELS)، يتم وفق خمسة تصنيفات تعكس متانة وصلابة رأس مال البنوك و مدى قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة، بحيث يتميز التصنيف رقم (1) بتمتع البنك بنسب رأس مال يفوق جميع المتطلبات

التنظيمية، مدعومة بأداء قوي للأرباح الذي يعزز من صلابته المالية، و في المقابل، يعكس التصنيف رقم (5) حالة تعسر واضحة و ضعف كبير في كفاية رأس المال، الأمر الذي يستدعي اتخاذ جملة من الإجراءات الرقابية القوية للتخفيف من وطأة الخسائر

ب. مؤشر جودة الأصول: يبين الجدول التالي التقييم الفردي لمؤشر جودة الأصول كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS) للتقييم المصرفي يتراوح من 1 إلى 5.

الجدول(2–13): تقييم فردي لمؤشر جودة الأصول كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)

التصنيف	المؤشر جودة الأصول
01	يتميز هذا التصنيف بأن نسبة القروض المتعثرة اقل من 02% او 03%، كفاءة إدارة محفظة القروض والرصد الدقيق للقروض المتعثرة، احتياطات كافية لخسائر القروض.
02	يتم منح تصنيف 02 للبنوك التي لديها خصائص مشابهة للتصنيف 01، ولكنها تعاني من نقاط ضعف صغيرة والإدارة قادرة على معالجة هذه المشاكل، القروض المتعثرة لا تتجاوز 10% من إجمالي راس المال، ولكن يشهد البنك اتجاهات سلبية في مستوى القروض المتأخرة، وتوجد نقاط ضعف في معايير الاكتتاب الإدارية وإجراءات الرقابة، بينما العائد على الأصول غير الائتمانية منخفض ويعرض مخاطر أكثر من المعتاد دون ان يشكل تهديدا بالخسارة.
03	يشير هذا التصنيف على أن البنك يعرض نقاط ضعف في واحد أو أكثر من عامل والرقابة التنظيمية مطلوبة للتأكد من ان الإدارة قادرة على معالجة المشاكل، كما يواجه البنك مستوى مرتفع من القروض المتأخرة والمعاد جدولتها، وضعف في معايير الاكتتاب، عدم تنفيذ السياسات والإجراءات بشكل صحيح، تعرض الأصول غير الائتمانية مخاطر غير طبيعية وقد تشكل تهديدا بالخسارة.
04	يشير إلى أن البنك يعاني من مشاكل حادة تؤدي إلى عدم كفاية راس المال لدعم المخاطر المرتبطة بأعمال البنك وعملياته، ارتفاع حجم القروض التي تتكبد خسائر، ويستمر مستوى مشكلة الائتمان في الزيادة ويمكن أن يؤدي إلى الإعسار، وان القروض المشكوك في تحصيلها والخسائر تتجاوز الحد الأدنى للملكية وتشكل تهديدا لراس المال، أيضا تشكل الأصول غير الائتمانية تهديدا كبيرا بخسارة راس المال وقد تؤدي على افلاس البنك، وعدم وجود السياسات والإجراءات المناسبة.
05	يعرض تصنيف جودة الأصول رقم 05 مستوى عال من الأصول ذات المشاكل الائتمانية وغير الائتمانية، مما يضعف رأس المال او يؤدي إلى رأس مال سلبي، نسبة الأصول إلى راس المال أعلى من 50%، وهناك حاجة إلى رقابة تنظيمية قوية لمنع المزيد من تآكل راس المال وحماية المودعين والدائنين.

المصدر: (Patrick , 2006, pp. 16-20)

يوضح الجدول (2-13) التقييم الفردي لمؤشر جودة الأصول كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)، بحيث من خلال ما ورد في الجدول أعلاه نلاحظ أن البنوك يتم تصنيفها وفق هذا المؤشر ضمن خمسة تصنيفات تعكس مستوى المخاطر المرتبطة بمحافظها الائتمانية، فوفق التصنيف رقم (1) يتضح بأن البنك يتمتع بجودة أصول مرتفعة تتجسد في انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى أقل من 3% ، إلى جانب كفاءة إدارة محفظة القروض و فعاليته في الرصد الدقيق للقروض المتعثرة، بالإضافة على تكوين مخصصات و مؤونات كافية لمواجهة خسائر هذه القروض المتعثرة، و في المقابل، يعكس التصنيف رقم (5) وضعية حرجة للبنك بحيث يتسم بارتفاع ملحوظ في نسبة القروض المتعثرة مما ينعكس سلبا على القاعدة الرأسمالية و تستدعي هذه الحالة تدخل و رقابة تنظيمية صارمة للحد من تفاقم المخاطر و منع المزيد من تآكل رأس المال، لضمان حماية المودعين و المقترضين، و بالتالي فإن التدرج في تصنيفات مؤشر جودة الأصول يعد مؤشرا حاسما لتقييم سلامة البنوك و استقرارها، فهو يعكس مدى متانة السياسة الائتمانية للبنك و كفاءته في إدارة المخاطر.

ج. الإدارة: يوضح الجدول التالي التقييم الفردي لمؤشر الإدارة كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS) وفق تصنيف يتراوح من 1 إلى 5.

الجدول(2–14): التقييم الفردي لمؤشر الإدارة كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)

التصنيف	المؤشر الإدارة
01	يشير هذا التصنيف بأن الإدارة قوية وملتزمة وتظهر فهم شامل للمخاطر المرتبطة بأنشطة البنك وأداء مالي قوي في كافة المجالات، الفهم المناسب والاستجابة للاقتصاد المتغير والتخطيط والرقابة وتنفيذ السياسات الداخلية، وظيفة التدقيق المناسبة، موظفين أكفاء ومدربين على كافة المستويات.
02	يتمتع تصنيف الإدارة 02 بالخصائص العامة للتصنيف رقم 01، ولكنه يحتوي على بعض أوجه القصور في عوامل التصنيف والتي يمكن تصحيحها بسهولة دون إشراف تنظيمي.
03	يعرض هذا التصنيف نقاط الضعف الرئيسية في واحد او أكثر من عوامل التصنيف وتحتاج إلى اشراف تنظيمي للتأكد من أن الإدارة ومجلس الإدارة يتخذان الإجراءات التصحيحية ومن بين المشاكل ما يلي: -تجاهل المتطلبات التنظيمية. -سوء تقييم المخاطر والتخطيط. - ردود الفعل غير المناسبة على الازمات الاقتصادية والإجراءات التصحيحية. -ضعف الأداء المالي.
04	يشير التصنيف رقم 04 إلى نقاط ضعف كبيرة في عدة مجالات وهناك حاجة إلى إجراءات تنظيمية قوية، كما يجب على مجلس الإدارة النظر في استبدال الإدارة أو تعزيزها للأسباب التالية: -سوء المعاملة، تجاهل المتطلبات التنظيمية، عدم وجود سياسات مناسبة، والإجراءات الضارة. - ضعف الأداء المالي قد يؤدي إلى الإفلاس.
05	يتطلب تصنيف الإدارة رقم 05 إجراءات فورية وقوية.

المصدر: (Patrick , 2006, pp. 23-27)

د. الربحية: يوضح الجدول التالي التقييم الفردي لمؤشر الربحية كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS) الذي يندرج ضمن التصنيف من (1،5):

الجدول(2–15): التقييم الفردي لمؤشر الربحية كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)

التصنيف	المؤشر
	الربحية
01	يشير تصنيف الربحية رقم 01 بأن الدخل كافي لتلبية متطلبات الاحتياطي وتوفير نمو لراس المال وأيضا دفع أرباح معقولة للمساهمين.
02	يشير التصنيف 02 بأن البنك يحقق دخلا كافيا للوفاء بمتطلبات الاحتياطي وتوفير نمو لرأس المال ودفع أرباح المساهمين، ومع ذلك قد تكون هناك بعض الاتجاهات السلبية.
03	يظهر تصنيف الربحية رقم 03 أن البنك يعاني من نقاط ضعف كبيرة في العديد من عوامل التصنيف، فهو بحاجة إلى الاشراف التنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة التدابير المناسبة لتحسين أداء الأرباح، وقد يؤدي الاحتفاظ غير الكافي بالأرباح إلى أضعاف وضع رأس المال.
04	يشير هذا التصنيف بأن البنك يواجه مشاكل حادة في الأرباح، وقد يكون صافي الربح إيجابيا، ولكنه غير كاف للحفاظ على احتياطات كافية ونمو رأس المال، هناك حاجة إلى إشراف تنظيمي قوي لمنع خسارة راس المال، ويلزم على الإدارة اتخاذ إجراءات فورية لتحسين الدخل وتخفيض النفقات، وهناك حاجة على اتخاذ إجراءات تصحيحية لمنع تطور الخسائر على حالة الإعسار.
05	يشير تصنيف الربحية رقم 05 إلى أن البنك يعاني من خسائر كبيرة قد تؤدي إلى الإفلاس، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية وإشراف تنظيمي قوي من البنك المركزي.

المصدر: (Patrick , 2006, pp. 30-34)

يوضح الجدول أعلاه التقييم الفردي لمؤشر الربحية باعتباره أحد المكونات الأساسية لنظام كاملز (CAMELS) فهو يتم وفق خمسة تصنيفات متدرجة تعكس مستوى الأداء المالي للبنكن إذ يوضح التصنيف رقم (1) على قدرة البنك على تحقيق دخل كاف لتغطية متطلبات الاحتياطي وتعزيز نمو رأس المال، بالإضافة إلى توزيع أرباح معقولة للمساهمين.

وفي المقابل، يشير التصنيف رقم (5) إلى تعرض البنك لجملة من الخسائر التي قد تهدد استمراريته وزيادة احتمال افلاسه الأمر الذي يستدعي تدخلا عاجلا وإشراف رقابي مكثفا وقويا من قبك البنك المركزي.

هـ. السيولة: يوضح الجدول التالي التقييم الفردي لأهم مؤشر من المؤشرات المكونة لنظام كاملز (CAMELS) والذي يندرج ضمن التصنيف من 1 إلى 5.

الجدول(2-16): التقييم المنفرد لمؤشر السيولة كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)

التصنيف	المؤشر
	السيولة
01	يشير تصنيف السيولة رقم (01) إلى وجود أصول سائلة كافية لتلبية الطلب على القروض والانخفاض غير المتوقع في الودائع، واعتماد قليل على سوق ما بين البنوك، التخطيط والمراقبة القوية والمتطورة، ووجود خطة طوارئ.
02	يتمتع تصنيف السيولة رقم (02) بنفس الخصائص الأساسية للتصنيف رقم (01) ولكنه يعاني من بعض نقاط الضعف في واحد أو أكثر من عوامل التصنيف ويمكن تصحيحها على الفور. -يلبي البنك متطلباته من السيولة، لكن الإدارة تفتقر إلى الخبرة المناسبة للتخطيط والرقابة والمراقبة.
03	يشير تصنيف السيولة رقم (03) بأن البنك يعاني من نقاط ضعف كبيرة في عدة عوامل، وعادة ما يكون الإشراف التنظيمي مطلوبا للتأكد من أن الإدارة تهتم بالمشاكل، سوء إدارة السيولة، وتحتاج الإدارة إلى معالجة الاتجاهات السلبية على الفور لمنع حدوث أزمة في الالتزامات اليومية.
04	يشير التصنيف رقم (04) بأن البنك يعاني من مشاكل حادة في السيولة، يتطلب الاهتمام الفوري والرقابة التنظيمية، كما يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز وضع السيولة للوفاء بالالتزامات الحالية.
05	يظهر تصنيف السيولة رقم (05) بأن البنك يحتاج إلى مساعدة مالية خارجية لتلبية متطلبات السيولة الحالية لمنع فشل البنك بسبب عدم القدرة على تلبية احتياجات الدائنين والمودعين.

المصدر: (Patrick , 2006, pp. 37-41)

يوضح الجدول رقم (2-16) التقييم الفردي لمؤشر السيولة باعتباره أحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)، وذلك وفق تدرج من خمسة تصنيفات تعكس متانة وصلابة المركز المالي للبنك من حيث قدرته على إدارة السيولة، بحيث يشير التصنيف رقم (1) إلى تمتع البنك بمستوى مرتفع من الأصول السائلة الكافية لتلبية الطلب على القروض ومواجهة التراجع الغير متوقع في الودائع، مع الاعتماد المحدود على سوق ما بين البنوك، إلى جانب توفر أنظمة تخطيط ورقابة متطورة وخطة طوارئ فعالة لإدارة السيولة والأزمات.

وفي المقابل، يعكس أدنى تصنيف (5) وضعا حرجا في السيولة، حيث يكون البنك في هذه الحالة بحاجة على دعم مالي خارجي لتلبية التزاماته العاجلة، بما يجنبه خطر التعثر أو الفشل نتيجة عدم قدرته على الوفاء بحقوق الدائنين والمودعين.

و. الحساسية تجاه مخاطر السوق: يوضح الجدول التالي تقييم فردي لمخاطر السوق كمكون من مكونات ناظم كاملز (CAMELS) وفق التصنيف من 1 إلى 5.

الجدول(2-17): تقييم فردي لمؤشر الحساسية تجاه مخاطر السوق كأحد مكونات نظام كاملز (CAMELS)

التصنيف	المؤشر الحساسية لمخاطر السوق
01	يشير تصنيف الحساسية لمخاطر السوق الذي يندرج ضمن رقم (01) إلى: -التحكم بمخاطر السوق بدرجة كبيرة -إمكانية مواجهة التغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة من خلال صافي أرباح البنك. -إمكانية الإدارة من التسيير الجيد لأصول البنك دون مخاطر تذكر. -تمتع البنك بوجود نسبة من الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
02	يتمتع تصنيف الحساسية لمخاطر السوق رقم (02) بنفس الخصائص الأساسية للتصنيف رقم (01) ولكنه يعاني من بعض نقاط الضعف في واحد أو أكثر من عوامل التصنيف، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
03	يشير تصنيف الحساسية رقم (03) بأن البنك يتميز بانخفاض درجة التحكم بمخاطر السوق حيث يحتاج إلى تحسين، كما أن صافي الأرباح غير كافية لمواجهة التغيرات المعاكسة لأسعار الفائدة، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين لمواجهة مخاطر السوق، الامر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.
04	يشير التصنيف رقم (04) بأن البنك بحاجة على إجراء تصحيحي من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية للتحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح البنك غير حساسة لمواجهة التغيرات في أسعار الفائدة، وايضا مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين لمواجهة مخاطر السوق.
05	يظهر تصنيف السيولة رقم (05) بأن البنك يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق وجميع العوامل المذكورة أعلاه غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية وتصحيحية قوية، لتفادي إفلاس البنك.

المصدر: (قوال، 2017، الصفحات 98-99)

ثانيا: تصنيف البنوك استنادا إلى نموذج التقييم المركب لنظام كاملز (CAMELS) والتدابير الرقابية المتخذة:

أ. تصنيف البنوك وفقا لنظام كاملز (CAMELS): يوضح الجدول التالي درجات التصنيف ونوعه للبنوك وفقا نظام كاملز (CAMELS) الذي يتراوح بين 1-5 درجات، بحيث يتميز كل تصنيف بسمات محددة تعكس حالة البنك من كافة الجوانب.

الجدول(2-18): تصنيف البنوك وفق نظام كاملز (CAMELS)

درجة التصنيف	الوزن	نوع التصنيف
01	(1.4-1)	قوي (strong)
02	(2.4-1.5)	مرضي(satisfactory)
03	(3.4-2.5)	معقول(fair)
04	(4.4-3.5)	هامشي(marginal)
05	(5-4.5)	غير مرضي(unsatisfactory)

المصدر: (دهيرب، 2015، صفحة 266)

ويتضمن ما يلي شرحا مفصلا للتصنيف الرقمي وفقا لما ورد في الجدول رقم (18):

1- التصنيف القوي (Strong): يمنح هذا التصنيف للبنوك التي تتسم بالمتانة عبر كافة الجوانب والتي تحمل الدرجة (01) والتي لا تمتلك أية نقاط ضعف وإن كانت فهي قليلة يتم التحكم بها بفعالية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وتتميز البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بقوتها و التزامها التام بالأطر القانونية و التنظيمية مما يجعلها لا تثير أي مخاوف لدى السلطات الرقابية (القريشي ، 2013، صفحة 45)، وهذه البنوك تعتبر سليمة من كافة الجوانب (Gilbert, Andrew , & D. Vaughan, 2002, p. 48).

2-التصنيف المرضي(Satisfactory) : تتسم البنوك التي تصنف ضمن هذا التصنيف بالمتانة، ولكنها تعاني من مشاكل بسيطة يمكن السيطرة عليها والتعامل معها من قبل مجلي الإدارة والإدارة العليا وتكون هذه البنوك في حالة من الاستقرار وقادرة على مواجهة الصدمات (دهيرب، 2015، صفحة 267).

كما تلتزم هذه البنوك بالأطر القانونية واللوائح ولا تشكل مصدر قلق للسلطات (القريشي ، 2013، صفحة 45).

3-التصنيف المعقول(Fair): تشكل البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف قلق للسلطات الرقابية فهي تحتاج إلى اهتمام و تعاني من بعض نقاط الضعف التي تتراوح ما بين المتوسط إلى الحادة، و غدارة المصرف تنقصها القدرة للتعامل مع هذه الأخيرة في وقت زمني محدد و هذه البنوك تكون غير قادرة على تحمل التقلبات و أكثر عرضة للظروف الخارجية بحيث أنها لا تتقيد بالأنظمة و القوانين، بالإضافة إلى أن آليات إدارة المخاطر المعتمدة تظهر عدم التناسق مع حجم البنك و درجة تعقيده و طبيعة المخاطر المتعلقة بعملياته (دهيرب، 2015، الصفحات 267-268).

4-التصنيف الهامشي(Marginal) : إن البنوك التي تقع ضمن التصنيف رقم (04) تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة ويكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن ان تؤدي إلى أداء غير مرضي وتكون البنوك في هذا التصنيف غير قادرة على التعامل مع تقلبات ظروف العمل ولا تتقيد مع القوانين والأنظمة، وإدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيداته ومخاطره واحتمالية الفشل كبيرة إذا لم تتعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي (الكراسنة ، 2010، صفحة 25).

بحيث تتميز البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بشكل عام بتطبيق ممارسات أو ظروف غير مستقرة وغير سليمة مع وجود اختلالات مالية أو إدارية خطيرة تؤثر على أدائها (Gilbert, Andrew , & D. Vaughan, 2002, p. 48).

5-التصنيف غير المرضي(Unsatisfactory) : تشكل البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف مصدر قلق كبير للسلطات الرقابية، حيث إنها تواجه احتمالية فشل كبيرة بسبب حجم وخطورة المشاكل التي تعاني منها، والتي تتجاوز قدرة الإدارة على احتوائها وتصحيحها، مما يستدعي تدخلا عاجلا ومساعدة طارئة ومتابعة رقابية مكثفة (القريشي ، 2013، صفحة 46).

ب. التدابير الرقابية المتخذة استنادا إلى نتائج التصنيف المركب لنظام كاملز (CAMELS): يوضح الجدول التالي موقف البنك وفقا لدرجات التصنيف (1،5) والتدابير الرقابية المتخذة من قبل السلطات الرقابية استنادا إلى نتائج التصنيف المركب لنظام كاملز (CAMELS).

الجدول(2-19): التدابير الرقابية المتخذة وفقا للتصنيف المركب لنظام كاملز (CAMELS)

درجة التصنيف	موقف المصرف	الاجراء الرقابي
1	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي اجراء
2	الموقف سليم مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	حرج جدا	رقابة دائمة

المصدر: (العشماوي ، احمد، و كاشف، 2022، صفحة 367)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أنه عند تصنيف البنك ضمن الدرجة الأولى من تصنيفات نظام كاملز (CAMELS) فإنه لا يتخذ أي إجراء رقابي من قبل السلطات الرقابية، هذا لأنه سليم من كل النواحي، أما في حالة تصنيف البنك ضمن الدرجة الثانية فله بعض القصور و نقاط ضعف تستلزم معالجتها، بينما البنك الذي يندرج ضمن درجة التصنيف الثالثة فيستلزم إجراء رقابي و متابعة مستمرة من قبل السلطات الرقابية، و البنوك التي

في آخر درجات التصنيف (04) و (05) هي البنوك التي تعاني من مشاكل تؤثر عليها و تدفعها للفشل ويتطلب من السلطات المخولة اتخاذ إجراءات رقابية صارمة و برامج إصلاحية و متابعة ميدانية لمنع إعسارها.

خاتمة الفصل الثاني:

لقد تم التطرق من خلال هذا الفصل لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالجهاز المصرفي بما في ذلك مكوناته وآليات استقراره، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في استقراره، كما تم التطرق لمؤشرات كاملز(CAMELS) لتقييم الملاءة المالية ومتانة البنوك.

ويعد النظام المصرفي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي وهو أحد مكونات النظام المالي في أي دولة في العالم، فهو يشمل مجموعة مختلفة من المؤسسات المصرفية والمعايير والبنى التحتية التي تتفاعل لتعبة المدخرات وتوزيع القروض بغرض التنمية وزيادة النمو الاقتصادي، وتقع رقابة وسلامة هذا الجهاز على عاتق البنك المركزي الذي يقوم بالرقابة والإشراف عليه والتي تعتبر من أهم وظائفه التقليدية.

وباعتبار أن هذا الجهاز أحد أهم أجزاء النظام المصرفي فإن استقراره يعتبر خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي، بحيث هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه وتتسبب في عدم استقرارها منها العوامل الاقتصادية الكلية كالتضخم والنمو الاقتصادي و مختلف العوامل القطاعية و أيضا العوامل الداخلية المتعلقة بالبنوك بحد ذاتها، وفي هذا الإطار تعمل السلطات النقدية على صياغة مختلف السياسات و الأساليب و الإجراءات التي تحد من الآثار الناجمة عن عدم الاستقرار المصرفي بالإضافة إلى تنفيذ الرقابة الفعالة على هذا النظام ليكون قادرا على مواجهة مختلف الصدمات و الانهيارات المالية دون انعكاساتها على أداء مهامه و وظائفه.

ومن ضمن التدابير المعتمدة من قبل السلطات الرقابية لضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي يبرز تطوير الأنظمة الرقابية باستخدام نظام كاملز (CAMELS) الذي يستخدم لتقييم مدى صحة وقوة ومتانة المراكز المالية للبنوك، بحيث يشتمل على ست مكونات أساسية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، بحيث يتم إعطاء تقييم منفرد من واحد على خمس درجات لكل مكون من مكونات هذا النظام ليتم بعد ذلك استخدام هذه الأخيرة لمنح تقييم شامل ومركب للبنك.

الفصل الثالث: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المصرفي

تمهيد

يعد الشمول المالي أحد أولويات السياسة النقدية والمالية لكل بلدان العالم، بحيث عملت العديد منها على تطبيق سياسات واستراتيجيات لتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال إيصال الخدمات المالية إلى شرائح كبيرة من المجتمع المهمشة والمستبعدة وذلك لتحقيق الاستقرار المصرفي الذي يعتبر قطاعا مهما لاستقرار الأنظمة المالية، والقناة الأبرز لحشد المدخرات المحلية وتوفير التمويل اللازم بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد وتحسين الظروف المعيشية.

ونظرا لأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي حيث إنه من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المصرفي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المصرفي مع وجود نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات التي لا تزال مستبعدة ومهمشة من الناحية المالية، ولذلك قام العديد من الباحثين في المجال الاقتصادي والمالي بالبحث على أثر مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العديد من البلدان.

وقد اختلفت الأساليب والنماذج والمؤشرات المستخدمة لقياس تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي باختلاف أهداف وخصوصيات كل دراسة.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض كل النقاط السابقة والذي ارتئينا تقسيمها إلى مبحثين:

المبحث الأول: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار في النظام المصرفي

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الشمول واستقرار النظام المصرفي

المبحث الأول: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار في النظام المصرفي

الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي وسلبي على الاستقرار المصرفي بحيث يكمن التأثير الإيجابي من جانب الادخار من خلال زيادة عدد الودائع البنكية واستخدامها بشكل أوسع الذي يساهم في التخفيف من معدلات سحب الودائع من البنوك، ومن جانب الاقتراض يتضح من خلال التخفيف من وطأة الخسائر غير المستقرة وتقليل نسبة القروض المتعثرة للقطاع المصرفي، بينما التأثير السلبي يظهر من خلال التوسع في منح الائتمان دون رقابة، ويؤثر الشمول المالي على كل مؤشر من مؤشرات نظام كاملز (CAMELS).

وتم الإشارة إلى أربع مؤشرات تمثلت في مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر الربحية، ومؤشر السيولة.

المطلب الأول: العلاقة الإيجابية والسلبية بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي

تشير الدراسات بأن زيادة الشمول المالي يمكن أن تكون له آثار إيجابية أو سلبية على الاستقرار المصرفي، بحيث تشمل الآثار الإيجابية في تنويع أصول البنوك والتقليل من مخاطرها وزيادة استقرار قاعدة الودائع والحد من مخاطر السيولة (Morgan & Pontines, 2014, p. 13) ، بينما تتمثل الآثار السلبية في تدهور جودة القروض من خلال زيادة منح الائتمان دون اشراف مصرفي مناسب، وبالتالي تؤثر في الاستقرار المصرفي (Danisman & Tarazi, 2020, p. 03)، بحيث يمكن للشمول المالي أن يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المصرفي من خلال ثلاث قنوان رئيسية، تتمثل في:

- القناة الأولى: تنويع البنوك لمحفظتها الاستثمارية من خلال زيادة حجم الائتمان، وهذا ما يقلل من المخاطر الإجمالية للبنوك (Wairimu , 2020, pp. 06-07).
- القناة الثانية: إن التوسع في الشمول المالي يحتاج إلى المزيد من صغار المدخرين، وتوافر عدد أكبر من صغار المدخرين سيؤدي إلى زيادة حجم الودائع واستقرارها، وبالتالي تقليل الاعتماد على التمويل غير الأساسي، وهو ما له تأثير كبير خاصة في أوقات الأزمات (Wairimu , 2020, pp. 06-07).
- القناة الثالثة: الشمول المالي يساهم وشكل فعال في تحسين كفاءة السياسة النقدية وهذا ما يؤثر بشكل إيجابي على الاستقرار المالي (جواني و مريمت، 2023، صفحة 446).

الفرع الأول: العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي

تشير العديد من الدراسات بوجود أثر إيجابي للشمول المالي على استقرار النظام المصرفي، وذلك من خلال مؤشرين تتمثل في الادخار والاقتراض.

أولا: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المصرفي من خلال مؤشر الادخار: في حالة توسيع الشمول المالي من خلال زيادة نطاق وصول الخدمات المالية الرسمية للفئات المحرومة ماليا وبالتالي زيادة مشاركة الأفراد والمؤسسات في النظام المالي، والوصول إلى الودائع المصرفية واستخدامها على نطاق أوسع من شأنه أن يخفف من عمليات السحب خلال فترات الأزمات، ويعزز نسبة التمويل المستقر للبنوك (PHAM & DOAN, 2020, p. 49).

بالإضافة إلى ذلك، تشير بعض الدراسات بأن النظام المصرفي المستقر عادة ما يتسم بودائع أكثر استقرارا إذا كانت متنوعة، وقد أثبتت هذه الأخيرة بأن الزيادة بمقدار (10%) نسبة وصول الأفراد إلى الودائع المصرفية من شأنه التخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بمقدار يتراوح بين (8%-3%)(*"العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي"*، 2015، صفحة 07).

كما يتضح من خلال بعض الدراسات الأخرى بأن الزيادة في توفر ودائع التجزئة وتحسين إدارتها يوفر مصدرا مستقرا للتمويل، وأن البنوك التي تعتمد بشكل كبير على ودائع التجزئة مقارنة بودائع الجملة قد حققت مستويات استقرار أكثر خلال الأزمات وخاصة الأزمة العالمية 2008 (M. Mostak & Sushanta , 2015, p. 09).

وعدد المدخرين ذوي الدخل البسيط يفضلون الاحتفاظ بودائعهم في البنوك خلال الأزمات، و بالتالي فإن هذه الودائع تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ بقية المصادر أو صعوبة الحصول عليها، و من جانب آخر يقوم المدخرون الكبار بسحب الودائع من البنوك و هذا يؤثر بشكل سلبي على سيولة النظام المصرفي بشكل عام، و يمكن الحد من هذا من خلال التنويع في مصادر الودائع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يساهم في تعزيز الشمول المالي و الرفع من مستوياته (*"العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي"*، 2015، صفحة 07).

ومن خلال ما سبق يتضح بأن العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي من جانب الادخار تظهر من خلال توسيع الشمول المالي الذي يؤدي إلى زيادة عدد الودائع المصرفية واستخدامها بشكل أوسع وهذا من شأنه أن يساهم في التخفيف من معدلات سحب الودائع من البنوك.

ثانيا: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المصرفي من جانب الاقتراض: إن الشمول المالي الواسع يؤدي بدوره إلى تحسين فرص الاقتراض على مستوى البنوك، بحيث يمكنها من الوصول إلى المناطق المحرومة و التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية و تقديم القروض الصغيرة بشكل جيد، و هذا ما يقلل المسافة بينها و بين المقترضين و يساهم في بناء علاقة قوية مع العملاء، بحيث تشير الدراسات الحديثة بأن التقليل من هذا البعد يمكن أن يعزز فعالية الخدمات المصرفية، و حصول البنوك على كل المعلومات الدقيقة المتعلقة بالمقترضين التي تسهل عليها عملية تقييم قدرة المقترضين من سداد القروض و تقديم الضمانات المناسبة التي تحمي أصولها، و هذا ما يعزز الثقة بين البنك

والعميل والوصول إلى الخدمات المصرفية المتعلقة بالائتمان والتمويل (M. Mostak & Sushanta , 2015, p. 10).

وتشير نتائج الدراسات إلى أن الشمول المالي يساهم في التقليل من الخسائر غير المتوقعة في النظام المصرفي، و ذلك من خلال تقليل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، بحيث أن اقراض المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم يقلل من حجم القروض المتعثرة (NPLs) و تخلف هذه المؤسسات عن السداد، كما أن التنويع في القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في التقليل من المخاطر النظامية مقارنة بالمخاطر التي تشكلها القروض الممنوحة للمؤسسات الكبيرة (Martin , Davide , & Martin , 2016, p. 03).

وفي أحد الدراسات التطبيقية على البنوك التشيلية، توصل الباحث إلى أن تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في التقليل من مستوى المخاطر في محافظ القروض للبنوك (Gamze & Tarazi, 2020, p. 06).

الفرع الثاني: العلاقة السلبية بين الشمول المالي واستقرار النظام المصرفي

بالرغم من تعدد الدراسات التي أثبتت أن الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المصرفي إلا أنه من الممكن أن يؤدي التوسع في الشمول المالي إلى تأثير سلبي على الاستقرار المصرفي إذا لم يتم تنظيمه بشكل مناسب (Gamze & Tarazi, 2020, p. 05)، فالبنوك تعمل على تحسين وصول الخدمات المالية للجمهور من خلال خفض معايير الإقراض و تقديم الائتمان بتكاليف منخفضة (Sugiharso & Shalihin , 2021, p. 214)، كما يمكن أن يترتب التوسع في منح الائتمان للأفراد في غياب الاشراف و الرقابة المناسبة إلى التراجع في معايير الإقراض و تدهور جودة محافظ القروض، و يرى أحد الباحثين بأن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يعزز الاستقرار المصرفي في البلدان التي تفرض إجراءات اشرافية صارمة، بينما في البلدان التي تفتقر للإشراف المناسب يؤدي الشمول المالي على تدهور الاستقرار المصرفي، و يشير باحث آخر بأن إذا اقترن ارتفاع الشمول المالي بضعف الرقابة المصرفية، فسيكون لذلك نتائج سلبية على استقرار النظام المصرفي خاصة في أوقات الأزمات(Gamze & Tarazi, 2020, p. 05) .

وقد يهدد الشمول المالي استقرار النظام المصرفي بسبب عدم تمتع جميع مستخدمي الخدمات المالية وخاصة المقترضين يتمتعون بالجدارة الائتمانية، فالأفراد ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة التي ليس لها تاريخ مالي ونقص في الضمانات تزيد من المخاطر المالية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المصرفي (Jima & Makoni , 2023, p. 03)

و من خلال إحدى الدراسات التي تمت في عام 2015 باستخدام بيانات مسح الوصول المالي الذي أجراه صندوق النقد الدولي الذي يشمل بلدان مختلفة، وجد الباحثين بأن يتم زيادة المخاطر في النظام المصرفي عند التوسع في منح الائتمان دون إشراف مناسب، أكدت الدراسة أن الاحتياطات المالية تظهر اتجاها تنازليا عندما يتوسع

الوصول إلى الائتمان، لا سيما في البلدان ذات الاشراف المصرفي الضعيف، وفي المقابل، أظهرت البلدان التي تتمتع بإشراف قوي مكاسب في الاستقرار المصرفي نتيجة لزيادة الشمول المالي، وأشار التقرير إلى المخاطر المحتملة على الاستقرار المصرفي من جراء التوسع غير المنضبط في الوصول إلى الائتمان، وبالتالي، فقد أشار التقرير إلى أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية غير الائتمان لا يؤثر سلبا على الاستقرار المصرفي (Olusegun, Evbuomwan, & Belonwu, 2021, p. 82).

ومن خلال ما تم ذكره، يمكن القول بأن الشمول المالي يؤثر بشكل سلبي على استقرار النظام المصرفي من جانب القروض وذلك من خلال التوسع في منح الائتمان للعملاء دون إشراف مصرفي مناسب، وهنا يأتي دور البنوك المركزية التي تتدخل في مراقبة الائتمان من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية مثل سياسة تأطير وتسقيف القروض، وبالتالي فإن الشمول المالي يؤثر سلبا على الاستقرار المصرفي في الدول التي تكون البنوك التجارية فيها غير خاضعة لرقابة فعالة من البنك المركزي.

المطلب الثاني: العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات كاملز (CAMELS) لقياس الاستقرار المصرفي

هناك دراسات متعددة بحثت في تأثير الشمول المالي على مؤشرات مختارة من مؤشرات كاملز (CAMELS) للاستقرار المصرفي، والتي تتركز أساسا حول أربع مؤشرات رئيسية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة.

الفرع الأول: علاقة الشمول المالي بكفاية رأس المال

تعتبر كفاية رأس المال مؤشرا بالغ الأهمية للحفاظ على استقرار و سلامة البنوك و المؤسسات المالية، بحيث يشير إلى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية و استيعاب الخسائر المحتملة (*"An Introduction to Capital Adequacy in IDA's Hybrid Financial Model"*, 2024)، و تعرف بأنها قوة و صلابة و مدى قدرة رأس مال البنك و أمواله الخاصة على استيعاب المخاطر الغير متوقعة مثل مخاطر التخلف عن السداد و انخفاض قيمة الاستثمارات (بوغدة و نجار، 2021، صفحة 35).

وبصيغة أخرى، تعمل كفاية رأس المال على ضمان حصول البنك على رأس مال كاف لتغطية مخاطرها وحماية أموال المودعين (*"An Introduction to Capital Adequacy in IDA's Hybrid Financial Model"*, 2024)، إضافة إلى ذلك تؤثر كفاية رأس المال بشكل كبير على المركز المالي للبنك وعمله باعتبار أن الأموال التي تحتجز لزيادة كفاية رأس المال تساهم في زيادة وقوة رأس مال البنك وهذا ما يؤدي بدوره إلى بناء مركز مالي مرن وقوي يتمتع بالتنوع في المصادر التمويلية والقنوات الاستثمارية، وهذا ما يساهم في استقرار البنوك (بوغدة و نجار، 2021، صفحة 35).

وتتضح العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال من خلال أهمية كفاية رأس المال للبنوك التي تكمن في عدة جوانب منها ما يلي:

- الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية أموال المستثمرين: تساهم كفاية رأس المال في الحفاظ على استقرار البنوك والمؤسسات المالية من خلال توفير حماية ضد الخسائر غير المتوقعة وحماية أموال المودعين، فهي تعمل كحاجز لحمايتهم إذا واجه البنك احتياج مالي وبالتالي رأس المال الكافي يضمن ثقة المودعين في البنك و سلامة أموالهم (An *Introduction to Capital Adequacy in IDA's Hybrid Financial Model*", 2024, p. 03)، وبالتالي فإن توسيع الشمول المالي بزيادة عدد الودائع التي يمكن استثمارها واستخدامها في تقديم القروض، تنتج عنها زيادة الأرباح و الإيرادات الإضافية التي تعزز القاعدة الرأس مالية للبنوك، أي أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على كفاية رأس المال من خلال زيادة عدد الودائع، و من جهة أخرى فإن زيادة عدد الودائع دون توظيفها بشكل فعال (سواء من خلال منح القروض أو استثمارات مربحة أخرى)، مما يعني البنك يحتفظ بأموال دون تحقيق عوائد وأرباح إضافية منها، وقد يضطر إلى دفع الفوائد للمودعين دون الحصول على أرباح، ومنه فإن البنك لا يكون لديه رأس مال كاف لزيادة استثماراته، وأن عدم توظيف هذه الودائع بشكل فعال قد يؤدي إلى انخفاض معدل كفاية رأس المال، لذلك لا بد من توظيف أمثل للودائع وإدارة المخاطر بشكل جيد ليؤثر الشمول المالي بشكل إيجابي على كفاية رأس المال.

- إدارة المخاطر: ترتبط كفاية رأس المال ارتباطا وثيقا بإدارة المخاطر، حيث تعد البنوك ذات المستويات الأعلى من رأس المال أكثر قدرة للتعامل مع المخاطر وتحمل الظروف الاقتصادية المعاكسة، يسمح رأس المال الكافي للبنوك باستيعاب الخسائر الناجمة عن التخلف لسداد الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر أخرى غير متوقعة (An *Introduction to Capital Adequacy in IDA's Hybrid Financial Model*", 2024, p. 03).

و الشمول المالي يساهم في مساعدة البنوك على وصول خدماتها المالية بسهولة إلى شرائح جديدة من المجتمع، فمن خلال زيادة منح القروض لهذه الفئات، قد يؤدي إلى عدم كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المرتبطة بهذه القروض، و هذا ما يؤثر سلبا على الاستقرار المصرفي، و من جهة أخرى فإن التنويع في منح القروض من خلال تقديم القروض لعملاء جدد في قطاعات و مجالات متنوعة من شأنه أن يقلل من مخاطر تعثر هذه القروض و بالتالي يساهم في الحفاظ على كفاية رأس المال، ومن هنا نستنتج بأن الشمول المالي يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على كفاية رأس المال من جانب القروض.

و في هذا السياق، أجريت العديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الشمول المالي على كفاية رأس المال، كدراسة (عباس، 2021) التي تهدف إلى قياس و تحليل تأثير الشمول المالي على كفاية رأس مال البنوك

المصرية و ذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 18 بنكا خلال الفترة 2013-2019، و في ضوء البيانات المتاحة أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي للشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية، و يساهم التوسع في إصدار البطاقات الائتمانية و بطاقات الخصم، فضلا عن زيادة عدد الفروع و ماكينات الصراف الآلي و أجهزة نقاط البيع، في زيادة معدل الملاءة المالية.

كما تناولت دراسة (عبد العزيز و صبح ، 2024)، قياس وتحليل تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال اعتمادا على بيانات نصف سنوية تخص القطاع المصرفي المصري خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2015 إلى عام 2021، وقد خلصت إلى وجود تأثير إحصائي معنوي للشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري.

الفرع الثاني: علاقة الشمول المالي بجودة الأصول

تعتبر الأصول أحد الركائز لاستقرار البنك، ونجاحه يعتمد على مدى جودتها وإدارتها بفعالية (عبد الله، نادر البير، و البردان، 2022، صفحة 214)، ويساهم امتلاك البنك لأصول جيدة في تحقيق دخل أكبر له وتحسين سيولته، وتعزيز كفاءة تشغيله، ويعتبر الحفاظ على جودة الأصول شرطا مهما لبقاء واستمرار وتطور البنك، كما أن جودة الأصول تركز على القروض في المقام الأول، فهي تعد الأصل الرئيسي للبنوك والمحرك الأساسي لتحقيق الإيرادات والأرباح (سيد، 2020).

بحيث تخضع جودة محفظة القروض المصرفية للعديد من العوامل المؤثرة والتي تتمثل أبرزها ما يلي (سيد، 2020، صفحة 16):

- مدى فاعلية إدارة الائتمان في عمليات معالجة طلبات القروض وإصدار القرارات المناسبة.
- التنويع في محفظة القروض.
- تصميم وتنفيذ سياسات الاستثمار والقروض
- القدرة الفعالة لإدارة البنك على كفاءة إدارة القروض
- التعامل الفعال مع مخاطر التركز الائتماني وذلك بمنح القروض لعدد متنوع من المقرضين
- التخصيص المناسب لمخصصات القروض

و يمكن توضيح العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي في بعض الدراسات التي وجدت بأنه هناك تأثير بين ابعاد الشمول المالي و مؤشرات جودة الأصول، و بشكل مفصل ترتبط بعض أبعاد الشمول المالي بعلاقة إيجابية على مؤشرات جودة الأصول، في حين أن بعض الأبعاد الأخرى من الشمول المالي ترتبط بعلاقة سلبية

بمؤشرات جودة الأصول، و في هذا السياق تساهم زيادة مستويات الشمول المالي من خلال تنفيذ ابعاده بضوابط منظمة و مدروسة في تحسين جودة أصول القطاع المصرفي و المالي، ثم الاقتصاد ككل، و من جهة أخرى فإن فشل البنك في إدارة القروض المتعثرة على المدى البعيد من شأنه أن يشكل خطرا كبيرا على جودة أصوله (الشحات، أبو الديار ، و العنزي، 2024، صفحة 1414).

كما أشارت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للشمول المالي على القروض المتعثرة، و هذا التأثير السلبي كبير في منطقة وسط الصين، في حين أن تأثيراته في المناطق الشرقية و الغربية من الصين ليست كبيرة، و وجود علاقة سلبية كبيرة بين الشمول المالي والقروض المتعثرة للبنوك التجارية بعد الأزمة المالية في حين أن التأثيرات قبل وأثناء الأزمة المالية ليست كبيرة، وهذا يوضح أن تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإقليمي في الصين أدى إلى زيادة عدم كفاءة النظام المالي الشامل في التعامل مع مخاطر الائتمان، مما يساعد افي الحفاظ على استقرار جودة أصول البنوك التجارية بشكل أفضل (Chen, Feng, & Wang, 2018)، و في نفس السياق، تناولت دراسة أخرى قياس تأثير الشمول المالي على مخاطر الائتمان و تم تعزيز تلك العلاقة من خلال القدرة التنافسية للبنوك التجارية في كينيا خلال الفترة (2007-2015) و ذلك باختيار عينة من 43 بنكا من البنوك المدرجة في البورصة الكينية، بحيث تم قياس الشمول المالي باستخدام ثلاثة أبعاد: مدى توافر الخدمات المالية بالبنوك، إمكانية الوصول إلى البنوك، و بعد استخدام هذه الخدمات، حيث تم تمثيل المخاطر الائتمانية بنسبة القروض المتعثرة، و قد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن توافر البنوك و إمكانية الوصول إليها و استخدام خدماتها كان لها أثر كبير على مخاطر الائتمان للبنوك التجارية في كينيا، و أن القدرة التنافسية للبنوك لها أثر إيجابي على كمتغير وسيط في العلاقة بين الشمول المالي و تقليل المخاطر الائتمانية و قد خلصت الدراسة على أن الشمول المالي له تأثير كبير على استقرار البنوك التجارية الكينية (Musau, Muathe, & Mwangi, 2018) ، كما توصلت دراسة (محمود و فراج، 2021) التي تهدف إلى معرفة تأثير تطبيق الشمول المالي في مصر على المخاطر الائتمانية بالبنوك المصرية، بالإضافة إلى التعرف على درجة تطبيق البنوك الممثلة لعينة الدراسة للشمول المالي في مصر، إلى وجود علاقة سلبية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي و مخاطر الائتمان بالبنوك و ذلك لكون أن الشمول المالي هو الآلية التي يمكن من خلالها تعزيز وصول أكبر عدد من الأفراد إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية بأسعار مناسبة، و توسيع نطاق استخدام و جودة هذه الخدمات من قبل شرائح المجتمع المختلفة عن طريق توفير الحماية المالية للعملاء كالتوعية و التثقيف المالي لهم، علاوة على ذلك أن اهتمام البنوك بمعرفة متطلبات عملائها من الخدمات المالية بالإضافة إلى تقديم خدمات و منتجات مبتكرة بشكل عادل و شفاف، و بتكلفة مناسبة تتناسب مع احتياجات كافة فئات المجتمع، تصبح البنوك قادرة على المنافسة في السوق، بالإضافة إلى أن تقديم الدعم و التمويل للمشروعات

بكافة أحجامها يعد خطوة أساسية لتعزيز منظومة الشمول المالي، كما يعد ذلك التمويل المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل و تحفيز النمو الاقتصادي، و من ثم تمكين هذه الشرائح من الاقبال على الادخار و الاستثمار، و بالتالي انخفاض مخاطر الائتمان و تعزيز الاستقرار المالي بالبنوك، و في نفس الصدد هدفت دراسة (الشحات، أبو الديار ، و العنزي، 2024) إلى قياس مدى تأثير الشمول المالي على جودة الأصول للبنوك العاملة في مصر، توصلت إلى عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين إجمالي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات جودة الأصول للبنوك العاملة في مصر، وهذا مع استثناء الأبعاد التي تتعلق بحجم المحفظة الائتمانية للبنك، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت لها دورا مؤثرا في زيادة وتطور مؤشرات جودة الأصول لدى القطاع المصرفي المصري في الأجل القصير، و وجود علاقة طويلة الأجل بين كافة أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية)، وتحسين جودة الأصول لدى القطاع المصرفي المصري، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي مجتمعة على كافة مؤشرات جودة الأصول للبنوك العاملة في مصر، ويدل هذا على أن زيادة مستويات الشمول المالي يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للأفراد والمؤسسات مما يزيد من قدرتهم على سداد الديون وتجنب القروض غير المنتظمة، وبالتالي تحسين جودة الأصول.

الفرع الثالث: علاقة الشمول المالي بالربحية

تعد الربحية السبب الرئيسي لوجود المؤسسات التي تعمل من أجل تحقيق الربح مثل البنوك، وهي الهدف الأساسي لجميع المشاريع التجارية، وبدون هذه الأخيرة لن يتم استمرار عمل هذه المشاريع على المدى البعيد (حسون و خلف، 2022، صفحة 301).

فهي تعد مؤشرا مهما لأداء البنك وتعكس صافي مختلف السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة البنك، فالبنوك تسعى إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من مصادر الأموال والودائع وبأقل تكلفة ممكنة، ليتم توظيف هذه الأموال على شكل استثمارات مالية وتسهيلات ائتمانية لتحقق أكبر نسبة من الأرباح وذلك بأقل درجات مخاطر وسيولة جيدة (حسين و المولى، 2021، صفحة 177).

كما تعد الربحية أمرا ضروريا لبقاء البنوك واستمرارها، وهي النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة هذه البنوك على تحقيق العائد من المتاحة له (فخري و قادر، 2016، صفحة 149).

ومن أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك هي مؤشرات الربحية، التي تمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرارها وتوسعها، من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه الأرباح والعوائد المحصلة في تحقيق النمو المستمر

للبنوك مما يعزز من قدرتها على البقاء والمنافسة وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة المتعاملين (الشحات و أبو الديار ، 2023، صفحة 879).

وهناك العديد من المؤشرات لقياس الربحية، ولكن المؤشرات الشائعة هي العائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الأصول (ROA).

و لتوضيح العلاقة بين الشمول المالي و الربحية تشير بعض الدراسات إلى أن الشمول المالي يؤثر إيجابيا على مؤشرات الربحية، حيث إن زيادة الشمول المالي والوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع يساهم في تحسين أداء وربحية البنوك التجارية، فعندما ترتفع مستويات الشمول المالي في بلد ما يساعد ذلك البنوك التجارية على قبول الودائع مما يؤدي بدوره إلى زيادة توفير العديد من الخدمات المالية ومنح القروض وتمويل الاستثمارات، وهذا ما يساهم في تعزيز ربحية البنوك التجارية (علي دحمان و بطيوي، 2022، صفحة 447).

فمن خلال دراسة قام بها (الشحات و أبو الديار ، 2023) على البنوك العاملة في مصر (ثمانية بنوك) خلال الفترة (2013-2021) الذي درس تأثير مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات الربحية الأربعة المتمثلة فيما يلي: العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، صافي هامش الربح (الفائدة) NIM، وربحية السهم EPS، توصلت إلى أن كل من مؤشر انتشار الفروع المصرفية، زيادة حجم الائتمان الممنوح للأفراد فقط كمتغيرات للشمول المالي التي لها أثر على معدل العائد على الأصول، بحيث كان لزيادة عدد الفروع المصرفية تأثير إيجابي على معدل العائد على الأصول، أي كلما قام البنك بالانتشار المصرفي من خلال إنشاء فروع جديدة و الوصول إلى الفئات المهمشة و استقطابها لخدماته المصرفية المتنوعة، أدى ذلك إلى توليد المزيد من الأرباح ومن ثم زيادة نسبة العائد على الأصول، و في نفس هذا السياق كان لحجم الائتمان الممنوح للأفراد تأثير إيجابي أيضا على معادل العائد على الأصول، بينما عدد الحسابات المصرفية، حجم المحفظة الائتمانية للبنك، حجم الائتمان الممنوح للأفراد، حجم ودائع الأفراد كمتغيرات للشمول المالي لها اثر إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية، مما يدل ذلك على المزيد من الربحية التي يحققها البنك جراء التوسع في القروض التي يمنحها للأفراد، و قيام البنك بالانتشار المصرفي من خلال إنشاء فروع جديدة و الوصول إلى الفئات المهمشة و استقطابها لخدماته المصرفية المتنوعة، أدى أيضا إلى توليد المزيد من الأرباح من خلال استقطاب المزيد من الودائع من عملائه الجدد و الحاليين و بالتالي زيادة العائد على حقوق الملكية، كما أن عدد الفروع المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي، حجم ودائع الأفراد، حجم الائتمان الممنوح للأفراد، حجم التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة كمتغيرات للشمول المالي لها أثر على صافي هامش العائد، و قد كان لزيادة عدد الفروع المصرفية تأثير إيجابي على صافي هامش العائد، أي كلما قام البنك بالانتشار المصرفي من خلال إنشاء فروع جديدة و الوصول إلى الفئات المهمشة و استقطابها لخدماته المصرفية

المتنوعة أدى ذلك إلى توليد زيادة الأرباح عن طريق تقديم المزيد من الخدمات المالية لقاعدة عملاء جديدة و متنوعة، و من ثم زيادة صافي هامش العائد، و في نفس هذا السياق كان لحجم الائتمان الممنوح للأفراد تأثير إيجابي أيضا على صافي هامش العائد، بينما كانت لودائع الأفراد تأثير سلبيا على صافي هامش العائد، و توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لكل من الفروع المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي على ربحية السهم، أي كلما قام البنك بالانتشار المصرفي من خلال إنشاء فروع جديدة والوصول إلى الفئات المهمشة واستقطابها لخدماته المصرفية المختلفة، أدى ذلك إلى توليد المزيد من الأرباح و العوائد.

و دراسة (Mutinda, Jagongo, & Kenyanya, 2018) التي تهدف إلى اختبار أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، بحيث ركزت الدراسة على استخدام التكنولوجيا مثل ماكينات الصراف الآلي و الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول و الخدمات المصرفية عبر الانترنت و الخدمات المصرفية بالوكالة (الوكيل المصرفي) و تأثيرها على أداء عينة مكونة من 42 بنكا من البنوك التجارية الكينية خلال الفترة (2010-2016)، بحيث تم تمثيل متغير الأداء المالي بمؤشر العائد على الأصول، بحيث وجدت أن هناك علاقة إيجابية قوية بين استراتيجيات الشمول المالي و الأداء المالي، بناء على هذه النتائج ، وتوصي الدراسة بالتأكيد على ابتكارات الشمول المالي في القطاع المصرفي من خلال الهيئات التنظيمية والاستشارية لأنها تؤدي إلى تحسين الكفاءة المالية، بالإضافة إلى ذلك، توصي الدراسة أيضا بأن تتبنى المؤسسات المالية الوكالات و الخدمات المصرفية عبر الإنترنت و الخدمات المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي لتشمل جميع الأشخاص المستبعدين ماليا و في جميع المناطق لأنها أثبتت أهميتها في التأثير على الأداء المالي للبنوك.

وفي نفس الصدد، بحثت دراسة (العبد لله، بوقرة، و منصوري، 2022) في قياس تأثير مؤشرات الشمول المالي (قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودائع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد الفروع) مجتمعة على كل من العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الفائدة كل على حدا، لتشمل 13 بنكا يجاريا في الأردن، خلال الفترة الزمنية (2008-2019)، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير للشمول المالي على ربحية البنوك.
- تأثر مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في بطاقات الائتمان وفروع البنوك وماكينات الصراف الآلي بشكل كبير على ربحية البنوك.
- يؤثر مؤشر بطاقات الائتمان بشكل كبير على هامش صافي الفائدة كمتغير لربحية البنوك، وكان تأثير بطاقات الائتمان ضئيلا عند استخدام معدل العائد على الأصول كمؤشر للربحية.

- أثرت متغيرات عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي بدرجة كبيرة على العائد على الأصول كمتغير لربحية البنوك.

- جميع مؤشرات الشمول المالي (باستثناء بطاقات الائتمان) غير مؤثرة عند استخدام هامش صافي الفائدة كمؤشر على ربحية البنوك.

- لم يكن لودائع وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبطاقات الائتمان تأثيرات كبيرة على العائد على الأصول كمؤشر للربحية.

- عدم وجود تأثير لمؤشرات الشمول المالي على مؤشر الربحية المتمثل في العائد على حقوق الملكية (ROE) .

بينما الدراسة التي قام بها (علي و بطيوي، 2022) من أجل تحديد دور الشمول المالي في تعزيز أداء النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية المحددة من عام 2004 إلى عام 2017، توصلت بأن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على الربحية، و ذلك أن زيادة الوعي و الثقافة المالية لدى الأفراد الجزائريين ينعكس على زيادة مساهمتهم في النظام المصرفي، مما سمح للبنوك زيادة تجميع الودائع و قابلية أكثر في منح القروض و تقديم الدعم المالي الاستثمارات المنتجة، و هذا ما يؤدي بشكل كبير إلى زيادة ربحية البنوك.

وتناولت دراسة (Al-Adwey , 2019) تأثير الشمول المالي على أداء البنوك المصرية استنادا إلى بيانات ستة بنوك تجارية خلال الفترة (2013-2018) من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) كمؤشرات للأداء المالي، ومؤشرات الشمول المالي تم قياسها وفق بعدين رئيسيين وهما الوصول والاستخدام، بحيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يساهم بشكل إيجابي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنوك المصرية.

بينما دراسة (صحراوي و الفاضلي، 2023) بحثت في قياس تأثير الشمول المالي على ربحية عينة مكونة من 45 بنكا تجاريا من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2011-2020)، استنادا إلى تحليل الانحدار المتعدد لبيانات البانل وطريقة العزوم المعممة (GMM)، والتي خلصت إلى جملة من النتائج التي تؤكد أهمية وفعالية تطبيق الشمول المالي على ربحية هذه البنوك ومن أهمها:

- عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لها أثر معنوي موجب على ربحية البنوك المقاس بمعدل العائد على متوسط الأصول.

- وجود أثر معنوي سالب لعدد المودعين لدى البنوك التجارية على معدل العائد على متوسط الأصول.

و الدراسة التي قام بها (JOUINI, TALHA, & OBEID, 2021) بهدف قياس أثر الشمول المالي على أداء النظام المصرفي من خلال مؤشر العائد على الأصول، لمجموعة مكونة من 11 دولة عربية خلال الفترة الزمنية

(2013-2019)، و خلصت بأن العوامل الخاصة بالبنوك هي الأكثر تأثيرا على ربحية البنوك، وبدرجة أقل المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهناك أدلة على وجود تأثيرات إيجابية ومهمة لحجم البنوك ونسبة كفاية راس المال ونمو الائتمان للقطاع المصرفي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم على أرباح البنوك لمجموعة الدول العربية قيد الدراسة، ومع ذلك فإن العائد على الأصول لا يتفاعل مع تحركات القروض المتعثرة وسعر الإقراض بين البنوك، وفيما يتعلق بالشمول المالي لم تتوصل الدراسة إلى أي دليل على وجود تأثير مهم لتوزيع أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك على العائد على الأصول.

ومن خلال ما سبق من عرض يمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الربحية في الآتي:

- عدد أجهزة الصراف الآلي: لقد أوضحت عدد كبير من الدراسات على أن هناك ارتباطا كبيرا بين زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي وربحية البنوك، بحيث أشارت أن المؤشرات الخاصة بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد الخدمات المالية المرتبطة بها لها تأثير كبير على إجمالي الدخل والعائد على الأصول في البنوك، وبالتالي فإن زيادة عدد هذه الأجهزة وخدماتها كقنوات الكترونية لتوصيل الخدمات إلى المناطق التي لا تستطيع البنوك فتح فروع فيها أو في مكان مزدحم بالعملاء يعمل على تشجيع العملاء لفتح حسابات مصرفية، كما أن القدرة على الحصول على خدمات مريحة في أي وقت وعلى مدار الساعة يعزز من قدرة البنوك على الإقراض وتحقيق المزيد من الأرباح وترويج الخدمات المصرفية (Shihadeh, Hannon, Guan, ul Haq, & Wang, 2018, p. 134).

ومن خلال دراسة قام بها أحد الباحثين توصل إلى أن التكاليف المرتبطة بالتوسع في استخدام أجهزة الصراف الآلي أعلى قليلا، ولكن هذا التأثير السلبي يمكن تعويضه من خلال زيادة الإيرادات التي تحققها هذه الأجهزة وهي كافية لزيادة أرباح البنوك، و من ناحية أخرى، خلصت الدراسة إلى أن مستخدمي الخدمات المالية استفادوا من استخدام أجهزة الصراف الآلي أكثر من تقدمهم للبنوك، و أن زيادة أجهزة الصراف الآلي من شأنه أن يرفع من أداء البنوك ، و المساهمة في فعالية النظام المصرفي(Said Almaleeh , 2020, p. 76).

وفي نفس الصدد، أشارت دراسة أخرى بأن أجهزة الصراف الآلي تؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في كل من الدول المتقدمة والنامية، وذلك راجع لأن زيادة هذه الأجهزة تكلف البنوك تكاليف تشغيلية منخفضة نسبيا مقارنة بتلك التكاليف المرتبطة بإنشاء فروع جديدة (Abo Alkomsan & Gameel, 2023, p. 117).

- عدد فروع البنوك: من خلال دراسة قام بها أحد الباحثين على البنوك التجارية المصرية قد يؤدي التوسع في عدد الفروع إلى تآكل ربحية البنوك التجارية، وذلك لأن تكاليف انشاء الفروع الجديدة كبيرة على المدى القصير مما يؤثر سلبا على الربحية، ولكن يمكن تبرير هذه التكلفة على المدى الطويل من خلال زيادة عدد العملاء المستفيدين

من الخدمات المالية، وبالتالي الاستفادة من تضافر اقتصاديات الحجم وتعظيم الربحية (Al-Adwey , 2019, p. 24)، كما أظهرت نتائج دراسات أخرى بأن زيادة عدد فروع البنوك لها تأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول في كل من الدول المتقدمة والنامية، وقد يعود ذلك إلى زيادة تكلفة إنشاء هذه الفروع (Abo Alkomsan & Gameel, 2023, p. 117).

- بطاقات الائتمان: لقد تناولت مجموعة من الدراسات العلاقة بين التوسع في إصدار بطاقات الائتمان وأداء البنوك، بحيث خلصت احدى هذه الدراسات والتي تناولت تأثير بطاقات الائتمان على أداء البنوك التجارية في كينيا إلى أن زيادة عدد بطاقات الائتمان يمكن أن يحسن أداء البنوك، وفي نفس السياق أشارت دراسة أخرى إلى أن البنوك اعتمدت بطاقات الائتمان على نطاق واسع لزيادة الإيرادات والأرباح وتقليل مخاطر الائتمان والسيولة (Said Almaleeh , 2020, p. 76).

والبنوك بشكل عام يمكن أن تتحصل على أرباح أكبر من تلك التي تتحصل عليها جراء استخدام بطاقات الائتمان، خاصة إذا تم استخدام هذه البطاقات خارج الدولة المصدرة لها (Shihadeh, Hannon, Guan, ul Haq, & Wang, 2018, p. 134)

- الادخار: إن الزيادة في معدلات الادخار لدى البالغين في المؤسسات المالية الرسمية، تقابلها ارتفاع في حجم الودائع التي تستقبلها البنوك، وهذا ما يساهم في زيادة قدرتها على منح القروض وتقديم منتجات مالية جديدة وبالتالي تحقق المزيد من الإيرادات وزيادة ربحية البنوك، و تؤكد نتائج الدراسة التجريبية التي شملت البنوك التجارية في 39 دولة نامية في الفترة (2004-2021) وجود علاقة إيجابية بين مستوى الشمول المالي المقاس بحجم الودائع المصرفية و الأداء المالي للبنوك التجارية، وتشير هذه النتائج إلى أن زيادة حجم الودائع المصرفية يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية (EmadElden, 2023, p. 104).

- الاقتراض: تشير نتائج إحدى الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بعد الاستخدام للشمول المالي من خلال مؤشر الاقتراض والأداء المالي للبنوك التجارية بحيث أن ارتفاع نسبة الاقتراض يتيح تمويل عدد أكبر من المشاريع، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الأداء المالي للبنوك التجارية (EmadElden, 2023, p. 104)

وفي المقابل، يمكن أن يؤثر التوسع في منح القروض بهوامش فائدة منخفضة بشكل سلبي على ربحية البنوك التجارية (Al-Adwey , 2019, p. 25).

- المدفوعات الرقمية: تجد البنوك نفسها اليوم أمام حاجة ملحة لتسريع اعتماد التقنيات الرقمية في سبيل السعي لرفع أدائها وزيادة ربحيتها، كما ان هذه التقنيات تمكن البنوك من الاستجابة بشكل أفضل لطلبات واحتياجات عملائها وتزويدهم بخدمات مصرفية ومالية أكثر ابتكارا وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في توسيع

قاعدة العملاء و تعزيز النمو المستدام للقطاع المصرفي بمجمله (علي دحمان و بطيوي، 2022، صفحة 432)،وتؤثر الخدمات المالية الرقمية إيجابيا على ربحية البنوك، كونها تسهل عملية جمع المدخرات من فئات المجتمع المستبعدة والمهمشة وتساهم في توسيع نطاق انتشار الخدمات المالية لتشمل المناطق النائية (Al-Adwey , 2019, p. 24)، وتوسيع قاعدة العملاء مما يساهم في زيادة الإيرادات والربحية.

كما توصلت إحدى الدراسات على أن البنوك تستخدم الخدمات المصرفية عبر الانترنت لتعزيز الدقة والكفاءة وزيادة سرعة و موثوقية الخدمات المصرفية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين ربحيتها (Said Almaleeh , 2020, p. 76)، غير أن دراسة أخرى قامت بفحص تأثير الخدمات المصرفية الالكترونية على العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي في 23 دولة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2005 إلى عام 2013 ، وأشارت إلى أن الخدمات المصرفية الالكترونية و نقاط البيع تؤثر سلبيا على ربحية البنوك (JOUINI, TALHA, & OBEID, 2021, p. 09).

الفرع الرابع: العلاقة بين الشمول المالي والسيولة

يقصد بالسيولة في النظام المصرفي بأنها الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات، ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، وتكون البنوك في حالة وفرة في السيولة عندما تتجاوز الأموال المتاحة لها قدرتها عن الإقراض (معهد الدراسات المصرفية ، 2012، صفحة 02).

وتشير السيولة المصرفية إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، والتي تتمحور حول عنصرين أساسيين تلبية طلبات المودعين لسحب أموالهم، والاستجابة لطلبات الائتمان المتمثلة في القروض والسلفيات بهدف تلبية احتياجات المجتمع المختلفة (فخاري و زبيري، 2018، صفحة 177).

كما تعرف بأنها الاحتفاظ بجزء من أصول البنك بجزء من أصوله في صورة سائلة بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، مما يتيح للبنك استغلال ودائعه لتحقيق أكبر ربح ممكن، مع الحفاظ على سيولة كافية تضمن الاستجابة الفورية لطلبات السحب (صديقي و زناقي، 2023، صفحة 96).

وبهدف توضيح طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والسيولة نشير إلى دراسة (Said Almaleeh , 2020) التي سعت إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي و مؤشرات الربحية و السيولة لدى البنوك المصرية، و قد تم اختبار فرضيتين، الأولى تتعلق بما إذا كان للشمول المالي تأثير على ربحية البنوك المصرية، و الثانية تتعلق بما إذا كان للشمول المالي أثر على سيولة البنوك التجارية في مصر، و ذلك بالاعتماد على بيانات البنوك للفترة الزمنية المحددة (2012-2018) 2012-2018 لاختبار فرضيات الدراسة، بحيث استندت الدراسة على مؤشرات الشمول المالي وفق

بعد الوصول و الاستخدام المستمدة من قمة مجموعة العشرين، بينما الربحية و السيولة تم قياسها من خلال مقاييس متعددة متفق عليها، وتوصلت في الأخير إلى وجود تأثير معنوي قوي لمؤشرات الشمول المالي على السيولة في البنوك المصرية محل الدراسة، بحيث أن ارتفاع مستويات الشمول المالي سيزيد من استقرار قاعدة الودائع والقروض مما سيؤدي إلى انخفاض مخاطر السيولة في القطاع الصرفي، وذلك لأن زيادة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والعائلات يؤدي إلى درجة أكبر من تنويع قاعدة أصول البنوك التي تميل إلى تقليل الدرجة الإجمالية لمخاطر السيولة.

وفي الوقت التي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا (تحويل الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية لإنجاز المعاملات اليومية) إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن لعمليات الإيداع (تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية) دورا في تعزيز سيولة البنك التجاري (معهد الدراسات المصرفية ، 2012، صفحة 02).

وفي ضوء ما سبق، نستخلص أن ارتفاع مستوى الشمول المالي والوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء (الأفراد والمؤسسات) المستبعدين والمهمشين ماليا، يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية، الأمر الذي يقضي إلى زيادة حجم الأصول السائلة.

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الشمول واستقرار النظام المصرفي

ان الدراسات التي تدرس العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي قليلة نسبيا، و يرجع سبب ذلك بشكل رئيسي إلى نقص البيانات المتسلسلة زمنيا حول الشمول المالي، و بالرغم من ذلك و بفضل مسح الوصول المالي الذي تم اجراءه من قبل صندوق النقد الدولي و قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التابعة للبنك الدولي، أصبحت المعلومات التاريخية حول الشمول المالي متاحة في الآونة الأخيرة، و السبب الآخر لندرة هذه الدراسات هو أن السياسات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي جديدة نسبيا في العديد من البلدان، و لم تحظى بالاهتمام الكبير إلا بعد حدوث أزمات اقتصادية كبيرة، و بالتالي فإن آثار هذه السياسات على المدى الطويل لم تكون واضحة بعد (Gamze & Tarazi, 2020, p. 05).

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي وأثره على الاستقرار المصرفي أو الاستقرار المالي من مختلف دول العالم، ونظرا للاهتمام الملحوظ للشمول المالي عقب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فإن الدراسات التجريبية السابقة قبل عام 2009 تتسم بالندرة والمحدودية، وعليه سيتم تناول بعض الدراسات التجريبية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وفقا للتسلسل الزمني خلال فترة الدراسة وبعدها.

المطلب الأول: الدراسات التجريبية خلال فترة الدراسة (2009-2021)

هناك العديد من الدراسات الأجنبية والعربية التي قام بها مختلف الباحثين الاقتصاديين من جميع أنحاء العالم خلال فترة الدراسة والتي لها تناولت تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، ونذكر البعض منها وفق التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية

أولا: دراسة (J. Morgan & Pontines, 2014) :تهدف الاقتصاديات النامية إلى تعزيز مستويات الشمول المالي، أي توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للأسر و المؤسسات ذات الدخل المخفض، كجزء من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية، وهذا يثير التساؤل عما إذا كان الاستقرار المالي والشمول المالي يشكلان على نطاق واسع بدائل أو مكملين، بعبارة أخرى، هل يميل التحرك نحو تعزيز الشمول المالي إلى زيادة الاستقرار المالي

أو تقليصه؟ و قد اقترحت عدد من الدراسات طرقا إيجابية و سلبية على حد سواء يمكن أن يؤثر بها الشمول المالي على الاستقرار المالي، و لكن لم يتم إجراء سوى عدد قليل جدا من الدراسات التجريبية حول العلاقة بينهما، و هذا يعكس جزئيا ندرة البيانات المتعلقة بالشمول المالي و حداثتها النسبية، و ساهمت هذه الدراسة حول هذا

الموضوع من خلال قياس تأثير مؤشرات الشمول المالي المختلفة على مقاييس الاستقرار المالي، مع الاخذ بعين الاعتبار متغيرات التحكم ذات الصلة، و اعتمدت الدراسة على مجموعة من مؤشرات الاستقرار المصرفي بما في ذلك القروض المصرفية المتعثرة و Bank-Z-scores، و ذلك باستخدام بيانات الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2011، والاعتماد على نموذج (The System -GMM Dynamic Pan)، و قد خلصت الدراسة إلى أن زيادة نسبة القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعزز من الاستقرار المالي، من خلال التقليل من القروض المتعثرة (NPLs) و مخاطر التعثر المالي، بحيث تؤكد هذه النتيجة بأن السياسات الموجهة نحو زيادة مستوى الشمول المالي، على الأقل من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد تحقق فوائد إضافية تشمل تعزيز الاستقرار في القطاع المصرفي.

ثانيا: دراسة (Bernadett , 2016): تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول في تقييم مستوى الشمول المالي المحقق في الفيليبين، بينما يركز الثاني على تحليل طبيعة العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي في الفيليبين، بحيث تم الحصول على بيانات الشمول المالي من مصادر مستحدثة شملت كل من البنك المركزي الفلبيني والبنك الدولي، واعتمدت الدراسة بغرض تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي على بيانات ربع سنوية للفترة (2002-2015)، التي تم الحصول عليها من البنك المركزي الباكستاني، و التي تشمل ما يلي:

- عدد المؤسسات المصرفية (phy).
- القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(msme).
- القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (npl).
- الأصول السائلة إلى الودائع (liq).

واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للمتجه المختصر (VAR) في تقدير أثر المتغيرات المستقلة (phy,msme,liq,gdp)، على المتغير التابع(npl) .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا يزال مستوى الشمول المالي في الفلبين بعيدا عن المستوى المحقق في البلدان النامية الأخرى أو دول رابطة جنوب شرق آسيا المجاورة.
- لا يوجد تأثير بين الشمول المالي الحالي في الفلبين على الاستقرار المالي في البلاد، أي إن زيادة الشمول المالي عند مستواه الحالي لا يحسن الاستقرار المالي ولا يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، وبناءً على ذلك لم تقدم الدراسة أدلة كافية تؤكد وجود علاقة محددة وواضحة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

ثالثا: دراسة (García, 2016): ركزت هذه الدراسة على تحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وفي إطار تحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتحليل ومراجعة الدراسات التي تناولت هاتين الظاهرتين في البلدان النامية، وبالرغم من أن بعض النتائج لا تزال أولية إلا أنها استخلصت من مجموعة الدراسات التي تمت مراجعتها بعض النتائج التي نذكر أهمها:

- الوصول الأوسع إلى الودائع الذي يؤدي إلى قاعدة أكثر تنوعا من الودائع، من شأنه أن يساهم في تحسين مرونة النظام المالي الإجمالي وتعزيز الاستقرار المالي بشكل ملحوظ.

رابعا: دراسة (M. Mostak & Sushanta , 2019) : تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على استقرار البنوك في عينة مكونة من 86 بلد خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2004 إلى عام 2012، وذلك من خلال بيانات 2635 بنك من البلدان المدروسة، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعزيز مستويات الشمول المالي يساهم في استقرار البنوك بشكل أكبر، وهذا التأثير الإيجابي يكون واضح بشكل خاص مع تلك البنوك التي تتمتع بحصة أعلى من تمويل ودائع العملاء وتكاليف هامشية أقل لتقديم الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تلك التي تعمل في بلدان تتسم جودة مؤسسية أعلى.

خامسا: دراسة (Dienillah, Anggraeni, & Sahara, 2018): تسعى هذه الدراسة إلى قياس الشمول المالي والاستقرار المالي لعدد من البلدان، وتحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة مكونة من 19 دولة وفقا لمستويات الدخل للفترة (2004-2014)، و اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على مصادر متعددة شملت قاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض المصادر الأخرى، واستخدمت منهجية سارما (Sarma) لحساب مؤشر الشمول المالي، والطريقة المطورة من قبل ألبوايسكو وجويو (Albulescu and Goyeau) لحساب الاستقرار المالي، ونموذج توبيت (Tobit model) لتحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي، وتظهر نتائج الدراسة ما يلي:

- أن البلدان ذات الدخل المرتفع لديها شمول مالي ومؤشر استقرار مالي أعلى من البلدان ذات الدخل المنخفض.

- الشمول المالي له تأثير إيجابي، ولكنه ليس كبيرا على الاستقرار المالي في مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض، ولكنه له تأثير إيجابي كبير على الاستقرار المالي في مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع، وذلك فإن الزيادة في الشمول المالي سوف يتبعها تعزيز الودائع الأساسية التي يمكن استخدامها لتحسين عملية الوساطة المصرفية.

سادسا: دراسة (PHAM & DOAN, 2020) : تهدف هذه الدراسة على استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في سياق الاقتصادات الآسيوية، حيث اعتمدت على بيانات متعددة المستويات تشمل البيانات على مستوى الدولة وعلى مستوى البنوك لعينة مكونة من 42 دولة خلال ثلاث فترات زمنية منفصلة: 2011، 2014،2017، وقد تم قياس الشمول المالي كمتغير مستقل عبر بعدين رئيسيين:

- البعد الأول: استخدام الخدمات المالية: والذي يشمل الحساب، الائتمان، الادخار وخدمات الدفع
- البعد الثاني: الوصول الى النظام المالي: الذي يقيس مدى الوصول إلى النظام المالي والخدمات المالية وإمكانية استخدامها من قبل الافراد.

واعتمدت الدراسة على متغير الاستقرار المالي كمتغير تابع والتي تم تمثيليه بمؤشر (Bank Z-score)، وتم تطبيق كلا من نموذج انحدار التأثيرات الثابتة وانحدار التأثيرات العشوائية لتحليل أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي، ولتعزيز متانة النموذج، تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (FGLS) كمعالجة إحصائية لانحدار التأثيرات العشوائية، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي محدود للشمول المالي على الاستقرار المالي.

سابعا: دراسة (Wairimu & Omagwa, 2020): تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية، في كينيا خلال الفترة الزمنية المحددة من عام 2014 إلى عام 2018، وقد شملت عينة الدراسة 55 مستجيبا، بحيث تم جمع البيانات الأولية باستخدام أداة الاستبيان، و البيانات الثانوية تم جمعها باستخدام دليل مراجعة الوثائق، وتم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد وتحليل الارتباط والإحصاء الوصفي في تحليل البيانات، وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- أن التوافر المالي، إمكانية الوصول المالي، الاستخدام المالي، وتقديم الخدمة كان لها جميعا تأثيرات كبيرة على استقرار البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية.

كما توصي الدراسة البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية بتبني أحدث التقنيات في تقديم الخدمات، بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المؤسسات المالية إلى الاستثمار في خدمة العملاء من خلال تزويد الموظفين أولا بالمهارات والتكنولوجيا المناسبة لتقديم خدمة عملاء استثنائية، علاوة على ذلك، يوصى البنوك بوضع سياسات إقراض قوية بالإضافة إلى تدابير استرداد الديون التي من شأنها تحسين مستويات استقرارها.

ثامنا: دراسة (Azzahra, Viverita, & Husodo, 2021): تهدف إلى قياس تأثير الشمول المالي بدعم من تطوير التكنولوجيا الرقمية، على عدم المساواة في الدخل والفقر واستقرار البنوك في الاقتصاديات الناشئة بمنطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا، وذلك بتطبيق منهجية طريقة اللحظة المعممة (GMM) والمربعات الصغرى المعممة (GLS)،

بالاعتماد على البيانات السنوية لمدة عشر سنوات من عام 2007 إلى 2016، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:

- يساهم تطور التقنيات الرقمية مثل الهاتف المحمول في تحسين الشمول المالي لأن هذه الاخيرة تجعل من السهل الوصول إلى الخدمات المالية للأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم.
- يقلل الشمول المالي من عدم المساواة في الدخل، لكن ليس له تأثير كبير على الحد من الفقر.
- إن الاستخدام المتزايد للخدمات المصرفية من خلال تعزيز الشمول المالي ينعكس إيجابيا على الاستقرار المصرفي.

تاسعا: دراسة (Boulenfad & Hacini, 2021): تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في منطقة شمال إفريقيا، خلال الفترة الزمنية (2004-2016)، بالاعتماد على منهجية البيانات الطولية (Panel Data)، بحيث تنطلق الدراسة من الإشكالية البحثية الآتية: ماهي طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في شمال إفريقيا.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

أولا: دراسة (إبراهيم ، 2019): تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستقرار المالي بوصفه متغيرا وسيطا في العلاقة بين متغيري الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية، ويندرج من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

- اختبار أثر الشمول المالي على الاستثمارات في البنوك المصرية.
- اختبار أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في البنوك المصرية.
- اختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.

ولتحقيق هذه الأهداف، اجرت الدراسة تحليلا تجريبيا على عينة من البنوك المصرية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2013 إلى عام 2017، معتمدة على الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) وتحليل المسار (Path analysis) لتقدير تأثير الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة التي تربط الشمول المالي بالاستثمارات في البنوك المصرية، بحيث تم قياس الشمول المالي في البنوك المصرية من خلال مؤشر عام يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية للشمول المالي

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج انذكر أهمها فيما يلي:

- للشمول المالي تأثير معنوي كبير على الاستثمارات في البنوك المصرية، حيث إن التوسع في تقديم الخدمات المالية المبتكرة والمتقدمة وتحسين نوعيتها، وزيادة جذب التحويلات المالية، بالإضافة إلى توسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات لهذه الخدمات، يؤدي إلى تقوية قاعدة الودائع، وتحسين مرونة التمويل والاستثمار في القطاع المصرفي، بو هذا ما يؤثر بشكل ملحوظ على أوضاع السيولة، وينعكس ذلك على تحسين عملية الوساطة المصرفية، وتوجيه الأرصدة الخامدة إلى استثمارات أكثر إنتاجية.

- للشمول المالي تأثير ذو دلالة معنوية على الاستقرار المالي في البنوك المصرية، وذلك بسبب تنويع كل من الخدمات المصرفية، الودائع، و محافظ الأصول و الالتزامات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي سيؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع، و توزيع المخاطر و تفادي تركيزها، كما أنه يؤدي إلى الحد من المخاطرة الإجمالية لحافظة قروض البنك، و تدعيم فاعلية السياسة النقدية، بالإضافة إلى الحد من المخاطر التي تواجهها البنوك، مما سيؤدي إلى مرونة النظام المالي، مما ينعكس في النهاية على تعزيز الاستقرار المصرفي.

ثانيا: دراسة (الشمري و الفتلاوي، 2020): يندرج الشمول المالي ضمن المحاور الرئيسية للسياسات النقدية والمالية العراقية، نظرا لدوره الكبير في تعزيز الثقافة المصرفية لدى المجتمع وتحسين أداء القطاع المالي والمصرفي في العراق، وقد سعى صانعوا السياسات النقدية والمالية إلى إيصال الخدمات المالية إلى نطاق أوسع من شرائح المجتمع العراقي، لا سيما الفئات المهمشة ماليا، وقد انطلقت الدراسة من مشكلة رئيسية مفادها: ما العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق؟

والتي تضمنت مجموعة من التساؤلات لإعطاء رؤية علمية متكاملة تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي، وهي كالآتي:

- ما الشمول المالي وما المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس المستوى العام له؟
- ما الاستقرار المصرفي وكيف يمكن قياس مستوى الاستقرار المصرفي في الاقتصادات القومية؟
- ما طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي؟

واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق للفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2016، باستخدام برنامج (SPSS.v25) لتحليل الارتباط بين المتغيرين محل الدراسة، وقد أسفرت إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الوصول وأبعاد الاستقرار المصرفي.

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة إحصائية معنوية بين نسبة حجم القروض إلى الناتج المحلي وجودة الأصول، وبين نسبة حجم القروض إلى الناتج المحلي والعائد على حق الملكية.

- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة إحصائية معنوية بين نسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي وبين جودة الأصول، وبين نسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي والعائد على حق الملكية.

- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة متوسط وذات دلالة إحصائية معنوية بين نسبة عدد القروض إلى عدد البالغين وبين جودة الأصول، وبين نسبة عدد القروض إلى عدد البالغين ومخاطر سعر الصرف، وبين نسبة القروض إلى إجمالي عدد البالغين ونسبة السلف على إجمالي الودائع المصرفية.

ثالثا: دراسة (بوزانة و حمدوش، 2021) : تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تأثير سياسات الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، تحقيقا لاستقرارها المالي والنقدي، من خلال طرح الإشكالية التالية:

- ما هو واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية؟

ولتحقيق هدف الدراسة، تم التركيز على أساسيات الشمول المالي المحدد لطبيعة وآليات وقنوات تأثيره في الاستقرار المالي، وعلاقة الارتباط الثنائي بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وتم تطبيق التحليل الاحصائي استنادا إلى مصفوفة الارتباط ثنائي المتغيرات، أي بين الشمول المالي و مؤشر (Z-SCORE) للاستقرار المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف واضح في مؤشرات الشمول المالي وغياب تأثيرها إيجابا او سلبا على الاستقرار المالي في النظم المصرفية العربية، ويفسر ذلك بضعف النظم المصرفية العربية وعدم فعالية استراتيجية الشمول المالي المعتمدة، وهو ما يتطلب من أصحاب القرار العمل على الوصول لمنطقة التفاعل بين الشمول والاستقرار الماليين، لتصل الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لكافة شرائح المجتمع في الدول العربية، مع الالتزام بمعايير الاستقرار المالي والسلامة وآليات الحماية المالية للمستهلك.

رابعا: دراسة (عثمان و صالح، 2021): تسعى هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تنفيذ سياسات الشمول المالي على مستويات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي المصري، حيث قامت الدراسة بفحص تأثير التوسع في تمويل الأفراد (كأحد سياسات الشمول المالي) والمتمثل في التمويل العقاري، التمويل الشخصي ومختلف البطاقات الائتمانية، على مستويات الاستقرار المالي المعبر عنه من خلال مؤشرين أساسيين: معدل القروض غير المنتظمة (NPLs) و معدل الرافعة المالية الرافع المالية، و اشتملت عينة الدراسة 5 بنوك تجارية من البنوك المتداولة في البورصة المصرية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لعام 2017 إلى غاية الربع الأول من عام 2018، و خلصت

الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية بين تفعيل سياسات و برامج الشمول المالي و الاستقرار المالي في البنوك المتداولة في البورصة المصرية.

بحيث اقتصرت هذه الدراسة على فحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي فقط في البنوك التجارية فقط، واستبعاد البنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية من عينة الدراسة، كذلك اقتصرت العينة على البنوك المتداولة في البورصة المصرية لإمكانية الحصول على البيانات اللازمة للتوصل لأهداف الدراسة، كما اقتصرت على فحص تأثير التوسع في منح القروض للأفراد فقط، مع عدم دراسة التوسع في منح القروض للمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لنقص البيانات المتعلقة بمحفظة تمويل هذه المشروعات.

خامسا: دراسة (سفاري و بن داية ، 2021): تسعى هذه الدراسة إلى تناول مفهومين حديثين اكتسبا أهمية بالغة في السنوات الأخيرة، و خاصة بعد أزمة 2008، وهما الشمول المالي والاستقرار المصرفي، و اللذان أصبحا محورا اساسيا لصياغة العديد من السياسات وهدف الكثير من الاستراتيجيات لأهميتهما على الصعيد المالي والاقتصادي، ولتحقيق ذلك تم العمل على ابراز دور وتأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر من خلال اتباع المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي، إلا أن مستوياته المحدودة في الجزائر حالت دون وجود انعكاس واضح على الاستقرار المصرفي للبلد وهو الأمر الذي يوجب وضع استراتيجية أكثر فعالية لتعزيز مستويات الشمول المالي وزيادة الاستقرار المصرفي مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة نظامه المصرفي.

سادسا: دراسة (باغة، 2021): ركزت هذه الدراسة على تحليل و قياس أثر محددات الشمول المالي المعتمدة من قبل مجموعة العشرين و البالغ عددها أحد عشر مؤشرا لوصف الشمول المالي على مؤشرات أبعاد السلامة المصرفية للبنوك التجارية العاملة في مصر، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من ستة (06) بنوك تجارية (حكومية، خاصة، اجنبية) و ذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2014 إلى عام 2020، حيث تم الاعتماد على منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية، وأسفرت عن مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

- عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين مجمل محددات الشمول المالي ومؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية فيما عدا بعد تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين محددات الشمول المالي (الوصول المالي، الانتشار المصرفي واستخدام الخدمات المالية)، وتحسن مؤشرات السلامة المصرفية.
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لأبعاد الشمول المالي المختلفة على كافة مؤشرات السلامة المصرفية للبنوك التجارية المصرية.

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية في حقبة ما بعد فترة الدراسة (2009-2021)

لقد برزت في فترة ما بعد عام 2021 العديد من البحوث والدراسات الأجنبية والعربية، والتي ركزت على تحليل وقياس أثر الشمول المالي من خلال أبعاده المتنوعة على الاستقرار المصرفي لمختلف البلدان، والتي نستعرض منها مجموعة مختارة.

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية

أولا: دراسة (Pal & Bandyopadhyay, 2022): تبحث هذه الدراسة في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي و التنمية المالية و الكفاءة المالية للبنوك و الاستقرار المالي و ربحية البنوك في البلدان ذات الدخل المرتفع و المنخفض و المتوسط من خلال التحكم في عدم المساواة في الدخل و تكوين راس المال الثابت الإجمالي ومعدل النمو السكاني و المستوى العام للأسعار (التضخم)كعوامل محددة رئيسية، بالاعتماد على السلاسل الزمنية السنوية عبر الفترة (1984-2018)، تكشف تقديرات طويلة الأجل من نموذج (FMOLS) و (DOLS) عما إذا كان الشمول المالي يحفز النمو الاقتصادي و التنمية المالية مع المؤسسات المالية و الأسواق و الكفاءة المالية للبنوك والاستقرار المالي وربحية البنوك في كل مستوى من فئات الدخل، من النتائج المذكورة أعلاه من الواضح أنه يجب إخضاع المزيد من النسب المئوية للسكان في كل بلد للشمول المالي لتحقيق نمو كبير في أي اقتصاد حيث إن الشمول المالي له تأثير إيجابي في حالة معظم النماذج، ومن منظور السياسات، ينبغي للحكومة أن تستثمر أموالها المالية في قطاع التعليم، والبحث والتطوير، وما إلى ذلك، وهو من شأنه أن يربط الشمول المالي بالقطاع المالي، وتقدم هذه النتائج أيضا سياسات اقتصادية كلية رئيسية، ومن شأن تحليل هذا المنظور أن يسهم في تعزيز الأدبيات ذات الصلة الأوسع نطاقا بجميع الاقتصادات، وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، الفقر، البطالة، عدم المساواة في الدخل، وما إلى ذلك.

ثانيا: دراسة (Koudalo & Toure, 2023): تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي عبر عينة تضم 54 دولة إفريقية، بالاعتماد على البيانات الدولية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2000 إلى غاية عام 2020، وخلصت إلى النتائج التالية:

- ارتفاع مستويات الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي في افريقيا بحيث يتوافق هذا مع الفرضية القائلة بأن صغار المدخرين يتمسكون بعاداتهم المالية حتى في فترات الأزمة، مما يساعد على تقليل اعتماد البنوك على التمويل المتقلب، مما يعزز من قدرتها على التكيف مع التقلبات والصدمات الخارجية.

- إمكانية الحصول على الائتمان المصرفي (LOAN) وتوفير الأموال (SAVED) تعزز الاستقرار المالي في الدول الإفريقية.

- زيادة نسبة امتلاك الحسابات يؤدي إلى خفض حجم القروض المتعثرة، وبالتالي تحسين أداء البنوك والحفاظ على الاستقرار.

ثالثا: دراسة (Damane & Ho, 2024): تهدف هذه الدراسة إلى فحص وتقييم طبيعة العلاقة بين متغيري الشمول المالي والاستقرار المالي لعينة مكونة من 37 دولة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتشير النتائج المتوصل إليها إلى أن الشمول المالي يؤثر إيجابا على الاستقرار المالي، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض ومستويات الاستقرار المالي المنخفضة، بالإضافة إلى ذلك، وجدت ان التحسينات السابقة في الاستقرار المالي لها تأثيرات إيجابية على المستويات الحالية للاستقرار المالي، و توصي الدراسة صناع السياسات بتعزيز التعاون، واستهداف المجتمعات المستبعدة من أجل الشمول المالي، و تحسين الثقافة المالية و تبادل المهارات.

رابعا: دراسة (Jima & Makoni, 2024) : تسعى هذه الدراسة إلى فحص و تقييم العلاقة بين الشمول المالي الاستقرار المالي لعينة مكونة من 24 اقتصادا في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، خلال الفترة الزمنية (2000-2019)، بالاعتماد على مؤشر مركب للشمول المالي الذي يشتمل على ستة مؤشرات فرعية موزعة على ثلاث أبعاد رئيسية (الوصول، الاستخدام، التوافر)، ومؤشر الاستقرار المالي (Z-score)، و ذلك باستخدام نموذج (ARDL) لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي على المدى الطويل و القصير، وخلصت نتيجة هذه الدراسة بوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والاستقرار المالي على المدى الطويل.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

أولا: دراسة (قديري و مكيديش، 2022): تسعى هذه الدراسة إلى قياس تأثير بعض مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المالي لعينة مكونة من 05 دول من منطقة شمال إفريقيا، و ذلك خلال الفترة (2004-2017)، بالاعتماد على مؤشر (Bank Z-score) للاستقرار المالي، بينما الشمول المالي فكانت ذات بعدين: استخدام الخدمات المالية تم تمثيلها بالقروض المستحقة من البنوك التجارية، و الوصول إلى النظام المالي ممثلا في عدد فروع البنوك التجارية و عدد أجهزة الصراف الآلي، و تم إضافة متغير للتحكم و المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على نموذج (PVAR) الديناميكي ذو التأثيرات الثابتة، و أظهرت النتائج إلى تأثير إيجابي لعدد فروع البنوك التجارية على الاستقرار المالي، بينما تؤثر زيادة أجهزة الصراف الآلي سلبيا على الاستقرار، كما أشارت الدراسة إلى أن القروض الكبيرة تزيد من احتمالية التعثر المصرفي.

والنتائج كما يلي:

- زيادة عدد فروع البنوك التجارية تعزز الاستقرار المالي حيث تتيح المزيد من الفرص الموزعة بالتساوي خاصة للمنطقة الفقيرة، على النقيض من ذلك فإن عدد أجهزة الصراف الآلي لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي وهذا راجع لطبيعة الخدمات المستخدمة من طرف الافراد التي تؤثر على الاستقرار المالي.
- الزيادة في الإقراض تؤدي إلى إضعاف الاستقرار المالي لأنه ليس كل شخص يتمتع بالجدارة الائتمانية مثال ذلك أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة التمويل الأصغر في ولاية أندرا براديش في الهند.
- قد تنجم الآثار السلبية عن العرض الائتمان المفرط الذي يقلل معايير الإقراض و يزيد من حالات التخلف عن السداد من جانب المقترضين ذوي المديونية العالية، و هذا يؤدي إلى انفجار مالي حيث يميل انكماش الائتمان بسبب توافر الائتمان الحذر و تدهور جودة الأصول إلى دعم بعضها البعض مما يجعل الأرصدة المالية الائتمانية أكثر سلبية و يزيد معدل الأصول المتدهورة بشكل حاد، هذه النتيجة تعني أن تأثير التنويع تعزز الاستقرار المالي عند نقطة معينة، و بالتالي طبيعة العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي لم تحسم بعد في الدول قيد الدراسة.

ثانيا: دراسة (Barkat , Mazouzi , & Hammami , 2023) : هدفت هذه الدراسة إلى تبيان اثر الشمول المالي في أبعاده المختلفة خاصة منها المتعلقة بالاستخدام و الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة على الاستقرار المالي الذي يعد العصب النابض و شريان الاقتصاد، و اعتمدت الدراسة على التحليل القياسي لعينة من 12 دولة افريقية، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 إلى عام 2021، شملت بلدان شمال افريقيا الثلاثة، إضافة إلى جمهورية مصر العربية، السنغال، غانا، جنوب إفريقيا، أنجولا، الكاميرون، كوت ديفوار، ونيجيريا، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تقدير النماذج الثلاث لمعطيات بانل، و قد توصلت الدراسة على غياب تأثير الشمول المالي في بعده المتعلق باستخدام الخدمات المالية سواء بالإيجاب أو السلب، في حين كان لأثر الشمول المالي في بعده المتعلق بالوصول إلى الخدمات إيجابي على متغير الاستقرار المالي في الدول متوسطة الدخل في افريقيا.

ومن بين النتائج المتوصل إليها:

- عدم وجود أثر للشمول المالي في بعده المتعلق باستخدام الخدمات المالية وتوسيعها على نطاق أوسع.
- من ناحية أخرى كان لمؤشرات الشمول المالي في بعدها المتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية اثر إيجابي على الاستقرار المالي في دول عينة الدراسة و هذا يعود إلى استراتيجيات هذه الدول في توسيع انتشار هذه الصرافات الآلية، و كذلك عدد البنوك التجارية مع تعزيز ثقافة الصيرفة الالكترونية، و هذا يعني أنه على الرغم ممن انتشارها الكبير و تكلفتها، إلا انها كان لها تأثير فعال في إنهاء العزلة المالية و تعزيز الاستقرار المالي، ناهيك عن الحد من تأثير الأسواق الموازية في الدول متوسطة الدخل في افريقيا، و التي تعتبر من أهم المعوقات التي تحول دون تحسيت مستويات

الاستقرار المالي، و ساعدت البنوك و توسعها في الدول متوسطة الدخل في افريقيا في الامتداد الجغرافي و الديمغرافي للادخار و الودائع، و هو امر جيد لقواعد رأس المال لهذه البنوك التجارية، و يصبح المودعون أكثر اهتماما باختيار مؤسسة ائتمانية و يسعون على التعاون مع البنوك الموثوقة فقط، مما يزيد من تنافسية و انتشار البنوك.

- ترفع البنوك التجارية وفروعها من مستوى الاستقرار المالي في دول عينة الدراسة، ومن مهام البنك التجاري إقناع العملاء المحتملين بموثوقيته واستقراره المالي.

ثالثا: دراسة (Safi & Khlif, 2023) : تناولت هذه الدراسة تأثير الشمول المالي كما تشير عليه مؤشراته على الاستقرار المصرفي، و قد تم اختبار القطاع المصرفي العراقي و تمحورت مشكلة البحث الرئيسية حول إيجاد السبل المناسبة لتحقيق الشمول المالي و التي تنسجم مع سياسات البنك المركزي العراقي، و الملائمة للبيئة العراقية لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي، و قد اعتمدت على تحليل البيانات الكمية و الإحصائية للقطاع المصرفي بأكمله، خلال الفترة (2010-2021)، كما تم استخدام أساليب إحصائية مختلفة باستخدام البرنامج الإحصائي (STATA13) وبرنامج (EXCEL) ، و منهجية المربعات الصغرى مع نموذج الانحدار للفرضيات، وقد أسفرت النتائج عن وجود تأثير جزئي ذي دلالة احصائية لمؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، وتم قبول الفرضيات الفرعية جزئيا مما يؤكد على مساهمة أكبر للشمول المالي فيه.

رابعا: دراسة (Rosalina & Wahyuningsih, 2023): تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الشمول المالي وخصائص البنوك (حجم البنكBank size ، نسبة كفاية رأس المالCAR، القروض المتعثرةNPL) على الاستقرار المصرفي في اندونيسيا لعينة مكونة من 22 بنكا وذلك خلال الفترة (2009-2019)، وبغرض معالجة وتحليل البيانات تم الاعتماد على البيانات اللوحية (Panel Data analysis) ونموذج التأثير الثابت كونه الأنسب لطبيعة هذه الدراسة، ومن بين النتائج المتوصل إليها:

- أن متغير الشمول المالي يؤثر سلبا بشكل كبير على استقرار البنوك بسبب عدم المساواة في الوصول إلى الشمول المالي وانخفاض الثقافة المالية فيما يتعلق بالمنتجات المصرفية.
- تؤثر خصائص البنوك سلبا على استقرار البنوك من خلال متغيري القروض المتعثرة وحجم البنك.
- يؤثر متغير نسبة كفاية راس المال بشكل إيجابي بشكل كبير على متغير استقرار البنوك.

وذلك فإن توسيع نطاق الوصول المالي من خلال التثقيف المالي حول استخدام واختيار منتجات الخدمات المالية التي تلبي احتياجات المجتمع أمر ضروري، وهذا من شأنه أن يعزز فوائد الشمول المالي في المجتمع وبالتالي يؤثر إيجابيا على استقرار البنوك في اندونيسيا.

سادسا: دراسة (Bessouyah & Mimouni , 2024) : تتناول هذه الورقة الحثية دراسة تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2023، من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر؟

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف المتغيرات وبناء العلاقة النظرية بينها، واستخدمت المؤشرات (ATM,BB,DB) كمتغيرات تفسيرية للمتغير التابع (Z-score)، وذلك بالاعتماد على نموذج (ARDL) لتحليل النتائج، وكشفت نتائج التقدير إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية قصير الأجل للمؤشرات (ATM,BB) على المتغير (Z-score)، وفي المقابل، وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية طويلة الأجل لجميع مؤشرات الشمول المالي على مؤشر السلامة المالية.

خلاصة الفصل الثالث

من أبرز ما تم التطرق إليه في هذا الفصل هو توضيح العلاقة العامة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي التي تكمن في الجانب السلبي الذي يسببه التوسع في منح الائتمان دون إشراف مصرفي مناسب، بينما العلاقة الإيجابية تكون بسبب تنويع أصول البنوك والتقليل من مخاطرها وزيادة استقرار قاعدة الودائع.

لقد تم أيضا إبراز مختلف الدراسات أجنبية والعربية التي تناولت موضوع الشمول المالي وتأثيره على الاستقرار المصرفي، بحيث اختلفت نتائج هذه الدراسات بحسب كل جهة وكل بلد، أيضا حسب مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي التي تم الاعتماد عليها.

وخصص الجزء الأخير من هذا الفصل إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الشمول المالي ومجموعة من المؤشرات كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة، كما تم استعراض عدد من الدراسات التجريبية التي بحثت في تأثير الشمول المالي على هذه المؤشرات.

الفصل الرابع: واقع الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر

تمهيد

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية منذ عام 1990 تحولات جوهرية وإصلاحات هيكلية هامة، تجسدت أبرزها بصدور قانون النقد والقرض الذي يعد من أهم قوانين الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

وباعتبار بنك الجزائر هو الجهة المسؤولة عن السياسة النقدية في البلاد، فهو يتولى دورا مهما في تعزيز الشمول المالي، ولكن بالرغم من الجهود التي بذلها في هذا الإطار إلا أنه لايزال الملايين من البالغين لا تصلهم الخدمات المالية الرسمية ولا يتعاملون مع البنوك، فحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، تسجل الجزائر مستويات متدنية في مختلف مؤشرات الشمول المالي، بحيث تكشف البيانات لعام 2021 عن استبعاد 56% من البالغين وعدم امتلاكهم لحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، الأمر الذي يشير إلى استبعاد أكثر من نصف سكان الجزائر البالغين (الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما) عن الخدمات المالية الرسمية و عدم شمولها ماليا، بالإضافة إلى وجود فجوة ملحوظة بين الجنسين على مستوى الوصول للخدمات المالية الرسمية، التي تقدر ب26% لصالح فئة الذكور، ويرجع سبب تدني معدلات الشمول المالي في الجزائر إلى مجموعة من التحديات، لعل أبرزها و أهمها ضعف البنية التحتية، فضلا عن تراجع مستوى المعرفة و الثقافة المالية خاصة في أوساط النساء.

ومن هذا المنطلق، تتبلور أهمية دراسة تطور المنظومة المصرفية الجزائرية في اعقاب صدور قانون النقد والقرض، والأمر 03-11، مع تقييم الوضع الراهن لمؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف يضمن هذا الفصل التطرق لكل النقاط السابقة وتقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر للفترة (2009-2021)

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري وسبل تعزيز الشمول المالي

عرف النظام المصرفي الجزائري تحولات جوهرية منذ مطلع التسعينيات، تمثلت في إدخال تعديلات هيكلية، وقد تجسدت هيمنة البنوك العمومية من خلال شبكتها الواسعة المكونة من 1202 وكالة، في حين عمل البنك المركزي الجزائري باعتباره الجهة العليا في الهيكل المصرفي الجزائري على تعزيز الشمول المالي من خلال تنفيذه لمجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى ضم كافة المستبعدين والمهمشين ماليا إلى النظام المصرفي الرسمي.

المطلب الأول: بنية النظام المصرفي الجزائري

لقد جاء قانون النقد والقرض بجملة من المبادئ أهمها الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض وإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، كما جاء بهياكل جديدة متمثلة في مجلس النقد والقرض، اللجنة المركزية، ومركزية المخاطر، بالإضافة إلى سلسلة من التعديلات التشريعية التدريجية امتدت عبر الفترات الزمنية، 2001، 2003، 2010، و2017.

الفرع الأول: اصلاحات النظام المصرفي الجزائري عقب صدور قانون النقد والقرض

تمثل سنة 1990 محطة تاريخية مفصلية في تطور النظام المصرفي الجزائري حيث تم إصدار القانون رقم (90-10) الخاص بالنقد والقرض الذي استهدف إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي إذ يصنف ضمن أبرز القوانين الاقتصادية الإصلاحية التي تبنتها الجزائر (لطرش، 2013، صفحة 341)، و يعد هذا القانون أول إطار تشريعي شامل ينظم عمل بنك الجزائر و النظام المصرفي الجزائري، إذ وضع التعريفات الدقيقة و الأسس القانونية المحدد لوظائفهما و اختصاصاتهما (بنك الجزائر، بلا تاريخ).

أولا: مضمون قانون النقد والقرض:

أ. المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض: تضمن قانون النقد والقرض مجموعة من المبادئ الأساسية، ومن أبرزها ما يلي (لطرش، 2013، الصفحات 344-347):

1.الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: جاء قانون النقد والقرض بمبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي في إطار الخطة، بل أصبحت هذه القرارات (النقدية) تتخذ على أساس الأهداف النقدية المحددة من قبل السلطة النقدية انطلاقا من تقييمها وتقديرها للوضع النقدي.

2.الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: اعتمد قانون النقد والقرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، مما يعني أن حرمان الخزينة من إمكانية اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على التمويل

المطلوب من خلال آلية الإصدار النقدي المباشر، وبالتالي فإن تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد تلقائيا كما كان في الحقبة السابقة، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد.

3.الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض : وذلك من خلال إبعاد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليقتصر دورها في المرحلة الانتقالية لنظام التمويل على ضمان تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وهذا الأمر فتح الباب أمام النظام المصرفي الذي استعاد مسؤوليته في منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

4.إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: جاء قانون النقد والقرض ليلغي التشتت في مراكز السلطة النقدية، بحيث تم انشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع بالاستقلالية وأدرجت ضمن الدائرة النقدية على اعتبار أن مهامها الرئيسية تتضمن في ضبط النقود بشكل يخدم الاقتصاد الوطني، وأطلق على هذه الهيئة التي تمارس مهام السلطة النقدية بمجلس النقد والقرض.

ب. الهياكل المستحدثة التي أقرها قانون النقد والقرض:

1. مجلس النقد والقرض: تنص المادة 32 من قانون النقد والقرض (1990) على أن مجلس النقد والقرض يتألف من تسع أعضاء، وهم المحافظ رئيسا ونوابه الثلاثة بصفتهم أعضاء، وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم صادر رئيس الحكومة، مع تعيين ثلاثة لاستخلاف الموظفين المذكورين في حالة الغياب أو شغور المنصب (ص524)، واستنادا للمادتين 42 و43 من قانون النقد والقرض (1990) يتولى مجلس النقد والقرض إدارة شؤون البنك المركزي ويخول بالصلاحيات التالية (ص ص 524-525):

- الموافقة على نظام مستخدمي البنك المركزي وسلم رواتبهم.
- إصدار الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي.
- شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها.
- الترخيص بإجراء المصالحات والمعاملات.
- تحديد الشروط والشكل الذي يضع له البنك المركزي حساباته ويوقفها.
- تحديد كل سنة ميزانية البنك المركزي وإجراء مختلف التعديلات التي يعتبرها ضرورية.
- توزيع الأرباح ضمن الشروط المنصوص عليها.
- الموافقة على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه.
- وضع المعايير والضوابط الخاصة بتوظيف الأموال الخاصة بالبنك المركزي.

2.اللجنة المصرفية: طبقا لنصوص المادتين 143 و144 من قانون النقد والقرض (1990) تم انشاء اللجنة المصرفية بهدف الاشراف على البنوك والمؤسسات المالية ومراقبة التزامها بتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها، فهي

تتشكل من المحافظ أو نائبه بصفته رئيس وأربعة أعضاء معينين بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة لفترة تقدر بخمس سنوات (ص ص 536-537):

- قاضيين منتدبان من المحكمة العليا بناءً على اقتراح الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقضاء.

- عضويين يتم اختيارهما نظرا لخبرتهما المتخصصة في الشؤون المصرفية والمالية والمحاسبية بناءً على اقتراح من وزير المالية.

وحسب المواد 143 و150 من قانون النقد والقرض (1990) فإنه من صلاحيات اللجنة المصرفية ومهامها ما يلي (ص ص 536-537):

- مراقبة مدى امتثال البنوك والمؤسسات المالية للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- القيام بالبحث عن الضرورة عن المخالفات التي المرتكبة من قبل أشخاص غير مرخصين للقيام بأعمال البنوك والمؤسسات المالية والقيام بالعقوبات التأديبية.
- تحديد قائمة المستندات والمعلومات ونماذجها ومدة تسليمها.
- تطلب من البنوك والمؤسسات المالية تقديم كافة المعلومات والتوضيحات والمستندات الثبوتية اللازمة لممارسة مهاما الاشرافية.

3.مركز المخاطر: تم تأسيسها استنادا إلى أحكام المادة 160 من قانون النقد والقرض (90-10) وتناط بها مهمة جمع البيانات المتعلقة بأسماء المستفيدين من القروض وخصائصها وسقوفها بالإضافة إلى المبالغ المسحوبة والضمانات المقدمة لكل قرض من قبل كافة البنوك والمؤسسات المالية (ص 538).

ثانيا: التعديلات والإصلاحات المدخلة على قانون النقد والقرض:

أ. تعديل عام 2001: صدر الأمر رقم (01-01) المؤرخ في 27 فيفري 2001 والذي تضمن تعديلات جوهرية على قانون النقد والقرض، أبرزها الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض، و أصبح يتولى تسيير و إدارة و مراقبة البنك المركزي، محافظ يساعده ثلاثة نواب و مجلس الإدارة و مراقبان، بحيث يتكون مجلس إدارة بن الجزائر من المحافظ رئيسا و نوابه، بالإضافة إلى ثلاثة موظفين معينين بمرسوم رئاسي، و طبقا لأحكام المادتين 19 و43 مكرر من الأمر 01-01 المتعلق بالنقد و القرض (2001) يتشكل مجلس النقد و القرض في إطار التعديل المستحدث من جميع أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر ، إضافة إلى ثلاث شخصيات يختارون بناءً على خبرتهم وكفاءتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية و يصدر تعيينهم بمرسوم رئاسي (ص ص 4-5).

ب. الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض: تم إقرار الأمر الرئاسي (03-11) المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 26 أوت 2003، والذي أدى إلى الغاء قانون النقد والقرض طبقا لنص المادة 142، وقد صدر هذا الأمر في ظل أزمة مصرفية حادة شهدها النظام المصرفي الجزائري، تمثلت في انهيار عدد بنك البنوك الجزائرية الخاصة، أبرزها بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، الأمر الذي كشف وجود قصور في الأحكام الرقابية التي تضمنها قانون (90-10).

وتتمثل أبرز التعديلات الواردة في هذا الأمر والمتعلقة بهيئات بنك الجزائر فيما يلي (ناصر، 2006، الصفحات 276-277):

- تشكيلة مجلس إدارة بنك الجزائر: يتكون من سبعة أعضاء، وهم المحافظ الذي يتولى الرئاسة، ونوابه الثلاثة، وثلاثة موظفين ساميين معينين بمرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

– مجلس النقد والقرض: يتكون من أعضاء مجلس الإدارة، وشخصيتين لهما كفاءة في المسائل الاقتصادية والنقدية، وتعينان بمرسوم رئاسي.

– اللجنة المصرفية: تتكون من المحافظ رئيسا، وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجالات المصرفية والمالية والمحاسبية، بالإضافة إلى قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا، يقوم باختيارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، ويعين رئيس الجمهورية أعضاء هذه اللجنة لمدة خمس سنوات، تخول هذه اللجنة مراقبة البنوك والمؤسسات المالية بناء على الوثائق المقدمة وفي عين المكان، ويكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه المراقبة لحساب اللجنة بواسطة أعوانه، وقد منحت لهذه الأخيرة صلاحيات واسعة في الرقابة وتوقيع العقوبات، والتي قد تصل إلى سحب الاعتماد مثلما هو مخول لمجلس النقد والقرض.

- هيئة المراقبة: تتألف من مراقبين يعينان بمرسوم رئاسي، بحكم خبرتهم في الشؤون المالية والمحاسبية المتصلة بالبنوك المركزية، ويتوجب عليهم تقديم تقرير إلى الوزير المكلف بالمالية في موعد لا يتجاوز الأربعة الأشهر التي تعقب انقضاء السنة المالية.

ج. الأمر رقم (10-04) المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض: تضمن هذا الامر تعديلات جوهرية على النظام المصرفي الجزائري، بحيث نصت المادتين 52 و 83 منه (2010) على التزام جميع البنوك العاملة في الجزائر بالاحتفاظ بحساب جار دائن لدى بنك الجزائر و ذلك لتلبية حاجات عمليات التسوية المتعلقة بنظم الدفع، كما أقر الأمر على حرص الترخيص للاستثمارات الأجنبية في البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري إلا وفقا لصيغة الشراكة التي تكفل احتفاظ المساهمة الوطنية المقيمة بالحصة الأكبر من رأس المال بنسبة لا تقل عن 51% (ص ص 11-12).

د. القانون رقم (17-10) المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد و القرض: تم إصدار هذا القانون كاستجابة للأوضاع الصعبة التي واجهتها الجزائر إثر تدهور أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و ما ترتب عنها من تراجع حاد في الإيرادات العامة للدولة، و لمعالجة عجز الميزانية العامة قررت السلطات الجزائرية اعتماد آلية التمويل الغير التقليدي، مما استدعى تعديل قانون النقد و القرض بالقانون 17-10، و بموجب المادة 45 مكرر من هذا القانون (2017) خول لبنك الجزائر و لمدة خمس سنوات وبصفة استثنائية الاقتناء المباشر للسندات المالية الصادة عن الخزينة العمومية، و ذلك بهدف المساهمة في (ص04):

- سد الاحتياجات المالية لخزينة الدولة.
- تمويل الدين العام المحلي.
- توفير التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

الفرع الثاني: الإطار الهيكلي للنظام المصرفي الجزائري استنادا للأمر 03-11

يعتبر الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض منعطفا تشريعيا حاسما في تطوير النظام المصرفي الجزائري، بحيث أدخل تعديلات جوهرية على كافة مكونات الجهاز المصرفي سواء كان ذلك على بنك الجزائر أو على البنوك والمؤسسات المالية.

أولا: بنك الجزائر: أسفر عن إصدار قانون النقد والقرض تغير تسمية البنك المركزي ليصبح بنك الجزائر، وقد حددت المادة 09 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (2003) الطبيعة القانونية لبنك الجزائر باعتباره مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية مع اكتسابه صفة التجار في إطار تعاملاته مع الغير (ص 04).

يطبق بنك الجزائر معايير المحاسبة التجارية، ويعفى من الالتزام بأحكام المحاسبة العمومية ومن الخضوع لرقابة مجلس المحاسبة ولا إلى القيد بالسجل التجاري، ويعفى من الخضوع إلى جميع الضرائب على كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، وكذلك يعفى من مختلف الحقوق، الرسوم والأعباء الضريبية مهما كانت طبيعتها، ورأسماله بالكامل ملك للدولة، كما يحق له انشاء فروع أو وكالات في مختلف الولايات حسب الحاجة، فيما تتولى إدارته جهازين رئيسيين هما المحافظ ومجلس الإدارة (لطرش، 2013، صفحة 349).

وطبقا لنصوص المواد من 35 إلى 38 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (2003) تتمثل الصلاحيات المخولة لبنك الجزائر فيما يلي(ص07):

- يتولى تحديد ووضع الشروط والإجراءات المنظمة لعمليات الاقتراض من الخارج والترخيص بتنفيذها، مع استثناء القروض المبرمة من قبل الدولة أو لحسابها.
- يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب عمليات توزيع القرض.
- ضمان حسن إدارة وتسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط آليات سوق الصرف.
- مساندة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، وتمثيلها عند الحاجة لدى هذه المؤسسات أيضا في المؤتمرات الدولية.
- إصدار النقد ضمن شروط التغطية المحددة.
- إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها.

– يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الإدارات المالية تزويده بكل المعلومات والإحصائيات، وذلك لمتابعة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية وميزان المدفوعات و المديونية الخارجية.

أ. المحافظ: وفقا لنصوص المواد 20-22 من قانون النقد والقرض (1990) يتم تعيين المحافظ ونوابه بمرسوم رئاسي ، مع تحديد فترة ولاية المحافظ بست سنوات، وخمسة سنوات بالنسبة لنوابه، وتكون هذه المدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، كما يصدر قرار إقالتهم بمرسوم من رئيس الجمهورية عند ثبوت العجز الصحي أو ارتكاب مخالفة في أداء مهامهم (ص523)، و استنادا إلى المادتين 16 و17 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (2003) يصدر تعيين المحافظ ونوابه بمرسوم رئاسي بفترة ولاية غير محدودة، فيما تتضمن المهام الجوهرية للمحافظ ما يلي (ص ص 4-5):

- إدارة شؤون بنك الجزائر
- التوقيع على جميع المحاضر والاتفاقيات المتعلقة بالسنوات المالية والحصيلة وحسابات النتائج.
- يقوم بتمثيل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية التابعة للدول الأجنبية والهيئات المالية الدولية
- تحديد صلاحيات نوابه ويوضح سلطاتهم.
- تعيين ممثلي بنك الجزائر في مجالس المؤسسات الأخرى.
- يقوم بتوظيف أعوان بنك الجزائر وترقيتهم، مع احتفاظه بحق العزل والفصل.

ب. مجلس الإدارة: ووفقا للمادة 19 من قانون النقد والقرض (1990) كانت اختصاصات مجلس الإدارة تمارس من قبل مجلس النقد والقرض، إلى أن يتم الفصل بينهما بموجب الأمر 01-01، وترسيخه بالأمر 03-11، واستنادا إلى المادة 19 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (2003) يضم مجلس الإدارة في تركيبته من

المحافظ ونوابه الثلاثة، بالإضافة إلى ثلاثة موظفين آخرين يصدر تعيينهم بمرسوم رئاسي، ويخول له مجموعة من الصلاحيات تتمثل أهمها فيما يلي (ص 05):

- اجراء المداولات بشأن تنظيم بنك الجزائر وقرارات انشاء الوكالات والفروع أو اغلاقها.
- تحديد اللوائح المطبقة في بنك الجزائر.
- المصادقة على القانون الأساسي للموظفين في البنك وهيكل ونظام رواتبهم.
- شراء الممتلكات العقارية والتصرف في شؤونها.
- يتولى البت في جدوى اللجوء للدعاوي القضائية المرفوعة باسم بنك الجزائر والترخيص بإجراء المصالحات والمعاملات.
- تحديد الميزانية السنوية لبنك الجزائر.
- الاطلاع على جميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.

ثانيا: البنوك والمؤسسات المالية: أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء الهيئات المالية، سواء اتخذت شكل بنوك تجارية أو مؤسسات مالية (لطرش، 2013، صفحة 355).

أ. البنوك التجارية: يعرف البنك التجاري وفقا لنص المادة 70 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أنه المؤسسة المصرفية المخولة قانونيا بالقيام بالعمليات المنصوص عليها في المواد 66-68 ضمن نطاق نشاطها المهني العادي (لطرش، 2013، صفحة 355).

وبالاستناد إلى نص المادة 66 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (2003) يتضح تعريف البنك بأنه المؤسسة المالية المختصة بممارسة بالعمليات التالية (ص 11):

- قبول الودائع من الجمهور.
- تقديم التسهيلات الائتمانية.
- توفير أدوات الدفع للعملاء وتسييرها.

ب. المؤسسات المالية: طبقا لأحكام المادة 71 من الأمر 03-11، تعرف المؤسسات المالية بأنها المؤسسات التي تمارس كافة العمليات المالية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور، وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف العملاء، ويعني ذلك أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير، وتتمثل المصادر الأساسية للأموال المستخدمة في راس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والمدخرات طويلة المدى (لطرش، 2013، صفحة 355).

وطبقا لنص المادة 72 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (2003) تشمل العمليات المخولة للمؤسسات المالية وفقا لهذا الأمر ما يلي (ص12):

- عمليات الصرف الأجنبي والاستثمار في الذهب والمعادن الثمينة والقطع النقدية المعدنية
- الاستثمار في القيم المنقولة والمنتجات المالية واكتتباها وشرائها بالإضافة إلى تسييرها وحفظها وبيعها.
- الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية.

ج. البنوك والمؤسسات المالية الوطنية الخاصة والأجنبية: منذ صدور قانون النقد والقرض، أصبح بإمكان القطاع الخاص الانخراط في النشاط المصرفي عبر تأسيس بنوك ومؤسسات مالية خاصة، كما أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية تأسيس مكاتب تمثيلية أو فروعا لها في الجزائر مع ضرورة امتثالها لإطار القانوني الجزائري (لطرش، 2013، الصفحات 355-356).

ووفقا لأحكام المواد 83-84 و85 و82 و88 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض (2003) تتخذ فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الشكل القانوني لشركات مساهمة، ويخضع انشائها إلى ترخيص مسبق الذي يصدر عن مجلس النقد والقرض مع مراعاة تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، كما يشترط في هذه المؤسسات أن تتوفر على رأسمال مبرأ كليا ونقدا بحيث لا يقل عن الحد الأدنى من المبلغ المنصوص عليه بموجب النظام الصادر عن المجلس (ص 14).

الفرع الثالث: التركيبة الهيكلية للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

شهد القطاع المصرفي الجزائري نهاية سنة 2021 تركيبة هيكلية تضم 27 بنكا ومؤسسة مالية، موزعة وفقا لطبيعة نشاطها على النحو التالي: ستة بنوك عمومية، و ثلاثة عشر بنكا خاصا، بما في ذلك بنك واحد ذو رأسمال مختلط، ومؤسستان ماليتان عموميتان، و خمس مؤسسات متخصصة في نشاط الإيجار التمويلي، ثلاثة منها عمومية، بالإضافة إلى تعاضدية التأمين الفلاحي المعتمدة لممارسة الأنشطة المصرفية، و التي اكتسبت صفة المؤسسة المالية اعتبارا من نهاية عام 2009 (التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي، 2022، صفحة 49).

أولا: البنوك العمومية: يشتمل القطاع المصرفي الجزائري على ستة (06) بنوك تابعة للقطاع العام، وهي مهيمنة هيمنة واضحة على القطاع المصرفي من حيث انتشارها الجغرافي، إذ تستحوذ على شبكة تضم 1202 وكالة وفقا لما ورد في تقرير بنك الجزائر لعام 2021، وهي كالتالي:

أ. البنك الوطني الجزائري (BNA): حصل البنك الوطني الجزائري على الاعتماد الرسمي في عام 1995 بموجب المقرر رقم (95-04) المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 و الذي نص على تأسيسه كشركة مساهمة تتمتع بالصفة

المصرفية مع تخويله صلاحية ممارسة كافة الأنشطة و العمليات المصرفية المعترف بها قانونا (المادة الأولى و المادة 02، 1995)، و يعد أول مؤسسة مصرفية تحصل على الاعتماد عقب مداولات مجلس النقد و القرض، و قد شهد عام 2018 زيادة في رأسماله من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري، كما يصنف البنك الوطني الجزائري ضمن أبرز البنوك النشطة و الفاعلة في النظام المصرفي الجزائري بفضل بنيته التحتية التي تشمل 227 تخضع لإشراف 21 مديرية جهوية موزعة على مختلف أنحاء التراب الوطني (" *التعريف بالبنك* "، 2024).

ب. القرض الشعبي الجزائري (CPA): وفقا لأحكام المادة الأولى الواردة في المقرر رقم (97-02) تم منح الاعتماد المصرفي سنة 1997 للقرض الشعبي الجزائري بصفته شركة مساهمة ذات طابع بنكي (ص32)، وتبلغ قيمة رأسماله حاليا200 مليار دينار جزائري ويضم 161 وكالة منتشرة عبر كامل التراب الوطني (" *نبذة عن البنك* "، 2024).

ج. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): استنادا إلى نصوص المادتين الأولى و الثانية من المقرر رقم (97-01)لسنة 1997، حصل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط على الاعتماد بصفة بنك يخول له القيام بكافة الأنشطة و العمليات المحددة في المواد 110-113 من القانون رقم 90-10 باستثناء عمليات التجارة الخارجية و ذلك طبقا للمقرر رقم (97-01) المؤرخ في 6 أفريل 1997(ص31)، بحيث يضم في هيكله التنظيمي تحت إدارة 17 مديرية إلى جانب 25 وكالة رقمية (" *البنك بالأرقام* "، بلا تاريخ)، كما تم زيادة رأسماله سنة 2018 من 14 مليار دينار جزائري ليصل إلى 46 مليار دينار جزائري (" *عن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط –بنك* "، 2018).

د. البنك الخارجي الجزائري (BEA): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (02-04) لسنة 2002 تم منح الاعتماد للبنك الخارجي الجزائري بصفته مؤسسة مصرفية (ص31)، ويبلغ رأسماله 230 مليار دينار جزائري ولديه شبكة مصرفية تضم 105 موزعة على مختلف أنحاء التراب الوطني تحت إشراف11 مديرية جهوية (Rapport D'ACTIVITE ANNUEL, 2021, p. 09).

هـ. بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): وفقا لنصوص المادتين الأولى والثانية من المقرر رقم (02-05) (2002) حصل البنك الفلاحة والتنمية الريفية على الاعتماد بصفته بنكا مع تخويله صلاحية تنفيذ كافة العمليات والأنشطة المصرفية المعترف بها (ص32)، ويضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هيكله التنظيمي شبكة تتألف من 321 وكالة و39 مجمع استغلال جهوي منتشرة عبر كافة التراب الوطني (*" بنك الفلاحة و التنمية الريفية " بدر*، 2023).

و. بنك التنمية المحلية (BDL): استنادا إلى المادة الأولى من المقرر رقم (02-03) (2002) منح بنك الجزائر الاعتماد لبنك التنمية المحلية بصفته مؤسسة مصرفية (ص 31)، ويتوفر على شبكة مصرفية تضم 168 وكالة منتشرة عبر كافة أنحاء التراب الوطني (" *شبكتنا التجارية* "، 2024).

ثانيا: البنوك الخاصة:

أ. البنوك الخاصة الأجنبية: عقب سحب الاعتماد لبنك كريدي اقريكول كربورات وانفاستمنت بنك ألجيري في مارس 2021 بموجب المقرر رقم (02-21)، استقر عدد البنوك الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري عند ثلاثة عشر (13) بنكا، منها (12) بنكا خاصا برأسمال أجنبي وبنك واحد خاصا برأسمال مختلط.

1. سيتي بنك الجزائر (Citibank N.A Algeria): وفقا لأحكام المادتين الأولى والثانية من المقرر رقم (98-02) الصادر عام 1998 تم منح الاعتماد لمؤسسة سيتي بنك ن.أ الجزائر لمزاولة نشاطها كفرع تابع للبنك الأجنبي سيتي بنك ن.أ والذي يتخذ من مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية مقرا رئيسيا له وذلك برأسمال يبلغ 500000000د.ج ويقوم هذا البنك بكافة العمليات والأنشطة المصرفية المعترف بها قانونيا (ص35).

2. بنك ABCفي الجزائر (المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر): حصلت المؤسسة العربية المصرفية على الاعتماد المصرفي في عام 1998 بموجب المقرر رقم (98-07) المؤرخ في 24 سبتمبر 1998 برأسمال اجتماعي قدره 1183200000 د.ج وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر المذكور(ص39)، ويضم بنك ABC الجزائر حاليا 24 فرعا موزعا جغرافيا على أكثر من 15 ولاية بالإضافة إلى 8 شبابيك مخصصة للصيرفة الإسلامية والمدمجة ضمن وكالات البنك اعتبارا من عام 2021 ("*أرقام* "، 2025).

3.ناتكسيس الجزائر (Natexis Algerie): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (99-01) تم منح الاعتماد المصرفي لبنك ناتكسيس الجزائر في عام 1999 بصفته مؤسسة مصرفية تتخذ الشكل القانوني لشركة المساهمة وبرأسمال مقدر ب 500000000 دينار جزائري (ص24)، ويعتبر هذا البنك بمثابة الفرع الجزائري لمجموعة (BPCE) المدعومة من ناتكسيس وأول بنك أوروبي أنشئ في الجزائر ويضم البنك شبكة من 28 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني ويقدم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة إلى جانب المهنيين و الأفراد الجزائريين (" *نتيكسيس الجزائر شريك سيلابس* "، 2018).

4.سوسيتي جينيرال الجزائر: استنادا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (99-03) الصادر في عام 1999 تم منح الاعتماد لهذه المؤسسة بصفتها بنكا يتخذ الشكل القانوني لشركة المساهمة وذلك برأسمال اجتماعي محدد بمبلغ 500000000 دينار جزائري (ص ص 25-26).

5.البنك العربي ش م ع الجزائر (AB PLC): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (01-02) الصادر في عام 2001 تم منح الاعتماد المصرفي للبنك العربي ش م ع الجزائر بصفت فرعا تابعا للبنك العربي الذي تخذ من عمان مقرا رئيسيا له و ذلك برأسمال مقدر ب 500000000 دينار جزائري (ص 24)، و تأسس البنك العربي في الأردن عام 1930 ويعد من أكبر الشبكات المصرفية على المستوى العالمي حيث يضم أكثر من 600 فرع بما في ذلك الفرع الجزائري و يقدم مجموعة شاملة من الخدمات و المنتجات المصرفية المصممة لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة للأفراد و المؤسسات ("*لمحة عن البنك* "، 2024).

6.بي. ن. بي. باريباس-الجزائر (BNP Paribas-El-Djazair): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (02-01) الصادر في عام 2002 تم اعتماد بنك ب.ن.ب.باريباس الجزائر برأسمال مقدر ب 500000000 دينار جزائري (ص 87).

7. ترست بنك الجزائر (Trust BA): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (02-06) لعام 2002 تم منح الاعتماد لترست بنك الجزائر بصفته بنكا وبرأسمال اجتماعي مقدر ب 750000000 دينار جزائري (ص 19).

8. بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر (Housing Bank For Trade and Finance): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (03-02) الصادر في عام 2003 تم منح الاعتماد لبنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر لمزاولة النشاط المصرفي برأسمال اجتماعي قدره 2400000000 دينار جزائري (ص 22).

9.بنك الخليج الجزائر (AGB): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (03-03) الصادر في عام 2003 تم منح الاعتماد لبنك الخليج – الجزائر برأسمال اجتماعي يقدر ب 1600000000 دينار جزائري (ص 35).

10.فرنسبنك الجزائر (FransaBank El-Djazair): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (06-03) لعام 2006 تم منح الاعتماد لبنك فرنسبنك الجزائر بصفته مؤسسة مصرفية وبرأسمال اجتماعي يقدر ب 2500000000 دينار جزائري (ص 23).

11. بنك إتش أس بي سي الجزائر (H.S.B.C Algerie): استنادا على أحكام المادة الأولى من المقرر رقم (08-01) الصادر في عام 2008 تم منح الاعتماد لبنك إتش أس بي سي (H.S.B.C) الجزائر بصفته فرع تابع للبنك الفرنسي إتش أس بي سي فرنسا برأسمال يقدر ب 2500000000 دينار جزائري (ص 32).

12. بنك السلام الجزائر (Al Salam Bank Algeria): استنادا إلى أحكام المادة الأولى من المقرر رقم (08-02) لعام 2008 تم منح الاعتماد لبنك السلام في الجزائر وبرأسمال اجتماعي يقدر ب 7200000000 دينار جزائري (ص 27).

ب. البنوك الخاصة المختلطة: يعتبر بنك البركة الجزائري المؤسسة المصرفية الوحيدة في الجزائر التي تعمل برأسمال مختلط والذي سنتطرق اليه فيما يلي:

1. بنك البركة الجزائري (Banque Al Baraka Algerie): حصل بنك البركة الجزائري على الاعتماد عام 1991 كأول بنك إسلامي في الجزائر يزاول نشاطه وخدماته بالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وتأسس برأسمال مختلط يقدر ب 500000000 دينار جزائري وقد شهد نموا مستمرا ليصل عام 2020 إلى 20 مليار دينار جزائري (" *عن بنك البركة الجزائري* "، بلا تاريخ).

ثالثا: المؤسسات المالية: بلغ عدد المؤسسات المالية العاملة في القطاع المصرفي الجزائري مع نهاية عام 2021 سبع (07) مؤسسات موزعة كالآتي: خمس مؤسسات تعمل في مجال الإيجار المالي، ومؤسسة تعاضدية واحدة متخصصة في التأمين الفلاحي:

أ. شركة إعادة تمويل الرهن العقاري (SRH): وفقا لنص المادة الأولى من المقرر رقم (98-01) الصادر عام 1998 تم اعتماد شركة إعادة تمويل الرهن العقاري كمؤسسة مالية في الجزائر برأسمال يقدر ب 3290000000 دينار جزائري (ص ص 27-28).

ب. الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف (SOUFINANCE-SPA): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (01-01) الصادر في عام 2001 تم منح الاعتماد للشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف في الجزائر بصفتها مؤسسة مالية وبرأسمال اجتماعي يقدر ب 5000000000 دينار جزائري (ص 16).

ج. الشركة العربية للإيجار المالي (ALC): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (02-02) الصادر في عام 2002 تم منح الاعتماد للشركة العربية للإيجار المالي باعتبارها مؤسسة مالية في الجزائر برأسمال يقدر ب 758000000 دينار جزائري (ص28).

د. المغاربية للإيجار المالي – الجزائر (MLA): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (06-02) الصادر في عام 2006 تم منح الاعتماد لتأسيس شركة اعتماد إيجاري في الجزائر باسم المغاربية للإيجار المالي الجزائر برأسمال اجتماعي يقدر ب 1000000000 دينار جزائري (ص26).

هـ. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA): استنادا لأحكام المادة الأولى من النظام رقم (95-01) الصادر عام 1995تم منح الترخيص للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للقيام بالأعمال والأنشطة المصرفية المتخصصة لخدمة عملاء القطاع الزراعي الإنتاجي وقطاعات تربية المواشي والغابات والصيد البحري (ص20)، ومع نهاية عام 2009، حصل الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية على الترخيص المصرفي لمزاولة العمليات المصرفية المخولة قانونيا للمؤسسات المالية وذلك استنادا إلى أحكام النظام رقم (07-09) المؤرخ في 20 ديسمبر 2009.

و. الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (11-02) الصادر في عام 2011 تم منح الاعتماد للشركة الوطنية للتأجير المالي بصفتها مؤسسة مالية في الجزائر برأسمال يقدر ب 3500000000 دينار جزائري (ص53).

ز. إيجار ليزينغ الجزائر (ILA): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (12-02) الصادر في عام 2012 تم منح الاعتماد المؤسسة المالية إيجار ليزينغ الجزائر برأسمال يقدر ب 3500000000 دينار جزائري (ص31).

ح. الجزائر إيجار (EDI): وفقا لأحكام المادة الأولى من المقرر رقم (12-03) الصادر في عام 2012 تم منح الاعتماد للمؤسسة المالية الجزائر إيجار برأسمال يقدر ب 3500000000 دينار جزائري (ص27).

الجدول(4-20): الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي الجزائري نهاية عام 2021

البنوك			المؤسسات المالية
البنوك العمومية	البنوك الخاصة		
	البنوك الخاصة الأجنبية	البنوك الخاصة المختلطة	
البنك الوطني الجزائري	سيتي بنك الجزائر	بنك البركة الجزائري	شركة إعادة تمويل الرهن العقاري
القرض الشعبي الجزائري	المؤسسة المصرفية العربية الجزائر		الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	ناتكسيس الجزائر		الشركة العربية للإيجار المالي
البنك الخارجي الجزائري	سوسيتي جينيرال		المغاربية للإيجار المالي – الجزائر
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	البنك العربي ش م ع الجزائر		الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
بنك التنمية المحلية	البنك الوطني لباريس "باريبا" الجزائر		الشركة الوطنية للإيجار المالي
	ترست بنك الجزائر		إيجار الجزائر
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر)		الجزائر إيجار
	بنك الخليج الجزائر		
	فرنسبنك الجزائر		
	بنك إتش أس بي سي الجزائر		
	مصرف السلام الجزائر		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

على الرغم من انفتاح القطاع المصرفي الجزائري، لاسيما عقب إصدار القانون رقم 90-10 الذي أتاح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية للدخول على السوق الجزائرية في شكل شركات مساهمة تخضع لأحكام القانون الجزائري، إلا أن البنوك العمومية بقيت مهيمنة على القطاع المصرفي من حيث الانتشار الجغرافي لعدد الوكالات التي بلغت في نهاية عام 2021 وفقا لتقرير بنك الجزائر ب 1202 وكالة تابعة للبنوك العمومية و401 وكالة تابعة للبنوك الخاصة، فيما سجلت المؤسسات المالية 97 وكالة.

المطلب الثاني: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر

في إطار السعي نحو الشمول المالي عمل بنك الجزائر على دعم البنية التحتية المالية، من خلال إصدار مجموعة من القوانين، الأنظمة، التعليمات ومختلف المذكرات التي تنظم عمل البنوك والمؤسسات المالية، وتوسيع شبكة الفروع المصرفية ونقاط وصولها خاصة في المناطق النائية والريفية بهدف تسهيل وصول مختلف فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية، بالإضافة إلى تطوير الدفع الالكتروني وهذا ما يعد من بين الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي، و بالرغم من الجهود التي بذلها بنك الجزائر إلا أنه لايزال الملايين من البالغين مستبعدين ماليا ولعل بين أسباب ضعف معدلات الشمول المالي نقص الثقافة المالية خاصة في أوساط النساء، بالإضافة إلى ضعف الانتشار المصرفي، وارتفاع معدلات البطالة، نقص الاعتماد على المدفوعات الرقمية، وتنامي الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الأول: دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي

باعتبار بنك الجزائر هو الجهة المسؤولة عن السياسة النقدية في البلاد، فهو يتولى دورا مهما في تعزيز الشمول المالي من خلال العديد من الاستراتيجيات، لذا سنتطرق إلى دوره في تعزيز الشمول المالي من خلال النقاط التالية:

أولا: دعم البنية التحتية المالية: يعتبر وجود بنية تحتية مالية أحد الركائز الأساسية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتحقيق بيئة ملائمة له، وفي هذا الصدد يسعى بنك الجزائر إلى تطوير البنية التحتية المالية بهدف وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، والتي تتضمن إضافة إلى البيئة التشريعية الملائمة تعزيز الانتشار المصرفي للبنوك والوكالات عبر كافة المناطق، تطوير نظم الدفع والتسوية، إلى جانب الاستفادة من التطورات التكنولوجية.

أ. البيئة التشريعية: يسعى بنك الجزائر لتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار مجموعة من القوانين، الأنظمة، التعليمات ومختلف المذكرات التي تنظم عمل البنوك والمؤسسات المالية، ومن أهمها ما يلي:

1. التعليمة رقم 03-2012 المؤرخة في 26 ديسمبر 2012 المحددة للتدبير المتعلق بالحق في حساب.

2. مذكرة إلى البنوك والمؤسسات المالية رقم 01 لسنة 2018 المؤرخة في 14 فيفري 2018 والمتعلقة بتطوير الشمول المالي.

3. مذكرة إلى البنوك والمؤسسات المالية رقم 02 المؤرخة في 19 جوان 2018 المتعلقة بتدابير إضافية في مجال الشمول المالي تتعلق بمدخرات الأفراد بالعملة الأجنبية.

4. النظام رقم (2018-02) المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

5. النظام 02-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

6. التعليمة رقم 2020-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

7. النظام رقم 01-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

ب. الانتشار البنكي: يعمل بنك الجزائر على توسيع شبكة الفروع المصرفية ونقاط وصولها خاصة في المناطق النائية والريفية بهدف تسهيل وصول مختلف فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وهذا ما يعد من العوامل الرئيسية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

1. تطور عدد الفروع المصرفية: يمثل الجدول التالي التطور الزمني لعدد الفروع المصرفية الموزعة بين المناطق الحضرية والريفية في الجزائر عبر الفترة الزمنية (2009-2021).

الجدول(4-21): تطور عدد الفروع المصرفية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

السنة	عدد الفروع المصرفية	عدد الفروع المصرفية في المناطق الحضرية	عدد الفروع المصرفية في المناطق الريفية
2009	1300	1242	58
2010	1282	1230	52
2011	1356	1267	89
2012	1391	1302	89
2013	1418	1329	89
2014	1437	1347	90
2015	1469	1378	91
2016	1488	1398	90
2017	1506	1412	94
2018	1537	1442	95
2019	1534	1434	100
2020	1549	1443	106
2021	1572	1464	108

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (2023 ,"*Nombre d'agences par wilaya* ")

من خلال البيانات المذكورة في الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الفروع المصرفية شهد نموا تدريجيا عبر كافة التراب الوطني خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2009 إلى 2021، مع وجود تفاوت واضح في التوزيع الجغرافي لهذه الفروع، إذ تشهد المناطق الحضرية كثافة مصرفية عالية مقارنة بالمناطق الريفية.

وخلال فترة الدراسة (2009-2021) ارتفع عدد الفروع المصرفية من 1300 وكالة تقريبا إلى 1572، مسجلا بذلك زيادة قدرها 272 وكالة على مدار 12 سنة عبر كافة التراب الوطني، وهو ما يعتبر غير كافي لتلبية متطلبات الانتشار المصرفي والوصول الجغرافي المطلوب.

2. تطور عدد الشبابيك المصرفية نسبة إلى عدد السكان في سن العمل في الجزائر خلال الفترة (2009-2021):

الجدول(4-22): تطور عدد السكان النشطون إلى عدد الشبابيك المصرفية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

السنوات	عدد السكان النشطون لكل شباك مصرفي
2009	7900
2010	7900
2011	7400
2012	7200
2013	8000
2014	7500
2015	7600
2016	7680
2017	7667
2018	8154
2019	8239
2020	7752
2021	7293

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (التقارير السنوية لبنك الجزائر (2017-2018-2019-2020-2021)، بلا تاريخ)

والشكل التالي يمثل تطور عدد السكان النشطون (في سن العمل) لكل شباك مصرفي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)، باعتبار أن هذه الشريحة السكانية تمثل الفئة المستهدفة الرئيسية للخدمات المصرفية وأكبر المستفيدين من انتشار الفروع المصرفية على المستوى الوطني.

الشكل (4-22): تطور مؤشر عدد السكان في سن العمل لكل شباك مصرفي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

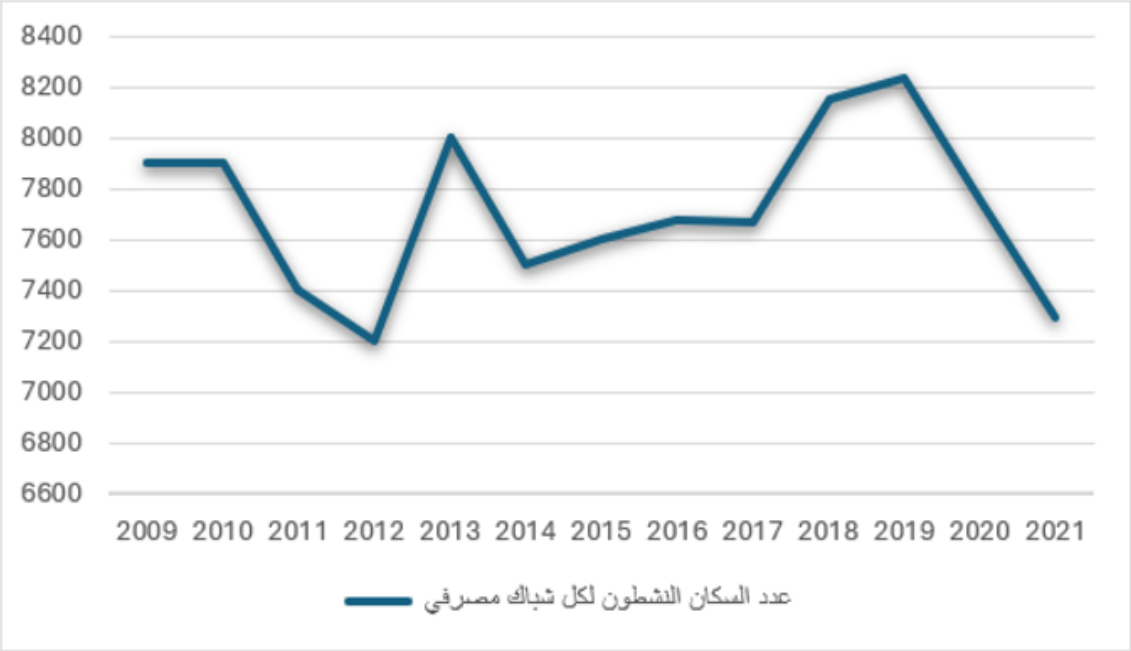

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-22)

توضح المعطيات الواردة في الشكل أعلاه، والجدول رقم (4-22) بأنه على الرغم من التوسع في الشبكة المصرفية ابتداءً من عام 2009، إلا أن معدل التغطية المصرفية للسكان في سن العمل قد حقق تطورا متواضعا، إذ تراجع عدد السكان النشطين لكل شباك مصرفي من 7900 إلى 7293 خلال الفترة المدروسة (2009-2021).

ج. تطوير نظم الدفع والتسوية: في إطار تطوير نظم الدفع والتسوية في الجزائر لتسهيل تنفيذ مختلف العمليات المالية والمصرفية بين الأفراد والمؤسسات وتسويتها في مواعيدها المناسبة والحد من المخاطر المرتبطة بها وتعزيز الشفافية بما يضمن تعزيز الشمول المالي من خلال الاستمرار في تقديم الخدمات والمنتجات المالية المناسبة، تم تطبيق نظامين متطورين للدفع المصرفي الالكتروني، في عام 2006 بحيث يلتزم كلا النظامين بمعايير الأمان و الشفافية و الفعالية المعتمدة من قبل لجنة أنظمة الدفع والتسوية لدى بنك التسويات الدولية، يشمل ذلك نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) الذي تم اطلاقه في فيفري 2006 كركيزة أساسية لتطوير و عصرنة أنظمة الدفع، إضافة إلى نظام المقاصة الإلكترونية (ATCI) الذي بدأ العمل به في ماي 2006 (التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، 2014، الصفحات 115-116).

1.نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة (ARTS): يعرف نظام آرتس (ARTS) بأنه نظام للتسوية الاجمالية الآنية يهدف إلى معالجة المدفوعات المصرفية عالية القيمة والتي تتضمن المبالغ التي تساوي أو تفوق مليون دينار، مع ضمان الأمان والفورية في التنفيذ (التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2017، صفحة 102).

بالاعتماد على المعطيات الرسمية الواردة في التقارير السنوية لبنك الجزائر، تم جمع البيانات المتعلقة بتطور حجم وقيمة المعاملات المنجزة عبر نظام آرتس خلال الفترة الزمنية (2017-2021)، والتي يوضحها الجدول الموالي:

الجدول(4-23): تطور حجم وقيمة العمليات المنجزة عبر نظام آرتس (ARTS) خلال الفترة الزمنية (2017-2021)

السنوات	عمليات مصرف لمصرف		عمليات البنك المركزي		أرصدة الأنظمة الخارجية		مجموع العمليات المعالجة	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
2017	234813	46795.748	89827	33519.037	6093	10603.114	339227	99896.266
2018	255163	18166.054	99634	73193.796	6122	10261.558	360919	101621.408
2019	246264	23877.05	101081	61113.94	6110	10768.29	353455	95759.28
2020	238204	22121.955	87418	57547.797	6050	10088.687	331672	89758.439
2021	271943	21150.262	86168	39146.724	5783	10793.159	363894	71090.145

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2017-2018-2019-2021)

الشكل (4-23): تطور حجم وقيمة العمليات المنجزة عبر نظام آرتس (ARTS) خلال الفترة الزمنية (2017-2021)

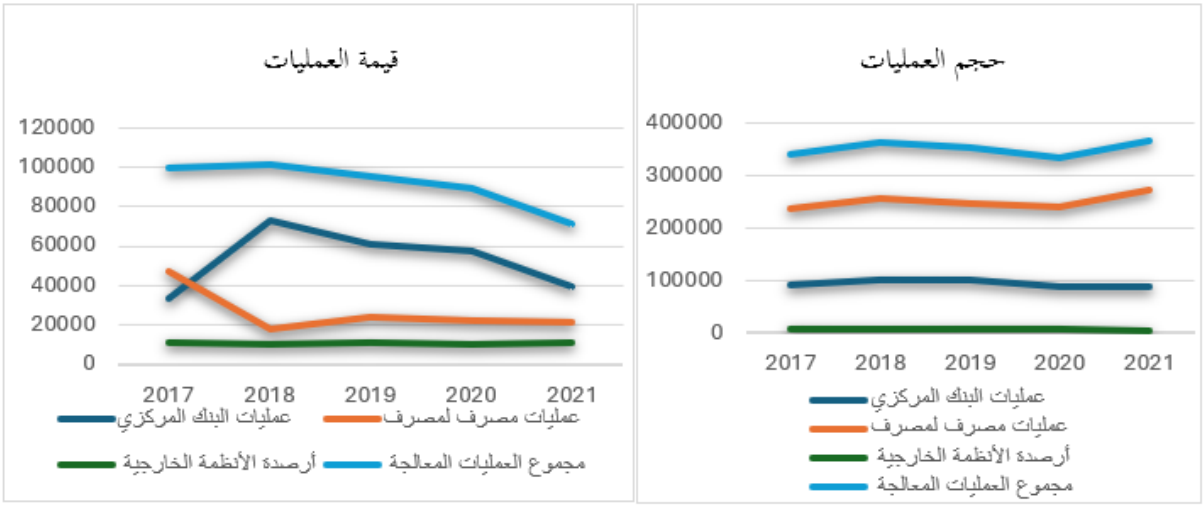

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-23)

توضح المعطيات المعروضة في الجدول أعلاه إلى أن المعاملات بين البنوك تمثل 74% من إجمالي العمليات المعالجة من خلال نظام آرتس (ARTS) خلال عام 2021، و قد سجلت هذه المعاملات نموا ملحوظا خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2017 إلى عام 2021، حيث بلغ الحجم الإجمالي للعمليات المعالجة في عام 2017 نحو 339227 عملية بقيمة إجمالية قدرها 99896.266مليار دينار، محققة بذلك معدل نمو سنوي بنسبة 6.4% أي بفارق إيجابي ب 21692 عملية، و بزيادة تقدر 2% من حيث القيمة و هذا راجع للارتفاع الكبير المسجل في حجم العمليات المسجلة مصرف لمصرف، ثم انخفض هذا الأخير بشكل طفيف و تدريجي ليصل إلى 331672 عملية بقيمة إجمالية قدرها 89758.439 مليار دينار، ثم يواصل الارتفاع عام 2021 محققا نموا قدره 9.7% من ناحية الحجم، مقابل تراجع كبير من ناحية القيمة بمقدار 20.8%.

2.نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الكثيفة آتكي(ATCI): يعرف نظام آتكي بأنه نظام المقاصة الالكترونية المتخصص في معالجة و تسوية جميع أدوات الدفع المتداولة بين الجمهور العريض، و يشمل ذلك الصكوك المصرفية، الأوراق التجارية، و التحويلات و الاقتطاعات المالية، و المعاملات المتعلقة بالبطاقات المصرفية إضافة إلى وسائل الدفع الالكترونية الأخرى (التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2017، صفحة 103)، و يخضع هذا النظام لإدارة مركز المقاصة المسبقة بين البنوك (CPI)، و الذي يعد إحدى الفروع التابعة للبنك المركزي الجزائري، حيث تم تأسيسه على شكل شركة ذات أسهم، مع فتح رأسمالها للبنوك (التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، 2016، صفحة 111)، و وفقا لما نصت عليه المادة الثانية من النظام رقم (05-

06) المتعلق بمقاصة الصكوك و أدوات الدفع الأخرى الخاصة بالجمهور العريض (2005) فإن نظام آتكي يقتصر على معالجة العمليات المالية التي تقل قيمتها الإسمية عن مليون (1) دينار جزائري (ص24).

الجدول (4-24): تطور الحجم والقيمة الإجمالية للعمليات المعالجة عبر نظام المقاصة الالكترونية آتكي (ATCI) خلال الفترة الزمنية (2017-2021)

السنوات	مجموع العمليات عبر المقاصة	
	الحجم	القيمة
2017	22.946	18753.752
2018	25.03	17016.831
2019	27.01	17950.76
2020	34.629	16140.316
2021	48.018	17980.117

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2017-2018-2019-2020-2021)

يتضح من تحليل البيانات الواردة في الجدول أن حجم العمليات المعالجة عبر نظام المقاصة الالكترونية آتكي قد شهد نموا تدريجيا خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2017 إلى عام 2020، بحيث أن اجمالي حجم العمليات المعالجة بلغ 48.018 مليون عملية في عام 2021، مقارنة ب 22.946 مليون عملية في عام 2017 مما يمثل نموا ملحوظا من حيث الحجم، وفي المقابل، سجلت القيمة الاجمالية للعمليات المعالجة عبر المقاصة تذبذبا و تراجعا طفيفا خلال هذه الفترة، بحيث أن قيمة العمليات المسجلة سنة 2021 بلغت 17980.117 مليار دينار سنة 2021 مقارنة ب 18753.752 مليار دينار سنة 2017.

د. الاستفادة من التطورات التكنولوجية: وذلك من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الانترنت والهاتف النقال للوصول إلى كافة فئات المجتمع بأقل تكلفة وجودة عالية.

وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر بإصدار نظام ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية (استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية.. الخ)، وهذا تشجيعا للعملاء على استعمال وسائل الدفع من جهة ودفع البنوك على الابتكار وتقديم منتجات جديدة تتماشى مع المستجدات التكنولوجية المعاصرة (بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي ، 2020، صفحة 03).

وفي إطار تطوير منظومة الدفع الالكتروني في الجزائر، بادرت السلطات الحكومية الجزائرية على انشاء مجموعة من الهيئات المتخصصة، و التي تشمل تجمع النقد الآلي (GIE Monétique) وشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية

بين البنوك (SATIM)، بالإضافة إلى شركة الخدمات البنكية (SSB) التي تعمل على نشر وتعميم أنظمة الدفع الالكتروني (TPE) عبر مختلف المناطق الجغرافية في البلاد لضمان التغطية الشاملة للخدمات *(" وزير المالية يشرف على إفتتاح اليوم الإعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بعنوان: " نحو تشجيع الإدخار لتعزيز الشمول المالي"*، بلا تاريخ).

1.تطور عدد ماكينات الصراف الآلي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2009-2021): يمثل الجدول التالي التطور الزمني لعدد ماكينات الصراف الآلي (الموزعات الآلية للنقود) المنتشرة عبر التراب الوطني، مع التمييز بين التوزيع الجغرافي للأجهزة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2021.

الجدول (4-25): التطور الزمني لعدد ماكينات الصراف الآلي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2009-2021)

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي للفروع المصرفية (DAB)	عدد أجهزة الصراف الآلي في المناطق الحضرية (DAB)	عدد أجهزة الصراف الآلي في المناطق الريفية(DAB)
2009	742	724	18
2010	868	826	42
2011	996	946	50
2012	1050	1020	30
2013	1155	1122	13
2014	1227	1163	64
2015	1286	1243	43
2016	1341	1289	52
2017	1387	1333	54
2018	1421	1365	56
2019	1386	1313	73
2020	1564	1481	83
2021	1665	1573	92

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (*Nombre de DAB et GAB* ", 2023")

يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول أعلاه ما يلي:

- شهد عدد ماكينات الصراف الآلي في الجزائر نموا تدريجيا متصاعدا عبر سنوات الدراسة، حيث ارتفع عددها من 742 ماكينة في عام إلى 1421 ماكينة في عام 2018، وهذا ما يعكس مستوى الاقبال المتزايد للعملاء على خدمات الصراف الآلي، مما يحفز البنوك والمؤسسات المالية على التوسع في توفير هذه الخدمة وزيادة انتشارها، غير أن البيانات تظهر تراجعا طفيفا في عام 2019 ب 35 ماكينة قبل أن تستأنف الأعداد مسارها التصاعدي خلال عامي 2020 و2021.

- وجود تفاوت حاد بين التوزيع الجغرافي لماكينات الصراف الآلي بين المناطق الحضرية والريفية، حيث بلغت الفجوة التوزيعية 1481 ماكينة في عام 2021، مما يعكس عدم التوزان في إتاحة هذه الخدمات عبر مختلف المناطق الجغرافية.

1. تطور عدد أجهزة الدفع الالكتروني (نقاط البيع) في الجزائر: يوضح الجدول التالي التطور الزمني لعدد أجهزة الدفع الإلكتروني (محطات نقاط البيع) المنتشرة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية 2021.

الجدول(4-26): التطور الزمني لعدد أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

السنة	عدد أجهزة الدفع الالكتروني
2009	2639
2010	2897
2011	3047
2012	2965
2013	2985
2014	2737
2015	3035
2016	5049
2017	11985
2018	15397
2019	23762
2020	33945
2021	37561

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: - (" *نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي* "، 2024)

- (بوخاري، 2020، صفحة 146)

ويوضح الشكل البياني التالي التطور الزمني لعدد أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2021:

الشكل(4-24): التطور الزمني لعدد أجهز الدفع الالكتروني (محطات نقاط البيع) في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

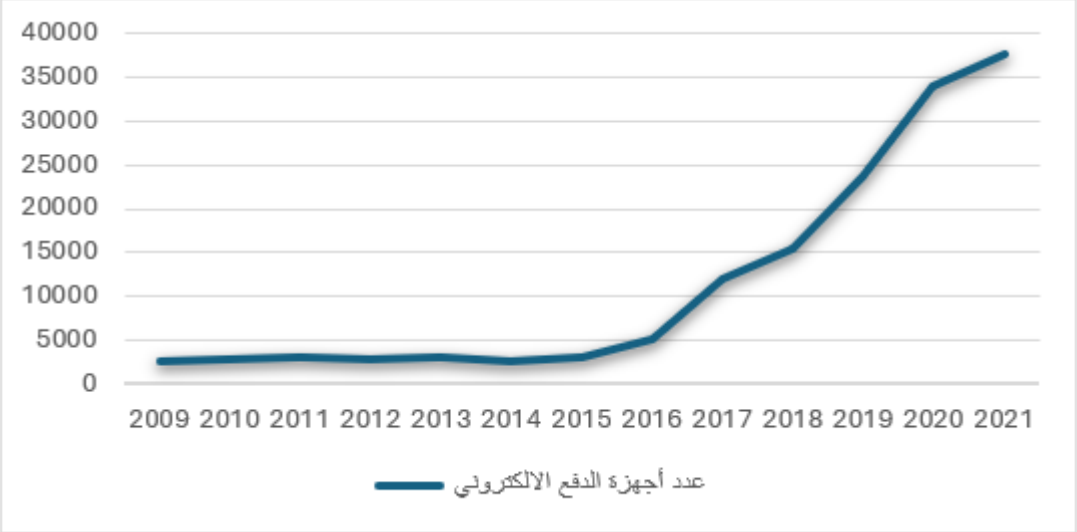

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-26)

يتضح من تحليل الشكل أن عدد أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر قد شهدت استقرارا نسبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2015، تليها نمو ملحوظ ومتدرج اعتبارا من عام 2016 بعدد 5049 جهازا لتبلغ ذروتها عند 37561 جهاز في عام 2021، ويجسد هذا التطور المتصاعد الجهود الحكومية المبذولة والتوجه الاستراتيجي نحو تطوير منظومة الدفع الالكتروني مما يساهم في تعزيز الشمول المالي ووصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.

3. تطور عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر: يوضح الجدول التالي التطور الزمني لعدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2021.

الجدول (4-27): التطور الزمني لعدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

السنوات	عدد المستخدمين	النسبة
2009	3871564	11%
2010	4661325	13%
2011	5481531	15%
2012	6706901	18%
2013	8740144	23%
2014	11628050	30%
2015	15026399	38%
2016	17345912	43%
2017	19745542	48%
2018	20544233	49%
2019	25196167	59%
2020	26505516	61%
2021	29157460	66%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (*WORLD BANK GROUPE Data* ", s.d.")

ويوضح الشكل البياني التالي التطور الزمني لعدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2021:

الشكل (4-25): التطور الزمني لعدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

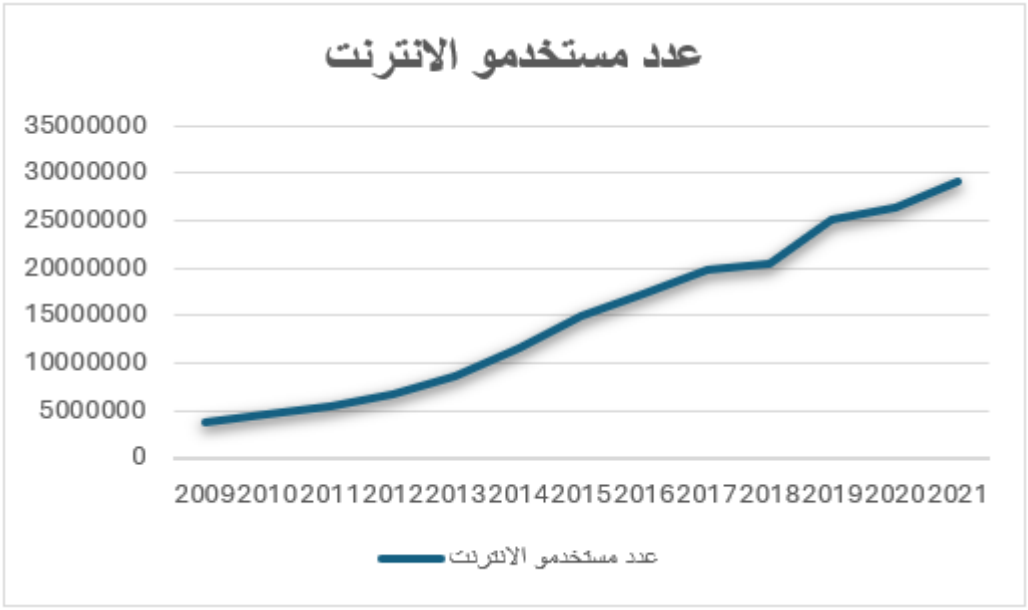

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-27)

يتضح من خلال تحليل الجدول السابق والشكل البياني وجود نموا تدريجيا متصاعدا في معدلات استخدام شبكة الانترنت بين السكان الجزائريين، حيث ارتفعت هذه النسبة من 11% في عام 2009 لتبلغ 66% في عام 2021، وتشير هذه المؤشرات بأن أكثر من نصف عدد سكان الجزائر يتمتع بتغطية شبكة الانترنت ويستفيد من خدماتها بشكل فعلي، حيث وصل العدد الإجمالي لمستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر إلى 29157460 مشتركا في عام 2021.

2. تطور أنشطة الدفع عبر الانترنت: يبين الجدول التالي التطور الزمني للعدد الإجمالي لعمليات الدفع المنجزة عبر الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2016 على غاية عام 2021.

الجدول (4-28): التطور الزمني للعدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2016-2021)

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عبر الانترنت
2016	7366
2017	107844
2018	176982
2019	202480
2020	4593960
2021	7821346

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ("*نشاط الدفع على الإنترنت*"، 2023)

ويوضح الشكل البياني التالي التطور الزمني للعدد الإجمالي لعمليات الدفع المنجزة عبر الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2016 إلى غاية عام 2021:

الشكل(4-26): التطور الزمني لنشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2016-2021)

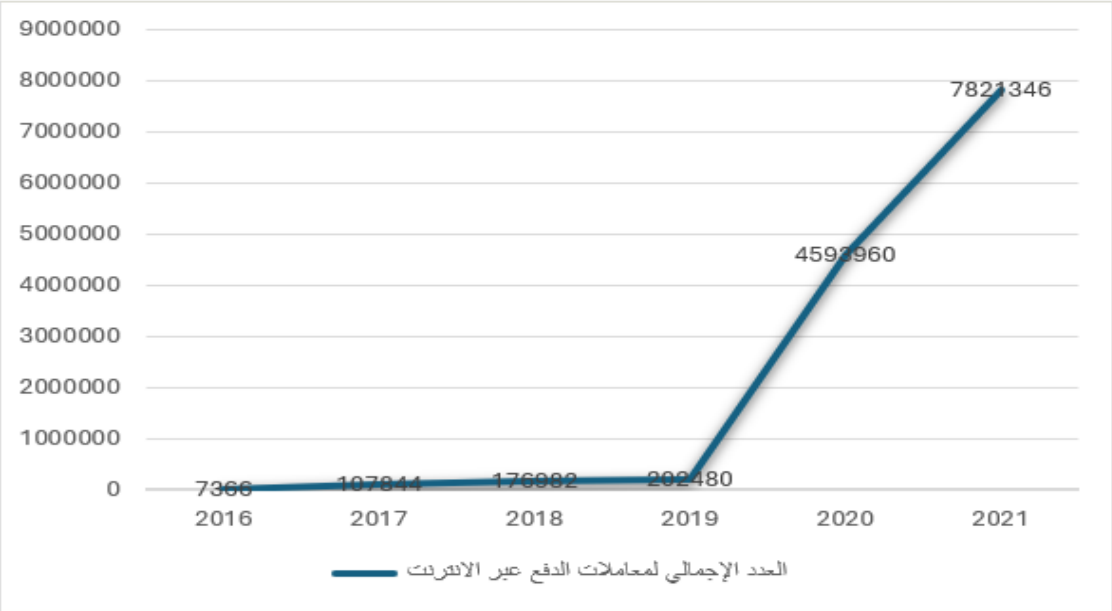

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-28)

يتضح من خلال تحليل هذا الشكل البياني وجود نمو تدريجي ومحدود في عدد عمليات الدفع المنجزة عبر شبكة الانترنت خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، تليه ارتفاع حاد ومتسارع من 202480 عملية في

عام 2019 إلى 7821346 عملية عام 2021، وهذا راجع لانضمام مؤسسة بريد الجزائر لتجمع النقد الآلي، مما مكن من تحقيق التكامل والتبادل في المعاملات المالية بين البطاقة البنكية الصادرة عن البنوك والبطاقة الذهبية التي تصدرها مؤسسة بريد الجزائر.

هـ. توفير قاعدة بيانات شاملة: وذلك من خلال العمل على تفعيل مكاتب الاستعلام الائتماني، وانشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تطوير نظام لتسجيل الأصول المنقولة (نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، 2017، صفحة 8)، وفي هذا السياق، وبموجب المادة 98 من الأمر 03-11 (2003) أسس بنك الجزائر مركزية للمخاطر تتولى مهمة جمع وتسجيل البيانات المتعلقة بأسماء وهوية المستفيدين من القروض، أنواع القروض الممنوحة وسقفها، والمبالغ المسحوبة فعليا، والضمانات المرتبطة بكل قرض، وذلك من خلال تجميع هذه المعلومات من جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي (ص15).

كما تم انشاء مركزية عوارض الدفع المختصة بتسجيل المبالغ غير المدفوعة ومتابعة عملها، وذلك بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 17 رمضان 1412 الموافق ل 22 مارس1992، والتي تلزم ينضم اليها جميع الوسطاء الماليين الانضمام اليها والإبلاغ عن كافة حالات عوارض الدفع المتعلقة بالقروض الممنوحة أو بوسائل الدفع المتاحة لعملائهم.

ثانيا: الحماية المالية للمستهلك: و ذلك من خلال التأكد من حصول العميل على معاملة عادلة و شفافة، إضافة إلى توفير المعلومات اللازمة و الدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية و حماية البيانات المالية للعملاء و ذلك بتطوير آليات رقابية ملائمة تكفل احترام حقوقهم و ضمان مصالحهم (نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، 2017، صفحة 09)، و في هذا السياق، أصدر بنك الجزائر النظام (20-01) الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، و تنص المادة 09 من هذا النظام (2020) على إلزام البنوك و المؤسسات المالية بتوفير الشفافية المعلوماتية للعملاء من خلال اطلاعهم على شروط استخدام الحسابات المفتوحة، أسعار مختلف الخدمات التي تسمح، الالتزامات المتبادلة بين البنك و العميل، بالإضافة إلى تبليغهم بكافة الشروط المطبقة على العمليات المصرفية التي تقدمها(ص31).

ثالثا: تطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة : يعد تطوير خدمات و منتجات مالية تتسم بالملاءمة و الاستجابة لاحتياجات العملاء أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تصميم منتجات مالية مناسبة للأفراد والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث التكاليف و الجودة و التي تلبي احتياجاتهم، و في هذا الإطار قام بنك الجزائر بمجانية بعض الخدمات المصرفية القاعدية نذكر من بينها، فتح و قفل الحسابات بالعملة المحلية، منح دفتر الشيكات و دفتر

الادخار، منح البطاقات المصرفية، إعداد و تسليم كشف الحساب السنوي للعملاء، و توفير إمكانية الاستعلام عن الأرصدة، و غيرها من الخدمات المصرفية ذات الصلة ، و يستند هذا إلى أحكام المادة 14 من النظام رقم 01-20 (2020) و الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية(ص32)، كما أصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية و الذي تم إلغائه واستبداله لاحقا بالنظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وهذا من أجل تمكين البنوك والمؤسسات المالية من تقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية تستجيب لاحتياجات العملاء كبديل للخدمات المصرفية التقليدية والتي تتميز بعدم اعتمادها على معدل الفائدة في معاملاتها، مما يجعلها متوافقة مع التوجهات الدينية لمختلف فئات المجتمع الجزائري.

في السياق ذاته، وضع بنك الجزائر التعليمة رقم 03-2020 التي تعرف المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وتحدد الإجراءات والمواصفات التقنية اللازمة لتطبيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

رابعا: الثقافة المالية: يعتبر الهدف من التثقيف المالي هو إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر للوصول إلى مجتمع مثقف مالي، و يعمل على تعزيز و تطوير مستويات الوعي المالي لدى جميع شرائح المجتمع، فهو يساعد المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة و مدروسة فيما يخص معاملاتهم المالية المختلفة مع تقليل مستويات المخاطر إلى ادنى حد ممكن (نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، 2017، صفحة 10)، و تعمل السلطات الحكومية و بنك الجزائر على تطوير الوعي المالي لفئة الشباب من خلال تلقينهم مبادئ و أسس الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة من خلال وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خاصة للبنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، و بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي لعام 2020 أكد محافظ بنك الجزائر على تسجيل الشمول المالي من ضمن الأولويات و ذات الأهمية القصوى في برامجهم و العمل على التركيز بشكل أكبر على فئة الشباب خاصة من خلال مختلف الحملات الترويجية و التحسيسية التي تتضمن التعريف بمختلف المنتجات المصرفية، المتعلقة بالتقنيات الجديدة و التطبيقات و الابتكارات المالية المتاحة، و ذلك بهدف تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المصرفية و التأقلم مع آليات التمويل، إضافة إلى ذلك قام بنك الجزائر بتسطير برنامج عملي بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية يشمل عدة نشاطات تحسيسية تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر مع تلاميذ المدارس و المتوسطات و الثانويات و تعريفهم و تثقيفهم ماليا بمختلف النشطات المصرفية، إلا أن استفحال جائحة كورونا في عام 2020 أثرت على تحقيق هذه البرامج (بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي ، 2020، الصفحات 01-02-03).

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات الشمول المالي في الجزائر

بالرغم من الجهود الحكومية الجزائرية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي، إلا أن الاحصائيات والمؤشرات تشير إلى أن الملايين من البالغين الجزائريين مستبعدة من النظام المالي الرسمي ولا تصلهم الخدمات المالية الرسمية.

ولعل من بين العوامل المفسرة لتراجع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ضعف البنية التحتية وتدني مستوى الثقافة المالية، وخاصة بين النساء، فضلا عن العوامل التالية (خلالفة و بوبلوطة ، 2023، الصفحات 23-26): ضعف الكثافة المصرفية، تزايد معدلات البطالة، محدودية استخدام المدفوعات الرقمية، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي.

والتي سنوضحها بالتفصيل فيما يلي:

أولا: ضعف الكثافة المصرفية: يعتبر تواجد البنوك أو فروعها أحد أهم محددات الشمول المالي في جانب العرض، بينما غيابها أو بعدها عن السكان يعتبر سبب مباشرا في تفاقم ظاهرة الإقصاء المالي للمواطنين.

ووفقا للمعايير الدولية المتعلقة بالكثافة المصرفية فإن النسبة المساوية للوحدة تعكس التوزيع الأمثل للخدمات المصرفية (نسبة مثالية)، بينما تشير القيمة الأكبر من الواحد إلى وجود فائض في التغطية المصرفية (انحراف موجب)، في حين تدل القيمة الأقل من الوحدة على نقص في الخدمات المصرفية (انحراف سالب) (خلالفة و بوبلوطة ، 2023، صفحة 23).

يحتسب مؤشر الكثافة المصرفية وفقا لنموذج كاميرون (Cameron) الذي وضعه عام 1967من خلال المعادلة الآتية (قاسمي و مجاني، 2022، صفحة 133):

الكثافة المصرفية= (عدد الفروع المصرفية* 10000) / عدد السكان

اعتمادا على المعطيات الإحصائية للعدد الإجمالي السنوي لسكان الجزائر المتاحة عبر موقع مجموعة البنك الدولي، والبيانات المتعلقة بعدد الفروع المصرفية المنشورة سنويا من قبل بنك الجزائر، تم احتساب مؤشر الكثافة المصرفية لكل 10000نسمة باستخدام المعادلة المشار اليها آنفا، كما تم تقدير معدل الانتشار المصرفي من خلال قسمة إجمالي عدد السكان الجزائريين على عدد الفروع المصرفية لكل سنة خلال الفترة الزمنية المحددة من عام 2009 إلى غاية عام 2021، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول (4–29): تطور مؤشري الكثافة المصرفية لكل (10000 نسمة) والانتشار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009–2021)

السنة	عدد السكان	عدد الفروع	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2009	35490445	1300	0.366	27300
2010	36188236	1282	0.354	28227
2011	36903376	1356	0.367	27215
2012	37646166	1391	0.369	27064
2013	38414171	1418	0.369	27090
2014	39205031	1437	0.367	27283
2015	40019525	1469	0.367	27243
2016	40850721	1488	0.364	27453
2017	41689299	1506	0.361	27682
2018	42505035	1537	0.362	27655
2019	43294546	1534	0.354	28223
2020	44042091	1549	0.352	28433
2021	44761099	1572	0.351	28474

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (" *WORLD BANK GROUP Data* ", 2023)
- (" *Nombre d'agences par wilaya* ", 2023)

ويوضح الشكل التالي التطور الزمني لمؤشر الكثافة المصرفية (لكل 10000 نسمة) في الجزائر خلال الفترة الزمنية من عام 2009 إلى عام 2021:

الشكل (4-27): مؤشر الكثافة المصرفية (لكل 10000 نسمة) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

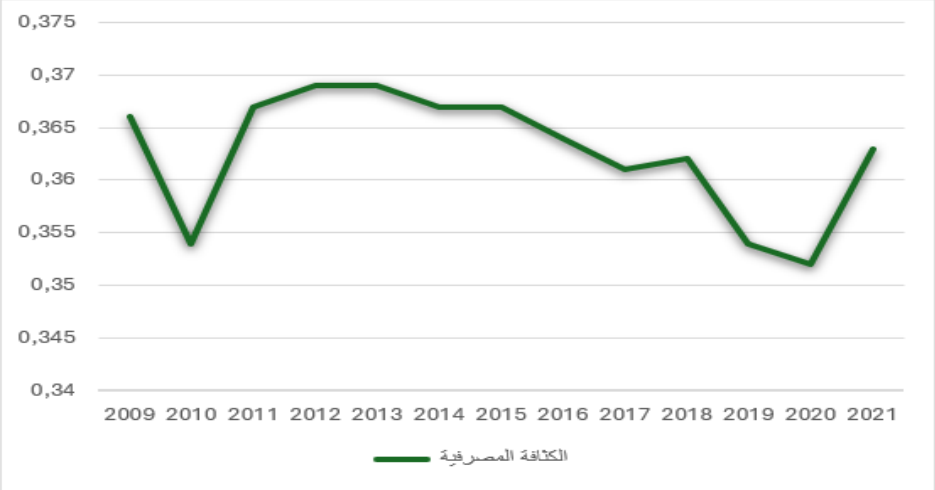

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-29)

يتضح من خلال الشكل البياني المعروض أن الكثافة المصرفية في الجزائر قد حافظت على مستويات منخفضة عبر الفترة الزمنية المدروسة (2009-2021) بقيم محصورة بين (0.351-0.366)، واستنادا لنموذج كاميرون (cameron)، فهي أقل من الوحدة المعيارية، فهي تمثل انحرافا سلبيا، وبالتالي هي نسبة غير كافية لضمان الوصول الشامل للخدمات المصرفية عبر مختلف شرائح المجتمع.

كما يوضح الشكل البياني التالي مسار تطور نسبة الانتشار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المدروسة (2009-2021)، والتي يتم حسابها بقسمة العدد الإجمالي للسكان الجزائريين على عدد الفروع المصرفية سنويا:

الشكل (4-28): مؤشر الانتشار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

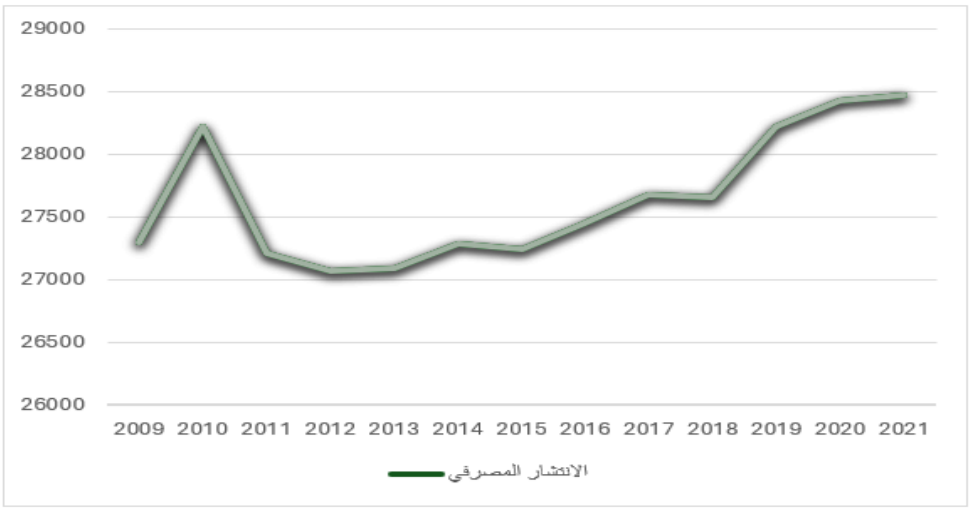

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-29)

يتضح من خلال تدني في مستويات الانتشار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المدروسة (2009-2021)، فقد بلغ المؤشر ذروته في عام 2010 بمعدل فرع واحد لكل 28227 نسمة، قبل أن يشهد تراجعا تدريجيا ليصل إلى أدنى مستوياته في عام 2012 بمعدل فرع واحد لكل 27064 نسمة، وبعد تحسن تدريجي، استقر المؤشر بين عامي 2020 و2021 عند معدل فرع مصرفي واحد لكل 28474 نسمة، وهو مستوى يعتبر متدنيا وفقا للمعايير الدولية المرجعية.

ومن خلال عرض تطور مؤشري الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في الجزائر يتضح بأن كلاهما قد حافظا على مستويات ضعيفة للغاية خلال الفترة الزمنية المدروسة، ويعد هذا من بين الأسباب التي تحول دون تحقيق النفاذ الشامل الخدمات المالية الرسمية عبر مختلف شرائح المجتمع، خاصة السكان المقيمين في المناطق الجغرافية المعزولة والنائية.

ثانيا: ضعف البنية التحتية: عدم تطور البنية التحتية للقطاع المصرفي الجزائري بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية والجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتطوير هذه الأخيرة، إلا أنها لا تزال تفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل (ضيف، 2020، صفحة 482).

ثالثا: ارتفاع معدلات البطالة: تعتبر البطالة عامل من العوامل المؤثرة في الشمول المالي، بحيث عند ارتفاع معدلات البطالة لدى الأفراد البالغين يدفعهم لتجنب التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، نظرا لضعف قدراتهم المالية وعدم توفر الدخل المطلوب للتعامل مع النظام المالي الرسمي.

الجدول(4-30): التطور الزمني لمؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

السنة	الإناث	الذكور	الإجمالي
2009	18.2	8.6	10.2
2010	19.2	8.1	10
2011	17.2	8.4	10
2012	17.1	9.6	11
2013	16.3	8.3	9.8
2014	15.7	9	10.2
2015	16.6	9.9	11.2
2016	18.3	8.2	10.2
2017	20.8	9.9	12
2018	21	10	12.2
2019	21.2	10.1	12.3
2020	23.6	11.8	14
2021	22.8	11.3	13.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ("*WORLD BANK GROUP Data* ", 2024)

يوضح الشكل التالي تطور معدلات البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام 2009 إلى غاية 2021:

الشكل (4-29): التطور الزمني لمعدلات البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال فترة الدراسة (2009-2021)

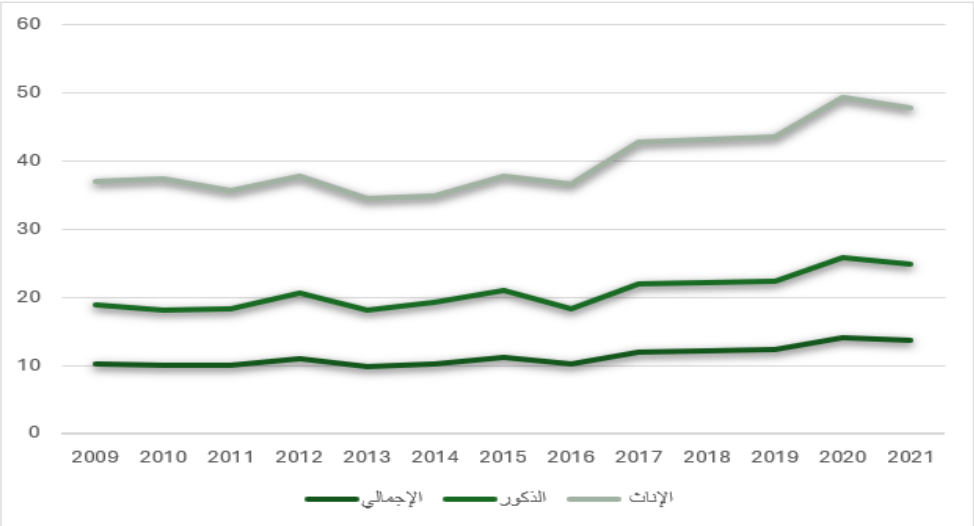

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-30)

يشير التمثيل البياني المعروض في الشكل أعلاه إلى أن متوسط معدل البطالة الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2014-2021) قد حافظ على استقرار نسبي عند مستوى 10.5% وهو معدل يعتبر مرتفع نوعا ما، مع تسجيل أدنى قيمة له عند 9.8% في عام 2013، بينما بلغ ذروته عند 14% في عام 2020، وتفسر هذه الفترة الاستثنائية في معدل البطالة بالأثر المباشر للإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية للحد من تفشي وباء كورونا، واغلاق العديد من الأنشطة الاقتصادية وما ترتب عليها من فقدان العديد من العمال لوظائفهم.

كما نلاحظ أن متوسط معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى غاية 2021 قد بلغ 19% عند الإناث، مقابل 9% عند الذكور، مما يعكس تفاوتا ملحوظا يقدر ب 10 نقاط مئوية لصالح ارتفاع معدلات البطالة عند الاناث، وهذا راجع لمجموعة من العوامل من بينها التحديات الثقافية والاجتماعية التي تقيد من مشاركة الاناث في سوق العمل.

ومن خلال ما سبق نجد أن مع ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر تنخفض مستويات الدخل عند الأسر وبالتالي عدم امتلاك الأموال الكافية التي تدفعهم للتعامل مع النظام المصرفي وهذا يعتبر أحد أهم أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر.

رابعا: نقص الاعتماد على المدفوعات الرقمية: يعتبر الدفع الرقمي من خلال الهواتف المحمولة والأجهزة الالكترونية الأخرى بديل أمثل للدفع التقليدي ومن الوسائل الفعالة التي تساهم في زيادة سرعة تنفيذ المعاملات المالية وتخفيض تكلفتها وتقليل التعامل بالنقد، والجزائر على غرار العديد من الدول تشهد تأخرا في هذا المجال مقارنة بالدول الرائدة في مجال الشمول المالي، و يوضح الشكل التالي التطور الزمني لمعدلات استخدام المدفوعات الرقمية (تلقيا و إجراءً) بين الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فأكثر في الجزائر، مع إجراء مقارنة تحليلية بالمتوسط العالمي عبر الفترات الزمنية المحددة، 2014، 2017، و2021.

الجدول(4-31): استخدام المدفوعات الرقمية في الجزائر بين الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فأكثر للفترة (2014-2021)

	2014	2017	2021
على مستوى العالم	44%	52%	64%
على مستوى الجزائر	28%	26%	34%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", 2022)

والشكل التالي يوضح التطور الزمني لنسب إجراء أو تلقي المدفوعات الرقمية للبالغين فوق 15 سنة في الجزائر وعلى مستوى العالم عبر الفترات الزمنية المحددة، 2014، 2017، و2021:

الشكل (4-30): نسبة إجراء أو تلقي المدفوعات الرقمية في الجزائر والعالم للبالغين من العمر 15 سنة فأكثر للفترة (2014-2021)

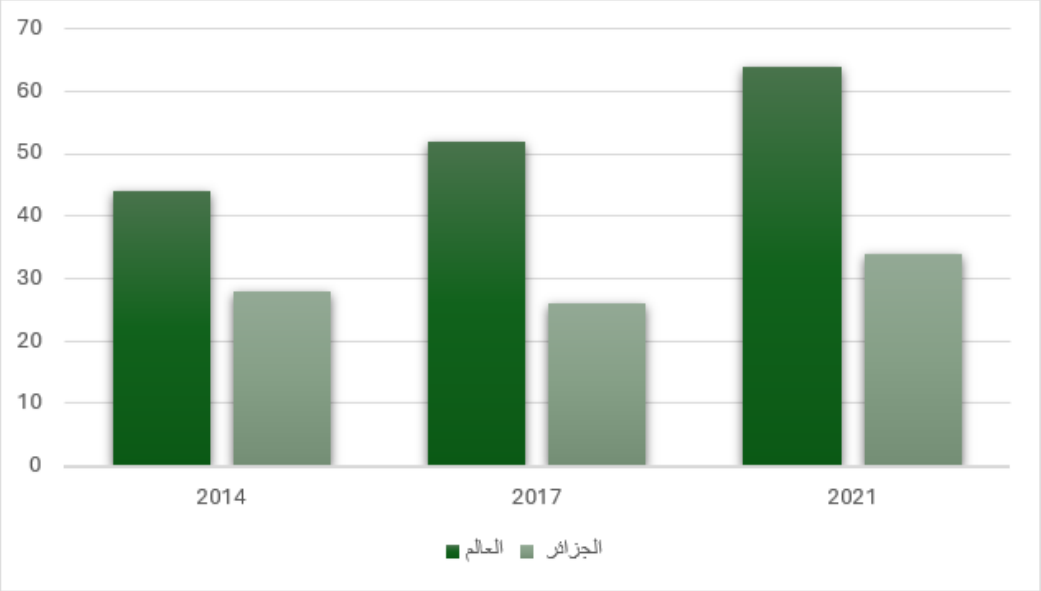

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-31)

تكشف البيانات المعروضة من خلال الشكل أعلاه عن تطور إيجابي في معدلات اعتماد المدفوعات الرقمية لدى الفئة البالغة في الجزائر، حيث ارتفعت النسبة إلى 34% بحلول عام 2021، إلا أنها تبقى دون المستويات العالمية، إذ سجل المتوسط العالمي 64% في الفترة نفسها، مما يعكس تأخرا نسبيا في اعتماد التقنيات الرقمية في الجزائر.

وبناءً على المعطيات المطروحة سابقا، يتضح بأن الجزائر تشهد معدلات منخفضة في استخدام افرادها البالغين للمدفوعات الرقمية مقارنة بالمتوسط العالمي وهذا ما جعل مستويات الشمول المالي متدنية.

خامسا: توسع الاقتصاد غير الرسمي: يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة تعاني منها العديد من بلدان العالم، فهو يشمل كافة الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي والتي لا يتم مراقبتها من قبل الدولة، ولا تخضع للضرائب، وله العديد من التسميات على سبيل المثال، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، والاقتصاد غير المرئي.

وتصنف الجزائر من بين الدول التي تعاني من انتشار وتزايد الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يرجع إلى تأثير مجموعة من العوامل.

الجدول (4–32): حجم الدخل غير الرسمي والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009–2019)

السنوات	الدخل غير الرسمي	الناتج الداخلي الخام
2009	1461.83	6858.9
2010	1456.47	7811.2
2011	1565.19	9346.5
2012	2424.65	10673.2
2013	2561.41	11679.9
2014	3085.37	12570.8
2015	3315.65	13578.4
2016	3185.17	14499.5
2017	3529.58	14876.1
2018	3550.11	15711.3
2019	3486.97	16374

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (توهامي و حموش، 2022، صفحة 325)

ويبين الشكل التالي التطور الزمني لحجم الإيرادات غير الرسمية في الجزائر مقارنة بالناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2019:

الشكل(4-31): تطور حجم الدخل غير الرسمي في الجزائر مقارنة بالناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2009-2021)

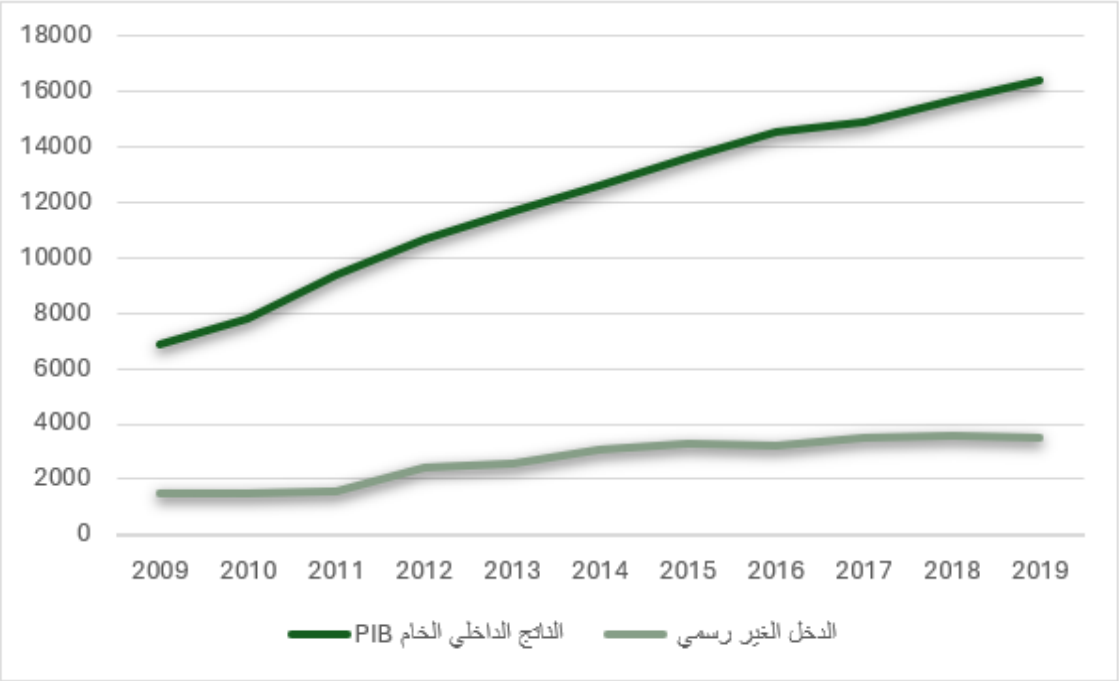

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-32)

تشير المعطيات المعروضة في الشكل أعلاه إلى تسجيل نمو متصاعد في حجم المداخيل غير الرسمية عبر الفترة الزمنية المدروسة، فقد ارتفعت قيمة هذه المداخيل من 1461.83 مليار دينار جزائري عام 2009 ما يمثل نسبة 21.31% من الناتج المحلي الإجمالي، لتصل إلى 3486.97 مليار دينار جزائري عام 2019 بنسبة 21.30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبرز هذه المؤشرات الحجم الكبير للأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج النظام الاقتصادي الرسمي في الجزائر.

وعليه، فإن تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي من شأنه أن يؤدي إلى تحديات في الوصول إلى الخدمات المالية، وذلك لأن الكثير من الأفراد في سن العمل المعتمدين على مصادر دخل غير رسمية تعاني يفتقرون إلى الحسابات المصرفية، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المصرفية والمالية، ونفس الأمر بالنسبة للقروض فإن هؤلاء الافراد لا يمتلكون سجلات مالية أو تاريخ ائتماني يمكنهم من الحصول على قروض من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وهذا ما يؤدي إلى ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر.

وبالتالي فمن الضروري اتخاذ سياسات تركز على دمج الاقتصاد غير الرسمي في النظام المصرفي الجزائري بهدف تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي.

سادسا: ضعف التثقيف المالي: يعتبر التثقيف المالي حجر الأساس لتعزيز الشمول المالي، بحيث تؤدي زيادة مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد البالغين على زيادة اقبالهم على الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية وبالتالي توسيع قاعدة العملاء لدى البنوك والمؤسسات المالية.

فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتعزيز الثقافة المالية من خلال مختلف الحملات الترويجية و التحسيسية التي تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية المستهدفة فئة الشباب في الثانويات و الجامعات بهدف التعرف على مختلف المنتجات و المعاملات المصرفية و التقنيات الرقمية الحديثة، إلا أن مستوى الثقافة المالية في الجزائر لا يزال دون المستوى المأمول خاصة في أوساط النساء و الشباب، و يتجلى ذلك من خلال وجود فجوة واضحة في معدلات امتلاك الحسابات المصرفية الرسمية، حيث تبلغ الفجوة بـ 26% بين النساء و الرجال وفقا لبيانات عام 2021، فضلا عن فجوة أخرى تقدر بـ24% بين الفئة العمرية الأقل من 24 سنة و تلك التي تزيد عن 25 سنة، و هو ما يؤثر سلبا على مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، نظرا للارتباط الوثيق بين مستوى الوعي المالي والثقافة المالية لدى الأفراد الجزائريين و معدلات استخدامهم للخدمات المالية الرسمية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر للفترة (2009-2021)

تعتبر مؤشرات الشمول المالي من المقاييس الأساسية التي يعتمد عليها الباحثين الاقتصاديين والمؤسسات الدولية والبنوك المركزية للدول في تقديم تحليلا دقيقا لمدى إتاحة الخدمات المالية الرسمية ووصولها للأفراد والمؤسسات المستبعدة من القطاع المالي، بحيث تتضمن هذه المؤشرات ابعاد متعددة ومتنوعة وفقا لطبيعة المتاحة لكل دولة، كما تصنف مؤشرات كاملز (CAMELS) ضمن الأدوات التقييمية لقياس مستوى القوة المالية وسلامة متانة النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

في إطار تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، ستعتمد الدراسة على الابعاد الرئيسية التي تم استخدامها من قبل العديد من الباحثين وهما بعدي الوصول والاستخدام للخدمات المالية.

ومن هذا المنطلق، لقد وقع الاختيار على بعض المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك الجزائر وتم استبعاد المؤشرات الأخرى من التحليل نظرا لعدم توافر البيانات اللازمة.

الفرع الأول: مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية

يستند قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية على مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن قدرة الأفراد البالغين في الجزائر على الوصول إلى الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية من خلال الانتشار والتوزيع العادل لعدد الفروع وماكينات الصراف الآلي عبر مختلف المناطق الجغرافية ولجميع الشرائح السكانية، بالإضافة إلى مؤشر عدد بطاقات الخصم لدى الأفراد البالغين.

أولا: عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف شخص بالغ ولكل 1000 كلم مربع: يمثل التوزيع العادل للبنوك الجزائرية وفروعها على المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة من أهم العوامل التي تساعد في الوصول السلس للخدمات المالية وزيادة مستويات الشمول المالي، وعلى خلاف ذلك فإن غيابها أو بعدها عن المناطق السكانية وخاصة في بلد ذو مساحة كبيرة مثل الجزائر يعتبر أحد المحددات الأساسية للاستبعاد المالي.

ووفقا للبيانات الرسمية المنشورة على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، بلغ اجمالي عدد فروع البنوك الجزائرية (وكالة مصرفية) خلال عام 2021 ما مقداره 1605 فرعا موزعة جغرافيا عبر 58 ولاية.

أ. مؤشر عدد فروع البنوك الجزائرية لكل 100 ألف بالغ: يمثل هذا المؤشر أحد المؤشرات والمقاييس الجوهرية لتقييم بعد إمكانية الوصول للخدمات المالية الرسمية، بحيث تشير الزيادة في عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ إلى تحسن مستوى النفاذ إلى الخدمات المالية وإتاحتها لشريحة أوسع من المواطنين الجزائريين البالغين.

لإيجاد البيانات المتعلقة بالعدد الإجمالي للفروع البنكية، وعدد البنوك لكل 100 ألف بالغ، تم الاعتماد على المصادر الرسمية المتمثلة في الموقع الالكتروني لبنك الجزائر وموقع صندوق النقد الدولي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (4–33): التطور الزمني لعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ ولكل 1000 كلم خلال الفترة الزمنية (2009–2021)

المؤشر / السنوات	عدد فروع البنوك الجزائرية	عدد الفروع لكل 100 ألف بالغ	عدد الفروع لكل 1000 كلم
2009	1256	5.17	0.52
2010	1303	5.06	0.54
2011	1356	5.18	0.56
2012	1392	5.23	0.58
2013	1418	5.22	0.59
2014	1437	5.21	0.6
2015	1469	5.26	0.61
2016	1490	5.25	0.62
2017	1501	5.22	0.63
2018	1542	5.24	0.64
2019	1568	5.25	0.65
2020	1578	5.25	0.66
2021	1605	5.26	0.67

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المنشورة على: (*"Nombre d'agences par wilaya"*, 2022) (*"Financial Access Survey (FAS)"*, 2021)

ويوضح الشكل البياني التالي التطور الزمني لمؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2021:

الشكل(4-32): التطور الزمني لعدد فروع البنوك الجزائرية لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

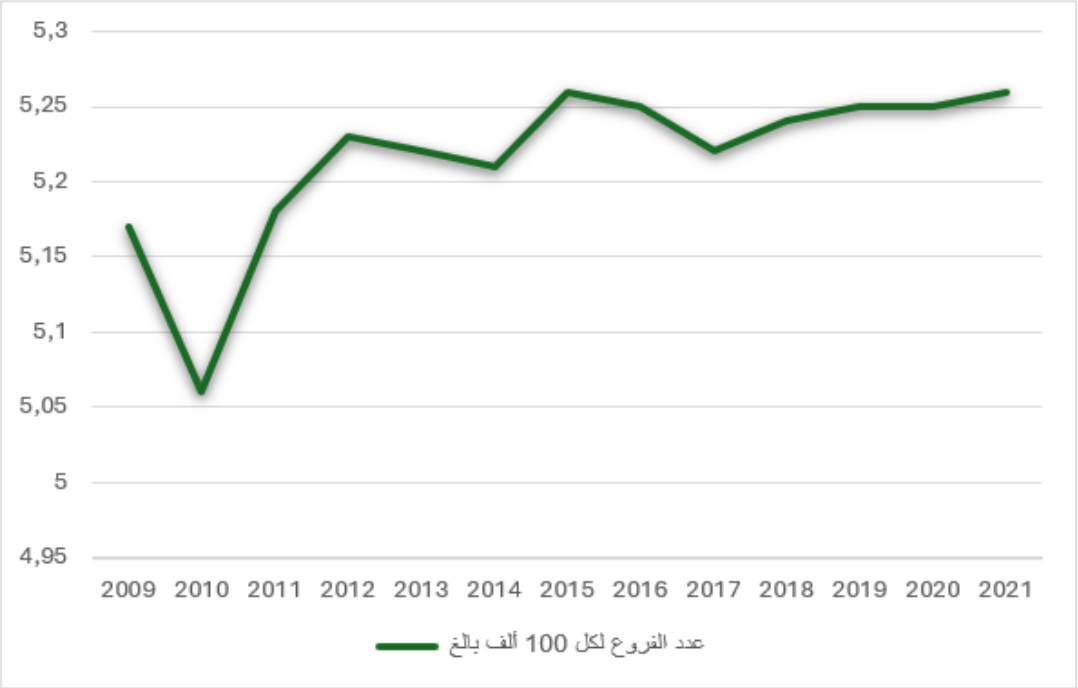

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-33)

تظهر المعطيات الواردة في الجدول رقم (4-33) والشكل البياني رقم (4-32) أن إجمالي عدد الفروع البنكية في الجزائر قد تطور بشكل تصاعدي من 1256 إلى 1605 فرعا خلال الفترة 2009-2021، وفي المقابل، أظهر مؤشر عدد الفروع لكل 100 ألف بالغ استقرارا نسبيا، حيث تراوح بين 5.17 و5.26 فرعا طوال فترة الدراسة.

وبناءً على ما تم ذكره، نستنتج بان مؤشر عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال فترة الدراسة (2009-2021) يسجل مستويات منخفضة بشكل ملحوظ، حيث يبلغ متوسطه حوالي 5 فروع لكل 100 ألف بالغ، ويشير هذا المعدل المتدني إلى عدم كفاية الشبكة المصرفية لمواكبة الزيادة في عدد السكان البالغين، وبالتالي يمثل عاملا جوهريا في تفسير ظاهرة الاستبعاد المالي في الجزائر.

ب. مؤشر عدد فروع البنوك الجزائرية لكل 1000 كلم مربع: استنادا على البيانات الواردة في الجدول أعلاه، وبالأخذ في الاعتبار أن المساحة الاجمالية للجزائر تبلغ 2381741 كيلومتر مربع، يمكن احتساب مؤشر عدد فروع البنوك الجزائرية لكل 1000 كيلومتر مربع وتتبع تطوره عبر الفترة الزمنية للدراسة، من خلال ضرب إجمالي عدد الفروع في 1000، ثم قسمة الناتج على المساحة الإجمالية.

الشكل(4-33): التطور الزمني لعدد فروع البنوك الجزائرية لكل 1000 كلم مربع خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

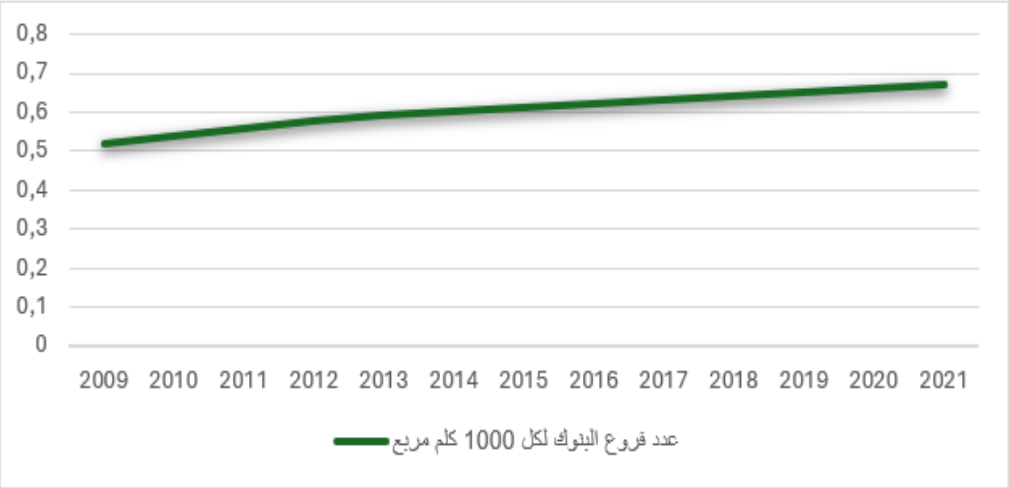

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المنشورة على: (" *Nombre d'agences par wilaya* ", 2022)

يتضح من خلال تحليل هذا الشكل البياني أن مؤشر عدد فروع لكل 1000 كيلومتر مربع في الجزائر يسجل مستويات منخفضة للغاية، فهو يتذبذب في نطاق ضيق يتراوح بين 0.5 و0.7 فرع لكل 1000 كيلومتر مربع، ويرجع ذلك إلى الخصائص الجغرافية المميزة للجزائر، بحيث تهيمن المناطق الصحراوية على نسبة كبيرة من المساحة الإجمالية للجزائر دون ان تحتوي على فروع بنكية، بينما تتركز الشبكة المصرفية بشكل أساسي في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

ثانيا: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ ولكل 1000 كلم مربع: تمثل أجهزة الصراف الآلي إحدى أبرز القنوات المصرفية التي تيسر إمكانية الوصول لمختلف الأفراد البالغين في الجزائر وفي مختلف المناطق السكانية، فهي تمكنهم من إجراء العديد من المعاملات المصرفية اليومية بطريقة آلية دون الحاجة لزيارة البنك أو الفرع التابع له، وهي تعمل على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، مما يترتب عليه توفير الوقت وتقليل التكاليف.

أ. مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ:

الجدول(4-34): التطور الزمني لعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

المؤشر / السنوات	عدد الصرافات الآلية	عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ
2009	742	5.33
2010	868	5.92
2011	996	6.10
2012	1050	6.21
2013	1155	6.51
2014	1227	7.61
2015	1286	8.35
2016	1341	8.57
2017	1387	9.13
2018	1421	9.54
2019	1386	9.33
2020	1564	9.31
2021	1665	9.30

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ("*مجموعة البنك الدولي البيانات* "، 2024)

(" *Nombre d'agences par wilaya* ", 2022)

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى نمو تدريجي في عدد ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنوك الجزائرية خلال الفترة الزمنية المدروسة، حيث ارتفع من 742 ماكينة في عام 2009 إلى 1665 ماكينة في عام 2021، ومع ذلك، يعتبر هذا النمو محدودا نسبيا عند مقارنته بنمو عدد السكان البالغين في الجزائر، إذ بلغت نسبة التغطية 9.30 ماكينة صراف آلي لكل 100 ألف من السكان البالغين في عام 2021، ويعد هذا غير كافي وينعكس سلبا على مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

ب. مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كلم مربع:

الجدول(4-35): التطور الزمني لعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كلم مربع في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

المؤشر / السنوات	عدد الصرافات الآلية	عدد الصرافات الآلية في المناطق الحضرية	عدد الصرافات الآلية في المناطق القروية	عدد الصرافات الآلية لكل 1000 كلم مربع
2009	742	724	18	0.57
2010	868	826	42	0.65
2011	996	946	50	0.68
2012	1050	1020	30	0.70
2013	1155	1122	33	0.75
2014	1227	1163	64	0.89
2015	1286	1243	43	0.99
2016	1341	1289	52	1.03
2017	1387	1333	54	1.12
2018	1421	1365	56	1.18
2019	1386	1313	73	1.17
2020	1564	1481	83	1.19
2021	1665	1573	92	1.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (" *Nombre d'agences par wilaya* ", 2022)

(" مجموعة البنك الدولي البيانات "، 2024)

(" *Financial Access Survey* ", 2024)

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه نموا ملحوظا في عدد ماكينات الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2021، و نلاحظ تركز هذه الأجهزة بشكل كبير في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث بلغ عددها في المناطق الحضرية 1573 ماكينة مقابل 92 ماكينة في المناطق الريفية عام 2021، في حين كانت هذه الأرقام 724 ماكينة في المناطق الحضرية و 18 ماكينة في المناطق الريفية عام 2009، و هذا التفاوت في التوزيع راجع إلى عدة عوامل أبرزها: ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية مقارنة بنظيرتها في المناطق الريفية، فضلا عن زيادة الطلب على الخدمات المالية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية.

يظهر مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع في الجزائر تطورا تدريجيا خلال فترة الدراسة، حيث تراوح بين 0.57 و1.20 ماكينة لكل 1000 كلم مربع، وقد سجل أعلى معدل له عام 2021 بواقع 1.20 ماكينة لكل 1000 كلم مربع، مقارنة بـ 0.57 ماكينة لكل 1000 كلم مربع عام 2009، وهذا

ما يعكس عدم كفاية مستوى التوزيع الجغرافي وانتشار هذه الأجهزة عبر التراب الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغط كبير في الوصول واستخدام الصرافات الآلية من قبل البالغين.

ثالثا: معدل امتلاك بطاقات الخصم لدى البالغين: يمثل مؤشر معدل امتلاك بطاقات الخصم لدى البالغين (+15 سنة) أحد المؤشرات الأساسية في تقييم وقياس درجة الشمول المالي، لا سيما فيما يتعلق ببعد الوصول للخدمات المالية، بحيث تمكن بطاقة الخصم لحاملها إجراء العديد من المعاملات المالية اليومية (سحب النقود من الصرافات الآلية، تسديد المدفوعات من المتاجر، دفع الفواتير، التحويلات المالية بين الحسابات.. الخ)، وكلما زادت هذه النسبة يعني ذلك أن هناك المزيد من البالغين الذين لديهم القدرة للوصول إلى الخدمات المالية وإدارة حساباتهم بسهولة.

كما يظهر الجدول التالي التطور الزمني لمؤشر معدل امتلاك بطاقات الخصم لدى البالغين في الجزائر عبر الفترات الزمنية (2017،2014،2011 و2021):

الجدول (4–36): التطور الزمني لمعدل امتلاك بطاقات الخصم لدى البالغين في الجزائر

السنوات	عدد الأفراد البالغين(+15سنة)	نسبة امتلاك البالغين (+15 سنة) لبطاقات خصم
2011	26443312	14%
2014	27686143	22%
2017	28857073	20%
2021	30609997	23%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: - ("*مجموعة البنك الدولي البيانات* "، 2024)

- ("The Global Findex Database 2021", 2022)

كما يوضح الشكل البياني التالي مسار تطور نسبة امتلاك بطاقات الخصم بين البالغين في الجزائر لبطاقات خصم خلال الفترات الزمنية، 2011-2014-2017-2021:

الشكل(4-34): تطور نسبة امتلاك بطاقات الخصم بين البالغين في الجزائر خلال الفترات (2011-2014-2017-2021)

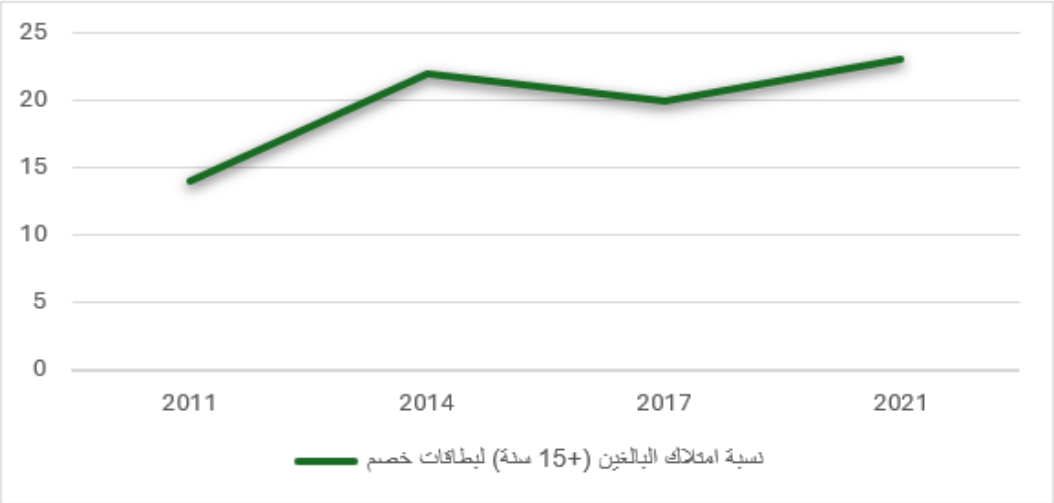

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-36)

تشير البيانات المعروضة من خلال الشكل إلى تسجيل زيادة واضحة في نسبة امتلاك بطاقات الخصم لدى البالغين في الجزائر عبر الفترات الزمنية (2011-2014-2017-2021)، غير ان هذا المؤشر لا يزال يسجل مستويات متدنية ولا يرقى إلى المستوى المطلوب وهذا ما يؤثر على مستويات الشمول المالي في الجزائر.

الفرع الثاني: مؤشرات بعد الاستخدام للخدمات المالية

يعكس هذا البعد مدى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية إذا ما توفرت لهم وتم الوصول اليها، ويعتمد على مجموعة من المؤشرات حسب منظور البنك الدولي (استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات) وبالنظر أن البنك الدولي يصدر مؤشرات بعد الاستخدام للشمول المالي بصفة دورية كل ثلاث سنوات، فقد تم اسقاطها على الإطار الزمني للدراسة (2009-2021).

أولا: نسبة امتلاك الأفراد لحساب في مؤسسة مالية رسمية: يحدد هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فأكثر) الذين لديهم حسابات مفتوحة لدى المؤسسات المصرفية أو المؤسسات المالية الأخرى بالنسبة لإجمالي عدد الأفراد البالغين لدولة معينة، ويعتبر هذا المؤشر بمثابة الخطوة الأساسية نحو تحقيق الشمول المالي فهو يتيح للأفراد البالغين سهولة استخدام الخدمات المالية الرسمية.

وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي لعام 2021، بلغت نسبة امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية 74% على المستوى العالمي، مقابل 39% في المنطقة العربية.

وقد تم تصنيف مؤشر امتلاك الأفراد لحساب في مؤسسة مالية رسمية إلى عدة معايير، تتمثل في: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، المستوى المعيشي، نشاط العمل.

الجدول(4-37): تطور نسبة امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية للبالغين في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

الفترة	2011	2014	2017	2021
امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية	33	50	43	44
النساء	20	40	29	31
الرجال	46	61	56	57
الشباب (15-24سنة)	20	38	29	27
الأفراد (الأكثر من 25 سنة)	40	57	49	51
البالغين الذين لديهم مستوى دراسي ابتدائي أو أقل	30	48	39	39
البالغين الذين لديهم مستوى دراسي ثانوي أو أكثر	40	55	49	46
البالغين من الطبقة الفقيرة 40%	23	37	35	32
البالغين من الطبقة الغنية 60%	41	59	48	52
البالغين من خارج القوى العاملة	18	35	29	26
البالغين من داخل القوى العاملة	51	66	59	65

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", 2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن نسب امتلاك البالغين (+15 سنة) لحسابات مالية رسمية تعرف تحسن في الجزائر خلال فترة الدراسة (2009-2021)، بحيث نلاحظ 44% من البالغين في الجزائر ممن يمتلكون حسابات مالية رسمية سنة 2021 مقارنة بـ 33 % سنة 2009، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنها تبقى نسبة ضعيفة مقارنة بتلك النسبة المحققة عالميا.

- حسب الجنس: نلاحظ ارتفاع محسوس فيما يخص نسبة الرجال الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية و التي ارتفعت من 46% سنة 2011 إلى 61% سنة 2014 للتراجع بعدها سنة 2017 بأربعة نقاط مئوية، ثم توال بعدها الارتفاع بشكل طفيف سنة 2021، غير أن نسبة الاناث في امتلاك حسابات مالية رسمية شهدت ارتفاعا أقل مقارنة بالرجال، فهي ارتفعت من 20% سنة 2011 إلى 40% سنة 2014، لتتراجع سنة 2017 بفارق 11 نقطة مئوية، ثم لترتفع سنة 2021 و تسجل نسبة 31%، كما نلاحظ وجود فجوة بين

الرجال و النساء متعلقة بامتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية على مدار سنوات الدراسة أكثر من 20 درجة مئوية، و يرجع هذا بسبب مجموعة من القيود و التحديات التي تقف دون فتح النساء لحساب مالي مقارنة بالرجال و من بينها البعد الجغرافي للخدمات المالية بحيث نجد النساء في المناطق النائية و المعزولة تواجه صعوبة في الوصول إلى البنوك و المؤسسات المالية أو الفروع التابعة لها، ، إضافة إلى ذلك نجد أن المرأة الجزائرية تفتقر للمورد المالي الذي يضطرها لفتح حساب و ذلك بسبب البطالة و عدم ممارستها لعمل تجاري حر، لا سيما في المناطق المعزولة بالمقارنة مع الرجال.

- حسب السن: تظهر البيانات المعروضة في الجدول وجود فجوة عمرية في معدلات امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية بين فئتي الشباب (15-24) وكبار السن (+25)، حيث بلغت هذه الفجوة 20% عام 2011 لصالح الفئة العمرية الأكبر (كبار السن)، و ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 24% عام 2021، ويفسر سبب وجود هذه الفجوة إلى عدة عوامل اجتماعية و اقتصادية، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب (15-24) في المجتمع الجزائري، و افتقارهم إلى مصادر دخل ثابتة و منتظمة تستدعي فتح حسابات مصرفية، باستثناء المنح الدراسية المحدودة التي يتلقونها من المعاهد والجامعات مقارنة بفئة كبار السن (+25) التي يكون أغلبهم موظفين أو لديهم مشاريع اقتصادية خاصة تتطلب التعامل المصرفي.

- حسب المستوى الدراسي: تظهر البيانات وجود فجوة تعليمية في معدلات امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية بين الأفراد ذوي المستوى التعليمي الابتدائي أو أدنى، و الأفراد البالغين ذوي المستوى الثانوي فما فوق، حيث بلغت هذه الفجوة 10% عام2011 ثم انخفضت إلى 7% في عام 2021، و يفسر وجود هذه الفجوة إلى تدني مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد ذوي التحصيل العلمي المحدود، مما يؤثر على ادراكهم بأهمية فتح حساب في مؤسسة مالية و استخدامهم للخدمات المالية على غرار الأفراد الذين لديهم مستوى دراسي عالي تكون لديهم دراية كافية بأهمية الخدمات المالية التي تقدمها البنوك أو غيرها من المؤسسة المالية وكيفية استخدامها بالشكل الذي يرجع عليهم بالفائدة.

- حسب المستوى المعيشي: حسب الجدول أعلاه نلاحظ هناك فجوة واضحة في امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية بين الأفراد البالغين من ذوي الدخل المنخفض والأفراد البالغين من ذوي الدخل المرتفع، بحيث بلغت 20% في عام 2021، وتفسر هذه الفجوة إلى كون الأفراد البالغين من الطبقة الغنية يكون لديهم اهتمامات ومالية كثيرة فهم يميلون للادخار الاستثمار في أموالهم على غرار أصحاب الطبقة الفقيرة (ذوي الدخل المنخفض) التي يكون لديهم قدرات مالية محدودة.

- حسب نشاط العمل: نلاحظ وجود فجوة كبيرة في امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية بين الأفراد البالغين من خارج القوى العاملة والأفراد البالغين من داخل القوى العاملة في، و قد شهدت هذه الفجوة تزايدا ملحوظا خلال فترة الدراسة، اذ ارتفعت من 33% عام 2011 إلى 39 % في عام 2021، بزيادة قدرها 6 نقاط مئوية، و يرجع هذا التزايد في حجم الفجوة إلى كون الغالبية العظمى من الافراد البالغين في الجزائر من داخل القوى العاملة يكون لديهم دخل منتظم و أكثر استقرارا و يتم دفع أجورهم من خلال حساب مالي، على غرار الأفراد من خارج القوى العاملة يفتقرون إلى مصادر دخل ثابتة و منتظمة و يتقاضون أجورهم نقدا خارج إطار القطاع المصرفي الرسمي.

ثانيا: الادخار: يهدف هذا المؤشر إلى قياس نسبة الأفراد البالغين (+15 سنة) الذين يودعون مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية، وطبقا لإحصائيات قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر في عام 2021، فإن النسبة العالمية للمدخرين في المؤسسات المالية الرسمية تبلغ 29%، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 10% في دول الوطن العربي.

أ. مؤشر الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية: يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد البالغين (من عمر 15 سنة فما فوق) الذين يقومون بإيداع أموالهم في إحدى المؤسسات المالية، ويبين الجدول التالي التطور الزمني لهذه النسبة في الجزائر خلال الفترات الزمنية (2011-2014-2017-2021):

الجدول(4-38): التطور الزمني لمؤشر الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2011-2021)

الفترة	2011	2014	2017	2021
الادخار	04	14	11	16
النساء	03	06	08	14
الرجال	06	22	14	18
الشباب (بين 15-24 سنة)	01	09	03	06
البالغين الأكثر من 25 سنة	06	16	15	20
البالغين ممن لديهم مستوى ابتدائي أو أقل	03	13	11	17
البالغين ممن لديهم مستوى ثانوي فأكثر	07	15	13	15
البالغين من الطبقة الفقيرة 40%	01	11	06	09
البالغين من الطبقة الغنية 60%	07	16	15	20
البالغين من خارج القوى العاملة	01	05	07	11
البالغين من داخل القوى العاملة	08	22	16	22

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", 2022)

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن معدل الادخار لدى الأفراد البالغين في المؤسسة المالية الرسمية بالجزائر بلغ 4% في عام 2011، قبل أن يشهد ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى 14% في عام 2014، محققا زيادة قدرها 10 نقاط مئوية، غير أن هذا المؤشر سجل تراجعا في عام 2017 ليستقر عند 11%، بانخفاض قدره 3 نقاط مئوية، ويرجع ذلك إلى تداعيات انهيار أسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين، مما أدى إلى تراجع قدرتهم على تكوين مدخرات، و قد استأنف المؤشر مساره التصاعدي في السنوات اللاحقة ليبلغ 16% في عام 2021.

كما تكشف البيانات عن وجود فجوة ملحوظة في معدلات الادخار لعام 2021، تقدر بـ 04% بين الجنسين لصالح فئة الرجال، وفجوة قدرها 14% بين الشباب (15-24) وفئة كبار السن (+25) لصالح الفئة الأخيرة، بالإضافة إلى وجود فجوة تقدر بـ 11% بين الأفراد البالغين من ذوي الدخل المنخفض وذوي الدخل المرتفع تقدر بـ 11% لصالح الشريحة الأخيرة، وتسجل فجوة مماثلة قدرها 11% بين البالغين من خارج القوى العاملة ومن داخلها لصالح الفئة الأخيرة.

وعليه، يمكن القول بأن نسب الادخار في الجزائر في مؤسسات مالية الرسمية بالرغم من ارتفاعها خلال فترة الدراسة إلا أنها لا تزال دون الوضع المأمول، ومن بين أسباب تدني نسب ادخار الأفراد الجزائريين لدى المؤسسات المالية الرسمية هو عدم رغبتهم في الحصول على فوائد، بالإضافة على العديد من الجزائريين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم من خلال استثمارها في العقارات أو شراء الذهب والعملات الصعبة.

ب. مؤشر الادخار خارج المؤسسات المالية الرسمية: يهدف هذا المؤشر إلى قياس نسبة الأفراد البالغين (+15 سنة) في الجزائر الذين يحتفظون بأموالهم خارج إطار المؤسسات المالية الرسمية، من خلال الاعتماد على العلاقات الاجتماعية من خلال أشخاص من العائلة أو الأصدقاء.

الجدول(4-39): التطور الزمني لمؤشر الادخار لدى أفراد العائلة أو الأصدقاء في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2011-2021)

الفترة	2011	2014	2017	2021
الادخار	02	03	04	04
النساء	01	01	04	04
الرجال	02	06	05	03
الشباب (بين 15-24 سنة)	01	03	03	02
البالغين الأكثر من 25 سنة	02	04	05	04
البالغين ممن لديهم مستوى ابتدائي أو أقل	01	04	04	04
البالغين ممن لديهم مستوى ثانوي فأكثر	03	02	05	04
البالغين من الطبقة الفقيرة 40%	00	02	03	03
البالغين من الطبقة الغنية 60%	03	04	06	04
البالغين من خارج القوى العاملة	02	02	02	03
البالغين من داخل القوى العاملة	01	05	07	04

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", 2022)

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى انخفاض ملحوظ في نسبة الأفراد البالغين الذين يعتمدون على القنوات غير الرسمية للادخار (العائلة والأصدقاء)، بحيث لا تتجاوز هذه النسبة 4% لعام 2021، وتعكس هذه النسبة المنخفضة اتجاها إيجابيا يدل على محدودية اعتماد الأفراد الجزائريين على قنوات الادخار غير الرسمية.

ثالثا: الاقتراض: يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين لجأوا إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، وذلك وفقا لما ورد في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021، كما يقيس المؤشر نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر الذين اعتمدوا على مصادر التمويل غير الرسمية، والتي تشمل الاقتراض من العائلة والأصدقاء.

وتشير البيانات بأن نسبة البالغين الذين اقترضوا أموالا من العائلة والأصدقاء قد بلغت 27% على المستوى العالمي، مقابل 38% في منطقة الوطن العربي، وفي المقابل، سجلت نسبة الأفراد البالغين الذين حصلوا على قروض من المؤسسات المالية الرسمية 28% عالميا، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 10% في منطقة الوطن العربي.

الجدول(4-40): التطور الزمني لمؤشر الاقتراض في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

السنوات	الاقتراض	
	مؤسسات مالية رسمية	مصادر غير رسمية
2011	1%	25%
2014	6%	13%
2017	5%	19%
2021	4%	31%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", 2022)

ويوضح الشكل أدناه تطور معدلات الاقتراض لدى الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر وفقا لنوعي المصادر التمويلي: الرسمية وغير الرسمية عبر الفترات الزمنية (2011-2014-2017-2021):

الشكل(4-35): التطور الزمني لمؤشر الاقتراض من مصادر رسمية وغير رسمية في الجزائر خلال الفترات الزمنية (2011-2014-2017-2021)

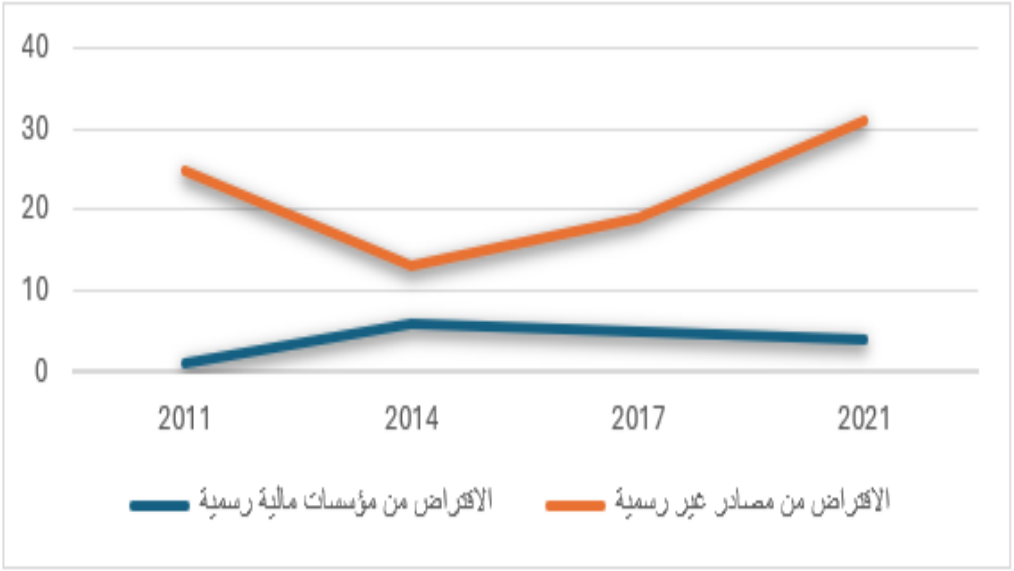

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-40)

تظهر البيانات الواردة في الشكل أعلاه يتبين لنا أن معدل الأفراد البالغين في الجزائر الذين حصلوا على قروض من المؤسسات المالية الرسمية يسجل انخفاضا ملحوظا، حيث بلغت هذه النسبة 04% في عام 2021، وتعتبر هذه النسبة منخفضة نسبيا مقارنة بالمعدلات المحققة على الصعيدين العالمي والعربي، ويرجع سبب تدني هذا المؤشر في الجزائر إلى صعوبة الشروط التي تضعها المؤسسات المالية الرسمية لعملائها عند منح القروض والتي تكون غير مناسبة لظروف الأفراد.

وفي المقابل، تشير البيانات إلى ارتفاع معدل الاقتراض من المصادر غير الرسمية، حيث بلغت نسبة البالغين الذين تحصلوا على أموال من العائلة والأصدقاء 31% في عام 2021، مقارنة بـ 25% في عام 2011، وتعكس هذه النسب الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري الذي يولي أولوية للعائلة والأصدقاء كمصدر رئيسي للحصول على التمويل، وذلك راجع إلى الاعتبارات الدينية والثقافية السائدة في المجتمع الجزائري، والتي تظهر تحفظا تجاه التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية نظرا لاعتمادها على أسعار الفائدة في منتجاتها.

رابعا: المدفوعات

أ. عمليات تحويل واستلام المدفوعات الرقمية: يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأفراد البالغين في الجزائر الذين يستخدمون القنوات الرقمية والمتمثلة في منصات الدفع الرقمي عبر الانترنت والأجهزة المحمولة، في عمليات تحويل واستلام المدفوعات، محسوبة كنسبة مئوية من إجمالي عدد البالغين، بحيث يعكس هذا المؤشر مدى استخدام التقنيات الرقمية في المعاملات المالية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما يدل ذلك أن عدد كبير من الأفراد البالغين يتمكون من استخدام الخدمات المالية الرقمية، ومن ثم ارتفاع مستويات الشمول المالي الرقمي.

وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التابعة للبنك الدولي، شهدت مؤشرات المدفوعات الرقمية بداية انتشارها اعتبارا من عام 2014، وبناءً على ذلك، نعتبر النسبة المئوية لعمليات تحويل وتلقي المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة معدومة، بحيث كانت البنية التحتية الرقمية غير متطورة مع ضعف في تغلغل شبكة الانترنت عبر كافة التراب الوطني بالإضافة إلى غياب الإطار القانوني والتشريعي المناسب لتعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية.

الجدول(4-41): التطور الزمني لنسبة تحويل واستلام المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال الفترات الزمنية (2014-2017-2021)

المؤشر	تحويل أو استلام مدفوعات رقمية		
السنوات	2014	2017	2021
الجزائر	28%	26%	34%
العالم	44%	52%	64%
الوطن العربي	21%	26%	32%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", 2022)

ويعرض الشكل الموالي مسار التطور الزمني لمؤشر تحويل واستلام المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال الفترات الزمنية (2014-2017-2021):

الشكل(4-36): التطور الزمني لمؤشر تحويل أو استلام المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال ثلاث فترات زمنية (2014-2017-2021)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4-41)

تشير البيانات المعروضة في الشكل أعلاه إلى أن معدل أن استخدام المدفوعات الرقمية في الجزائر شهد انخفاضا طفيفا بدرجتين مئويتين خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى غاية عام 2017، إلا انه واصل الارتفاع ليصل إلى % 34 في عام 2021، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى عاملين رئيسيين: الأول التطور التدريجي للبنية التحتية الرقمية، و الثاني، التأثير الكبير لجائحة كوفيد 19 التي أدت إلى تسريع وتيرة انتشار استخدام المدفوعات الرقمية في الجزائر، ومع ذلك، تظل هذه النسبة متواضعة نسبيا عند مقارنتها بمعدلات الدول الرائدة في مجال الشمول المالي.

وعليه، فإن نسبة تحويل واستلام المدفوعات الرقمية في الجزائر لعام 2021 يحقق أداءً مقبولا نسبيا ويتفوق على المتوسط المسجل في المنطقة العربية، غير أن هذا المعدل يبقى دون المستوى المطلوب عند مقارنته بالمعدل العالمي.

ب. مؤشر استخدام الهاتف المحمول والانترنت للتحقق من أرصدة الحسابات وتسديد الفواتير: تشير البيانات المستمدة من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021 إلى أن معدل الاعتماد على الهواتف المحمولة وشبكة الانترنت في الاستعلام عن أرصدة الحسابات المصرفية بلغ 32% على المستوى العالمي، فيما وصل معدل استخدامها في تسديد الفواتير إلى 34%.

الجدول(4-42): مؤشر استخدام الهواتف المحمولة وشبكة الانترنت في الجزائر للاستعلام عن رصيد الحساب وتسديد الفواتير لعام 2021

المؤشر	استخدام الهاتف المحمول والانترنت			
	التحقق من رصيد الحساب		دفع الفواتير	
السنوات	2017	2021	2017	2021
الجزائر	4%	11%	2%	-
الوطن العربي	8%	15%	6%	12%
العالم	25%	41%	22%	34%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: ("The Global Findex Database 2021", 2022)

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن معدلات استخدام الهواتف المحمولة وشبكة الانترنت في تنفيذ المعاملات المالية المختلفة، والتي تشمل تسديد الفواتير والاستعلام عن أرصدة الحسابات تسجل مستويات منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة بالمعدلات العالمية.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية 2021

يتم الاستناد على مؤشرات كاملز (CAMELS) في تقييم مستوى الاستقرار المصرفي الجزائري، بهدف تقديم رؤية تحليلية شاملة حول درجة المتانة المالية واستقرار القطاع المصرفي الجزائري، وتقدير قدراته في إدارة والتعامل مع التحديات والمخاطر التي تواجهه.

وفي ضوء ما تقدم، سيتم عرض وتحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي للنظام المصرفي الجزائري عبر الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية 2021، وذلك من خلال المؤشرات التالية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة.

الفرع الأول: دراسة وتحليل مؤشرات كفاية رأس المال (Capital Adequacy)

تعد نسبة كفاية رأس المال أحد المؤشرات الأساسية لقياس الملاءة المالية للبنوك، فهي تبرز مدى قوة متانة البنك واستقراره المالي وقدرته على تحمل الصدمات والخسائر غير المحتملة، بحيث أن ارتفاع نسب كفاية رأس المال يقلل من احتمالية تعرض البنوك للمخاطر، كما أكدت لجنة بازل على أهمية لوائح كفاية رأس المال لمنع فشل البنوك

وإدارة المخاطر بشكل فعال، وتشير الدراسات بأن المستويات الأعلى من رأس المال تؤثر بشكل إيجابي على أداء البنك وقدرته على تحمل وامتصاص الخسائر، بحيث يمكن قياس كفاية رأس المال من خلال نسبتين وهما: نسبة الملاءة الكلية (الاجمالية) (قيمة رأس المال التنظيمي/ الأصول المرجحة بالمخاطر)، ونسبة الملاءة القاعدية (قيمة رأس المال القاعدي/الأصول المرجحة بالمخاطر)، بحيث تعتبر هذه النسب مؤشرات لقياس مدى قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المحتملة، بحيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما ازدادت قدرة البنوك على امتصاص الصدمات المالية دون تعريض وضعها المالي للمخاطرة (التقرير السنوي 2021 : التطور الاقتصادي و النقدي ، 2022، الصفحات 58-59).

الجدول(4-43): مؤشر كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

السنوات	مؤشرات كفاية رأس المال	
	الملاءة الإجمالية	الملاءة القاعدية
2009	26.15%	19.09%
2010	23.64%	17.67%
2011	23.77%	17%
2012	23.62%	17.48%
2013	21.5%	15.51%
2014	15.98%	13.27%
2015	18.4%	15.76%
2016	18.75%	16.25%
2017	19.45%	15.03%
2018	19.05%	14.98%
2019	17.99%	14.26%
2020	19.17%	15.38%
2021	21.6%	17.72%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل(4-37): التطور الزمني لمؤشر كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري للفترة الزمنية (2009-2021)

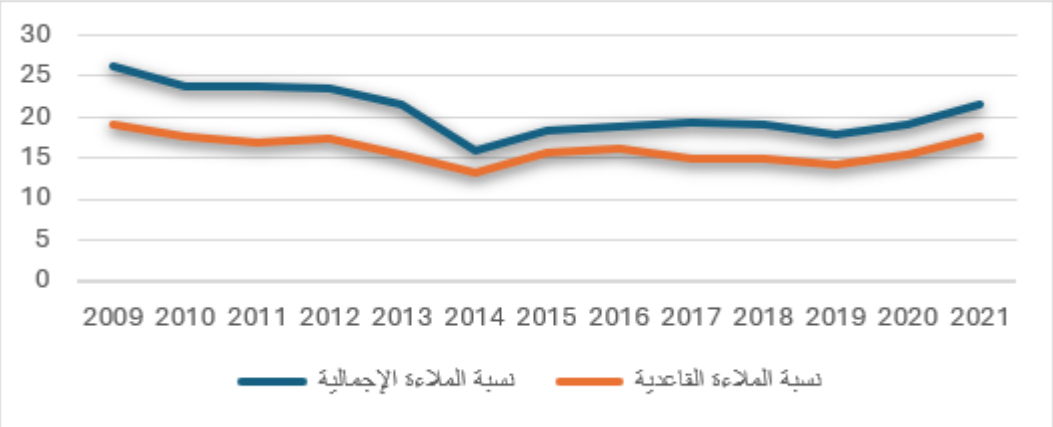

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-43)

يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الشكل (4-37) ما يلي:

- نسبة الملاءة الإجمالية: يتضح من خلال الشكل أن معدل الملاءة الإجمالية للقطاع المصرفي الجزائري قد تراوحت خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (2009-2021) تتراوح بين حد أدنى قدره (21.6%) وحد أقصى بلغ (26.15%)، حيث سجلت القيمة العليا في عام 2009 بمعدل قدره (26.15%)، وأدنى نسبة سنة 2014 تقدر بـ (15.98%) لتواصل بعدها الارتفاع لتصل (21.6%) سنة 2021.

- نسبة الملاءة القاعدية: يتضح من خلال تحليل المؤشرات الموضحة في الشكل بأن نسبة الملاءة القاعدية للنظام المصرفي الجزائري قد شهدت تقلبات خلال الفترة الزمنية المدروسة، حيث تراوحت بين (17.72-19.09)، بو قد بلغت هذه النسبة ذروتها عند مستوى (19.09%) في عام 2009، ثم شهدت انخفاضا لتصل إلى أدنى قيمة لها عند (13.27%) في عام 2014، ثم تحسن نسبي استقر عند (17.72%) مع نهاية الفترة المدروسة.

و بناءً على ما تم ذكره، يمكن الوصول إلى استنتاج مفاده أن مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري تحتفظ بمستويات مرضية، و ذلك بالرغم من التذبذبات التي ميزت مسارها عبر الفترة الزمنية (2009-2021)، إذ تظهر البيانات أن كلا من نسبة الملاءة الإجمالية و نسبة الملاءة القاعدية تفوق بشكل كبير الحد الأدنى المحدد تنظيميا و المقدر بـ (9.5%) وفقا لأحكام النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الذي يحدد نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر، و هذا ما يشير إلى الصلابة المالية و القدرة الاستيعابية للقطاع المصرفي الجزائري في مواجهة التحديات والمخاطر المالية المحتملة.

الفرع الثاني: دراسة وتحليل مؤشرات جودة الأصول (Assets Quality)

يعد مؤشر جودة الأصول أحد المؤشرات الأساسية لقياس مستوى الاستقرار و المتانة المالية في القطاع المصرفي فهو يحدد صحة القطاع المصرفي ضد انخفاض قيمة الأصول، و يتم قياس جودة الأصول بواسطة نسبة القروض المتعثرة (أي حجم القروض التي لم يستطع المقترضون ارجاعها في آجالها المحددة وفقا للشروط المتفق عليها) مقارنة بإجمالي الأموال الخاصة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي، و نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة، بالإضافة إلى النسبة المئوية لصافي القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي القروض الممنوحة، و النسبة المئوية لمؤونات القروض المتعثرة (أي الضمانات التي يتم الحصول عليها من المقترضين) إلى إجمالي القروض الممنوحة.

ويعرض الجدول التالي التطور الزمني لنسب مؤشر جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري عبر الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2021:

الجدول(4-44): التطور الزمني لمؤشر جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

السنوات	مؤشرات جودة الأصول			
	القروض المتعثرة/الأموال الخاصة النظامية	معدل القروض المتعثرة	معدل مؤونات القروض المتعثرة	معدل صافي القروض المتعثرة
2009	%33.88	21.14%	65.41%	%7.3
2010	21.06%	18.31%	73.48%	4.86%
2011	17.89%	14.45%	72.15%	4.02%
2012	16.11%	11.73%	69.79%	3.54%
2013	17.12%	10.56%	68.19%	3.36%
2014	21.4%	9.21%	65.22%	3.2%
2015	26.47%	9.77%	59.93%	3.91%
2016	35%	12.09%	54.62%	5.49%
2017	36.42%	12.96%	52.28%	6.18%
2018	39.35%	12.7%	50.12%	6.33%
2019	52.57%	14.76%	46.69%	7.87%
2020	59.56%	16.36%	46.14%	8.81%
2021	58.15%	19.64%	48.73%	10.07%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل(4-38): تطور مؤشر جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

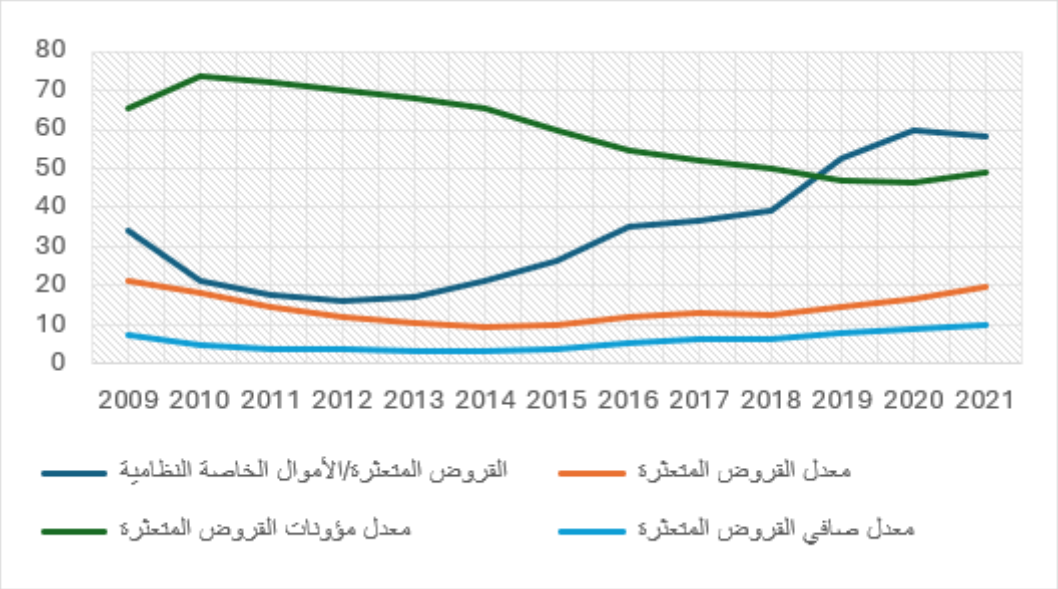

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-44)

يتضح من خلال الشكل رقم (4-38) الملاحظات التالية:

- نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية: تظهر المعطيات الواردة في الشكل البياني أعلاه بأن نسبة القروض المتعثرة (غير العاملة) إلى الأموال الخاصة النظامية في القطاع المصرفي الجزائري شهدت تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة (2009-2021)، حيث تراوحت بين 33.88% و58.15%، و قد سجلت هذه النسبة انخفاضا تدريجيا من 33.88% عام 2009 لتصل إلى أدنى مستوياتها عند 16.11% عام 2012 %، غير أن هذا المؤشر ارتفع مجددا ليبلغ ذروته عند 59.56% عام 2020، قبل أن يتراجع بشكل طفيف إلى 58.15% عام 2021، و عليه، فإن استمرار هذه النسبة في مستويات مرتفعة تفوق 50% يشير إلى وجود إشكاليات في السياسة الائتمانية المتبعة من قبل البنوك الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بآليات منح القروض و إجراءات تحصيل أقساطها و فوائدها، و هذا ما ينعكس سلبا على مؤشر جودة الأصول، مما يضعف من مستوى الاستقرار المصرفي في الجزائر.

- نسبة القروض المتعثرة: تشير المعطيات الواردة في الشكل البياني إلى أن نسبة القروض المتعثرة عبر الفترة الزمنية للدراسة (2009-2021)، تراوحت بين 21.14%و19.64%، بحيث انخفضت تدريجيا لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2014 بـ 9.21%مقارنة بـ 21.14%سنة 2009، ثم شهد هذا المؤشر ارتفاعا تدريجيا

ليصل إلى 19.64% عام 2021، مما يشير إلى أن نسبة القروض المتعثرة (غير العاملة) في القطاع المصرفي الجزائري قد سجلت اتجاها تصاعديا خلال السنوات الأخيرة.

- نسبة صافي القروض المتعثرة: يتضح من خلال الشكل البياني أعلاه بأن نسبة صافي القروض المتعثرة (غير العاملة) في القطاع المصرفي الجزائري قد تباينت خلال فترة الدراسة (2009-2021) ضمن نطاق يتراوح بين 7.31%و10.07%، وقد شهد هذا المؤشر مسارا تنازليا تدريجيا ليسجل أدنى مستوياته عند 3.2% عام 2014، قبل أن يرتفع بشكل متواصل ليبلغ ذروته عند 10.07% عام 2021.

- نسبة مؤونات القروض المتعثرة: من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن نسبة مؤونات القروض المتعثرة (غير العاملة) في القطاع المصرفي الجزائري قد سجلت مستويات مرتفعة خلال فترة الدراسة (2009-2021)، حيث تراوحت بين 65.41%و48.73%، بحيث كانت في أعلى مستوياتها سنة 2010 بـ 73.48% وحققت أدنى مستوى لها سنة 2020 بـ 46.14% لترتفع بعدها سنة 2021 بمقدار 2.59 نسبة مئوية.

في ضوء ما سبق، يمكن الاستنتاج أن أداء مؤشر جودة الأصول للنظام المصرفي الجزائري لم يحقق لمستويات المطلوبة خلال الفترة الزمنية للدراسة (2009-2021)، حيث سجلت القروض المتعثرة اتجاها تصاعديا واضحا في المرحلة الأخيرة من الدراسة، على الرغم من احتفاظ القطاع المصرفي بنسبة معتبرة من مؤونات هذه الأخيرة، وهذا ما يعكس عدم كفاءة وقدرة القطاع المصرفي الجزائري في عمليات تحصيل القروض المتعثرة بصورة فعالة.

الفرع الثالث: دراسة وتحليل مؤشرات الربحية (Earning)

تصنف مؤشرات الربحية ضمن أبرز النسب المالية التي تهدف إلى قياس كفاءة البنوك وتقييم قدرتها على تحقيق العوائد المالية من الموارد المتاحة، فهو هدفا أساسيا لجميع البنوك وأمرا ضروريا لبقائها واستمراريتها، وتقاس ربحية البنوك بمجموعة متنوعة من المؤشرات المالية، إلا أن المؤشرين الأكثر شيوعا واعتمادا في الدراسات هما معدل العائد على العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA).

وسيتم من خلال ما يلي استعراض التطور الزمني لمؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري، والتي تشمل أربعة مؤشرات أساسية وهي: معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، نسبة هامش الربح إلى إجمالي الدخل ونسبة التكاليف خارج الفوائد إلى إجمالي الدخل.

الجدول(4-45): التطور الزمني لمؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

السنوات	مؤشرات الربحية			
	العائد على حقوق الملكية (ROE)	العائد على الأصول (ROA)	نسبة هامش الربح/ الدخل الإجمالي	نسبة التكاليف خارج الفوائد/ الدخل الإجمالي
2009	26.01%	1.75%	58.37%	32.22%
2010	26.7%	2.16%	63.76%	31.43%
2011	24.58%	2.1%	54.89%	35.07%
2012	22.67%	1.93%	64.23%	35.64%
2013	19%	1.67%	69.45%	33.53%
2014	23.55%	1.98%	68.51%	28.49%
2015	21.31%	1.92%	66.81%	40.01%
2016	17.79%	1.83%	72.51%	34.08%
2017	18.85%	2.05%	73%	35.99%
2018	22.41%	2.42%	78.78%	29.34%
2019	14.08%	1.51%	78.89%	30..79%
2020	11.62%	1.43%	73.47%	35.93%
2021	14.35%	1.72%	78.45%	35.29%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل(4-39): تطور مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

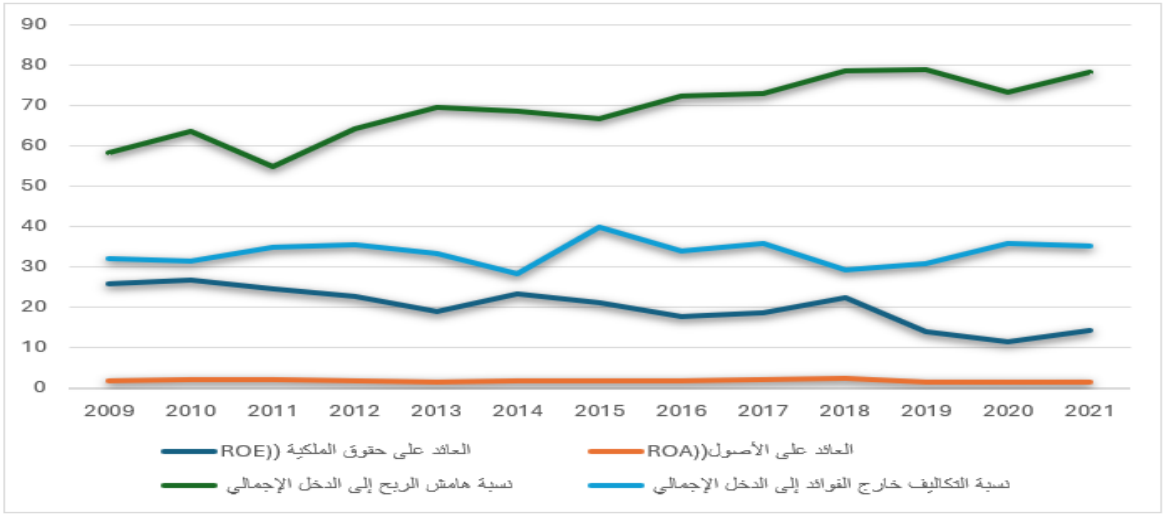

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-45)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): تظهر البيانات المعروضة في الشكل (4-39) أن معدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري قد تراوح خلال فترة الدراسة بين 26.01%و14.35%، مسجلا اتجاها تنازليا تدريجيا، وقد بلغ المؤشر أعلى قيمه له في عام 2010 عند 26.7%، بينما انخفض إلى أدنى مستوى في عام 2020 عند 11.62%، قبل أن يشهد تحسنا طفيفا في عام 2021 بمقدار 2.73 درجة مئوية، ويشير هذا التراجع المستمر في هذا المؤشر إلى تدهور ربحية القطاع المصرفي الجزائري نتيجة ضعف الكفاءة في توظيف أموال المساهمين.

- مؤشر العائد على الأصول (ROA): يظهر الشكل (4-39) استقرارا نسبيا في معدل العائد على الأصول خلال الفترة الزمنية المحددة (2009-2021)، حيث تراوحت القيم بين 1.75% و1.72%، وقد سجلت أعلى قيمة للمؤشر في عام 2018 بنسبة 2.42%، بينما انخفضت إلى أدنى مستوى لها في عام 2020 عند 1.43%، وتعكس هذه المعطيات مستوى ضعيف جدا في مستويات الربحية المحققة من نسب العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة، وهذا مؤشر غير جيد يدل على ضعف وعدم كفاءة وقدرة القطاع المصرفي في تحقيق مستوى عال من الربحية من خلال الاستغلال الأمثل لإجمالي الأصول.

- نسبة هامش الربح /الدخل الإجمالي: وفقا للمعطيات الواردة في الشكل (4-39)، فإن معدل هامش الربح إلى إجمالي الدخل في القطاع المصرفي الجزائري قد تراوحت بين 58.37% و78.45% خلال الفترة المدروسة (2009-2021)، مسجلة اتجاها تصاعديا عبر هذه الحقبة الزمنية، وتعتبر هذه المستويات مرتفعة نسبيا.

- نسبة التكاليف خارج الفوائد/الدخل الإجمالي: تظهر البيانات المعروضة في الشكل (4-39) أن نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى إجمالي الدخل للقطاع المصرفي الجزائري قد تراوحت بين 32.22% و35.29% خلال الفترة المدروسة (2009-2021)، مسجلة تقلبات واضحة بين الارتفاع والانخفاض عبر هذه الحقبة الزمنية، وقد بلغت أدنى قيمة للمؤشر في عام 2014 عند 28.49%، بينما وصلت ذروتها في عام 2015 عند 40.01%.

الفرع الرابع: دراسة وتحليل مؤشرات السيولة (Liquidity)

تمثل السيولة أحد المؤشرات الجوهرية لقياس الاستقرار المصرفي، وهي تساعد على تقييم قدرة البنوك على الاستجابة الفورية لاجتياحات العملاء للأموال.

وتتناول البيانات المدرجة في الجدول الموالي تتبع مسار تطور مؤشري السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2021، وهما: معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ومعدل الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم.

الجدول(4–46): التطور الزمني لمؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009–2021)

السنوات	مؤشرات السيولة	
	الأصول السائلة/إجمالي الأصول	الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل
2009	%51.82	114.52%
2010	52.98%	114.29%
2011	50.16%	103.73%
2012	45.87%	107.51%
2013	40.46%	93.52%
2014	37.96%	82.06%
2015	27.14%	61.64%
2016	23.52%	58.39%
2017	23.51%	53.7%
2018	19.84%	47.45%
2019	15.97%	44.23%
2020	13.11%	37.14%
2021	35.98%	102.06%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل(4-40): تطور مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

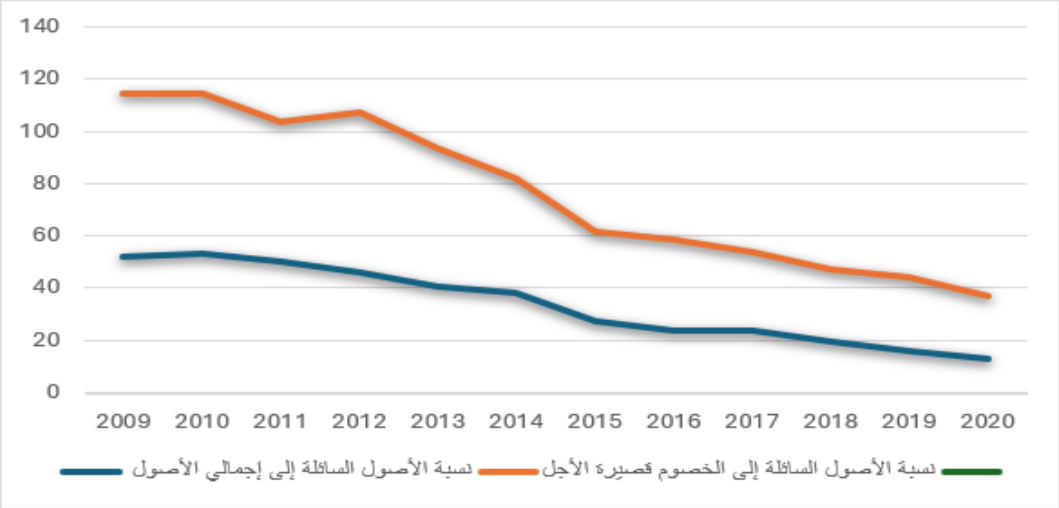

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-46)

- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول: تظهر البيانات المعروضة في الشكل أعلاه أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في القطاع المصرفي الجزائري تتراوح بين (51.82%-35.98%) خلال فترة الدراسة (2009-2021)، وهي مستويات مرتفعة نسبيا، وقد شهد المؤشر انخفاضا تدريجيا ليصل إلى أدنى قيمه له في عام 2020 عند 13.11%، قبل ان يسجل ارتفاعا حادا بمقدار 22.87 درجة مئوية في عام 2021، وتعكس هذه المستويات قدرة القطاع المصرفي الجزائري على الوفاء بالتزاماته المالية باستخدام الأصول ذات السيولة العالية.

- نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الخصوم: نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الخصوم للقطاع المصرفي الجزائري تتراوح بين (114.52%-102.06%) خلال الفترة المدروسة (2009-2021)، بحيث سجلت مستويات مرتفعة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة (2009-2012)، ثم دخلت في مرحلة تراجع تدريجي مستمر حتى سجلت أدنى قيمة عند 37.14% في عام 2020، لترتفع بعدها بشكل حاد وبمقدار 64.92 درجة مئوية خلال عام 2021.

خلاصة الفصل الرابع

تناول هذا الفصل دراسة مسار التطورات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري في أعقاب صدور قانون النقد والقرض، واستكشاف البنية الهيكلية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة المدروسة و الممتدة من عام 2009 إلى غاية عام 2021، بحيث تشير البيانات أن المنظومة المصرفية الجزائرية تتكون حتى نهاية عام 2021، من 27 بنك ومؤسسة مالية تتوزع وفق التصنيف التالي: 6 بنوك عمومية و13 بنك من القطاع الخاص (بما في ذلك بنك واحد برأسمال مختلط)، مؤسستان ماليان عموميتان، 05 مؤسسات للتمويل التأجيري، بالإضافة إلى تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي، والجزائر تواجه جملة من التحديات تجعلها لا ترتقي إلى مستويات مرتفعة من الشمول المالي من بينها ضعف البنية التحتية المالية، نقص الثقافة المالية خاصة في أوساط النساء، ضعف الانتشار المصرفي، ارتفاع معدلات البطالة، نقص الاعتماد على المدفوعات الرقمية، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي.

و تظهر المعطيات أن كثافة الفروع المصرفية و ماكينات الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ تعتبر غير كافية لمواكبة التطور في النمو الديموغرافي للسكان البالغين في الجزائر، الأمر الذي يعيق تحقيق مستويات مرضية من الشمول المالي في الجزائر، و على الرغم من تحسن و ارتفاع نسبة امتلاك البالغين في الجزائر لحسابات في مؤسسات مالية الرسمية خلال فترة الدراسة، إلا أنها تبقى نسبة ضعيفة مقارنة بتلك المحققة عالميا، كما أن من بين أسباب تدني نسب ادخار الأفراد الجزائريين في مؤسسات مالية رسمية هو عدم رغبتهم في الحصول على فوائد، و الاحتفاظ بأموالهم من خلال استثمارها في العقارات و الذهب و العملات الأجنبية، غير أن تدني نسب الاقتراض يرجع إلى صعوبة الشروط التي تضعها المؤسسات المالية الرسمية لعملائها عند منح القروض للأفراد الجزائريين، و شهدت معدلات تحويل و استلام المدفوعات الرقمية في الجزائر ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الزمنية الأخيرة، نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد 19 و المبادرات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية لتطوير التحتية المالية الرقمية و لكن تبقى هذه النسبة محدودة مقارنة بالدول الرائدة في مجال الشمول المالي، و كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري بالرغم من تذبذبها بين الانخفاض و الارتفاع خلال فترة الدراسة إلا أنها جيدة سواء فيما يتعلق بالملاءة الإجمالية أو الملاءة القاعدية وهي أعلى بكثير من النسب القانونية، أما فيما يخص مؤشر جودة أصول القطاع المصرفي الجزائري غير جيدة لأن نسبة القروض المتعثرة مرتفعة خاصة خلال الفترة الأخيرة، وفيما يتعلق بربحية القطاع المصرفي الجزائري نجد أن ROE و ROA قد سجلا مستويات منخفضة خلال الفترة الزمنية المدروسة، بينما حققت مؤشرات هامش الربح والتكاليف خارج الفوائد نسبة مرتفعة، كما يحتفظ القطاع المصرفي الجزائري بمستويات سيولة مرضية خلال هذه الحقبة الزمنية مما يعزز قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية.

الفصل الخامس: دراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي الجزائري من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة (2009-2021)

تمهيد

لقياس تأثير الشمول المالي استقرار النظام المصرفي خلال الفترة الزمنية (2009-202)، اعتمدت الدراسة على خمسة مؤشرات للشمول المالي (مؤشرين لبعد الوصول وثلاثة مؤشرات لبعد الاستخدام) كمتغيرات مستقلة، بينما تم قياس الاستقرار المصرفي كمتغير تابع من خلال مؤشرات مختارة من نموذج كاملز (CAMELS) تتضمن كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة، ولتقدير المعالم تم تطبيق نماذج الانحدار الخطي (البسيط والمتعدد)، مع استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بواسطة برنامج (Eviews10).

وفي ضوء ما تقدم، تستدعي الضرورة البحثية استعراض المفاهيم النظرية الأساسية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، فضلا عن عرض البيانات والأدوات والمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة، وتقدير معالم النموذج وعرض ومناقشة نتائجها.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض كل هذه النقاط، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: التصميم المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليله احصائيا وقياسيا واقتصاديا

المبحث الأول: التصميم المنهجي للدراسة

بناءً على طبيعة وخصائص البيانات التي تم جمعها، سيتم توظيف نماذج الانحدار الخطي المتعدد التي تعمل على تفسير تغير المتغير التابع بمجموعة من المتغيرات المستقلة، والاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات النموذج.

المطلب الأول: لمحة عامة عن نموذج الانحدار الخطي المتعدد

في الواقع الاقتصادي لا يمكن الاستعانة بالنموذج ذي متغيرين (متغير واحد مستقل، ومتغير تابع) لتحليل وتفسير ظاهرة اقتصادية معينة، حيث هذه الأخيرة يتطلب تفسيرها جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة وليس بمحدد واحد أو متغير مستقل واحد وهذا تكون الدراسة أكثر شمولية، وبالتالي فإن الانحدار الخطي المتعدد قد ينجح في تقديم تفسير لتغير المتغير التابع بمجموعة من المتغيرات التفسيرية (المستقلة).

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد

سنحاول من خلال هذا الفرع تحديد مفهوم الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، ومجموع الفرضيات التي يبنى عليها، وتحديد الصيغة العامة لنموذج الانتحار الخطي المتعدد.

أولا: مفهوم الانحدار الخطي المتعدد: نموذج الانحدار الخطي المتعدد و يسمى أحيانا النموذج الخطي العام هو امتداد لنموذج الانحدار الخطي البسيط بحيث أنه يتضمن أكثر من متغير مستقل واحد، بينما نموذج الانحدار الخطي البسيط يعتمد على متغير مستقل واحد و متغير تابع، و في تحليل الانحدار الخطي المتعدد يهدف شرح متوسط سلوك المتغير التابع Y فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلةX، و هذا يعني كيف يستجيب المتغير التابع للتغيرات في قيم المتغيرات المستقلة، و يقيس كل معامل ميل (B_k) معدل التغير (الجزئي) في القيمة المتوسطة للمتغير (Y) عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، مع بقاء جميع قيم المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة، و بالتالي يكون التغير جزئيا، و يعتمد عدد المتغيرات المستقلة في النموذج على طبيعة المشكلة أو يختلف من مشكلة إلى أخرى، ويعتبر حد الخطأ رمزا شاملا لكل المتغيرات التي لا يمكن إدراجها في النموذج لعدد من الأسباب، غير أنه يفترض أن متوسط تأثير هذه المتغيرات على المتغير التابع Y لا يكاد يذكر (Gujarati، 2019، صفحة 30).

ثانيا: فرضيات النموذج: يتطلب بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد استيفاء مجموعة من الفرضيات الإحصائية والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي (داود و السواعي، 2013، الصفحات 157-158و 223-224):

- العلاقة بين المتغير التابع Yوالمتغيرات المستقلة X_{1i} خطية.

- تتسم المتغيرات المستقلة بكونها متغيرات حقيقية ذات قيم ثابتة وغير عشوائية وأنه قد تم قياسها بدون أخطاء.
- القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي تساوي صفر
- افتراض ثبات التباين، أي أن تباين حد الخطأ العشوائي يبقى ثابتا عبر جميع المشاهدات (جميع قيم i).
- ثبات تباين المتغير العشوائي، والذي يشير إلى تحقق شروط التجانس في توزيع القيم العشوائية، مما يضمن انتشارها المنتظم حول خط الانحدار.
- فرضية استقلالية قيم المتغير العشوائي ui، أي عدم وجود ارتباط ذاتي أو تسلسلي بين البواقي (الأخطاء)
- التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي أو حد الخطأ: ينبغي أن يخضع حد الخطأ للتوزيع الطبيعي بمتوسط صفري.
- يفترض أن عدد المتغيرات أقل من حجم العينة (عدد المشاهدات)، مع ضرورة غياب الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، أي عدم وجود مشكلة الاعتماد (التعدد) الخطي (Multicollinearity).
- عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير العشوائي (حد الخطأ)
- عدم وجود أي أخطاء في توصيف النموذج.

ثالثا: الصيغة العامة للنموذج: يستند نموذج الانحدار الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع وعدد من المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، ويمكن كتابة الشكل العام لنموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي (Gujarati، 2019، صفحة 29):

$$Y_i = ß_1 + ß_2X_{2i} + ß_3X_{3i} + \ldots\ldots + ß_kX_{ki} + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1.1)$$

بحيث:

- Y : المتغير التابع (Regressand).
- X : المتغيرات التفسيرية (explanatory variable) ، المتغيرات التنبؤية (predicators)، أو المتغيرات المفسرة المصاحبة (covariates أو regressors).
- u : هو حد خطأ عشوائي
- i: عدد المشاهدة
- $ß_1$: ثابت الانحدار أو القاطع
- $ß_k$: معاملات الانحدار (regression coefficients) ، أو ما يطلق عليها بمعالم الانحدار (regression parameters).

ومن أجل الوضوح في العرض، يمكن كتابة المعادلة (1.1) كما يلي:

$$Y_i=ßX+u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1.2)$$

بحيث ßX هو شكل مختزل للحدود $(ß_2X_{2i}+ß_3X_{3i}+\ldots..+ß_kX_k)$

وتعرف المعادلة (1.1) أو شكلها المختزل (1.2) بالمجتمع (population)أو النموذج الحقيقي الذي يتكون من مكونين (Gujarati، 2019، صفحة 30):

(1): مكون محدد BX

(2): حد الخطأ العشوائي u_i

بحيث:

- حد الخطأ العشوائي u: يتضمن جميع المتغيرات المستقلة التي لا يمكن قياسها بسهولة، قد يمثل هذا الحد المتغيرات التي لا يمكن إدراجها في النموذج لعدم توافر البيانات، أو في حالة أخطاء القياس في البيانات، أو العشوائية الموجودة في السلوك البشري، مهما كان مصدر الحد العشوائي u، يفترض أن متوسط تأثير حد الخطأ على الانحدار هو تأثير هامشي في أحسن الأحوال (Gujarati, 2019, p. 32).

- طبيعة معاملات الانحدار (ßs): يفترض أن تكون معاملات الانحدار معالم ثابتة وغير عشوائية، على الرغم من أننا لا نعرف قيمهم الفعلية، وهذا هو الهدف من تحليل الانحدار، تقدير قيم (ßs) على أساس بيانات العينة (Gujarati، 2019، الصفحات 32-33).

الفرع الثاني: الاختبارات الإحصائية

يعتمد التقييم الإحصائي للنموذج على أربعة اختبارات أساسية، تشمل معامل التحديد كمؤشر لجودة التوفيق للنموذج، واختبار فيشر لفحص المعنوية الكلية للنموذج، واختبار ستيودنت لاختبار معنوية، بالإضافة إلى اختبار داربين واتسون.

أولا: معامل التحديد(The coefficient of determination) : يعتبر مؤشر إحصائي شامل لتقييم جودة التوفيق لنموذج الانحدار المقدر، ويرمز له بالرمز (R^2)، فهو يقيس النسبة المئوية للتغير الكلي في المتغير التابع (Y) الذي تفسره جميع المتغيرات المستقلة، أي التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في نموذج الانحدار المتعدد (Gujarati، 2019، صفحة 46).

ويستخدم معامل التحديد المحدد والذي يرمز له بالرمز ($\bar{R}^2$) في الغالب عند مقارنة نموذجين أو أكثر من نماذج الانحدار التي تكون لديها نفس المتغير التابع ويمكن أن يكون سالبا، لكن معامل التحديد الذي يرمز له بالرمز R^2 موجبا دائما (Gujarati، 2019، الصفحات 47-48).

ثانيا: اختبار فيشر (F-Test): إن الغرض من هذا الاختبار هو تحديد ما إذا كان للمتغيرات المستقلة في النموذج تأثيرا معنويا على المتغير التابع (Debby , Ade, & Dedi, 2021, p. 298)، ويستخدم اختبار فيشر لاختبار الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج القياسي، وذلك من خلال مقارنة قيمة (Fc)المحسوبة بالقيمة الجدولية (Ft)عند درجات الحرية (k,n-k-1) ومستوى المعنوية المختار، ويتم تفسير نتائج هذا الاختبار على النحو الآتي: (يحي و يلس شاوش، 2019):

- عندما تكون (Fc<Ft) فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0، ونستنتج أن النموذج ككل غير معنوي إحصائيا.
- عندما تكون (Fc>Ft) فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونستنتج أن النموذج ككل غير معنوي إحصائيا عند مستوى الدلالة المحدد.

ثالثا: اختبار ستيودنت (T): يطبق اختبار ستيودنت اختبار (t) لتقييم الدلالة الإحصائية للمتغيرات التفسيرية ($X_1,X_2,\ldots X_k$) في المتغير التابع (Y) ضمن إطار نموذج الانحدار المتعدد، وينفذ هذا الاختبار عند مستوى دلالة معنوية محدد مسبقا، ودرجة حرية (n-k)، ويعتمد اختبار (t) على نمطين أساسيين من الفرضيات (رائد، 2018):

الفرضية الصفرية : $H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = \ldots = B_k = 0$

الفرضية البديلة : $H_1 : B_j \neq 0 \qquad j = 1,2\ldots k$

رابعا: اختبار داربين واتسون (Test de Durbin Watson): يقوم هذا الاختبار على أساس فرضيتين إحصائيتين: الفرضية العدمية (H_0) و الفرضية البديلة (H_1) ، و تطلب هذا الاختبار مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية داربين واتسون (DW) مع القيمتين الحرجتين المستخرجتين من الجداول الإحصائية، و هما الحد الأدنى (D1) الذي يمثل القيمة الدنيا لعدم وجود الارتباط الذاتي، و الحد الأعلى (D2)، حيث تتحد هاتان القيمتان بناءً على حجم العينة و عدد المتغيرات المفسرة للنموذج عند مستوى المعنوية المختار، ويتم اتخاذ القرار الإحصائي بشأن قبول أو رفض الفرضيات وفقا للمعايير التالية: (يحي و يلس شاوش، 2019):

- إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية داربين واتسون تقع ضمن المجال (0<DW<D1) فإن ذلك يشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب.

- إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية داربين واتسون تقع ضمن المجال (D1<DW<D2) أي أن منطقة عدم الحسم حيث لا يمكن التوصل إلى قرار قاطع بشأن وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي.

- إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية داربين واتسون تقع ضمن المجال (D2<DW<4-D2) فإن ذلك يشير إلى عدو وجود ارتباط ذاتي.

- إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية داربين واتسون تقع ضمن المجال (4-D2<DW<4-D1) فإننا نواجه منطقة اللاحسم الثانية، حيث لا يمكن التوصل إلى قرار قاطع بشأن وجود او عدم وجود ارتباط ذاتي.

الفرع الثالث: الاختبارات القياسية

أولا: اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي: يهدف اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي إلى التحقق من استيفاء فرضية العشوائية في البواقي، وذلك عبر فحص غياب الارتباط الذاتي بين القيم المتتالية، ويتم تشخيص هذا الارتباط من خلال تطبيق اختبار حدي الثقة (Confidence Interval)، مقترنا بالتحليل البصري لدالتي الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي، و بناءً على ذلك، فإن انحصار معاملات الارتباط الذاتي للبواقي ضمن حدود فترة الثقة المحددة، فهذا يعد مؤشرا على أن البواقي تمثل متغيرات عشوائية خالصة كما يمكن اجراء هذا الاختبار بتطبيق طريقة مضاعف لاجرانج المعروف باختبار بروش- غودفراي (Breusch-Godfrrey) (قريب الله ، 2022، صفحة 55)، الذي يستخدم للكشف عن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، بحيث يستند إلى مبدأ مضاعف لاغرانج د (يحي و يلس شاوش، 2019)، ويستند إلى افتراض أن الحد العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي (رائد، 2018، صفحة 35)

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي: رغم تعدد الاختبارات المصممة للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، إلا أن اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera Test)، وتخضع إحصائية اختبار (Jarque-Bera) لتوزيع مربع كاي ذي درجتي حرية، ويصاغ وفقا للفرضيات التالية (قريب الله ، 2022، صفحة 55):

H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

وتقبل الفرضية العدمية التي تنص بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وفقا لحالتين إما أن تكون قيمة إحصائية جارك بيرا المحسوبة أقل من قيمة (X_2) الجدولية عند درجتي حرية ومستوى معنوية محدد، أو عندما تتجاوز قيمة (P- value) مستوى المعنوية المحدد (قريب الله ، 2022، صفحة 55).

ثالثا: اختبار اختلاف التباين

1.اختبار وايت (White): يصنف هذا الاختبار ضمن الاختبارات التشخيصية الهامة المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين، اذ تم تطويره عام (1980) كاختبار عام يتميز بقابليته للتطبيق على نماذج الانحدار

اختبار عام (رائد، 2018، صفحة 35)، و يهدف هذا الاختبار إلى فحص فرضية تجانس التباين في نموذج الانحدار، و ذلك من خلال اختبار الفرضية الصفرية (H_0) عند مستوى دلالة إحصائية قدرة 5%، و في حالة رفض يستنتج وجود مشكلة عدم تجانس التباين في البواقي، بينما يشير قبولها إلى تحقق شرط تجانس التباين المطلوب في التحليل القياسي (يحي و يلس شاوش، 2019، صفحة 145).

المطلب الثاني: عرض البيانات والأدوات والمتغيرات المعتمدة في نموذج الدراسة

اعتمد النموذج المصمم لقياس أثر الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2021) على مجموعة من البيانات والأدوات المنهجية والمتغيرات التي سيتم استعراضها وتوضيحها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تقديم البيانات والأدوات المستخدمة في نموذج الدراسة

أولا: البيانات المستخدمة في نموذج الدراسة:

أ. مجتمع الدراسة والإطار الزمني: يشمل مجتمع الدراسة القطاع المصرفي الجزائري بكامله، فيما تمتد السلسلة الزمنية للبيانات عبر 13 سنة متتالية، تمتد من عام 2009 إلى غاية 2021، وبالتالي فإن إجمالي المشاهدات المدرجة في النموذج يبلغ 13 مشاهدة.

ب. مصادر المعطيات والبيانات: استندت عملية جمع البيانات إلى المصادر الأولية الرسمية من خلال التقارير السنوية لبنك الجزائر، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى موقع بنك الجزائر، وهي بيانات كمية يتم تحليلها وتفسيرها بما يفيد أغراض متغيرات الدراسة.

ثانيا: الأدوات والأساليب المستخدمة في نموذج الدراسة: لمعالجة موضوع الدراسة تم جمع البيانات من التقارير السنوية لبنك الجزائر بالنسبة لمتغير الاستقرار المصرفي، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بمتغير الشمول المالي تم جمعها من موقع البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وبنك الجزائر، وفيما يخص الأساليب والنماذج المستخدمة في نموذج الدراسة تم تطبيق نماذج الانحدار الخطي المتعدد في التحليل، مع تقدير المعلمات واستخراج النتائج عبر برنامج (Eviews 10).

الفرع الثاني: عرض متغيرات النموذج القياسي المعتمد في الدراسة

تتوزع المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي للدراسة إلى متغيرين رئيسيين تتمثلان فيما يلي:

أولا: المتغير التابع المتعلق بالاستقرار المصرفي (BSI): يشمل أربع (04) متغيرات فرعية رئيسية تابعة على النحو التالي:

أ. متغير كفاية رأس المال (CAI): تم الحصول على بيانات هذا المتغير الفرعي الرئيسي للفترة (2009-2021) من المصادر الرسمية المتمثلة في التقارير السنوية لبنك الجزائر، والذي يشتمل على المؤشرات التالية:

1. مؤشر نسبة الملاءة الإجمالية (CAR): يعبر هذا المؤشر عن مدى قوة ومتانة وقدرة رأس مال البنك على مواجهة الخسائر التي قد تنشأ نتيجة للمخاطر المرتبطة بأنشطتها.

2. مؤشر نسبة الملاءة القاعدية (Tier1CR): ويطلق عليه أيضا رأس المال الأساسي، والذي يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (غير الموزعة).

ب. متغير جودة الأصول (AQI): ومكن قياسه من خلال المؤشرات التالية:

1.مؤشر القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية (NPLs/RC): ويعبر هذا المؤشر عن حجم القروض المتعثرة (القروض غير العاملة) من الأموال الخاصة النظامية، بحيث كلما زاد حجم القروض المتعثرة كلما ارتفعت هذه النسبة.

2. مؤشر معدل القروض المتعثرة (NPLR): يشير هذا المتغير إلى نسبة حجم القروض المتعثرة من إجمالي القروض الممنوحة، بحيث كلما زاد حجم القروض المتعثرة كلما ارتفعت هذه النسبة والعكس صحيح.

3.مؤشر معدل صافي القروض المتعثرة (NNPLR): يشير معدل صافي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة (المتخلف عن سدادها) بعد استبعاد المخصصات من إجمالي القروض الممنوحة للعملاء، بحيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على وجود مشاكل مالية في النظام المصرفي والعكس صحيح.

4.مؤشر معدل مؤونات القروض المتعثرة (PRNPLs): يشير معدل مؤونات القروض المتعثرة على المؤونات والمخصصات التي تخصصها البنوك لتغطية الخسائر الناتجة عن القروض المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي القروض المتعثرة، بحيث يعد هذا المؤشر أحد أهم المقاييس المستخدمة في قياس جودة الأصول المصرفية، إذ يعكس حجم المخصصات المقدرة من قبل إدارة البنك لمواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض غير المنتظمة (باغة، 2021، صفحة 443).

ج. متغير الربحية (EI): ويستند قياسه إلى مجموعة من المؤشرات التالية:

1. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يعبر هذا المؤشر على النسبة المئوية للعائد المحقق لكل دينار واحد من حقوق الملكية، بحيث كلما ارتفع هذا العائد كلما كان يدل ذلك على قدرة البنك على تحقيق أرباح من خلال الاستثمار الأمثل لأموال المساهمين.

2.معدل العائد على الأصول (ROA): يقيس مؤشر العائد على الأصول مقدار صافي الربح أو الدخل المحقق لكل دينار من إجمالي أصول البنك، بحيث كلما ارتفع هذا العائد كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا ودليل على كفاءة البنك في توليد أرباح باستخدام اصوله.

3.نسبة هامش الربح/الدخل الإجمالي (IM/GI): تشير إلى نسبة الأرباح التي يحققها البنك بعد خصم التكاليف من إجمالي الدخل، بحيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا، ويدل على قدرة المصرف على تحقيق ربح جيد من إجمالي الإيرادات المحققة.

4.نسبة التكاليف خارج الفوائد/ الدخل الإجمالي (NIE/GI): تشير إلى نسبة التكاليف باستثناء الفوائد من إجمالي الدخل أو الإيرادات التي تحققها البنوك، بحيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما يدل ذلك على ارتفاع تكاليف البنك باستثناء الفوائد، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستويات ربحيته، والعكس صحيح.

د. متغير السيولة (LI): ويقاس من خلال مؤشرين أساسيين نعرضهما فيما يلي:

1. الأصول السائلة/إجمالي الأصول (LA/TA): يعبر هذا عن نسبة الأصول السائلة التي يحتفظ بها البنك مقارنة بإجمال الأصول، بحيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما يدل ذلك على ان البنك يتمتع بسيولة عالية وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، والعكس صحيح.

2.الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل (STA/STL): يشير هذا المتغير إلى حجم الأصول السائلة التي يمتلكها البنك للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

ويعرض الجدول التالي ملخصا لمتغيرات الاستقرار المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية محل الدراسة:

الجدول(5–47): مؤشرات الاستقرار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009–2021)

جودة الأصول				كفاية رأس المال		المؤشر
PRNPLs	NNPLR	NPLR	NPLs/RC	Tier1RC	CAR	السنة
65.41	7.31	21.14	33.88	19.09	26.15	2009
73.48	4.86	18.31	21.06	17.67	23.64	2010
72.15	4.02	14.45	17.89	17.00	23.77	2011
69.79	3.54	11.73	16.11	17.48	23.62	2012
68.19	3.36	10.56	17.12	15.51	21.50	2013
65.22	3.2	9.21	21.4	13.27	15.98	2014
59.93	3.91	9.77	26.47	15.76	18.40	2015
54.62	5.49	12.09	35	16.25	18.75	2016
52.28	6.18	12.96	36.42	15.03	19.45	2017
50.12	6.33	12.7	39.35	14.98	19.05	2018
46.69	7.87	14.76	52.57	14.26	17.99	2019
46.14	8.81	16.36	59.56	15.38	19.17	2020
48.73	10.07	19.64	58.15	17.72	21.60	2021
السيولة		الربحية				
STA/STL	LA/TA	NIE/GI	IM/GI	ROA	ROE	
114.52	51.82	32.22	58.37	1.75	26.01	2009
114.29	52.98	31.43	63.76	2.16	26.7	2010
103.73	50.16	35.07	54.89	2.1	24.58	2011
107.51	45.87	35.64	64.23	1.93	22.67	2012
93.52	40.46	33.53	69.45	1.67	19	2013
82.06	37.96	28.49	68.51	1.98	23.55	2014
61.64	27.14	40.01	66.81	1.92	21.31	2015
58.39	23.52	34.08	72.51	1.83	17.79	2016
53.7	23.51	35.99	73	2.05	18.85	2017
47.45	19.84	29.34	78.78	2.42	22.41	2018
44.23	15.97	30.79	78.89	1.51	14.08	2019
37.14	13.11	35.93	73.47	1.43	11.62	2020
102.06	35.98	35.29	78.45	1.72	14.35	2021

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

ثانيا: المتغير المستقل الشمول المالي (FII): استندت الدراسة إلى متغيرين مستقلين فرعيين رئيسيين للشمول المالي وهما على النحو التالي: المتغير المستقل الفرعي الأول بعد الوصول؛ والمتغير المستقل الفرعي الثاني بعد الاستخدام.

والمتغير المستقل الفرعي الرئيسي الأول (بعد الوصول) يشمل مؤشرين، والمتغير المستقل الفرعي الرئيسي الثاني (بعد الاستخدام) ويتضمن ثلاثة مؤشرات رئيسية، تتمثل في الآتي:

أ. متغير بعد الوصول (Access): استخدمت الدراسة مؤشرين جوهريين لقياس مستوى الوصول ضمن أبعاد الشمول المالي، ويمكن تحديدها كما يلي:

1.عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 بالغ (NATMs): يعبر هذا المؤشر عن كثافة انتشار الصرافات الآلية في الجزائر، مقدرة بعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، وقد تم الحصول على بياناته خلال الفترة الزمنية للدراسة (2009-2021) من الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي، والذي يتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

NATMs= (إجمالي عدد ماكينات الصراف الآلي *100000) / إجمالي عدد البالغين

2.عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ (NCBB): يعبر هذا المؤشر عن التغطية المصرفية للفروع البنكية في الجزائر، المعبر عنها بعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، وقد تم الحصول على بياناته من موقع صندوق النقد الدولي خلال الفترة الزمنية للدراسة (2009-2021)، ويتم حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

NCBB= (إجمالي عدد فروع البنوك التجارية*100000) /إجمالي عدد البالغين

ب. متغير بعد الاستخدام (Usage): استندت الدراسة إلى ثلاثة مؤشرات أساسية تتعلق ببعد الاستخدام للشمول المالي، وهي على النحو التالي:

1. عدد المقترضين لكل 1000 بالغ (NOB): يعبر هذا المؤشر عن عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ، وقد تم استخراج بياناته خلال الفترة الزمنية للدراسة (2009-2021) من الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي، ويحسب وفقا للمعادلة التالية:

NOB= (إجمالي عدد المقترضين*1000) / إجمالي عدد البالغين

2.عدد المودعين لكل 1000 بالغ (NOD): يهدف هذا المؤشر إلى قياس مستوى الاستفادة من خدمة الإيداع لدى البنوك التجارية في الجزائر، ويعبر عنه بعدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ، وقد تم استخراج قيمه السنوية طيلة الفترة الزمنية للدراسة باستخدام المعادلة التالية:

NOD= (إجمالي عدد المودعين *1000) /إجمالي عدد البالغين

وتم الحصول على البيانات المتعلقة بعدد المودعين من خلال الموقع الرسمي لبنك الجزائر، بينما تم الاستعانة بالموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي لاستخراج بيانات العدد الإجمالي للبالغين سنويا.

6.النسبة المئوية للأفراد البالغين والمؤسسات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية (ACAFFI): يشير هذا المؤشر إلى نسبة الافراد البالغين في الجزائر والمؤسسات الذي لديهم حسابات مالية (نشطة) لدى المؤسسات المالية الرسمية، وتم حساب قيمه لكل سنة من سنوات الدراسة كما يلي:

ACAFFI= (إجمالي عدد الحسابات النشطة (بالدينار+ بالعملة الصعبة) *100) /إجمالي عدد البالغين

بحيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بالعدد الإجمالي للحسابات النشطة للأفراد والمؤسسات الجزائريين من خلال الموقع الرسمي لبنك الجزائر، والعدد الإجمالي للبالغين من خلال الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي.

ويعرض الجدول التالي ملخصا شاملا لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر على مدار الفترة الزمنية للدراسة (2009-2021):

الجدول(5-48): مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الزمنية للدراسة (2009-2021)

بعد الاستخدام			بعد الوصول		المؤشر
ACAFFI5(%)	NOD	NOB	NCBB	NATMS	السنة
49.6	327.1	35	5.20	5.33	2009
50.6	343	34.9	5.10	5.92	2010
48	354	39.3	5.20	6.1	2011
52.5	385	42.8	5.30	6.21	2012
53.8	418.1	45.3	5.30	6.51	2013
55.1	414	42.9	5.30	7.61	2014
56.2	438.1	44.6	5.30	8.35	2015
58	418.8	39.6	5.30	8.57	2016
52.8	382.9	41	5.30	9.13	2017
56.6	408.7	43.2	5.30	9.54	2018
57.1	366.7	50.6	5.30	9.33	2019
51.8	363.9	48.1	5.30	9.31	2020
51.8	377.3	48.6	5.30	9.3	2021

المصدر: (WORLD BANK GROUPE Data, 2021)

("*Statistiques d'inclusion financière*", 2021)

الفرع الثالث: توصيف النموذج المستخدم في الدراسة

يهدف هذا القسم إلى عرض نموذج الدراسة المستخدم لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2009-2021)، وذلك من خلال الاعتماد على أربع متغيرات فرعية رئيسية تابعة لقياس الاستقرار المصرفي، وهي:

- متغير كفاية رأس المال (CAI): والذي تجسد من خلال المؤشرات: الملاءة الاجمالية (CAR) والملاءة القاعدية (Tier1CR).

- متغير جودة الأصول (AQI): والذي يتضمن أربع مؤشرات: القروض المتعثرة/ الأموال الخاصة النظامية (NPLs/RC)، معدل القروض المتعثرة (NPLR)، معدل صافي القروض المتعثرة (NNPLR)، ومعدل مؤونات القروض المتعثرة (PRNPLs).

- متغير الربحية (EI) الذي يشمل: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA)، نسبة هامش الربح/الدخل الإجمالي (IM/GI)، نسبة التكاليف خارج الفوائد/ الدخل الإجمالي (NIE/GI).

- السيولة (LI): وتشمل: الأصول السائلة/إجمالي الأصول (LA/TA)، الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل (STA/STL).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتكزت هذه الدراسة على متغيرين فرعيين رئيسيين مستقلين للشمول المالي ويتمثلان في:

- متغير بعد الوصول (ACCES) والذي ينطوي على مؤشرين أساسيين وهما: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 بالغ (NATMs)، وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ (NCBB).

- متغير بعد الاستخدام (USAGE) والذي يتضمن ثلاث مؤشرات تتمثل في: عدد المقترضين لكل 1000 بالغ (NOB)، عدد المودعين لكل 1000 بالغ (NOD)، ونسبة الأفراد البالغين والمؤسسات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية (ACAFFI).

ويتكون نموذج الدراسة من المعادلة الرئيسية التالية:

$$BSI_t=f(Acces+Usage)+\varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(1)$$

بحيث:

- BSI_t : مؤشرات الاستقرار المصرفي

- ACCES : متغيرات بعد الوصول للشمول المالي
- USAGE : متغيرات بعد الاستخدام للشمول المالي
- ε_t: حد الخطأ العشوائي
- t: عدد السنوات (المشاهدات)

ويمكن كتابة نموذج الدراسة بالمعادلة الرئيسية التالية:

$$\mathbf{BSI}=ß_1NATMs+ß_2NCBB+ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD+ß_0+\varepsilon_t$$

ويندرج تحت هذا النموذج أربع نماذج ثانوية فرعية رئيسية، وهي كالتالي:

$$CAI= ß_1NATMs+ß_2NCBB+ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD+ß_0+\varepsilon_t$$
$$AQI= ß_1NATMs+ß_2NCBB+ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD+ß_0+\varepsilon_t$$
$$EI= ß_1NATMs+ß_2NCBB+ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD+ß_0+\varepsilon_t$$
$$LI= ß_1NATMs+ß_2NCBB+ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD+ß_0+\varepsilon_t$$

المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليله احصائيا وقياسيا واقتصاديا

في ضوء ما تم عرضه من النموذج القياسي المعتمد لدراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)، وبناءً على البيانات والأدوات المنهجية المستخدمة في النموذج، يتم اختبار الفرضيات البحثية من خلال التحليل القياسي باستخدام برنامج (Eviews10)، مع الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات النموذج.

المطلب الأول: النتائج التقديرية لمعالم النموذج

يشتمل النموذج القياسي للدراسة على اثني عشر متغيرا تابعا مرتبط بمؤشرات الاستقرار المصرفي، حيث يتم تقدير معلمات النموذج لكل متغير بشكل منفصل، وذلك من خلال إجراء الاختبارات الإحصائية، الاختبارات القياسية، والتحليل الاقتصادي.

الفرع الأول: تقدير معالم النموذج الخاص بأثر مؤشرات الشمول المالي على كفاية رأس المال

لدراسة أثر الشمول المالي على متغير كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري، اعتمدت الدراسة على مؤشري الملاءة الإجمالية (CAR)، والملاءة القاعدية(Tier1RC) ، يتم صياغة النموذج بالصيغتين الرياضيتين التاليتين:

$$\mathbf{CAR}= ß_1NATMs+ß_2NCBB+ ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD +ß_0+ \varepsilon_t$$
$$\mathbf{Tier1RC}=ß_1NATMs+ß_2NCBB+ ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD +ß_0+ \varepsilon_t$$

حيث إن: ($ß_0$) الحد الثابت، و ($ß_1, ß_2, ß_3, ß_4, ß_5$)معاملات المتغيرات المفسرة في النموذج، و (εt)يعبر عن حد الخطأ العشوائي، (t) الفترة الزمنية

أولا: النتائج التقديرية لمعاملات النموذج بالنسبة للمتغير التابع الملاءة الإجمالية (CAR): استنادا إلى مخرجات برنامج (Eviews10)، تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر متغيرات الشمول المالي التفسيرية على المتغير التابع الملاءة الإجمالية (CAR)، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج الموضحة في الملحق رقم (5-1) يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$CAR= -0.869725NATMS+7.321142NCBB-0.290658ACAFFI-0.068433NOB-0.028928NOD+18.45375+ \varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-1)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد R^2: بناءً على النتائج المحصل عليها يبلغ معامل التحديد قيمة (0.772137)، مما يعني أن متغيرات الشمول المالي (NOB,NOD,ACAFFI, NCBB,NATMS) قادرة على تفسير 77% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (NPLS/RC)، أما ما نسبته 23% مفسر بالأخطاء العشوائية أو متغيرات أخرى خارجة عن النموذج.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic) : من خلال نتائج اختبار فيشر نجد أن Prob(F-statistic) = 0.032739، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05) ، و هذا ما يؤدي إلى رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، أي توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

3. اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات (T) : من خلال نتائج اختبار ستيودنت لتقييم معنوية كل معلمة في النموذج، يتبين لنا أن جميع المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج غير معنوية احصائيا، حيث تتجاوز قيمتها الاحتمالية (Prob) الواردة في الجدول (الملحق 5-1) مستوى الدلالة المعنوية المحدد (0.05)

استنادا إلى التحليل الاحصائي للمعلمات المقدرة يتضح أنه بالرغم من تحقق الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج إلا أن كل المتغيرات المستقلة غير معنوية داخل النموذج، وعليه يمكن الاستنتاج ضعف القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة تجاه المتغير التابع الملاءة الإجمالية (CAR)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على الملاءة الإجمالية.

ب. التحليل الاقتصادي: أشارت النتائج بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة للشمول المالي والمتغير التابع الفرعي الملاءة الاجمالية، وقد شملت هذه المتغيرات المستقلة مؤشرات بعد الوصول المتمثلة في عدد ماكينات الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية (لكل 100ألف بالغ)، ومؤشرات بعد الاستخدام التي تضم عدد المودعين والمقترضين (لكل 1000 بالغ)، فضلا عن النسبة المئوية للحاصلين على الحسابات المالية الرسمية من الأفراد والمؤسسات.

ثانيا: النتائج التقديرية لمعاملات النموذج بالنسبة للمتغير التابع الملاءة القاعدية (Tier1RC): استنادا إلى مخرجات برنامج (Eviews10)، تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر متغيرات الشمول المالي التفسيرية على المتغير التابع الملاءة القاعدية (Tier1CR)، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج الموضحة في الملحق رقم (5-2) يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$Tier1RC=-0.215159NATMS+2.332853NCBB-0.147799ACAFFI-0.079559NOB-0.012311NOD+21.51442+\varepsilon t_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-2)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2): من خلال النتائج المتحصل عليها تبلغ قيمة معامل التحديد (0.516365)، تدل على أن المتغير التابع (NPLS/RC) مفسر بنسبة 51% من طرف متغيرات الشمول المالي(NOB,NOD,ACAFFI, NCBB,NATMS) ، بينما تفسر النسبة المتبقية البالغة 49% بواسطة الأخطاء العشوائية أو المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic) : من خلال نتائج اختبار فيشر نلاحظ أن Prob(F-statistic) = 0.302922، وهي أكبر من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص عدم وجود دلالة إحصائية معنوية للنموذج، مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المفسرة (المستقلة) والمتغير التابع الملاءة القاعدية.

ب. التحليل الاقتصادي: تبين النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الشمول المالي (الوصول والاستخدام) بمؤشراتها المختلفة ومعدل الملاءة القاعدية، بحيث شملت مؤشرات بعد الوصول والمعبر عنها بعدد ماكينات الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية (لكل 100ألف بالغ)، ومؤشرات بعد الاستخدام التي تضم عدد المودعين والمقترضين (لكل 1000 بالغ)، فضلا عن النسبة المئوية للحاصلين على الحسابات المالية الرسمية من الأفراد والمؤسسات

الفرع الثاني: تقدير معالم النموذج الخاص بأثر مؤشرات الشمول المالي على جودة الأصول

لدراسة أثر الشمول المالي على جودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري من خلال أربعة مؤشرات القروض المتعثرة/ الأموال الخاصة النظامية، معدل القروض المتعثرة، معدل صافي القروض المتعثرة، معدل مؤونات القروض المتعثرة، ومنه يتم صياغة هذه النماذج الأربعة بالصيغ الرياضية التالية:

$$\textbf{NPLS/RC}=ß_1NATMs+ß_2NCBB+ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD+ß_0+\varepsilon_t$$
$$\textbf{NPLR}=ß_1NATMs+ß_2NCBB+ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD+ß_0+\varepsilon_t$$
$$\textbf{NNPLR}=ß_1NATMs+ß_2NCBB+ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD+ß_0+\varepsilon_t$$
$$\textbf{PRNPLs}=ß_1NATMs+ß_2NCBB+ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD+ß_0+\varepsilon_t$$

حيث إن ($ß_0$) الحد الثابت، و ($ß_1, ß_2, ß_3, ß_4, ß_5$)معاملات المتغيرات المفسرة في النموذج، و (ε_t) يعبر عن حد الخطأ العشوائي، (t) الفترة الزمنية للدراسة

أولا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع القروض المتعثرة /الأموال الخاصة النظامية (NPLS/RC): استنادا إلى مخرجات برنامج (Eviews10)، تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر متغيرات الشمول المالي التفسيرية على المتغير التابع القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية (NPLS/RC)، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج الموضحة في الملحق رقم (5-3) يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$NPLS/RC=7.802630NATMS+32.67561NCBB+0.391320ACAFFI+0.482343NOB-0.327067NOD-115.2404+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-3)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد R^2: بناءً على النتائج المحصل عليها يبلغ معامل التحديد قيمة (0.873978)، والتي تدل على أن المتغير التابع (NPLS/RC) مفسر بنسبة 87% من طرف متغيرات الشمول المالي(NOB,NOD,ACAFFI, NCBB,NATMS) ، أما النسبة المتبقية والبالغة 13 %مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic) : من خلال نتائج اختبار فيشر نلاحظ أن Prob(F-=0.004725 (statistic، وهي أقل من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج معنوي، أي توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والنموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، (أي أن متغيرة من المتغيرات المستقلة أو مجموعة من المتغيرات المستقلة تفسر النموذج).

3. اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات (T) : من خلال نتائج اختبار ستيودنت لتقييم معنوية كل معلمة في النموذج، يتبين لنا أن معنوية أغلب المتغيرات المستقلة غير معنوية ما عدا المتغير (NATMS) و (NOD) فهما معنويان إحصائيا عند مستوى معنوية 5% لأن قيمة احتمالية الخطأ (Prob) المبينة في الجدول (الملحق رقم5-3) اقل من 0.05.

وبناءً على التحليل الاحصائي للمعلمات المقدرة، يتبين أنه رغم تحقق الدلالة الإحصائية للنموذج ككل، إلا أن بعض المتغيرات المفسرة غير معنوية ضمن النموذج، وفي ضوء ذلك تم استبعاد هذه المتغيرات غير المعنوية إحصائيا بهدف تحسين جودة النموذج ودقته، وفيما يلي النتائج الإحصائية للنموذج المعدل:

الجدول(5–49): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع(القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية)خلال الفترة الزمنية (2009–2021)

Dependent Variable: NPLS_RC
Method: Least Squares
Date: 05/21/25 Time: 22:07
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	9.678250	1.338046	7.233121	0.0000
NOD	-0.268659	0.062636	-4.289232	0.0016
C	61.39182	22.19332	2.766230	0.0199

R-squared	0.845448	Mean dependent var	33.46000
Adjusted R-squared	0.814538	S.D. dependent var	15.43942
S.E. of regression	6.649028	Akaike info criterion	6.825993
Sum squared resid	442.0957	Schwarz criterion	6.956366
Log likelihood	-41.36895	Hannan-Quinn criter.	6.799195
F-statistic	27.35166	Durbin-Watson stat	1.460986
Prob(F-statistic)	0.000088		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10)

ب. التحليل الاقتصادي:

1. بالنسبة لمؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ: أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية (NPLS/RC) و مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ(NATMS) ، حيث تبين أن الزيادة في عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ بوحدة واحدة ترتب عليها زيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية بمقدار 9.68وحدة، مما يعني أن كل تحسن في الوصول للخدمات المالية من خلال هذه الأجهزة يقابله ارتفاع في نسبة تعثر القروض.

2. بالنسبة لمؤشر عدد المودعين لكل 1000 بالغ في الجزائر: أظهرت مخرجات التحليل القياسي وجود علاقة عكسية معنوية بين مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية (NPLS/RC) وعدد المودعين لكل ألف بالغ (NOD)، و تشير التقديرات بأن كل زيادة في عدد المودعين لكل 1000 بالغ بوحدة واحدة تنعكس في انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية (NPLS/RC) بمقدار 0.27 وحدة، مما يدل على

الأثر الإيجابي لتوسيع قاعدة الودائع في تخفيف حدة المخاطر الائتمانية، بحيث تعمل زيادة الودائع كآلية لامتصاص الصدمات و التقليل من احتمالية تعثر القروض.

ج. التحليل القياسي للمعاملات المقدرة: بناءً على النتائج الإحصائية المتحصل عليها، يتم إجراء اختبار المعاملات من الناحية القياسية؛ من خلال الاختبارات المتمثلة في: إجراء دراسة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين.

1.تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي : استنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-49) ، وبفحص تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، نجد ان جميع هذه المعاملات تنحصر داخل حدود الثقة، كما أن القيم الاحتمالية (Q-Stat) أكبر من 0.05 .

الشكل(5-41): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Date: 06/02/25 Time: 23:39
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.087	-0.087	0.1237	0.725
		2	-0.216	-0.225	0.9507	0.622
		3	-0.154	-0.209	1.4152	0.702
		4	0.219	0.137	2.4502	0.654
		5	-0.263	-0.337	4.1409	0.529
		6	0.009	-0.000	4.1432	0.657
		7	-0.110	-0.234	4.5341	0.717
		8	0.171	0.012	5.6704	0.684
		9	-0.102	-0.111	6.1817	0.722
		10	-0.057	-0.234	6.3916	0.781
		11	-0.009	-0.003	6.4004	0.845
		12	0.101	-0.202	8.3871	0.754

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

من خلال النتائج المعروضة في الشكل (5-41) يتضح أن احتمالية Q-Statأكبر من 0.05، وبناءً عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، وعليه يمكن الاستنتاج بأن مربعات البواقي مستقرة.

2. اختبار جارك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي (Test de Jarque Bera): يتم الاعتماد على اختبار جارك-بيرا (Jarque Bera) لفحص طبيعة توزع سلسلة البواقي، والنتائج المتعلقة بهذا الاختبار موضحة في الشكل أدناه:

الشكل(5-42): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع (القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية) خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

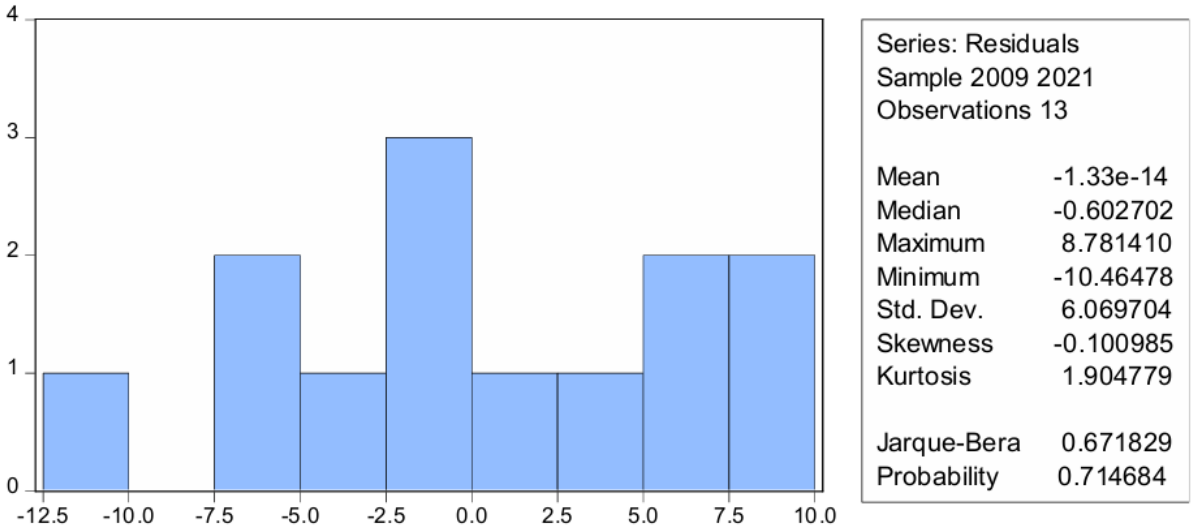

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير نتائج اختبار جاك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي الموضحة في الشكل رقم (5-42)، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque Bera) تفوق (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي: يعرض الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي كما هو موضح تفصيليا في الملحق رقم (5-4):

الجدول(5-50): نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للمتغير التابع (القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية) خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.3527

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من الجدول أعلاه يتضح أن (Prob.Chi-Square (2) =0.3527)، وبما أن هذه القيمة تفوق مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، مما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

4. اختبار تجانس التباين: يوضح الجدول التالي النتائج المتحصل عليها من اختبار تجانس تباين البواقي كما هو مبين تفصيليا في الملحق رقم (5-5):

الجدول(5–51): نتائج اختبار تجانس التبيان للمتغير التابع (القروض المتعثرة إلى الاموال الخاصة النظامية) خلال الفترة الزمنية (2009–2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Heteroskedasticity Test : ARCH	0.7081

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أن (Prob.Chi-Square (1) = 0.7081)، وهي تفوق مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تجانس التباين بين البواقي (الأخطاء العشوائية).

5.اختبار داربين واتسون (Durbin-Watson) لفحص الارتباط الذاتي: تشير نتائج تقدير النموذج الواردة في الجدول رقم (5-49) إلى أن قيمة احصائية داربين واتسون بلغت (DW=1.460986)، والتي تنحصر بين الحد الأدنى (DL=0.29) والحد الأعلى (DU= 2.15)، وفي هذه الحالة لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي، حيث تقع الإحصائية في منطقة عدم التأكد.

ثانيا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع معدل القروض المتعثرة (NPLR): باستخدام مخرجات برنامج (Eviews10) تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يحلل تأثير المتغيرات المستقلة للشمول المالي على المتغير التابع (NPLR)، اعتمادا على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج التفصيلية الواردة في الملحق رقم (5-6) يأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$NPLR= 0.750443NATMS-9.456737NCBB-0.095002ACAFFI-0.005639NOB-0.091083NOD+98.44366+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-6)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2): بناءً على قيمة معامل التحديد المستخرجة من النموذج والتي تساوي (0.764168)، تدل على أن المتغير التابع (NPLR) مفسر بنسبة (76%) من طرف متغيرات

الشمول المالي(NOB,NOD,ACAFFI, NCBB,NATMS) ، أما النسبة المتبقية والتي تبلغ قيمتها (24%)، مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic) : **من** خلال نتائج اختبار فيشر الموضحة في الملحق رقم (06) يتضح أن (Prob(F-statistic)=0.004725)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05) ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج ككل معنوي، و التي تؤكد بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والنموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، (أي أن متغيرة من المتغيرات المستقلة أو مجموعة من المتغيرات المستقلة تفسر النموذج).

3. اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات (T) : من خلال نتائج اختبار ستيودنت لتقييم معنوية كل معلمة في النموذج، يتضح لنا بأن معظم المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائيا باستثناء المتغير (NOD) الذي يحقق المعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (5%) لأن قيمة احتمالية الخطأ (Prob) الموضحة في الجدول (الملحق5-6) اقل من (0.05).

استنادا إلى التحليل الاحصائي للمعلمات المقدرة، يلاحظ أنه على الرغم من تحقق المعنوية الكلية للنموذج إلا أن هناك متغيرات مستقلة غير معنوية ضمن النموذج، وعليه تم استبعاد هذه المتغيرات من النموذج للحصول على تقدير أكثر دقة، وتتمثل نتائج التقدير بعد الحذف فيما يأتي:

الجدول(5-52): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع معدل القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Dependent Variable: NPLR
Method: Least Squares
Date: 01/17/25 Time: 13:39
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOD	-0.096067	0.018114	-5.303448	0.0003
C	51.06037	6.987811	7.307062	0.0000

R-squared	0.718861	Mean dependent var	14.12923
Adjusted R-squared	0.693303	S.D. dependent var	3.783088
S.E. of regression	2.095083	Akaike info criterion	4.457702
Sum squared resid	48.28311	Schwarz criterion	4.544617
Log likelihood	-26.97506	Hannan-Quinn criter.	4.439837
F-statistic	28.12656	Durbin-Watson stat	1.310805
Prob(F-statistic)	0.000251		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10)

ب. التحليل الاقتصادي: تشير نتائج النموذج المقدر على وجود علاقة عكسية بين معدل القروض المتعثرة (NPLR) ومؤشر عدد المودعين لكل 1000 بالغ (NOD)، وبناءً على معاملات النموذج، فإن كل زيادة بوحدة واحدة في مؤشر عدد المودعين لكل 1000 بالغ تقترن بتراجع نسبة القروض المتعثرة بمقدار 0.09وحدة.

ج. التحليل القياسي للمعاملات المقدرة: بناءً على النتائج الإحصائية المتحصل عليها، ونتائج التحليل الاقتصادي للمعلمات المقدرة، يمكن أن نقول إن النموذج مقبول إحصائيا، لهذا يتم إجراء اختبار المعلمات من الناحية القياسية وذلك بإجراء دراسة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين، بالإضافة إلى اختبار داربين واطسون.

1.تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي: استنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-52)، ومن خلال فحص تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، يتضح أن جميع هذه المعلمات محصورة داخل مجال الثقة، كما أن احتمالية (Q-Stat) أكبر من (0.05).

الشكل(5-43): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخاص بالمتغير التابع معدل القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Date: 06/03/25 Time: 00:07
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.104	-0.104	0.1763	0.675
		2	-0.071	-0.083	0.2656	0.876
		3	-0.046	-0.064	0.3071	0.959
		4	-0.059	-0.080	0.3836	0.984
		5	-0.045	-0.072	0.4319	0.994
		6	-0.111	-0.145	0.7746	0.993
		7	0.047	-0.006	0.8451	0.997
		8	-0.151	-0.194	1.7399	0.988
		9	0.079	0.011	2.0471	0.991
		10	0.164	0.127	3.7864	0.956
		11	-0.141	-0.146	5.7377	0.890
		12	-0.060	-0.111	6.4508	0.892

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

من خلال الشكل (5-43) نلاحظ أن احتمالية (Q-Stat) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وبناءً عليه، فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، وبالتالي يمكن الاستنتاج مربعات البواقي مستقرة.

2.اختبار جارك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي (Test de Jarque Bera): يتم الاعتماد على اختبار جارك-بيرا (Jarque Bera) لمعرفة طبيعة توزع سلسلة البواقي، والنتائج المتعلقة بهذا الاختبار موضحة في الشكل أدناه:

الشكل(5-44): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع معدل القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

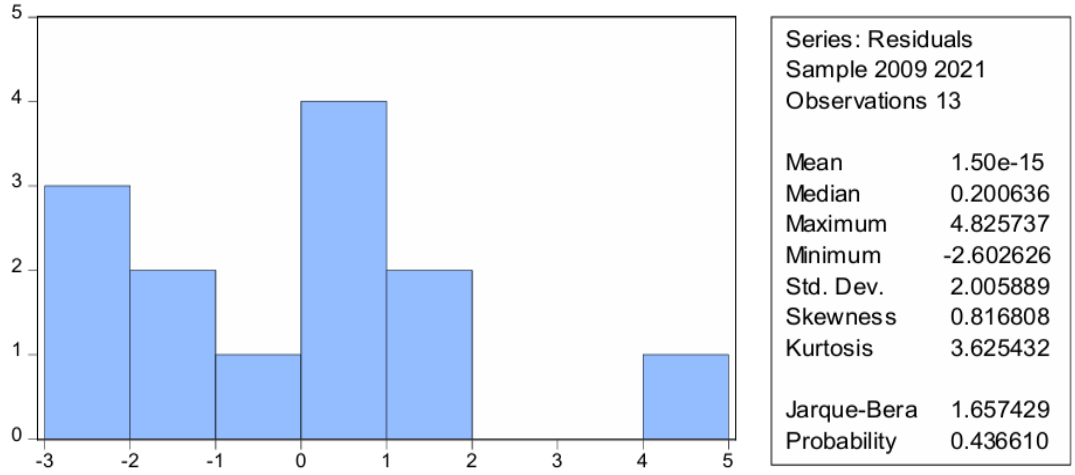

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير نتائج اختبار جاك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي الموضحة في الشكل أعلاه، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque Bera) تفوق (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3.اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي: يعرض من خلال الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي:

الجدول(5-53): نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع معدل القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.7865

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من الجدول أعلاه يتضح أن (Prob.Chi-Square(2)=0.7865)، وبما أن هذه القيمة أكبر تماما من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، مما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

4. اختبار تجانس التباين : يوضح الجدول التالي النتائج المتحصل عليها من اختبار تجانس تباين البواقي كما هو مبين تفصيليا في الملحق رقم (5-8):

الجدول(5-54): نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع معدل القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.3172

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أن (Prob.Chi-Square(1)= 0.3172)، وهي تفوق مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تجانس التباين بين البواقي (الأخطاء العشوائية).

5. اختبار داربين واتسون (Durbin-Watson) لفحص الارتباط الذاتي: تشير نتائج تقدير النموذج الواردة في الجدول رقم (5-52) إلى أن قيمة احصائية داربين واتسون بلغت (DW=1.310805)، والتي تنحصر بين الحد الأدنى (DL=0.29) والحد الأعلى (DU= 2.15)، وفي هذه الحالة لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي، حيث تقع الإحصائية في منطقة عدم التأكد.

ثالثا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة (NNPLR): استنادا إلى مخرجات برنامج (Eviews10) تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يحلل تأثير المتغيرات المستقلة للشمول المالي على المتغير التابع (NNPLR)، اعتمادا على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج التفصيلية الواردة في الملحق رقم (5-9) يأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$NNPLR=1.047530NATMS+5.891144NCBB-0.015955ACAFFI+0.026529NOB - 0.055819NOD - 12.25623+ \varepsilon_{13}$$

$$-0.091083NOD+98.44366+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-9)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2): بناءً على قيمة معامل التحديد المستخرجة من النموذج والتي تبلغ (0.795505)، تدل على أن المتغير التابع (NNPLR) مفسر بنسبة (79%) من طرف متغيرات الشمول المالي(NOB,NOD,ACAFFI, NCBB,NATMS) ، أما النسبة المتبقية والتي تقدر بـ(21%) مفسرة بالمتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic): من خلال نتائج اختبار فيشر الموضحة في الملحق رقم (5-9) يتضح أن (Prob(F-statistic)=0.023160)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05) ، و عليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة القائلة بان النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية، على أن النموذج معنوي، و بالتالي نستنتج وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (NNPLR)، والنموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، (أي أن متغيرة من المتغيرات المستقلة أو مجموعة من المتغيرات المستقلة تفسر النموذج).

3. اختبار ستيودنت (T) لمعنوية المعاملات : من خلال نتائج اختبار ستيودنت لتقييم معنوية كل معلمة في النموذج، يتبين لنا أن معنوية أغلب المتغيرات المستقلة غير معنوية ما عدا المتغير (NATMS) و (NOD) فهما يتمتعان بالمعنوية الإحصائية عند مستوى الدلالة المعتمد (5%) ، حيث أن قيمة احتمالية الخطأ (Prob) الواردة في الجدول (الملحق 5-9) اقل من (0.05).

استنادا إلى التحليل الاحصائي للمعلمات المقدرة، يلاحظ أنه على الرغم من تحقق المعنوية الكلية للنموذج إلا أن هناك متغيرات مستقلة غير معنوية ضمن النموذج، وعليه تم استبعاد هذه المتغيرات من النموذج للحصول على تقدير أكثر دقة، وتتمثل نتائج التقدير بعد الحذف فيما يأتي:

الجدول(5-55): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Dependent Variable: NNPLR
Method: Least Squares
Date: 01/17/25 Time: 13:46
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	1.201475	0.231425	5.191647	0.0004
NOD	-0.050925	0.010833	-4.700831	0.0008
C	15.98874	3.838491	4.165371	0.0019

R-squared	0.778881	Mean dependent var	5.765385
Adjusted R-squared	0.734657	S.D. dependent var	2.232508
S.E. of regression	1.149997	Akaike info criterion	3.316569
Sum squared resid	13.22492	Schwarz criterion	3.446942
Log likelihood	-18.55770	Hannan-Quinn criter.	3.289772
F-statistic	17.61228	Durbin-Watson stat	1.581495
Prob(F-statistic)	0.000529		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

ب. التحليل الاقتصادي:

1.بالنسبة لمؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ: تكشف نتائج التقدير عن وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر معدل صافي القروض المتعثرة (NNPLR) ومؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ(NATMS) ، بحيث كل زيادة بوحدة واحدة في عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ يترتب عليها زيادة في معدل صافي القروض المتعثرة بمقدار 1.20وحدة، بحيث يفسر هذه العلاقة الموجبة بأن زيادة توسع ماكينات الصراف الآلي قد تعزز من إمكانية النفاذ إلى الخدمات المصرفية و تؤدي إلى توسيع قاعدة المقترضين لتشمل شرائح أوسع من الأفراد و المؤسسات ذات المخاطر الائتمانية الأعلى، مما ينعكس على ارتفاع معدلات القروض المتعثرة.

2.بالنسبة لمؤشر عدد المودعين لكل ألف بالغ: تظهر النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين معدل صافي القروض المتعثرة (NNPLR) وعدد المودعين لكل 1000 بالغ (NOD)، بحيث أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في عدد المودعين لكل 1000 بالغ في النظام المصرفي الجزائري يرتبط بانخفاض معدل صافي القروض المتعثرة ب 0.05وحدة، مما يشير إلى الدور الإيجابي للتوسع في قاعدة الودائع في تحسين جودة الأصول وتعزيز الاستقرار المصرفي.

ج. التحليل القياسي للمعاملات المقدرة: بناءً على النتائج الإحصائية المتحصل عليها، ونتائج التحليل الاقتصادي للمعلمات المقدرة، يمكن أن نقول إن النموذج مقبول إحصائيا، لهذا يتم إجراء اختبار المعلمات من الناحية القياسية وذلك بإجراء دراسة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين، بالإضافة إلى اختبار داربين واطسون.

1.تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي: استنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-54)، ومن خلال فحص تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، يتضح أن جميع هذه المعلمات محصورة داخل مجال الثقة، كما أن احتمالية (Q-Stat) أكبر من (0.05).

الشكل(5-45): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Date: 06/04/25 Time: 00:34
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

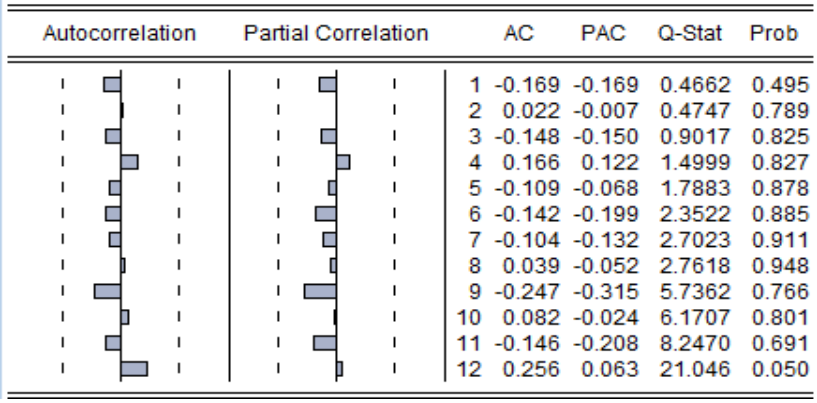

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.169	-0.169	0.4662	0.495
		2	0.022	-0.007	0.4747	0.789
		3	-0.148	-0.150	0.9017	0.825
		4	0.166	0.122	1.4999	0.827
		5	-0.109	-0.068	1.7883	0.878
		6	-0.142	-0.199	2.3522	0.885
		7	-0.104	-0.132	2.7023	0.911
		8	0.039	-0.052	2.7618	0.948
		9	-0.247	-0.315	5.7362	0.766
		10	0.082	-0.024	6.1707	0.801
		11	-0.146	-0.208	8.2470	0.691
		12	0.256	0.063	21.046	0.050

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من خلال تحليل النتائج الواردة في الشكل رقم (5-45)، يتضح أن القيمة الاحتمالية (Q-Stat) تزيد عن (0.05)، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، وعليه يمكن الاستنتاج بأن مربعات البواقي مستقرة.

2.اختبار جارك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي (Test de Jarque Bera): يتم الاعتماد على اختبار جارك-بيرا (Jarque Bera) الموضح في الملحق رقم (5-9) لمعرفة طبيعة توزع سلسلة البواقي، والنتائج المتعلقة بهذا الاختبار موضحة في الشكل أدناه:

الشكل(5-46): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

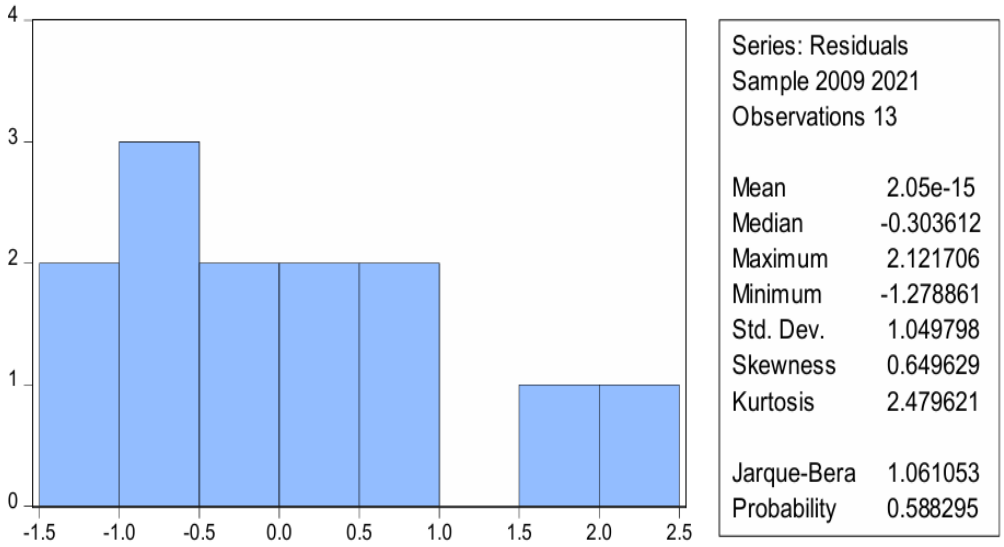

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير نتائج اختبار جاك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي الموضحة في الشكل أعلاه، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque Bera) تفوق (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3.اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي: يعرض من خلال الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي وفقا للملحق رقم (5-10):

الجدول(5-56): نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

الاحتمال	نوع الاختبار
0.3415	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من الجدول أعلاه يتضح أن (Prob.Chi-Square(2)=0.3415)، وبما أن هذه القيمة أكبر تماما من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، مما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

4. اختبار تجانس التباين : يوضح الجدول التالي النتائج المتحصل عليها من اختبار تجانس تباين البواقي كما هو مبين تفصيليا في الملحق رقم (5-11) :

الجدول(5-57): نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع معدل صافي القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.2275

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أن (Prob.Chi-Square(1)= 0.2275)، وهي تفوق مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تجانس التباين بين البواقي (الأخطاء العشوائية).

5. اختبار داربين واتسون (Durbin-Watson) لفحص الارتباط الذاتي: تشير نتائج تقدير النموذج الواردة في الجدول رقم (5-55) إلى أن قيمة احصائية داربين واتسون بلغت (DW=1.581495)، والتي تنحصر بين الحد الأدنى (DL=0.29) والحد الأعلى (DU= 2.15)، وفي هذه الحالة لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي، حيث تقع الإحصائية في منطقة عدم التأكد.

رابعا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع معدل مؤونات القروض المتعثرة (PRNPLs): باستخدام مخرجات برنامج (Eviews10) تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يحلل تأثير المتغيرات المستقلة للشمول المالي على المتغير التابع (NPLR)، اعتمادا على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج التفصيلية الواردة في الملحق رقم (5-12) يأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$PRNPLs=-5.521733NATMS-52.52074NCBB-0.579537ACAFFI+0.130214NOB+0.156937NOD+344.2095+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-12)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2): بناءً على قيمة معامل التحديد المستخرجة من نتائج التقدير الموضحة في الملحق رقم (5-12) والتي تساوي (0.959697)، تدل على أن المتغير التابع (PRNPLS) مفسر بنسبة (95%) من طرف متغيرات الشمول المالي، أما النسبة المتبقية والتي تبلغ قيمتها (05%)، مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (:(F-statis) : من خلال نتائج اختبار فيشر (الملحق رقم5-12) نلاحظ أن(Prob(F-statistic)=0.000097) وهي أقل من (0.05) ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج ككل معنوي، والتي تؤكد بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والنموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، (أي أن متغيرة من المتغيرات المستقلة أو مجموعة من المتغيرات المستقلة تفسر النموذج).

3.اختبار ستيودنت (T): من خلال نتائج اختبار ستيودنت لتقييم معنوية كل معلمة في النموذج، يتبين لنا أن معنوية أغلب المتغيرات غير معنوية ما عدا (NATMS) و (NOD) فكلاهما يتمتعان بالمعنوية الإحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، اذ تظهر قيمة احتمالية الخطأ (Prob) الموضحة في الجدول الوارد في (الملحق رقم5-12) أقل من (0.05).

وبعد استبعاد المتغيرات التي لم تظهر دلالة إحصائية معنوية من النموذج، تم التوصل إلى النتائج المعروضة في الجدول أدناه:

الجدول(5-58): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع معدل مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Dependent Variable: PRNPLS
Method: Least Squares
Date: 05/22/25 Time: 00:56
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-6.679357	0.626496	-10.66146	0.0000
NOD	0.077909	0.029327	2.656568	0.0240
C	81.49293	10.39128	7.842434	0.0000

R-squared	0.921021	Mean dependent var	59.44231
Adjusted R-squared	0.905226	S.D. dependent var	10.11252
S.E. of regression	3.113186	Akaike info criterion	5.308344
Sum squared resid	96.91925	Schwarz criterion	5.438717
Log likelihood	-31.50424	Hannan-Quinn criter.	5.281547
F-statistic	58.30822	Durbin-Watson stat	2.012401
Prob(F-statistic)	0.000003		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

ب. التحليل الاقتصادي:

1. بالنسبة لمؤشر الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ: تظهر تقديرات النموذج وجود علاقة عكسية بين معدل مؤونات القروض المتعثرة (PRNPLs) وعدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ(NATMS) ، بحيث أن الارتفاع بمقدار وحدة واحدة في عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في النظام المصرفي الجزائري يقترن بانخفاض معدل مؤونات القروض المتعثرة بمقدار 6.68وحدة.

2. بالنسبة لمؤشر عدد المودعين لكل 1000 بالغ: تشير النتائج القياسية إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل مؤونات القروض المتعثرة (PRNPLs) وعدد المودعين لكل 1000 بالغ (NOD)، فكل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة في عدد المودعين لكل ألف بالغ يترافق مع زيادة معدل مؤونات القروض المتعثرة بمقدار 0.08وحدة.

ج. التحليل القياسي للمعاملات المقدرة: بناءً على النتائج الإحصائية المتحصل عليها، ونتائج التحليل الاقتصادي للمعلمات المقدرة، يمكن أن نقول إن النموذج مقبول إحصائيا، لهذا يتم إجراء اختبار المعلمات من الناحية القياسية وذلك بإجراء دراسة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين، بالإضافة إلى اختبار داربين واطسون.

1.تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي : استنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-58) ، ومن خلال فحص تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، يتضح أن جميع هذه المعلمات محصورة داخل مجال الثقة، كما أن احتمالية (Q-Stat) أكبر من (0.05).

الشكل(5-47): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للمتغير التابع معدل مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Date: 06/04/25 Time: 00:46
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.501	0.501	4.0814	0.043
		2	0.185	-0.088	4.6894	0.096
		3	-0.030	-0.117	4.7073	0.195
		4	-0.007	0.099	4.7082	0.319
		5	-0.060	-0.104	4.7974	0.441
		6	-0.101	-0.070	5.0842	0.533
		7	-0.074	0.043	5.2623	0.628
		8	-0.151	-0.181	6.1502	0.630
		9	-0.203	-0.101	8.1508	0.519
		10	-0.223	-0.063	11.391	0.328
		11	-0.187	-0.098	14.796	0.192
		12	-0.150	-0.057	19.180	0.084

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

من خلال تحليل النتائج الواردة في الشكل رقم (5-47)، يتضح أن القيمة الاحتمالية (Q-Stat) تزيد عن (0.05)، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، وعليه يمكن الاستنتاج بأن مربعات البواقي مستقرة.

2.اختبار جارك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي (Test de Jarque Bera): يتم الاعتماد على اختبار جارك-بيرا (Jarque Bera) لمعرفة طبيعة توزع سلسلة البواقي، والنتائج المتعلقة بهذا الاختبار موضحة في الشكل أدناه:

الشكل(5-48): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع معدل مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

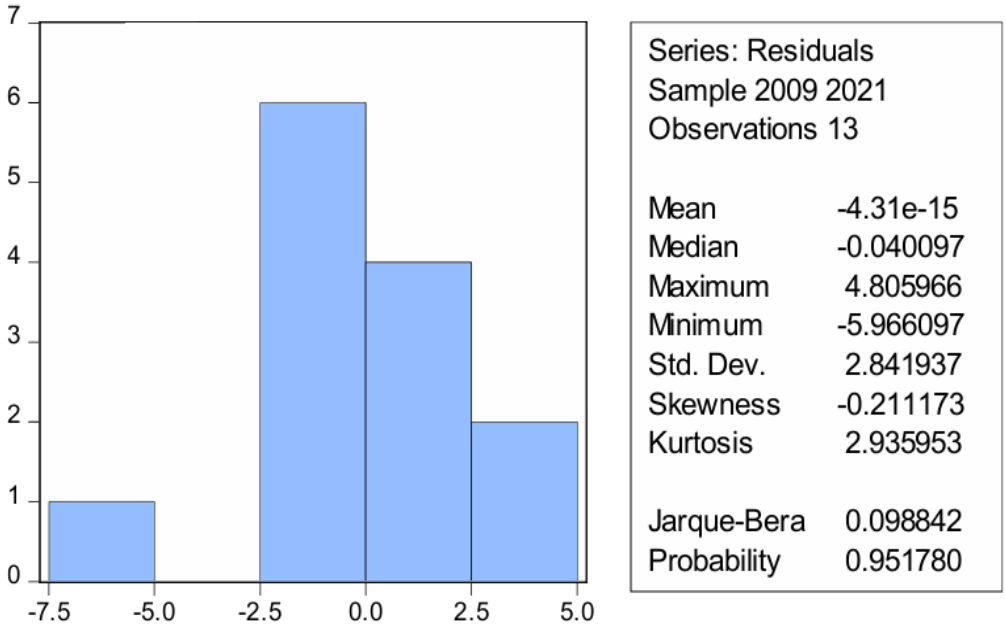

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير نتائج اختبار جاك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي الموضحة في الشكل أعلاه، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque Bera) تفوق (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3.اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي: يعرض من خلال الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي وفقا للملحق رقم (5-13):

الجدول(5-59): نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع معدل مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.1310

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من الجدول أعلاه يتضح أن(Prob.Chi-Square(2)= 0.1310) ، وبما أن هذه القيمة أكبر تماما من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، مما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

4. اختبار تجانس التباين: يوضح الجدول التالي النتائج المتحصل عليها من اختبار تجانس تباين البواقي كما هو مبين تفصيليا في الملحق رقم (5-14):

الجدول(5-60): نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع معدل مؤونات القروض المتعثرة خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.1115

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أن(Prob.Chi-Square (1) = 0.1115) ، وهي تفوق مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تجانس التباين بين البواقي (الأخطاء العشوائية).

5. اختبار داربين واتسون (Durbin-Watson) لفحص الارتباط الذاتي: تشير نتائج تقدير النموذج الواردة في الجدول رقم (5-58) إلى أن قيمة احصائية داربين واتسون بلغت(DW=2.012401) ، والتي تنحصر بين الحد الأدنى ((DL=0.29 والحد الأعلى(DU= 2.15) ، وفي هذه الحالة لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي، حيث تقع الإحصائية في منطقة عدم التأكد.

الفرع الثالث: تقدير معالم النموذج الخاص بأثر مؤشرات الشمول المالي على الربحية

بغرض دراسة أثر الشمول المالي على ربحية القطاع المصرفي الجزائري من خلال أربع مؤشرات؛ العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، نسبة هامش الربح/الدخل الإجمالي، ونسبة التكاليف خارج الفوائد/ الدخل الإجمالي، سنقوم بصياغة هذه النماذج الأربعة بالصيغ الرياضية التالية:

$$\mathbf{ROE}= ß_1NATMs+ß_2NCBB+ ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD +ß_0+ \varepsilon_t$$
$$\mathbf{ROA}= ß_1NATMs+ß_2NCBB+ ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD +ß_0+ \varepsilon_t$$
$$\mathbf{IM/GI}= ß_1NATMs+ß_2NCBB+ ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD +ß_0+ \varepsilon_t$$
$$\mathbf{NIE/GI}= ß_1NATMs+ß_2NCBB+ ß_3ACAFFI+ß_4NOB+ß_5NOD +ß_0+ \varepsilon_t$$

حيث إن ($ß_0$) الحد الثابت، و ($ß_1, ß_2, ß_3, ß_4, ß_5$)معاملات المتغيرات المفسرة في النموذج، و (ε_t) يعبر عن حد الخطأ العشوائي، (t) الفترة الزمنية للدراسة.

أولا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE): استنادا إلى مخرجات برنامج (Eviews10)، تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر متغيرات الشمول المالي التفسيرية على المتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج الموضحة في الملحق رقم (5-15) يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$ROE= -1.176792NATMS-17.07795NCBB+0.034292ACAFFI+0.043091NOD - 0.502489NOB+ 122.4654+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-15)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2): بناءً على النتائج المحصل عليها في الملحق رقم (5-15)، يبلغ معامل التحديد قيمة (0.873978) والتي تدل على أن المتغير التابع (ROE) مفسر بنسبة (79%) من طرف متغيرات الشمول المالي، أما النسبة المتبقية والبالغة (21%) مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic) : من خلال نتائج اختبار فيشر (الملحق رقم5-15) يتضح بأن (Prob(F-statistic)=0.022216)، وهي أقل من (0.05) ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج معنوي، أي توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والنموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، (أي أن متغيرة من المتغيرات المستقلة أو مجموعة من المتغيرات المستقلة تفسر النموذج).

3. اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات (T) : من خلال نتائج اختبار ستيودنت لتقييم معنوية كل معلمة في النموذج، يتبين لنا أن معنوية معظم المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة المعنوية (0.05) لأن قيمة احتمالية الخطأ (Prob) الموضحة في الجدول (الملحق رقم15) اقل من (0.05).

وبناءً على التحليل الاحصائي للمعلمات المقدرة، يتضح أنه رغم تحقق الدلالة الإحصائية للنموذج ككل، إلا أن جميع المتغيرات المستقلة غير معنوية ضمن النموذج، وبالتالي فإن مؤشرات الشمول المالي (NATMS, NCBB,ACAFFI,NOD,NOB) لا تؤثر على المتغير التابع (ROE).

ب. التحليل الاقتصادي: تشير النتائج عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المفسرة للشمول المالي والمتغير التابع الفرعي المتمثل في العائد على حقوق الملكية، وينطبق هذا على كافة أبعاد الشمول المالي المدروسة، بما في ذلك بعد إمكانية الوصول و الذي يشمل مؤشري عدد الصرافات الآلية لكل مائة ألف بالغ وعدد فروع البنوك التجارية لكل مائة ألف بالغ، وبعد الاستخدام الذي يتضمن مؤشر عدد المقترضين لكل ألف بالغ و عدد المودعين لكل ألف بالغ، نسبة الأفراد و المؤسسات الحاصلين على حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية، و تعكس هذه النتيجة غياب التأثير المباشر لمؤشرات الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية.

ثانيا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع العائد على الأصول (ROA): باستخدام مخرجات برنامج (Eviews10) تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يحلل تأثير المتغيرات المستقلة للشمول المالي على المتغير التابع (ROA)، اعتمادا على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج التفصيلية الواردة في الملحق رقم (5-16) يأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$ROA= 0.093172NATMS-1.767882NCBB-0.028113ACAFFI-0.040144NOB+0.005651NOD+11.51712+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-16)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2) : بناءً على قيمة معامل التحديد المستخرجة من الجدول في الملحق رقم (5-15) والتي تساوي (0.764168) ، تدل على أن المتغير التابع (ROA) مفسر بنسبة (54%) من طرف متغيرات الشمول المالي، أما النسبة المتبقية والتي تبلغ قيمتها (46%) ، مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic): من خلال نتائج اختبار فيشر الموضحة في الملحق رقم (5-16) يتضح أن (Prob(F-statistic)=0.262205)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج ككل غير معنوي، والتي تؤكد بعدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن المتغيرات المستقلة للشمول المالي لا تفسر المتغير التابع العائد على الأصول.

3. اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات(T) : من خلال نتائج اختبار ستيودنت لتقييم معنوية كل معلمة في النموذج، يتضح لنا بأن معظم المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائيا، و ذلك لأن قيمة احتمالية الخطأ (Prob) الموضحة في الجدول (الملحق رقم5-16) اقل من (0.05).

استنادا إلى التحليل الاحصائي للمعلمات المقدرة، يتضح بأن النموذج غير معنوي وكافة المتغيرات المستقلة غير معنوية ضمن النموذج، وبالتالي فإن مؤشرات الشمول المالي (NATMS, NCBB,ACAFFI,NOD,NOB) لا تؤثر على المتغير التابع (ROA).

ب. التحليل الاقتصادي: تكشف النتائج عن غياب العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الشمول المالي و المتغير التابع الفرعي المتمثل في العائد على الأصول، و يشمل ذلك جميع المتغيرات المفسرة المدروسة عبر بعدي الشمول المالي الرئيسيين: بعد الوصول الذي يتضمن مؤشر عدد الصرافات الآلية لكل مائة ألف بالغ و عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة ألف بالغ، وبعد الاستخدام الذي يضم مؤشرات عدد المقترضين لكل ألف بالغ وعدد المودعين لكل ألف بالغ، إضافة إلى نسبة الأفراد البالغين والمؤسسات الحاصلين على حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية، و تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود تأثير مباشر و قابل لقياس للشمول المالي على كفاءة استخدام الأصول في توليد الأرباح ضمن النظام المصرفي الجزائري.

ثالثا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي (IM/GI): استنادا إلى مخرجات برنامج (Eviews10)، تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر متغيرات الشمول المالي التفسيرية على المتغير التابع (IM/GI)، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج الموضحة في الملحق رقم (5-17) يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$IM/GI=2.992592NATMS-6.364892NCBB+0.933684ACAFFI+0.364388NOB-0.044450NOD+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-17)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2): بناءً على النتائج المحصل عليها يبلغ معامل التحديد قيمة (0.853950)، والتي تدل على أن المتغير التابع (IM/GI) مفسر بنسبة (85%) من طرف المتغيرات المستقلة، أما النسبة المتبقية والبالغة (15%) مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic): من خلال نتائج اختبار فيشر نلاحظ أن (Prob(F-statistic)=0.007713) وهي أقل من (0.05)، وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية وأنه توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والنموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، (أي أن متغيرة من المتغيرات المستقلة أو مجموعة من المتغيرات المستقلة تفسر النموذج).

3. اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات (T): من خلال نتائج اختبار ستيودنت لتقييم معنوية كل معلمة في النموذج، يتبين لنا أن معنوية أغلب المتغيرات المستقلة غير معنوية، ما عدا المتغير (NATMS) فهو يتصف بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، وأن قيمة احتمالية الخطأ (Prob) اقل من (0.05).

وبعد استبعاد جميع المتغيرات غير المعنوية في النموذج بهدف تحسين جودة النموذج ودقته نتحصل على النتائج الإحصائية للنموذج المعدل فيما يلي:

الجدول(5-61): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Dependent Variable: IM_GI
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 19:33
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	4.337327	0.672510	6.449463	0.0000
C	35.54916	5.332249	6.666823	0.0000

R-squared	0.790857	Mean dependent var	69.31692
Adjusted R-squared	0.771844	S.D. dependent var	7.622863
S.E. of regression	3.641113	Akaike info criterion	5.563094
Sum squared resid	145.8347	Schwarz criterion	5.650009
Log likelihood	-34.16011	Hannan-Quinn criter.	5.545229
F-statistic	41.59558	Durbin-Watson stat	2.391712
Prob(F-statistic)	0.000047		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

ب. التحليل الاقتصادي: تظهر تقديرات النموذج القياسي وجود علاقة ارتباط موجبة بين نسبة هامش الربح /الدخل الإجمالي وعدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ (NATMS)، فكل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة في عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ يقترن بزيادة نسبة هامش الربح /الدخل الإجمالي (IM/GI) بمقدار 4.34وحدة، مما يعكس الأثر الإيجابي لتوسيع الخدمات المالية ووصولها إلى كافة المناطق الجغرافية في الجزائر على زيادة مستوى الربحية للبنوك.

ج. التحليل القياسي للمعاملات المقدرة: بناءً على النتائج الإحصائية المتحصل عليها، يتم إجراء اختبار المعاملات من الناحية القياسية؛ من خلال الاختبارات المتمثلة في: إجراء دراسة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين، بالإضافة إلى اختبار داربين واطسون.

1 .تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي :

الشكل(5-49): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للمتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Date: 06/04/25 Time: 01:03
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.349	-0.349	1.9738	0.160
		2	0.355	0.266	4.2051	0.122
		3	-0.258	-0.091	5.5007	0.139
		4	0.157	-0.026	6.0316	0.197
		5	-0.169	-0.053	6.7278	0.242
		6	-0.128	-0.288	7.1835	0.304
		7	-0.065	-0.122	7.3222	0.396
		8	-0.022	0.019	7.3406	0.500
		9	-0.023	-0.063	7.3670	0.599
		10	-0.045	-0.090	7.4980	0.678
		11	0.029	-0.039	7.5775	0.751
		12	0.019	-0.051	7.6443	0.812

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من خلال الشكل (5-49) نلاحظ أن احتمالية (Q-Stat) أكبر من (0.05)، وبناءً عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، وعليه يمكن الاستنتاج بأن مربعات البواقي مستقرة.

2. اختبار جارك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي (Test de Jarque Bera): يتم الاعتماد على اختبار جارك-بيرا (Jarque Bera) الموضح في الشكل رقم (5-49) لفحص طبيعة توزع سلسلة البواقي، والنتائج المتعلقة بهذا الاختبار موضحة في الشكل أدناه:

الشكل(5-50): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

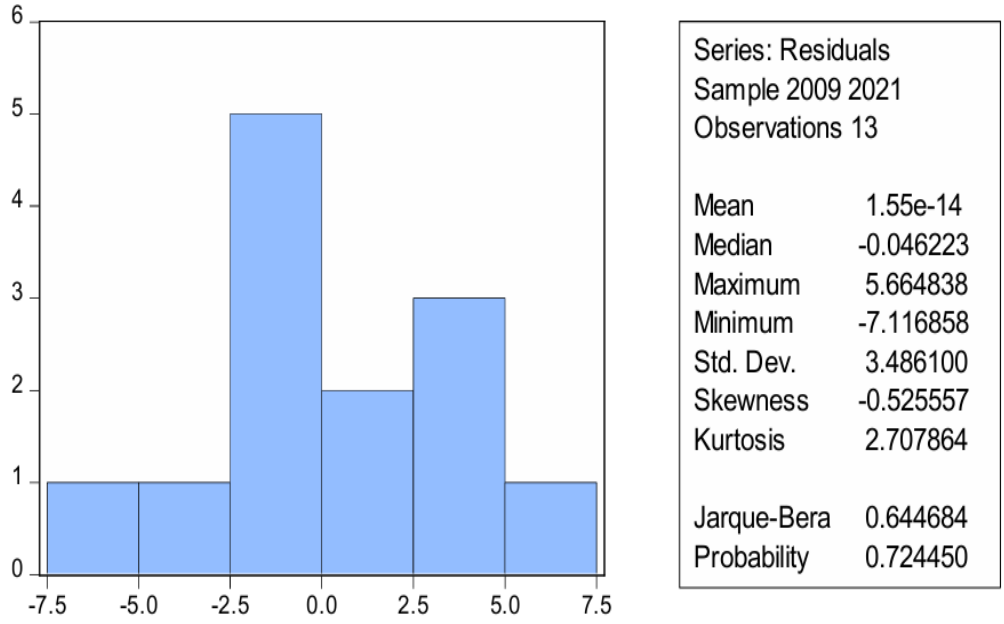

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير نتائج اختبار جاك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي الموضحة في الشكل أعلاه، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque Bera) تفوق (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي: يعرض الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي كما هو موضح تفصيليا في الملحق رقم (5-18):

الجدول(5-62): نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.1973

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من الجدول أعلاه يتضح أن (Prob.Chi-Square (2) =0.1973)، وبما أن هذه القيمة تفوق مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، مما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

4. اختبار تجانس التباين: يوضح الجدول التالي النتائج المتحصل عليها من اختبار تجانس تباين البواقي كما هو مبين تفصيليا في الملحق رقم (5-19):

الجدول(5–63): نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي خلال الفترة الزمنية (2009–2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.3095

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أن (Prob.Chi-Square (2)= 0.3095)، وهي تفوق مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تجانس التباين بين البواقي (الأخطاء العشوائية).

5.اختبار داربين واتسون (Durbin-Watson) لفحص الارتباط الذاتي: تشير نتائج تقدير النموذج الواردة في الجدول رقم (5-61) إلى أن قيمة احصائية داربين واتسون بلغت (DW=2.391712)، والتي تنحصر بين الحد الأدنى (DL=0.29) والحد الأعلى (DU= 2.15)، وفي هذه الحالة لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي، حيث تقع الإحصائية في منطقة عدم التأكد.

رابعا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع نسبة التكاليف خارج الفوائد/ الدخل الإجمالي (NIE/GI): باستخدام مخرجات برنامج (Eviews10) تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يحلل تأثير المتغيرات المستقلة للشمول المالي على المتغير التابع (NIE/GI)، اعتمادا على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج التفصيلية الواردة في الملحق رقم (5-20) يأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$NIE/GI=0.515365\ NATMS+6.866171NCBB-0.918119ACAFFI+0.014125NOB+0.060673NOD+18.56373+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-20)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2): بناءً على قيمة معامل التحديد المستخرجة من النموذج والتي تساوي (0.299955) ، تدل على أن المتغير التابع (NIE/GI) مفسر بنسبة (29%) من طرف متغيرات الشمول المالي، أما النسبة المتبقية والتي تبلغ قيمتها (71%) ، مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic): من خلال نتائج اختبار فيشر يتضح أن Prob(F-statistic) =0.703330 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل لفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج ككل غير معنوي، والتي تؤكد بعدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي النموذج غير معنوي، وأن المتغيرات المستقلة لا تفسر المتغير التابع (نسبة التكاليف خارج الفوائد/الدخل الإجمالي).

ب. التحليل الاقتصادي: تكشف النتائج عن عدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الشمول المالي و المتغير التابع المتمثل في نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي، و تنطبق هذه النتيجة على كافة المتغيرات المفسرة المدروسة ضمن الابعاد الرئيسية للشمول المالي، و التي تشمل بعد إمكانية الوصول المتضمن لمؤشري عدد الصرافات الآلية و عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة ألف بالغ، وبعد الاستخدام الذي يضم مؤشرات عدد المقترضين وعدد المودعين لكل ألف بالغ، بالإضافة إلى نسبة الأفراد البالغين والمؤسسات الحاصلين على حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية، و تشير هذه النتيجة إلى غياب التأثير المباشر للشمول المالي على نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي للنظام المصرفي الجزائري.

الفرع الرابع: تقدير معالم النموذج الخاص بأثر متغيرات الشمول المالي على السيولة

لدراسة أثر الشمول المالي على سيولة القطاع المصرفي الجزائري من خلال مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، ومنه يتم صياغة هذه النماذج بالصيغ الرياضية التالية

$$\mathbf{LA/TA} = ß_1 NATMs + ß_2 NCBB + ß_3 ACAFFI + ß_4 NOB + ß_5 NOD + ß_0 + \varepsilon_t$$
$$\mathbf{STA/STL} = ß_1 NATMs + ß_2 NCBB + ß_3 ACAFFI + ß_4 NOB + ß_5 NOD + ß_0 + \varepsilon_t$$

حيث إن ($ß_0$) الحد الثابت، و ($ß_1, ß_2, ß_3, ß_4, ß_5$)معاملات المتغيرات المفسرة في النموذج، و (ε_t) يعبر عن حد الخطأ العشوائي، (t) الفترة الزمنية للدراسة

أولا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (LA/TA): استنادا إلى مخرجات برنامج (Eviews10)، تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر متغيرات الشمول المالي التفسيرية

على المتغير التابع القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية (LA/TA)، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج الموضحة في الملحق رقم (5-21) يمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$LA/TA=-6.358363NATMS-43.46170NCBB-1.418767ACAFFI+0.068640NOB+0.098011NOD+347.3449+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-21)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2): بناءً على النتائج المحصل عليها يبلغ معامل التحديد قيمة (0.884241)، والتي تدل على أن المتغير التابع (LA/TA) مفسر بنسبة (88%) من طرف متغيرات الشمول المالي(NOB,NOD,ACAFFI, NCBB,NATMS) ، أما النسبة المتبقية والبالغة (12%) مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic): من خلال نتائج اختبار فيشر نلاحظ أن Prob(F-statistic =0.003556)وهي أقل من(0.05) ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، وتوجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والنموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، (أي أن متغيرة من المتغيرات المستقلة أو مجموعة من المتغيرات المستقلة تفسر النموذج).

3. اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات(T) : من خلال نتائج اختبار ستيودنت، يتبين لنا أن معنوية أغلب المتغيرات المستقلة غير معنوية، ما عدا المتغير (NATMS) فهو يتصف بالمعنوية الإحصائية، وذلك لأن قيمة احتمالية الخطأ (Prob) الموضحة في الجدول أقل من (0.05).

وبعد استبعاد جميع المتغيرات غير المعنوية في النموذج، نتحصل على النموذج المعدل والموضح في الجدول التالي:

الجدول(5-63): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Dependent Variable: LA_TA
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 20:51
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-8.247850	1.078281	-7.649073	0.0000
C	97.92961	8.549559	11.45435	0.0000

R-squared	0.841746	Mean dependent var	33.71692
Adjusted R-squared	0.827359	S.D. dependent var	14.05061
S.E. of regression	5.838045	Akaike info criterion	6.507307
Sum squared resid	374.9105	Schwarz criterion	6.594223
Log likelihood	-40.29750	Hannan-Quinn criter.	6.489442
F-statistic	58.50831	Durbin-Watson stat	1.888434
Prob(F-statistic)	0.000010		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

ب. التحليل الاقتصادي: تكشف النتائج عن وجود علاقة ارتباط عكسية بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وكثافة انتشار الصرافات الآلية المقاسة بعدد ماكينات الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ، فكل زيادة بوحدة واحدة في عدد ماكينات الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ ترتبط بانخفاض قدره 8.25 وحدة في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

ج. التحليل القياسي للمعاملات المقدرة: بناءً على النتائج الإحصائية المتحصل عليها، يتم إجراء اختبار المعاملات من الناحية القياسية؛ من خلال الاختبارات المتمثلة في: إجراء دراسة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين، بالإضافة إلى اختبار داربين واطسون.

1.تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي : استنادا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-63) ، وبفحص تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، نجد ان جميع هذه المعاملات تنحصر داخل حدود الثقة، كما أن القيم الاحتمالية (Q-Stat) أكبر من (0.05) .

الشكل(5-51): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للمتغير التابع الأصول السائلة إلى إجمالي الاصول خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

Date: 06/08/25 Time: 22:38
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.257	0.257	1.0721	0.300
		2	0.048	-0.019	1.1136	0.573
		3	-0.065	-0.078	1.1961	0.754
		4	-0.074	-0.040	1.3136	0.859
		5	-0.030	0.003	1.3350	0.931
		6	-0.076	-0.077	1.4957	0.960
		7	-0.071	-0.044	1.6601	0.976
		8	-0.062	-0.036	1.8086	0.986
		9	-0.127	-0.121	2.6002	0.978
		10	-0.110	-0.070	3.3839	0.971
		11	-0.082	-0.052	4.0455	0.969
		12	-0.109	-0.114	6.3439	0.898

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من خلال النتائج المعروضة في الشكل (5-51) يتضح أن احتمالية (Q-Stat) أكبر من (0.05)، وبناءً عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، وعليه يمكن الاستنتاج بأن مربعات البواقي مستقرة.

2. اختبار جارك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي (Test de Jarque Bera): يتم الاعتماد على اختبار جارك-بيرا (Jarque Bera) لفحص طبيعة توزع سلسلة البواقي، والنتائج المتعلقة بهذا الاختبار موضحة في الشكل أدناه:

الشكل(5-52): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغير التابع الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

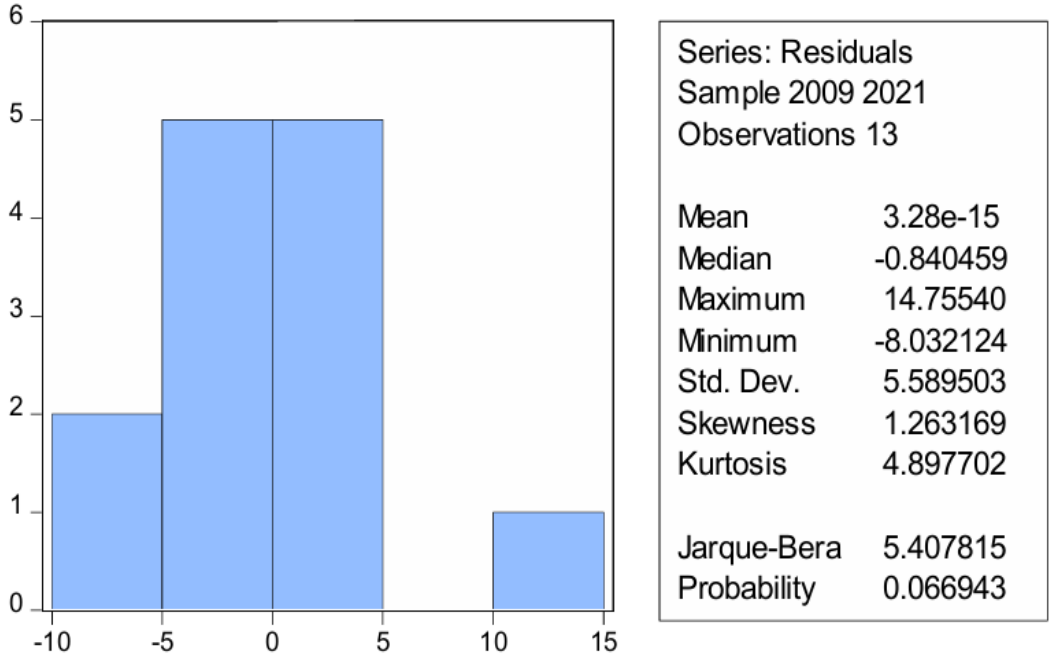

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير نتائج اختبار جارك-بيرا للتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي الموضحة في الشكل أعلاه، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque Bera) تفوق (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي: يعرض الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي كما هو موضح تفصيليا في الملحق رقم (5-22):

الجدول(5-64): نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي للمتغير التابع الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال الفترة الزمنية (2009-2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.1178

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

من الجدول أعلاه يتضح أن (Prob.Chi-Square (2) =0.1178)، وبما أن هذه القيمة تفوق مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي (الأخطاء العشوائية)، مما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

4.اختبار تجانس التباين: يوضح الجدول التالي النتائج المتحصل عليها من اختبار تجانس تباين البواقي كما هو مبين تفصيليا في الملحق رقم (5-23):

الجدول(5–65): نتائج اختبار تجانس التباين للمتغير التابع الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال الفترة الزمنية (2009–2021)

نوع الاختبار	الاحتمال
Heteroskedasticity Test: White	0.3320

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10)

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أن (Prob.Chi-Square (2) = 0.3320)، وهي تفوق مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تجانس التباين بين البواقي (الأخطاء العشوائية).

5.اختبار داربين واتسون (Durbin-Watson) لفحص الارتباط الذاتي: تشير نتائج تقدير النموذج الواردة في الجدول رقم (63) إلى أن قيمة احصائية داربين واتسون بلغت (DW=1.888434)، والتي تنحصر بين الحد الأدنى (DL=0.29) والحد الأعلى (DU= 2.15)، وفي هذه الحالة لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي، حيث تقع الإحصائية في منطقة عدم التأكد.

ثانيا: تقدير معالم النموذج الخاص بالمتغير التابع الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل (STA/STL): باستخدام مخرجات برنامج (Eviews10) تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يحلل تأثير المتغيرات المستقلة للشمول المالي على المتغير التابع (STA/STL)، اعتمادا على البيانات السنوية للفترة (2009-2021)، وبناءً على النتائج التفصيلية الواردة في الملحق رقم (5-24) يأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$STA/STL=-13.05910NATMS-67.11239NCBB-3.110104ACAFFI+0.816457NOB+0.150243NOD+607.1175+\varepsilon_{13}$$

أ. التحليل الإحصائي لمعاملات النموذج المقدرة: من خلال البيانات المعروضة في الملحق رقم (5-24)، تظهر النتائج الآتية:

1. اختبار جودة التوفيق من خلال معامل التحديد (R^2) : بناءً على قيمة معامل التحديد المستخرجة من النموذج والتي تساوي (0.762032) ، تدل على أن المتغير التابع (STA/STL) مفسر بنسبة (76%) من طرف متغيرات الشمول المالي(NOB, NOD, ACAFFI, NCBB, NATMS) ، أما النسبة المتبقية والتي تبلغ قيمتها (24%) ، مفسرة بمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج أو بالأخطاء العشوائية.

2. اختبار فيشر لمعنوية النموذج (F-statistic) : من خلال نتائج اختبار فيشر يتضح أن Prob(F-=0.037568 (statistic، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد (0.05) ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج ككل معنوي، و التي تؤكد بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والنموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، (أي أن متغيرة من المتغيرات المستقلة أو مجموعة من المتغيرات المستقلة تفسر النموذج).

3. اختبار ستيودنت لمعنوية المعاملات (T) : من خلال نتائج اختبار ستيودنت لتقييم معنوية كل معلمة في النموذج، يتضح لنا بأن جميع المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائيا، بالرغم من وجود معنوية كلية للنموذج لأن قيمة احتمالية الخطأ (Prob) المبينة في الجدول أقل من (0.05).

ب. التحليل الاقتصادي: تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغير التابع الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، وتشمل المتغيرات المستقلة التي لم تظهر تأثيرا معنويا كلا من مؤشرات بعد الوصول المعبر عنها بعدد عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ) ومؤشرات بعد الاستخدام والتي تتضمن عدد المقترضين والمودعين لكل ألف بالغ، ونسبة الأفراد البالغين والمؤسسات الحاصلين على حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية.

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لنتائج نموذج الدراسة المتعلقة بمتغيرات الاستقرار المصرفي

تكشف النتائج المستخلصة من الدراسة القياسية أن تعزيز الشمول المالي في الجزائر يؤثر بشكل إيجابي و سلبي على الاستقرار المصرفي خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام2009 إلى عام 2021، إذ تنعكس الآثار الإيجابية على زيادة نسبة هامش الربح الناجم عن التوسع في انتشار الصرافات الآلية، بينما الآثار السلبية تكمن في تدهور جودة أصول القطاع المصرفي من خلال زيادة نسبة القروض المتعثرة، و في نفس الوقت تؤدي زيادة مؤشرات الشمول المالي من خلال زيادة عدد المودعين إلى تحسن جودة الأصول وذلك بانخفاض نسبة القروض المتعثرة في الجزائر.

الفرع الأول: تحليل أثر الشمول المالي من خلال بعد الوصول والاستخدام على كفاية رأس المال:

بناءً على نتائج الدراسة القياسية أعلاه، نجد أنه لا يوجد أثر معنوي بين الشمول المالي وكفاية رأس المال، و عليه فإن متغيرات الشمول المالي المتضمنة مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية المتمثلة في عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، إضافة إلى مؤشرات بعد الاستخدام للخدمات المصرفية و التي تشمل عدد المقترضين و المودعين لكل 1000 بالغ و نسبة الأفراد البالغين والمؤسسات الذين لديهم حساب مالي لدى مؤسسات مالية رسمية، لا تفسر التغير في كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري، سواء على مستوى مؤشر الملاءة الإجمالية أو على مستوى الملاءة القاعدية.

وتختلف هذه النتائج مع ما توصلت اليه دراسة (عباس، 2021) والتي أثبتت وجود تأثير إيجابي للتوسع في إصدار البطاقات الائتمانية وأجهزة نقاط البيع وبطاقات الخصم وماكينات الصراف الآلي وزيادة عدد الفروع وماكينات (POS) على معدل الملاءة المالية.

في المقابل، تتفق النتائج مع ما توصلت اليه دراسة(باغة، 2021) التي لم تجد تأثيرا معنويا لجميع أبعاد المتغير المستقل على كفاية رأس المال، ما عدا متغير عدد الفروع المصرفية، كما تختلف هذه النتائج مع دراسة (عبد العزيز و صبح ، 2024) التي أكدت وجود تأثير معنوي لمتغيرات الشمول المالي وتحديدا مؤشرات الوصول للخدمات المالية على مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري.

وقد يرجع ذلك إلى أن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية لا تزال نسبة كبيرة من الأفراد البالغين مستبعدة من النظام المصرفي، و بالتالي فإن مستويات الشمول المالي في الجزائر منخفضة نسبيا مقارنة بالمستويات العالمية ولم تصل إلى الحد المطلوب لوضوح أثرها المعنوي على مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة (2009-2021)، وتعكس هذه النتيجة عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي المدروسة وكفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل أثر أبعاد الشمول المالي على جودة الأصول:

بناءً على نتائج الدراسة القياسية أعلاه، نجد أنه يوجد أثر معنوي بين الشمول المالي من خلال بعديه المتمثلين في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها على مؤشرات جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الشحات، أبو الديار ، و العنزي، 2024) التي أثبتت وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي مجتمعة على كافة مؤشرات جودة الأصول للبنوك العاملة في الجمهورية العربية المصرية.

بحيث يقتصر التأثير المعنوي لبعد الوصول للخدمات المالية على مؤشرات جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري على مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي دون غيره من المؤشرات المدروسة، وتتمثل طبيعة هذا التأثير في الآتي:

- مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ له أثر سلبي على ثلاث مؤشرات لجودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري، وهما: نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية؛ ومعدل صافي القروض المتعثرة؛ ومعدل مؤونات القروض المتعثرة، ووفقا للنموذج القياسي المقدر فإن كل وحدة إضافية في مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ تؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية ب مقدار9.68 وحدة.

في المقابل، تؤدي كل وحدة إضافية في مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ تؤدي إلى انخفاض معدل مؤونات القروض المتعثرة بمقدار6.68 وحدة، وهذا ما يتفق مع دراسة (باغة، 2021) التي أثبتت وجود علاقة عكسية بين مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي ومخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة.

وفي السياق ذاته، تشير النتائج إلى أن بعد الاستخدام للشمول المالي له أثر معنوي إيجابي على جودة الأصول في القطاع المصرفي الجزائري و ذلك من خلال مؤشر عدد المودعين لكل 1000 بالغ، فقد توصلت نتائج الدراسة أن الزيادة في عدد المودعين في الجزائر لها أثر معنوي إيجابي على كل من نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية، معدل القروض المتعثرة، معدل صافي القروض المتعثرة، و معدل مؤونات القروض المتعثرة و تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (باغة، 2021) التي أثبتت وجود علاقة طردية طويلة المدى بين حجم المدخرات و مخصصات القروض إلى القروض الغير منتظمة و علاقة عكسية بينها و بين نسبة القروض الغير منتظمة إلى إجمالي القروض، كما تتفق مع دراسة (محمود و فراج، 2021) التي خلصت إلى أن الشمول المالي يمثل الآلية الأساسية لتعزيز وصول أكبر عدد من الأفراد إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية بأسعار مناسبة، و توسيع نطاق استخدام و جودة هذه الخدمات من قبل شرائح المجتمع المختلفة و بالتالي فإن تمكين هذه الشرائح من الاقبال على الادخار و الاستثمار، و توفير الائتمان لهم بتكلفة تمويل منخفضة في ظل وجود منافسة مصرفية، الأمر الذي يتبلور في تقليل مخاطر التخلف عن السداد، و انخفاض مخاطر الائتمان و تعزيز الأداء المالي و الاستقرار المالي بالبنوك.

وهذا ما يؤكد بأن الاهتمام بالشمول المالي من خلال زيادة عدد المودعين وإدماج شريحة أوسع من صغار المودعين ضمن النظام المصرفي يمكن البنوك من التنويع من مصادر التمويل وتجعلها قادرة على التقليل من الاعتماد

على عدد محدود من كبار العملاء، وتتيح لها القدرة على الإقراض بشكل أفضل وعدم التركز في منح القروض عالية المخاطر، مما يحسن من جودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري من خلال التقليل من نسبة القروض المتعثرة (أو القروض المتخلف عن سدادها) وزيادة نسبة المخصصات والمؤونات لهذه القروض المتعثرة.

الفرع الثالث: تحليل أثر أبعاد الشمول المالي على الربحية:

انطلاقا من نتائج الدراسة القياسية أعلاه، تظهر وجود أثر إيجابي و معنوي إحصائيا للشمول المالي على ربحية القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2009-2021)، وقد تجلى هذا الأثر من خلال بعد الوصول للخدمات المالية، حيث أسفرت النتائج عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ و نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي، مما يعني أن كل زيادة بوحدة واحدة في هذا المؤشر تنعكس إيجابيا على نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي بمقدار 4.34 وحدة، بحيث أن توسيع النطاق الجغرافي لماكينات الصراف الآلي في الجزائر من خلال وضعها في المناطق المحرومة والوصول بالخدمات المالية المتنوعة إلى الفئات المهمشة، أدى ذلك إلى توليد المزيد من الأرباح

وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات بسبب العمولات المحققة من الخدمات المقدمة، وهذا ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Said Almaleeh , 2020, p. 76) التي خلصت إلى أن العوائد المتحققة من استخدام هذه الأجهزة كانت أكثر من البنوك نفسها، وأن التوسع في استخدام أجهزة الصراف الآلي يساهم في تحسين مؤشرات الأداء للبنوك وتعزيز فعالية القطاع بكامله.

كما تشير النتائج إلى غياب الأثر المعنوي إحصائيا لبعد الاستخدام كأحد الأبعاد الأساسية للشمول المالي على مؤشرات الربحية المصرفية، وذلك فيما يتعلق بالمؤشرات التالية: عدد المودعين لكل 1000 بالغ، عدد المقترضين لكل 1000 بالغ، ونسبة الأفراد البالغين والمؤسسات الحاصلين على حسابات مالية لدى مؤسسات مالية رسمية، بحيث أن الانتشار الجغرافي لعدد فروع البنوك التجارية ووصول الخدمات المالية لفئة كبيرة من المستبعدين ماليا وارتفاع نسبة امتلاك الحسابات المالية الرسمية لا يرتبط بالضرورة باستخدام فعال لهذه الحسابات، بحيث أن معظمها تكون خاملة و غير نشطة و قد تفتح فقط لتلقي الأجور، بالإضافة إلى نقص الثقافة المالية لدى فئة واسعة من الأفراد البالغين الجزائريين تدفعهم إلى عدم القيام بمختلف المعاملات التي تساهم في ربحية البنوك.

الفرع الرابع: تحليل أثر الشمول المالي من خلال بعد الوصول والاستخدام على السيولة:

انطلاقا من نتائج الدراسة القياسية أعلاه نجد أنه يوجد أثر معنوي سلبي للشمول المالي عبر بعد الوصول على مؤشر السيولة المصرفية و المتمثل في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال

الفترة الزمنية المدروسة (2009-2021)، بحيث يترتب على كل زيادة بوحدة واحدة في عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر تراجع في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بمقدار 8.24 وحدة، بحيث أنه كلما زاد التوسع في وضع ماكينات الصراف الآلي في كل المناطق الجغرافية للجزائر و خاصة المناطق المحرومة والنائية يؤدي ذلك إلى سهولة استخراج الأفراد الجزائريين لأموالهم في أي وقت دون اللجوء إلى فروع البنوك الجزائرية، و بالتالي فإن زيادة عمليات السحب تؤدي إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك مما يترتب عليه تقليص الأصول السائلة، و هو ما ينعكس سلبا على مؤشرات السيولة الإجمالية للقطاع المصرفي الجزائري.

خلاصة الفصل الخامس

في ضوء النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية حول الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي الجزائري للفترة 2009-2021، تتضح طبيعة الأثر المزدوج للشمول المالي، و الذي يتضمن أثار إيجابية و أخرى سلبية في نفس الوقت على استقرار النظام المصرفي الجزائري، يتجلى التأثير السلبي من خلال تدهور جودة الأصول عبر مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ، بحيث يؤدي التوسع في انتشار هذه الأجهزة إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة/ الأموال الخاصة النظامية، و معدل صافي القروض المتعثرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض معدل مؤونات القروض المتعثرة، إضافة إلى أثر سلبي على سيولة القطاع المصرفي الجزائري من خلال انخفاض مؤشر السيولة المصرفية المتمثل في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نتيجة للتوسع في انتشار ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ.

بينما يظهر الأثر الإيجابي في تحسين الربحية من خلال ارتفاع نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي بفعل التوسع في انتشار ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، وتعزيز جودة الأصول عبر زيادة عدد المودعين لكل 1000 بالغ التي تنعكس بشكل إيجابي على مؤونات القروض المتعثرة، وتراجع كل من نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية، معدل القروض المتعثرة، معدل صافي القروض المتعثرة.

وفي المقابل، أسفرت النتائج عن عدم وجود أثر وعلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري سواء على مؤشر الملاءة الإجمالية ولا على الملاءة القاعدية، كما تؤكد غياب الأثر المعنوي لمجموعة من مؤشرات الشمول المالي على مختلف مؤشرات الاستقرار المصرفي، وتشمل: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، عدد المقترضين لكل 1000 بالغ ونسبة الأفراد البالغين والمؤسسات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية.

خاتمة

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاستقرار المالي، إذ تتفاوت مستويات الشمول المالي و الشمول المالي الرقمي بين ثلاث مجموعات من الدول، حيث تتصدر الدول الرائدة بتحقيقها مستويات مرتفعة و نجاحها في إدماج جميع الفئات المستبعدة ضمن المنظومة المصرفية الرسمية، بينما سجلت الدول الواعدة نسب مرتفعة نسبيا في أغلب مؤشرات الشمول المالي، بالرغم من امتلاكها نسب ضعيفة في مؤشرات أخرى، في حين تسعى الدول النامية جاهدة لتعزيز مستويات الشمول المالي من خلال تطوير بنيتها التحتية المالية، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تنعكس في ضعف مستويات الشمول المالي والشمول المالي الرقمي.

وفي الجزائر على غرار باقي الدول النامية أصبح تعزيز الشمول المالي ضرورة ملحة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، إذ يساهم في سلامة و صلابة النظام المصرفي من خلال توسيع قاعدة المتعاملين معه، وتقليل التعاملات غير الرسمية، و تمكين السلطات النقدية من مراقبة و توجيه السياسات النقدية بشكل أكثر فعالية، و هذا ما ينعكس إيجابا على أداء القطاع المصرفي و استقراره، ومن ضمن التدابير الرقابية المعتمدة لضمان سلامة النظام المصرفي، يبرز تطوير الأنظمة الرقابية باستخدام نظام كاملز (Camels) الذي يستخدم لتقييم مدى صحة وقوة ومتانة المراكز المالية للبنوك، عبر ست مكونات رئيسية تشمل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق.

1.اختبار فرضيات الدراسة: بناءً على الدراسة التطبيقية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا: بالنسبة للفرضية الأولى: يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

– النتيجة الأولى: أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للمتغيرات المستقلة للشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة، بحيث لا تظهر مؤشرات الشمول المالي أي قدرة تفسيرية للتغير في مؤشر الملاءة الاجمالية ومؤشر الملاءة القاعدية، وهذا ما **ينفي صحة الفرضية الأولى**.

ثانيا: بالنسبة للفرضية الثانية: يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على جودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

– النتيجة الثانية: توصلت الدراسة إلى أن للشمول المالي أثر معنوي على كافة مؤشرات جودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)، من خلال مؤشري عدد ماكينات الصراف الآلي لكل100 ألف بالغ وعدد المودعين لكل 1000 بالغ فقط، بحيث بينت النتائج أن الانتشار الجغرافي لماكينات الصراف الآلي يؤثر بشكل سلبي على كل من نسبة القروض المتعثرة/ الأموال الخاصة النظامية؛ معدل صافي القروض المتعثرة؛ و معدل

مؤونات القروض المتعثرة، كما أن زيادة عدد المودعين لكل ألف من السكان البالغين يؤثر بشكل إيجابي على كافة مؤشرات جودة الأصول، كما تبين أن الشمول المالي يظهر تأثيرا مزدوجا إيجابيا وسلبيا على جودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري من خلال هذين المؤشرين، الأمر الذي **يثبت صحة الفرضية الثانية**.

ثالثا: بالنسبة للفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على الربحية للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

– النتيجة الثالثة: توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على ثلاث مؤشرات لربحية القطاع المصرفي الجزائري ألا و هي العائد على حقوق الملكية؛ العائد على الأصول؛ و نسبة التكاليف خارج الفوائد على الدخل الإجمالي، في حين وجود أثر معنوي إيجابي على نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي من خلال عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، إذ تساهم زيادة وحدة واحدة في عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في رفع نسبة هامش الربح/ الدخل الإجمالي بمقدار 4.34 وحدة، **مما يثبت صحة الفرضية الثالثة جزئيا**.

رابعا: بالنسبة للفرضية الرابعة: يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على السيولة للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

– النتيجة الرابعة: توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبي للشمول المالي على مؤشر الأصول السائلة على إجمالي الأصول، في حين عدم وجود أثر معنوي على مؤشر الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، ويكمن هذا الأثر من خلال مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، إذ أن زيادة وحدة واحدة في عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ تؤدي إلى انخفاض نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بمقدار 8.24 وحدة، **مما يثبت صحة الفرضية الرابعة جزئيا**.

2.نتائج الدراسة: بعد اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة على الفرضية الرئيسية تبين وجود أثر معنوي سلبي وإيجابي للشمول المالي على بعض مؤشرات استقرار النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009 إلى غاية 2021، وبناءً على ذلك تتجلى أبرز النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:

– وجود تفاوت بين الدول الرائدة والواعدة والدول النامية فيما يتعلق بمستويات الشمول المالي والشمول المالي الرقمي، إذ تميزت الدول الرائدة بنجاحها في تعميم الخدمات المالية لجميع الشرائح المستهدفة، كما سجلت مستويات مرتفعة في الشمول المالي، والدول الواعدة استطاعت تسجيل نسب مرتفعة في أغلب مؤشرات الشمول المالي، ولكن

تمتلك نسب ضعيفة في مؤشرات أخرى، بينما الدول النامية تمتلك مستويات منخفضة سواء في مؤشرات الشمول المالي أو الشمول المالي الرقمي.

– من بين الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الرقابية للحفاظ على استقرار وسلامة النظام المصرفي عملية تطوير أنظمة الرقابة المصرفية من خلال اعتماد نموذج التقييم المصرفي (CAMELS) كاملز والذي يهدف إلى قياس وتقييم الوضع المالي وقوة ومتانة المراكز المالية للبنوك من خلال ست مكونات أساسية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق.

– لخصت الدراسات التجريبية بأن الشمول المالي يمكن أن تكون له آثار إيجابية أو سلبية على الاستقرار المصرفي، بحيث تتمثل الآثار الإيجابية في تعزيز تنويع الأصول المصرفية وتقليص مستوى المخاطر المرتبطة بها، فضلا عن دعم استقرار قاعدة الودائع والحد من مخاطر السيولة، في حين تنحصر الآثار السلبية تكمن في تراجع جودة محفظة القروض من خلال التوسع في منح الائتمان دون اشراف مصرفي مناسب.

– تواجه الجزائر جملة من التحديات تجعلها لا ترتقي إلى مستويات مرتفعة من الشمول المالي من بينها ضعف البنية التحتية المالية؛ نقص الثقافة المالية؛ ضعف الانتشار المصرفي؛ ومحدودية استخدام المدفوعات الرقمية.

– إن عدم كفاية الانتشار الجغرافي لعدد ماكينات الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ لمواكبة التطور الديموغرافي للفئة السكانية البالغة يؤثر سلبا على معدلات الشمول المالي في الجزائر.

– يعتبر عدم رغبة الأفراد البالغين الجزائريين في الحصول على الفوائد والاحتفاظ بأموالهم من خلال استثمارها في العقارات والذهب والعملات الأجنبية من بين أهم أسباب تدني نسب الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية، في حين أن تدني نسب الاقتراض يرجع إلى صعوبة الشروط التي تضعها المؤسسات المالية الرسمية لعملائها عند منح القروض.

–لا يوجد أثر معنوي للشمول المالي على كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة (2009-2021) ، سواء على مستوى مؤشر الملاءة الاجمالية أو على مؤشر الملاءة القاعدية، و ذلك لأن مستويات الشمول المالي في الجزائر منخفضة نسبيا ولم تصل إلى حد التأثير على مؤشرات كفاية رأس المال.

– يوجد أثر معنوي إيجابي وسلبي لمؤشرات الشمول المالي على كافة مؤشرات جودة الأصول للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث إن الأثر الإيجابي تبين من خلال زيادة عدد المودعين لكل 1000 بالغ، في حين أن الأثر السلبي اتضح من خلال عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ على كل من نسبة القروض المتعثرة إلى الأموال الخاصة النظامية؛ معدل صافي القروض المتعثرة؛ ومعدل مؤونات القروض المتعثرة، بحيث أن زيادة عدد

المودعين يمكن البنوك من تقليل الاعتماد على عدد محدود من العملاء، وهذا التنويع يحد من المخاطر المرتبطة بتركز القروض، مما يؤدي إلى تقليل نسبة القروض المتعثرة.

-يؤثر الشمول المالي جزئيا وبشكل إيجابي على مؤشر واحد لربحية القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة ألا وهو نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي، وذلك من خلال زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، بحيث أن توسيع النطاق الجغرافي لماكينات الصراف الآلي في الجزائر من خلال وضعها في المناطق المحرومة والوصول بالخدمات المالية المتنوعة إلى الفئات المهمشة، أدى ذلك إلى توليد المزيد من الأرباح وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات بسبب العمولات المحققة من الخدمات المقدمة.

- يؤثر الشمول المالي جزئيا وبشكل سلبي على مؤشر واحد لسيولة القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة ألا وهو الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وذلك من خلال زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، الذي يعمل على زيادة السحب النقدي، مما يقلل من السيولة الفورية واحتياطات البنك وهو ما ينعكس على مؤشرات السيولة الإجمالية للقطاع المصرفي الجزائري.

- لا يوجد أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي على بعض مؤشرات الربحية والسيولة للقطاع المصرفي الجزائري والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية؛ العائد على الأصول؛ نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، وذلك لمحدودية الشمول المالي في الجزائر بحيث أنه ينعكس تأثيره على هامش الربح ولم يصل بعد إلى أرباح كبيرة تؤثر على (ROA) و (ROE).

- لم تثبت نتائج الاختبار معنوية المعلمات الخاصة ببعض مؤشرات الشمول المالي والمتمثلة في عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ؛ عدد المقترضين لكل 1000 بالغ؛ ونسبة الأفراد البالغين والمؤسسات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية، أي أن هذه المؤشرات ليس لها أثر معنوي على جميع مؤشرات الاستقرار المصرفي الجزائري، بحيث أن عدد فروع البنوك التجارية ونسبة امتلاك حساب مالي رسمي لا يعكس بالضرورة استخداما فعالا لهذه الحسابات، بحيث أن معظمها تكون خاملة وتستخدم فقط لتلقي الأجور.

3.الآفاق والمقترحات البحثية

أولا: التوصيات المقترحة للدراسة: بناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم جملة من الاقتراحات يمكن ذكرها فيما يلي:

- نظرا لانخفاض مستويات الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى، يتطلب على السلطات النقدية بناء استراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي وتضافر كافة الجهود لجميع الأطراف المعنية لنجاحها.

– اهتمام البنوك وأصحاب القرار في الجزائر بالتثقيف المالي لمختلف فئات المجتمع، من خلال إدراج الثقافة المالية في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، وتخصيص برامج وحملات توعية موجهة للمزارعين والمهنيين وأصحاب المشاريع.

– العمل على تنويع وتحديث الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من طرف القطاع المصرفي من خلال الاستعانة بالتقنيات المالية الحديثة لتلبية مختلف الاحتياجات المالية لأفراد المجتمع.

– دعم التحول الرقمي في البنوك الجزائرية من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الرقمية للفئات المهمشة في مختلف مناطق الوطن بشكل أسرع وأكثر مسؤولية وشفافية، وكفاءة.

– تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي للمعاملات الرقمية، من أجل ضمان الشفافية والخصوصية للمستهلك المالي، ولحمايتها من الجرائم الإلكترونية من خلال تعزيز الأمن السيبراني.

ثانيا: آفاق الدراسة: تفتح نتائج هذه الدراسة آفاقا بحثية متعددة لدراسات مستقبلية، تتمثل في الجوانب التالية:

– أثر الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي: دراسة مقارنة بين الجزائر ودول أخرى مجاورة أو مماثلة من حيث مستويات الشمول المالي.

– متطلبات بناء استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر في ظل التحول الرقمي.

– أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الإسلامية.

– أثر التوسع في تبني التقنيات المالية الحديثة لرقمنة الخدمات المالية على استقرار البنوك.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1.أحمد طلفاح. (2005). المعهد العربي للتخطيط.

2.أسعد حميد العلي. (2013). **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**. عمان : الذاكرة للنشر و التوزيع.

3.الطاهر لطرش. (2013). **الإقتصاد النقدي و البنكي**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .

4.جلال جويدة القصاص. (2019). **إقتصاديات المصارف و النقود الرقمية (بيتكوين) من منظور إسلامي**. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي .

5.حسام علي داود، و خالد محمد السواعي. (2013). **الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج Eviews 7**. عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة .

6.دريد كمال آل شبيب. (2015). **إدارة العمليات المصرفية** . عمان: دار المسيرة للنشر و الطباعة .

7.سليمان ناصر. (2006). **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة** . الجزائر : مكتبة الريام.

8.سمير مهدي. (2018). **إدارة المخاطر في البنوك**. الهرم: الدار العالمية للنشر و التوزيع.

9.سندس حميد موسى. (2019). **البنوك المركزية و التوازن الاقتصادي** . عمان : دار الأيام للنشر و التوزيع

10.صلاح الدين حسن السيسي. (2011). **الموسوعة المصرفية العلمية و العملية** . القاهرة : مجموعة النيل العربية.

11.عاطف وليم أندراوس. (2024). **الشمول المالي**. الاسكندرية : دار الفكر الجامعي .

12.عبد الحسين جليل الغالبي. (2015). **السياسات النقدية في البنوك المركزية** . عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع .

13.عبد الغفار حنفي. (2007). **إدارة المصارف** . الاسكندرية : الدار الجامعية .

14.عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياقص. (2005). **أسواق المال و تمويل المشروعات**. الإسكندرية : الدار الجامعية.

15.عبد المطلب عبد الحميد. (2013). **الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3**. الدار الجامعية : الإسكندرية.

16.علي عبودي نعمة الجبوري. (2016). **إدارة المصارف الإسلامية**. عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع.

17.فريد حبيب لبان. (2019). **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل**. اتحاد شركات الاستثمار.

18.مبارك بن سليمان آل فواز . (2010). **الأسواق المالية من منظور إسلامي**. جدة، المملكة العربية السعودية : مركز النشر العلمي.

19.محمد سامي علي الظهراوي. (2023). **التكنولوجيا المالية و الخدمات الرقمية (بين النظرية و التطبيق)**. عمان: دار الأيام للنشر و التوزيع .

20.محمد طلعت سعيد. (2022). **التكنولوجيا المالية آفاق إلى المستقبل**. المنصورة : دار الأهرام للنشر و التوزيع و الإصدارات القانونية .

21.منير إبراهيم هندى. (2010). **إدارة المنشآات المالية و اسواق المال** . الإسكندرية : المكتب العربي الحديث

22.نغم حسين نعمة، و أحمد نوري حسن مطر. (2019). **الشمول المالي متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس**. عمان: دار الأيام للنشر و التوزيع.

23.هشام جبر. (2008). **إدارة المصارف**. القاهرة، جمهورية مصر العربية: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.

24.Damodar Gujarati . (2019). **الاقتصاد القياسي بالأمثلة** ترجمة مها محمد زكي. القاهرة: دار حميثرا للنشر .

ب: الرسائل والأطروحات

1.أميرة بن مخلوف. (2016). **آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية و تعزيز الاستقرار المالي " دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علوم التسيير . أم البواقي ، تخصص مالية و بنوك ، الجزائر : جامعة العربي من مهيدي .

2.أسمر عبد الله رائد. (2018). **إختيار أفضل طريقة اختبار لمشكلة عدم تجانس التباين في نموذج الانحدار المتعدد (مع تطبيق عملي)**. *رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الإحصاء*. كربلاء، كلية الإدارة و الاقتصاد .

3.حنان تريعة. (2022). **اختبارات القدرة على تحمل الضغوط و تطبيقاتها في الجزائر**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

4.خالد سحنون. (2016). **تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة: مقارنة بين البنوك الجزائرية و البنوك الفرنسية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

5.رواه نافذ عليوة. (2019). **أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (دراسة نطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014–2018)**. بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل. كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، غزة: الجامعة الإسلامية .

6.ريمة ذهبي. (2013). **الإستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003–2011)**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية . قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة قسنطينة .02

7.سرى رفيق عبد الرزاق القريشي . (2013). **أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية – دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية و الأردنية للمدة (2005–2010)–**. رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية . كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق : جامعة كربلاء .

8.سماح ميهوب. (2014). **أثر تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية – حالة نشاط البنك عن بعد –** . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية . كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير: جامعة قسنطينة .02

9.صباح حسن عبد سلمان العكيلي. (2017). **تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق اهداف المصرف وقيمته السوقية (دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والاماراتية)**. أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية و المصرفية . كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق : جامعة كربلاء.

10.عبد الغاني بن علي . (2016). **الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي و أثرهما على أداء السياسة النقدية** . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 03، الجزائر .

11.ماجد محمود محمد أبو دية. (2019). **دور الانتشار المصرفي و الاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني** . رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد . غزة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، فلسطين : جامعة الأزهر .

ج: المقالات

1.ابتسام بوغدة، و حياة نجار. (2021). **كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 و أثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانل**. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية، 05(02)، 31-51.

2.ابتسام علي حسين، شذى عبد الحسين جبر، و وفاء أيوب كسارة. (2020). **دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة ، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي**. مجلة الادارة و الاقتصاد(124)، 45-61.

3.أحلام بوعبدلي، و سعيد ثريا. (2015). **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(03).

4.أحمد علي حسين، و إبراهيم فضل المولى. (2021). **تقييم الربحية و أثرها على الإنتاجية في المصارف التجارية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)**. مجلة كلية مدينة العلم، 13(01)، 173-201.

5.أحمد مهدي بلوافي . (2008). **البنوك الإسلامية و الاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي**. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 21(02)، 71-96.

6.أحمد حسين بتال، و غازي فيصل فيصل. (2021). **قياس و تحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي**. مجلة اقتصاديات الأعمال، 33-56.

7.احمد سيد طوخى عبد العزيز ، و محمود عبد الهادي صبح . (2024). **تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال (بحث تطبيقي على القطاع المصرفي المصري)**. المجلة العلمية للبحوث التجارية، 52(01)، 369-386.

8.احمد كريم جمعه الجوعاني، و هيثم عبد الخالق اسماعيل. (2022). **العون المالي للبنك المركزي العراقي الى الحكومة و انعكاسه في مؤشرات الاستقرار المصرفي**. مجلة دراسات محاسبية و مالية، 17(59)، 53-76.

9.أسماء دردور، و سعيدة حركات. (2020). **قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2017 باستعمال نموذج ARDL**. مجلة الاستراتيجية و التنمية، 10(04)، 71-.90

10.أسماء دردور، و سليمة خوالدي. (12, 2020). **قياس الاستقرار المالي و المصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية و الخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة 2008–2018**. مجلة الاقتصاد و المناجمنت، 19(02)، 49-59.

11.أسماء سفاري، و آسيا بن داية . (2021). **تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي : دراسة حالة الجزائر**. مجلة الاقتصاد الصناعي، 11(01)، 66-.95

12.أشرف إبراهيم عطية. (2021). **تعزيز الشمول المالي و التكنولوجيا المالية بين الفرص و التحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر**. المجلة الدولية للفقه و القضاء و التشريع، 02(02)، 367 - .426

13.افتخار محمد مناحي الرفيعي. (2020). **دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي**. مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، 02(02)، 33-.68

14.آلاء عطية غنيم. (2019). **الأدوات الكمية للسياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية (2008–2018)**. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية(25)، 325-.354

15.أمال بن الدين، و عبد القادر مطاي. (2019). **دور و فعالية التنظيم الاحترازي الجزئي في تحقيق الاستقرار المصرفي و المالي في الجزائر**. مجلة الاقتصاد و المالية، 05(01)، 140-.153

16.آمنة خلج، و عمر عبو. (2021). **رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الاسلامية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، بالإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري و مصرف الراجحي السعودي و بنك الأمل للتمويل الأصغر اليمني**. مجلة دراسات و أبحاث، 13(05)، 114-.134

17.أمينة داقو، و ليلى عياد. (2022). **واقع الشمول المالي الرقمي العالمي في عصر كوفيد 19 (عرض لتجارب بعض الدول الناجحة)**. مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، 06(02)، 103-.121

18.أيمن بوزانة ، و وفاء حمدوش. (2021). **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12(01)، 71-87.

19.ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، و صبيان طارق سعيد الأعرجي. (2020). **القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق**. مجلة الاقتصاد و العلوم الإدارية، 26(119)، 323-.344

20.جازية حسيني. (2020). **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(23)، 97-.114

21.جليلة صحراوي، و عبد الله رجب الفاضلي. (2023). **أثر الشمول المالي على ربحية البنوك دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011–2020**. مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، 07(01)، 355-376.

22.حمزة عمي السعيد، و ناصر دادي عدون. (2014). **الاستقرار المصرفي و آليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-Score**. مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، 09(17)، 11-.39

23.حنان رزيق. (2023). **واقع تبني و تطبيق إستراتيجية وطنية للشمول المالي بالدول العربية – دراسة حالة الجزائر و مصر–**. مجلة التكامل الاقتصادي، 11(02)، 317-.335

24.حيدر عبد المنعم عزيز. (2019). **استراتيجية البنك المركزي العراقي (2016–2022) و دورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي**. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية(61)، 43-61.

25.خالد صبيح الهادي تهامي. (2022). **دور الشمول المالي في العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية و المنظمة " دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة و المتوسطة"**. المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، 13(02)، 1053-.1085

26.خالد عبد الحميد إبراهيم أحمد. (2021). **أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على تفعيل متطلبات الشمول المالي – دراسة ميدانية**. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12(03)، 378-.402

27. دحمان محمد علي ، و نسرين بطيوي. (2022). **دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel خلال الفترة 2004–2017**. مجلة المالية & الاسواق، 09(02)، 450-430.

28.دلال محمد إبراهيم . (2019). **أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي و الاستثمارات**. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 43(01)، 245-.291

29.رابح أمين المانسبع. (2022). **آليات رقمنة الخدمات المالية و المصرفية لإرساء الشمول المالي الرقمي – إعتماد ابتكارات التكنولوجيا المالية كسبيل–**. دراسات إقتصادية، 16(03)، 626-.641

30.رضا دريكش، و أحلام بوعبدلي. (2023). **آلية تطبيق اختبارات ضغط الملاءة المصرفية في ظل سناريوهات مختلفة في معدل التضخم دراسة قياسية للنظام المصرفي الجزائري للفترة 2018-2009**. دفاتر البحوث العلمية، 11(01)، 299-317.

31.زواوية إيمان قوال. (2017). **تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي CAMELS**. مجلة الاقتصاد و المناجمنت، 16(02)، 80-105.

32.سامح عبد السلام مصطفى . (2023). **دور الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال**. المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية، 04(01)، 1071-1098.

33.سامر محمد فخري، و آسو بهاء الدين قادر. (2016). **مؤشر الربحية المصرفية و العوامل المؤثرة فيه – دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية–**. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، 06(02)، 145-170.

34.سعد بن علي الوابل. (2020). **استخدام اختبار الضغوط لقياس كفاية رأس المال في القطاع المصرفي السعودي وفقا لمعايير بازل 3**. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 44(02)، 29-63.

35.سعيد عبد القادر أحمد عبد الله، فانوس جرجس نادر البير، و محمد فوزي البردان. (2022). **تأثير مؤشرات جودة الأصول على التغير النسبي للقيمة السوقية في البنوك المقيدة في البورصة المصرية " دراسة تحليلية "**. المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، 13(03)، 197-229.

36.شادي يوسف العبد لله، إيمان بوقرة، و حاج موسى منصوري. (2022). **أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الأردنية خلال الفترة (2008–2019)**. مجلة اقتصاديات شمان إفريقيا، 18(29)، 211-222.

37.شوقي بورقبة . (2011). **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الاسلامية**. المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية ARFBS، 01(01)، 143-163.

38.صابر بن معتوق. (2019). **اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي – دراسة تجربة الأردن**. مجلة ابحاث و دراسات التنمية، 06(02)، 30-48.

39.صونيا جواني، و عديلة مريمت. (2021). **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي– تجربة البحرين–**. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 04(02)، 272-291.

40.صونيا جواني، و عديلة مريمت. (2023). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة البحرين- مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، 04(01)، 432-453.

41..ظريفة سلايمية، و سليمة طبايبية. (2023). **تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي**. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 06(01)، 195-212.

42.عبد الرحمان بشير ميلاد، و جمعة فرحات عقيل. (2017). **دور نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي و تعزيز الثقة المصرفية – دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الليبي–**. مجلة العلوم الإقتصادية و السياسية(09)، 35-.65

43.عبد الرحمان خليف، و ماجدة مدوخ. (2022). **دور نظام ضمان الودائع في إدارة الأزمات المصرفية دراسة حالة مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية**. مجلة العلوم الانسانية، 33(03)، 741-.752

44.عبد العزيز بوخرص، و لمين علوطي. (2018). **العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر للازمات بالاستعانة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية (دراسة تحليلية)**. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(19)، 01-12.

45.عبد الفتاح سيد سيد. (2020). **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة الأصول على الربحية: دراسة تطبيقية**. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 04(03).

46.عبد القادر قطاف. (2023). **واقع تطبيق الشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية – مع الإشارة لحالة فلسطين كنموذج خلال الفترة (2019–2020)**. مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، 06(01)، 211-.234

47.عبد الله الطيبي، و اسمهان تونسي. (2023). **متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي بالجزائر في ظل جائحة كورونا**. مجلة التكامل الاقتصادي، 11(01)، 34-.45

48.عبد الله علي القرشي. (2020). **استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و التجارية في اليمن**. مجلة البشائر الاقتصادية، 06(02)، 235-249.

49.عبد المجيد عبد القادر قريب الله . (2022). **استخدام منهجية Box-Jenkins للتنبؤ بالسلسلة الزمنية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت – دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية–**. *مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و العلوم القانونية، 06*(14)، 45-69.

50.علي صاري. (2021). **الاقراض بين النظراء و التمويل الجماعي آليات لدعم المؤسسات الناشئة في الدول النامية**. مجلة الاقتصاد و المالية، 07(01)، 92-106.

51.عمار عريس، و خير الدين بوزرب. (2023). **الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – التجربة الإماراتية نموذجا و إمكانية الاستفادة منها بالجزائر–**. مجلة ابحاث إقتصادية معاصرة، 06(01)، 305-332.

52.عمر مؤذن، و عبد الكريم مسعودي. (2023). **مساهم استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي الرقمي – تجربة كينيا–**. مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، 01(07)، 377-390.

53.غريسي صدوقي، الهشمي رضا سي الطيب، و علي العبسي. (2021). **واقع و أهمية التحول الرقمي و الأتمتة**. مجلة أراء لدراسات الاقتصادية و الإدارية، 03(02)، 99-109.

54.فاروق فخاري، نورة زبيري، و منيه بوديعة. (2020). **تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية**. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 04(01)، 216-233.

55.فاروق فخاري، و نورة زبيري. (2018). **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**. مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، 02(02)، 174-190.

56.فاطنة بوخاري. (2020). **واقع تطبيق الصيرفة الإلكترونية و آليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر (2002–2017)**. مجلة العلوم الإدارية و المالية، 04(02)، 130-153.

57.فضيل البشير ضيف. (2020). **واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر**. مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، 06(01)، 471-485.

58.فوزية تكيالين، و رشيدة مسعودي. (2023). **الخدمات المالية الرقمية آلية الشمول المالي للتمكين المالي الرقمي دراسة حالة: دولة إالمارات العربية**. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، 11(02)، 230-249.

59.كمال كاظم جواد الشمري، و ريام فاضل شاكر الفتلاوي. (2020). **تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010–2016)**. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 16(63)، 80-104.

60.مالك الرشيد أحمد. (2005). **مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات و عيوب التطبيق**. مجلة المصرفي(35).

61.مجدي الشوربجي. (2006). **أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط**. مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، 08(02).

62.محمد رضا توهامي، و خولة حموش. (2022). **أثر دمج الاقتصاد الغير رسمي في الحد من عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تقديرية للفترة 1995–2020**. مجلة أبحاث و دراسات التنمية، 09(01)، 313-329.

63.محمد بدر خلالفة ، و بلال بوبلوطة . (2023). **واقع الشمول المالي في الجزائر و استراتيجية تعزيزه**. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، 07(01)، 13-32.

64.محمد سمير دهيرب. (2015). **نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS)في ظل المخاطر... دراسة تطبيقية على مصـرف الشرق الأوسـط العراقـي لالستثمار... للسنوات من 2006 وحتى 2009**. المجلة العراقية للعلوم الادارية، 11(45)، 260-300.

65.محمد عبد الفتاح العشماوي ، محمد عبد المقصود احمد، و سارة يوسف علي كاشف. (2022). **دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري)**. المجلة العلمية للبحوث التجارية(01)، 352-378.

66.محمد علي دحمان، و نسرين بطيوي. (2022). **دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel خلال الفترة 2004–2019**. مجلة المالية و الأسواق، 09(02)، 430-450.

67.محمد عماد الدين سعادي. (2022). **النظام المالي كآلية فعالة لتحقيق و دعم النمو الاقتصادي (بورصة الجزائر 2006–2017 نموذجا)**. 18(01)، 573-584.

68.محمد محمد أحمد باغة. (2021). **دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية** . المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، 431-532.

69.محمد محمد عبد المجيد، و حسن مهران حسني. (2023). **الشمول المالي و دورة في تقليص حجم الاقتصاد الغير رسمي في مصر خلال الفترة (2000–2020)**. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 04(02).

70.مخالدي يحي، و فاطمة الزهراء يلس شاوش. (2019). **نحو بناء نموذج اقتصادي لتحقيق نمو مستدام في الجزائر – دراسة قياسية**. مجلة دفاتر بوادكس، 08(01)، 134-160.

71.مراد بوعيشاوي، و عماد غزازي. (2021). **الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا – كوفيد 19 –**. مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، 06(01)، 72-83.

72.مريم قديري، و محمد مكيديش. (2022). **أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا**. مجلة دفاتر بوادكس، 11(01)، 85-107.

73.مريم صديقي، و سيد أحمد زناقي. (2023). **إدارة السيولة المصرفية و دورها في تخفيض من خطر السيولة**. مجلة إدارة الأعمال و المنظمات الاستراتيجية، 05(01)، 93-104.

74.مريم قاسمي، و غنية مجاني. (2022). **حتمية تطوير الخدمات المصرفية لتحسين و زيادة تنافسية القطاع المصرفي الجزائري في ظل مساعي الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية**. مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، 07(02)، 126-142.

75.مشتاق محمود السبعاوي، سلام أنور أحمد، و يالجين فاتح سليمان. (2012). **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي و المصرفي الإسلامي**. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، 02(02)، 67-92.

76.منصور حامد محمود، و ثناء عطية فراج. (2021). **أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الإئتمانية بالبنوك**. مجلة الدراسات المالية و التجارية(03)، 344-369.

77.منى مهدي محمد عباس. (2021). **تأثير الشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية**. المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، 12(04)، 297-321.

78.نادية الوزري. (2021). **واقع الشمول المالي في الدول العربية و أليات تعزيزه – دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية–**. مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، 02(02)، 11-30.

79.ناصر صلاح الدين غربي، محمد سعدوني، و بومدين بوغرارة. (2021). **سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية**. مجلة MECAS، 17(04)، 370-382.

80.نرمين حميد علي زنكنه، و خلود هادي الربيعي. (2019). **استخدام اختبارات الضغط في ادارة مخاطر التركز الائتماني**. مجلة دراسات محاسبية و مالية، 14(49)، 92-.104

81.نظير رياض محمد الشحات، محمد عبد العزيز السيد أبو الديار ، و خالد نزال غضبان العنزي. (2024). **تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول " دراسة قياسية بالتطبيق على البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية"**. المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية، 05(01)، 1375-1423.

82.نظير رياض محمد الشحات، و محمد عبد العزيز السيد أبو الديار . (2023). **تأثير الشمول المالي على الربحية " دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"**. المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية، 04(02)، 864-.907

83.نهلة أبو العز. (2021). **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية**. مجلة كلية السياسة و الاقتصاد(10)، 341-.371

84.نواري لعلاوي، و عبد القادر خليل . (2021). **مساهمة تحويل الاموال عن طريق الهاتف المحمول في إرساء الشمول المالي تجربة كينيا و محاولة الاستفادة منها في الجزائر**. مجلة أبعاد اقتصادية، 11(02)، 804-.825

85.نورة بيري، و عبد القادر ديوش. (2023). **دور الشمول المالي الرقمي في الحد من الفقر دراسة قياسية للفترة 2011-2017**. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 10(01)، 682-.700

86.هالة عيدان حسون، و وحيدة جبر خلف. (2022). **تحليل و قياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على مصرف بغداد و مصرف الشرق الأوسط)**. مجلة الريادة للمال و الأعمال، 03(01)، 297-.318

87.هبة عامر عيسى الجعفري، و منتظر فاضل سعد البطاط. (2020). **الأسواق المالية الكفؤة و أثرها في القيمة السوقية للأوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2015-2019**. مجلة الاقتصاد الخليجي(45)، 201-.251

88.هدى محمد السيد بدوي. (2021). **أثر التأمين على الودائع في تدعيم الإستقرار و سلامة الأداء المالي في البنوك المصرية**. المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية، 02(02)، 1085-.1111

89.هشام بن عزة، و دلال العابدي. (2022). **تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية كمدخل لتفعيل الشمول المالي الرقمي " دراسة تحليلية لتجارب دولية في مجال رقمنة البنوك"**. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، 06(02)، 202-216.

90.هشام مصطفى سالم الجمل. (2022). **الشمول المالي و تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر**. مجلة كلية الشريعة و القانون، 03(37)، 396-503.

91.ياسر عبد طه الشرفا، و حنين محمد بدر عجور. (2019). **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة– البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**. المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال، 6(1)، 1-18.

92.ياسمين مجدي رجب عثمان، و محمد أحمد محمد صالح. (2021). **تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الإستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية**. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 05(01).

د: المؤتمرات والملتقيات

1.رشا عوني عبد الله العش. (2021). **دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري** . المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة بعنوان أثر فيروس كورونا على الاقتصاد القومي . جامعة طنطا .

2.عبد الرحيم وهيبة ، أمين بن سعيد ، و نادية عبد الرحيم . (2019). **طرق التمويل المبتكرة لتعزيز التقنيات الرقمية و توجهها العالمي**. ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية.

3.علاء محمد النصيف. (2022). **الوكلاء المصرفيون. ورقة عمل بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للتكنولوجيا المالية** . صنعاء، الجمهورية اليمنية .

هـ: التقارير

1.(2014). **التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** . بنك الجزائر.

2.(2016). **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** . بنك الجزائر .

3.(2017). **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**. بنك الجزائر.

4.(2018). **التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**. بنك الجزائر.

5.(2019) **التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**. بنك الجزائر.

6.(2020) **التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**. بنك الجزائر.

7.(2021) **التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**. بنك الجزائر.

8.(2022) **التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي**. بنك الجزائر .

9.(2017). "**تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية**". أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

10.(2017). "**تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية**". أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

ز: القوانين، الأنظمة، التعليمات، الأوامر، المذكرات والمقررات:

1.القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 18 أفريل 1990.

2.القانون رقم 17-10 المؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017

3.الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المتضمن تعديل وإتمام القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

4.الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض

5.الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتعلق بالنقد والقرض

6.النظام رقم (95-01) المؤرخ في 28 فيفري 1995 المتضمن منح رخصة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للقيام بالأعمال المصرفية والصادر في الجريدة الرسمية العدد 20 بتاريخ 16 أفريل 1995.

7.النظام رقم 01-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

8.النظام رقم (05-06) المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى

9.النظام رقم 92-02 المؤرخ في 17 رمضان 1412 الموافق ل 22 مارس1992 المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها.

10.المقرر رقم (95-02) المؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1416 الموافق ل 25 سبتمبر سنة 1995 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 62 بتاريخ 22 أكتوبر 1995.

11.المقرر رقم (97-01) المؤرخ في 06 أفريل سنة 1997 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 33 بتاريخ 25 ماي 1997.

12.المقرر رقم (97-02) المؤرخ في 06 افريل سنة 1997 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 33 بتاريخ 25 ماي 1997.

13.المقرر رقم (02-03) المؤرخ في 23 سبتمبر 2002 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 69 بتاريخ 20 أكتوبر 2002.

14.المقرر رقم (02-04) المؤرخ في 23 سبتمبر 2002 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 69 بتاريخ 20 أكتوبر 2002.

15.المقرر رقم (02-05) المؤرخ في 23 سبتمبر 2002 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 69 بتاريخ 20 أكتوبر 2002.

16.المقرر رقم (98-02) المؤرخ في 18 ماي 1998 يتضمن اعتماد فرع بنكي والصادر في الجريدة الرسمية العدد 35 بتاريخ 27 ماي 1998.

17.المقرر رقم (98-07) المؤرخ في 24 سبتمبر 1998 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 73 بتاريخ 30 سبتمبر 1998.

18.المقرر رقم (99-01) المؤرخ في 27 أكتوبر 1999 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 73 بتاريخ 30 سبتمبر 1998.

19.المقرر رقم (99-03) المؤرخ في 04 نوفمبر ي1999 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 81 بتاريخ 17 نوفمبر 1999.

20.المقرر رقم (01-02) المؤرخ في 15 أكتوبر 2001 يتضمن اعتماد فرع بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 71 بتاريخ 25 نوفمبر 2001.

21.المقرر رقم (02-01) المؤرخ في 31 جانفي 2002 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 09 بتاريخ 10 فيفري 2002.

22.المقرر رقم (02-06) المؤرخ في 30 ديسمبر 2002 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 02 بتاريخ 8 جانفي 2003.

23.المقرر رقم (03-02) المؤرخ في 08 أكتوبر 2003 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 66 بتاريخ 02 نوفمبر 2003.

24.المقرر رقم (03-03) المؤرخ في 15 ديسمبر 2003 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 79 بتاريخ 17 ديسمبر 2003.

25.المقرر رقم (06-03) المؤرخ في 07 سبتمبر 2006 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد62 بتاريخ 04 أكتوبر 2006.

26.المقرر رقم (08-01) المؤرخ في 17 جوان 2008 يتضمن اعتماد فرع بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد38 بتاريخ 09 جويلية 2008.

27.المقرر رقم (08-02) المؤرخ في 10 سبتمبر 2008 يتضمن اعتماد بنك والصادر في الجريدة الرسمية العدد 55 بتاريخ 24 سبتمبر 2008.

28.المقرر رقم (98-01) المؤرخ في 06 افريل 1998 يتضمن اعتماد مؤسسة مالية والصادر في الجريدة الرسمية العدد 27 بتاريخ 03 ماي 1998.

29.المقرر رقم (01-01) المؤرخ في 09 جانفي 2001 يتضمن اعتماد مؤسسة مالية والصادر في الجريدة الرسمية العدد 06 بتاريخ 21 جانفي 2001.

30.المقرر رقم (02-02) المؤرخ في 20 فيفري 2002 يتضمن اعتماد شركة اعتماد إيجاري والصادر في الجريدة الرسمية العدد 72 بتاريخ 03 نوفمبر 2002

31.المقرر رقم (06-02) المؤرخ في 11 مارس 2006 يتضمن اعتماد شركة اعتماد إيجاري في الجزائر والصادر في الجريدة الرسمية العدد 22 بتاريخ 09 أفريل 2006.

32.المقرر رقم (11-02) المؤرخ في 23 فيفري 2011 يتضمن اعتماد الشركة الوطنية للتأجير المالي بصفتها مؤسسة مالية في الجزائر والصادر في الجريدة الرسمية العدد 17 بتاريخ 20 مارس 2011.

33.المقرر رقم (12-02) المؤرخ في 31 ماي 2012 يتضمن اعتماد مؤسسة مالية والصادر في الجريدة الرسمية العدد 43 بتاريخ 25 جويلية 2012.

34.المقرر رقم (12-03) المؤرخ في 02 أوت 2012 يتضمن اعتماد مؤسسة مالية ة الصادر في الجريدة الرسمية العدد 58 بتاريخ 21 أكتوبر 2012.

ح: وثائق و مراجع أخرى:

1.علي عبد الرضا حمودي العميد. (بلا تاريخ). **مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية – حالة العراق)**. المديرية العامة للاحصاء و الابحاث البنك المركزي العراقي.

2.معهد الدراسات المصرفية . (2012). **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**. السلسلة الخامسة (02). الكويت: معهد الدراسات المصرفية.

3.(2019). "**فينتك الابتكارات المالية التقنية**". الكويت: شركة مارمور مينا إنتليجنس.

4.(2017). **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**. ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

5.(2020). **بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي** . بنك الجزائر .

6.(2023). "**التقنيات الحديثة المعتمدة على البيانات والذكاء االصطناعي**". الهيئة السعودية للبيانات و الذكاء الإصطناعي.

7.(2018)، "**آلية و إجراءات تمويل الملكية الجماعية**". الدليل الإرشادي للتمويل الجماعي الإصدار الأول. الرياض، المملكة العربية السعودية: شركة التمويل الجماعي المحدودة (سكوبير).

8.(2016)."**تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن رقم (2016/1)**". البنك المركزي الأردني.

9.إبراهيم الكراسنة . (2010). **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر** . أبو ظبي : صندوق النقد العربي .

10.أحمد شفيق الشاذلي. (2014). **الإطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه** . أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي .

11.الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI). (2014). **المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضماني الودائع (IADI)**. ليبيا: صندوق ضمان أموال المودعين.

12.الوليد طلحة، و صبري الفران. (2020). **الشمول المالي الرقمي**. موجز سياسات: العدد السابع عشر . أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

13.جاسم المناعي. (2009). **مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية**. أبو ظبي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

14.جلال الدين بن رجب. (2018). **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية** . دراسات إقتصادية العدد 45. أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي .

15.حنان الطيب. (2020). **الشمول المالي**. سلسلة كتيبات العدد (01) تعريفية موجهة للفئة العمرية الشابة في الوطن العربي . أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي .

16.رامي يوسف عبيد. (2020). ورقة مرجعية حول حول " منهجية احتساب مؤشر الإستقرار المالي للدول العربية". صندوق النقد العربي .

17.رامي يوسف عبيد. (بلا تاريخ). **دراسة تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)**. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

18.رامي يوسف عبيد، غسان أبو مويس، و امحمد موعش. (2021). **دليل إسترشادي حول تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية و الكلية** . دراسات تطوير القطاع المالي. أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.

19.سعد أبو زيد ولاء. (2021). **المحفظة الرقمية** . سلسلة كتيبات تعريفية (العدد 7) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي . صندوق النقد العربي .

20.سمير عبد الله. (2016). **الشمول المالي في فلسطين**. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس).

21.عادل عبد العزيز السن. (2019). "**دور الشمول المالي في تحقيق االستقرار والنمو االقتصادى**". دراسة اتحاد المصارف العربية. الأمانة العامة: ادارة الدراسات و البحوث.

22.عبد الكريم أحمد قندوز . (2020). **المخاطر المصرفية و أساليب قياسها** . دراسات معهد التدريب و بناء القدرات العدد 5. أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي .

23.عبد الكريم أحمد قندوز. (2021). **الأسواق المالية**. سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي . أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي .

24.عبد الكريم أحمد قندوز. (2019). **المالية الإسلامية** . أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

25.عبد الكريم احمد قندوز. (2019). **التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية** . إصدارات صندوق النقد العربي . أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي .

26.عبد الكريم قندوز، سائد خليل، و عبد الله سراج. (2022). **محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية** . دراسات معهد التدريب و بناء القدرات العدد 11. أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

27.عبد الكريم قندوز، و أمحمد موعش. (2022). **محددات كفاية رأس مال المصارف: (حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية)**. دراسات إقتصادية العدد 95. أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي .

28.غاري شيناسي. (2005). **الحفاظ على الاستقرار المالي** . قضايا اقتصادية 36. صندوق النقد الدولي .

29.محمود عبد السلام. (2021). **تقنية البيانات الضخمة**. سلسلة الكتيبات التعريفية (العدد16) موجهة للفئة العمرية الشابة في الوطن العربي. أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة : صندوف النقد العربي.

30.**مسودة دليل العمل الرقابي/ ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية (التجارية)** .(2019) . جمهورية العراق: البنك المركزي العراقي.

31.نفيسة الخير. (2020). **التقنيات المالية الحديثة** . سلسلة كتيبات تعريفية (العدد04) موجهة للفئة العمرية الشابة في الوطن العربي . أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي .

32.نوران يوسف. (2021). **مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)**. إصدارات صندوق النقد العربي . أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي .

33.هبة عبد المنعم، و رامي يوسف عبيد. (2019). **منصات التمويل الجماعي: الآفاق و الأطر التنظيمية**. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

ط. المواقع الالكترونية

1.(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17 10, 2024، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%B1%D9%82%D9%85%2090%2D10%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B1%D8%AE,10%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B1%D

2." **مجموعة البنك الدولي البيانات** ". (2024). تاريخ الاسترداد 11 07, 2024، من https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ

3." **نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي** ". (2024). تاريخ الاسترداد 04 10, 2024، من تجمع النقد الآلي: https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/

4."نشاط الدفع على الإنترنت".(2023). تاريخ الاسترداد 15 10, 2024، من تجمع النقد الآلي: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

5." **أرقام** ". (2025). تاريخ الاسترداد 17 01, 2025، من بنك ABC: https://www.bank-abc.com/ar/CountrySites/Algeria/

6." **البنك بالأرقام** ". (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 08, 2024، من الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط: https://www.cnepbanque.dz/web/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85/

7." **التعريف بالبنك** ". (2024). تاريخ الاسترداد 22 08, 2024، من البنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83/

8." **بنك الفلاحة و التنمية الريفية** " بدر. (2023). تاريخ الاسترداد 22 08, 2024، من بنك الفلاحة و التنمية الريفية: https://badrbanque.dz/%d9%85%d9%80%d9%80%d9%86-%d9%86%d9%80%d9%80%d8%ad%d9%80%d9%80%d9%86/

9." **تعرف على أنواع المستثمرين في السوق المالي** ". (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 26 03, 2025، من invest sky: https://investsky.com/ar/learn-items/taarwf-aal-nwaa-lmstthmryn-fy-lswq-lmly-nfstsky-lshrq-l-wst

10." **شبكتنا التجارية** ". (2024). تاريخ الاسترداد 22 08, 2024، من بنك التنمية المحلية: https://www.bdl.dz/ar/

11." **عن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط –بنك** ". (2018). تم الاسترداد من الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط: https://www.cnepbanque.dz/web/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7/

12." **عن بنك البركة الجزائري** ". (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 08, 2024، من بنك البركة الجزائري: https://www.albaraka-bank.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/?lang=ar#:~:text=%D8%B9%D9%86%20%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A,20%20

13." **لمحة عن البنك** ". (2024). تاريخ الاسترداد 27 08, 2024، من البنك العربي:

https://www.arabbank.dz/ar/leftnavigation/smart-menu/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A2/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83

14." **نبذة عن البنك** ". (2024). تاريخ الاسترداد 22 08, 2024، من القرض الشعبي الجزائري:

https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83

15." **نتيكسيس الجزائر شريك سيلابس** ". (17 12, 2018). تاريخ الاسترداد 27 08, 2024، من NATIXIS: https://www.banxybank.com/ar/banxy-au-quotidien/%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%83-%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%B3-art14

16." وزير المالية يشرف على إفتتاح اليوم الإعلامي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بعنوان: " **نحو تشجيع الإدخار لتعزيز الشمول المالي**" ". (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 10, 2024، من وزارة المالية:

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1763-2024-04-25-16-22-20#:~:text=%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A7%20%D9%88%D8%A3%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%AE%D8%A7%D8%B1%20%D9%8A%D9%84%D8%B9%D8%A8%20%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7,%D9%8A%D9%81%D9%8

17."**أجهزة نقاط البيع POS** ". (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 26 12, 2024، من البنك المركزي العراقي :

https://cbi.iq/page/130

18."**إستراتيجية الشمول المالي**". (23 03, 2023). تاريخ الاسترداد 04 07, 2023، من البنك المركزي المصري : https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/financial-inclusion-strategy#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%

19."**إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين**". (09 12, 2018). تاريخ الاسترداد 04 07, 2023، من بوابة الشمول المالي من أجل التنمية – FinDev:

https://www.findevgateway.org/ar/news/atlaq-alastratyjyt-alwtnyt-llshmwl-almaly-fy-flstyn

20."**آفاق الشمول المالي الرقمي في المصارف العربية**". (02, 2022). تاريخ الاسترداد 06 07, 2022، من اتحاد المصارف العربية:

https://uabonline.org/ar/%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84% D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7

21."**التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي –** العدد 467". (10, 2019). تاريخ الاسترداد 22 07, 2023، من إتحاد المصارف العربية:

https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84

22."**الشمول المالي** ". (د.ت). تاريخ الاسترداد 16 11, 2022، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf

23."**الشمول المالي**". (29 03, 2022). تاريخ الاسترداد 21 10, 2022، من البنك الدولي:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

24."**الشمول المالي**". (29 03, 2022). تاريخ الاسترداد 11 09, 2023، من البنك الدولي:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#:~:text=%D9%88%D9%8A%D9%85%D8%AB%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84%20%D8%A5%D9%84%D9%89,%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%A

25."**الشمول المالي**". (2023). تاريخ الاسترداد 26 05, 2023، من بنك الكويت الوطني:

https://www.nbk.com/ar/egypt/personal/packages/financial-inclusion.html

26."**الهوية الرقمية المصرفية**". (26 12, 2019). تاريخ الاسترداد 01 12, 2024، من صندوق النقد العربي : https://www.amf.org.ae/ar/publications/fryq-alshmwl-almaly-fy-aldwl-alrbyt/alhwyt-alrqmyt-almsrfyt

27."**الهوية الرقمية**". (2023). تاريخ الاسترداد 05 09, 2023، من الهوية الرقمية :UAE PASS

https://selfcare.uaepass.ae/?language=ar

28."**آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية**". (د.ت). تاريخ الاسترداد 11 12, 2022، من اتحاد المصارف العربية:

https://uabonline.org/ar/%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7

29."**اليوم العربي للاشتمال المالي**". (2023). تاريخ الاسترداد 02 07, 2023، من البنك المركزي الأردني: https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=355

30."**تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020**". (30 08, 2020). تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-alastqrar-almaly/tqryr-alastqrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-2020

31."**ما هو التحول الرقمي؟**". (2023). تاريخ الاسترداد 19 07, 2023، من oracle: https://www.oracle.com/ae-ar/cloud/digital-transformation/

32."**ماهو الأمن السيبيراني؟**". (2022). تاريخ الاسترداد 24 07, 2023، من المركز الوطني للأمن السيبيراني: https://www.ncsc.gov.bh/ar/cyberwiser/cyber-security.html

33."**متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**". (2015). تاريخ الاسترداد 30 11, 2024، من صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae/ar/publications/fryq-alshmwl-almaly-fy-aldwl-alrbyt/mttlbat-tbny-astratyjyt-wtnyt-shamlt-ltzyz-alshmwl

34."**مجموعة البنك الدولي البيانات** ". (2024). تاريخ الاسترداد 11 07, 2024، من https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ

35."**مفهوم ضمان الودائع المصرفية**". (17 01, 2021). تم الاسترداد من الشركة العراقية لضمان الودائع: https://icdi.iq/news/details/15

36."**ملخص ال استراتيجية الوطنية للاشتمال المالي**". (د.ت). تاريخ الاسترداد 16 11, 2022، من البنك المركزي الأردني: https://www.cbj.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%(2020-2018)_D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

37."**نشاط الدفع على الإنترنت**". (2023). تاريخ الاسترداد 15 10, 2024، من تجمع النقد الآلي: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

38."**نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**". (11 07, 2017). تاريخ الاسترداد 30 11, 2024، من صندوق النقد العربي : https://www.amf.org.ae/ar/publications/alljnt-alrbyt-llrqabt-almsrfyt/nshrt-tryfyt-hwl-mfahym-alshmwl-almaly

39."**نظرة عامة** ". (23 03, 2023). تاريخ الاسترداد 04 05, 2023، من البنك المركزي المصري : https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/overview

40.حسام جريس. (بلا تاريخ). "المحفظة الرقمية أو الإلكترونية (Digital Wallet)". تاريخ الاسترداد 06 09, 2023، من Ono Academic College:

https://ono.org.il/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%81%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-digital-wallet

41.دميرجوك كونت أسلي، و بازارباشيوغلو جيلا. (26 04, 2018). **دعوة لتركيا لسد الفجوة المالية بين الجنسين**. تاريخ الاسترداد 14 10, 2023، من مدونات البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/allaboutfinance/call-turkey-close-financial-gender-gap.

42.غارسيا باسكوال أنطونيو، و ناتالوتشي فابيو. (15 04, 2022). **سرعة تطور التكنولوجيا المالية تفرض تحديا على الأجهزة التنظيمية**. تاريخ الاسترداد 22 07, 2023، من صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/04/13/blog041322-sm2022-gfsr-ch3

43.لارا عبيات . (25 09, 2016). **مكونات النظام المالي** . تاريخ الاسترداد 26 03, 2025، من موضوع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%83%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

44.وليد عيدي عبد النبي. (2018). دراسة بعنوان: الشمول المالي و دوره في تحقيق التطور المصرفي و تنمية الاقتصاد العراقي. تاريخ الاسترداد 03 07, 2023، من البنك المركزي العراقي: https://www.cbi.iq/page/37

45.آسلي ديميرجوتش، ليورا كلابر كونت، سيتجر دوروثي، أنصار سنية، و هيس جيك. (19 04, 2018). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017. تاريخ الاسترداد 26 05, 2023، من https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/ed800062-e062-5a05-acdd-90429d8a5a07

46.نيفين حسين. (2018). الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد. تاريخ الاسترداد 02 07, 2023، من دراسة الشمول المالي و ثورة التكنولوجيا المالية: https://www.moec.gov.ae/web/guest/economic-report?delta=8&start=9

47.التمويل البديل. (29 12, 2021). تم الاسترداد من صندوق النقد العربي : https://www.amf.org.ae/ar/publications/fryq-alshmwl-almaly-fy-aldwl-alrbyt/altmwyl-albdyl

48.الوليد طلحة. (25 12, 2019). دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي. تم الاسترداد من صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/dwr-alhwyt-alrqmyt-fy-tzyz-alshmwl-almaly

49.جانا كين . (28 مارس, 2024). ماهي الأدوات المالية. تاريخ الاسترداد 12 03, 2025، من LiteFinance: https://www.litefinance.org/ar/blog/for-professionals/hykl-alaswaq-almalyt-/wwzayfha/ma-hy-aladwat-almalyt

المراجع باللغة الأجنبية

Les thèses

1.Adam , S., & Dung , T. T. (2018, 05 28). **The Adverse Side-Effects of Negative Interest Rate Policies on Banking Stability**. NEKN02 Master Thesis. Department of Economics: LUND UNIVERSITY

2.Bernadett , V. (2016, May 19). **FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL STABILITY IN THE PHILIPPINES**. A RESEARCH PAPER In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Masters in Public Policy/International Program (MPP/IP). Graduate School of Public Policy (GraSPP), Tokyo, Japan: The University of Tokyo.

3.SENOU, M. M. (2021, 06 03). **ESSAYS ON DIGITAL FINANCE, FINANCIAL INCLUSION AND POVERTY ALLEVIATION IN WAEMU**. A dissertation submitted for obtaining a doctorate degree in economic sciences. ABIDJAN, UNIVERSITE FELIX HOUPHOUËT-BOIGNY COCODY.

4.Tyler, G. (2021, 07 21). **Explaining the Origins and Evolution of the Global Financial Inclusion Agenda** . A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the Doctor of Philosophy degree in Political Science . The University of Western Ontario .

5.Wairimu , K. D. (2020, OCTOBER). FINANCIAL INCLUSION AND BANK STABILITY OF COMMERCIAL BANKS LISTED IN NAIROBI SECURITIES EXCHANGE, KENYA . A PROJECT SUBMITTED TO THE SCHOOL OF BUSINESS IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF DEGREE OF MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION (FINANCE), OF KENYATTA UNIVERSITY.

Les Revues

1.Abo Alkomsan, A. A., & Gameel, M. S. (2023). **Financial Inclusion Effect on Banks' Profitability.** المجلة العلمية للتجارة و التمويل(01), 91-120. doi:(PRINT) :ISSN 1110-4716

2.Al-Adwey , L. (2019). **Does Financial Inclusion Improve the Financial Performance of Commercial Banks in Egypt?: Pooled OLS Approach**. 06(01). Tanta University, Tanta, Egypt. doi:10.21608/ABJ.2019.145885

3.Anakpo, G., Xhate, Z., & Mishi, S. (2023, 05 19). **The Policies, Practices and Challenges of Digital Financial Inclusion for Sustainable Development: The Case of Developing Economy**. (02), 327-343.

4.Azzahra, R. N., Viverita, V., & Husodo, Z. (2021). **Financial Inclusion, Banking Stability, and Digital Technology Development in ASEAN**. SSRN Electronic Journal. doi:DOI: 10.2139/ssrn.3891317

5.Barasa, D. A., & Mwirigi, F. M. (2013). **The Role of Agency Banking in Enhancing Financial Sector Deepening in Emerging Markets: Lessons from the Kenyan Experience**. European Journal of Business and Management, 05(21), 27-34.

6.Barkat , M., Mazouzi , f., & Hammami , R. i. (2023). **The impact of financial inclusion on financial stability in middle-income countries in Africa "Econometric study for the period 2011-2021"**. Namaa for Economic and Trade Journal, 07(01), 280-296.

7.Bessouyah , M., & Mimouni , Y. (2024**). Impact of financial inclusion on Banking stability in Algeria**. Journal of Economic Papers, 15(02), 30-39.

8.Boulenfad, A., & Hacini, I. (2021). **The relationship between financial inclusion and financial stability- Empirical evidence from the North African countries**. Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, 08(01), 734-751. Récupéré sur ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147

9.Buthiena, K., & Omar, G. (2022). **Déterminants of Bank's Stability in Jordan**. Economies, 10(12), 311-311. doi:10.3390/economies10120311

10.Chen, F. W., Feng, Y., & Wang, W. (2018**). Impacts of Financial Inclusion on Non-Performing Loans of Commercial Banks: Evidence from China**. Sustainability, 10(09).

11.Christopher, R., & Nithya, A. (2023, 03 15). **Women's Long-Term Savings on Cryptocurrency – A Tool for their Digital Financial Inclusion**. Section A-Research paper, 12(52), 826 – 835 .

12.Dienillah, A. A., Anggraeni, L., & Sahara. (2018**). IMPACT OF FINANCIAL INCLUSION ON FINANCIAL STABILITY BASED ON INCOME GROUP COUNTRIES**. Bulletin of Monetary Economics and Banking, 20(04), 430-442.

13.Danisman, G. O., & Tarazi, A. (2020). Financial Inclusion and Bank Stability: Evidence from Europe. HAL open science.

14.Debby , A., Ade, P. D., & Dedi, D. (2021). **Analysis of Classic assumption test and multiple linear regression coefficient test for employee structural office recommendation**. *Indonesian Journal of Computing and Cybernetics Systems, 15*(03), 295-306.

15.E. Galán, J. (2021, 11). **CREWS: A CAMELS-BASED EARLY WARNING SYSTEM OF SYSTEMIC RISK IN THE BANKING SECTOR**. Documentos Ocasionales N.º 2132 .

16.EmadElden, R. (2023). **The effect of financial inclusion on the financial performance of the commercial banks: Empirical study on the developing countries**. 14(03), 104-138.

17.GAOUAL, Z. I., & GERYVILLE, Z. (2021). **The CAMELS Banking Rating System As An Effective Model for A Case Study of the Algerian National Bank BNA**. Revue de l'innovation et marketing, 08(01), 212-232.

18.García, M. R. (2016). **Can financial inclusion and financial stability go hand in hand**? Economic Issues, 21(02), 81-103.

19.Gamze , O. D., & Tarazi, A. (2020, May 26). Financial Inclusion and Bank Stability: Evidence from Europe.

20.Gregory, V. (2019, june). **Understanding digital transformation: A review and a research agenda**. JOURNAL OF STRATEGIC INFORMATION SYSTEMS REVIEW, 28(02), 118-144.

21.Hedwigis, E. R. (2017). **Financial Inclusion of Business Players in Mediating the Success of Small and Medium Enterprises in Indonesia**. International Journal of Economics and Financial Issues, 07(04), 623-627.

22.Jima, M. D., & Makoni, P. L. (2024). **Financial Inclusion and Financial Stability in Sub-Saharan Africa: Complementary or Trade-offs**. Journal of Business and Social Review in Emerging Economies, 10(02), 241-254.

23.Jima , M. D., & Makoni , P. L. (2023, 01 07). **Causality between Financial Inclusion, Financial Stability and Economic Growth in Sub-Saharan Africa**. MDPI, 15(1152). doi:https://doi.org/10.3390/su15021152

24.Koudalo, Y., & Toure, M. (2023). **Does financial inclusion promote financial stability? Evidence from Africa**. Cogent Economics & Finance, 11(02), 1-28.

25.Kraus, S., Jones, P., Kailer, N., Weinmann, A., Chaparro-Banegas, N., & Roig-Tierno, N. (2021). **Digital Transformation: An Overview of the Current State of the Art of Research**. Sage Journals, 1-15.

26.Lee-Ying, T., Hen-Toong, T., & Gek-Siang, T. (2022, 06 22). **Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development**. Heliyon, 8(6).

27.M. Mostak , A., & Sushanta , M. (2019, 07 25). **Is financial inclusion good for bank stability? International evidence***. Journal of Economic Behavior & Organization, 403-427. doi:. ISSN 0167-2681

28.M. Mostak , A., & Sushanta , M. (2015, August). **Is financial inclusion good for bank stability**? International evidence.

29.María-Jesús, G.-L. a., Antonio, M.-N., Garcia-Abajo, E., & Gallego-Losada a, R. (2023). **Digital financial inclusion. Visualizing the academic literature**. Research in International Business and Finance, 04.

30.Musau, S., Muathe, S., & Mwangi, L. (2018). **Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya**. International Journal of Financial Research, 09(01), 203-218. Récupéré sur URL: https://doi.org/10.5430/ijfr.v9n1p203

31.Mutinda, N. J., Jagongo, & Kenyanya, H. (2018). **Financial Inclusion Innovations and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**. International Journal of Management and Commerce Innovations, 05(02), 849-856.

32.Olusegun, T., Evbuomwan, O., & Belonwu, M. (2021, March). **Does Financial Inclusion Promote Financial Stability in Nigeria**? Economic and Financial Review, 59(01), 77-99.

33.Pal, S., & Bandyopadhyay, I. (2022). **Impact of financial inclusion on economic growth, finantial development,financial efficiency,financial stability, and profitability: an international evidence**. SN Bus Econ, 2(139).

34.PHAM, M. H., & DOAN, T. L. (2020). **The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries**. Journal of asian Finance,Economics and Business, 7(6), 047-059. doi:doi:10.13106/jafeb.2020.vol7.no6.047

35.Rahmatina, A. K., & Chairilisa, A. (2020, 08 14). **Determinants of Bank Stability in Indonesia**. Signifikan, 09(02), 153-166. doi:10.15408/SJIE.V9I2.15598

36.Rajani, G., Bhama, V., & Deepa, G. (n.d.). **Computation of financial inclusion index for India. International Conference on Emerging Economies – Prospects and Challenges** (ICEE-2012), pp. 133-149.

37.Rosalina, L., & Wahyuningsih, D. (2023). **Impact of financial inclusion and banking characteristics on banking stability in Indonesia**. Jurnal Perspektif Pembiayaan dan Pembangunan Daerah, 11(1), 79-92. doi:ISSN: 2338-4603(print) ; 2355-8520(online)

38.Saber, M. (2018). **L'évaluation des risques : apport de la VaR par rapport au stress test**. Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit(06), 387-403.

39.Safi, M. H., & Khlif, H. (2023). **The Impact of Financial Inclusion on Banking Stability-An Analytical Study in the Iraqi Banking Sector**. American Journal of Applied Statistics and Economics (AJASE), 02(01), 48-53. Récupéré sur ISSN: 2992-927X (Online)

40.Said Almaleeh , N. M. (2020). **Financial Inclusion in Egypt: Does It Affect Banks'Profitability and Liquidity?** International Finance and Banking, 07(01), 73-91. doi:doi:10.5296/ifb.v7i1.16865

41.Saifullahi, S. I., & Hussaina, S. (2022, 12 31). **Testing The Effect of Islamic Financial Inclusion, Infrastructural Quality on Economic Growth in Nigeria: New Insight From Bootstrap and Non-Linear ARDL**. Journal of Islamic Banking and Finance, 06(02), 87-104.

42.Shasnil, A. C., Ronald, R. K., & Peter, J. S. (2021, 01 25). **Determinants of bank stability in a small island economy: a study of Fiji**. Accounting Research Journal, 34(01), 22-42. doi:10.1108/ARJ-06-2020-0140

43.Shihadeh, F. H., Hannon, A., Guan, J., ul Haq, I., & Wang, X. (2018). **Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan**. Research in Finance, 34, 117-138. doi: 0196-3821/doi:10.1108/S0196-382120170000034005

44.Stella, S. N., Bojana, O. D., & Vesna, B. (2022, Feb 03**). Deposit insurance, banking stability and banking indicators.** ECONOMIC RESEARCH-EKONOMSKA ISTRAŽIVANJA, 35(01), 5632-5649. doi: 10.1080/1331677X.2022.2033130

45.Sugiharso , S., & Shalihin , M. (2021, December). **Effects of Financial Inclusion and Openness on Banking Stability: Evidence fr vidence from Developing and De eloping and Developed Countries eloped Countries**. Economics and Finance in Indonesia, 67(02), 212-222.

46.Wairimu, K. D., & Omagwa, J. (2020). **FINANCIAL INCLUSION AND BANK STABILITY OF COMMERCIAL BANKS LISTED IN NAIROBI SECURITIES EXCHANGE,KENYA**. International Journal of Current Aspects in Finance, Banking and Accountiong, 02(01), 64-81.

47.WAKDOK, S. S. (2018, 04 20). **The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria: an Econometric Analysis**. International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, 05(02), 237-245.

Les Rapport:

1.J. Morgan, P., & Pontines, V. (2014, July). Financial Stability and Financial Inclusion. ADBI Working Paper Series No. 488. Asian Development Bank Institute.

2."An Introduction to Capital Adequacy in IDA's Hybrid Financial Model". (2024, April). WORLD BANK.

3."Digital Customer On-Boarding, e-KYC and Digital Signatures In The Arab Region".(2020). Arab Regional Fintech Working Group. ARAB MONETARY FUND.

4." Digital financial inclusion11 .(2023 ,05 10) ."th MAG meeting .**4**.EUROPEAN CENTRAL BANK.

5.Adolfo, B., Thorsten, B., Mohamed, B., & Sami, B. N. (2020, August). Financial Inclusion: What Have We Learned So Far?What Do We Have to Learn? IMF Working Paper WP/20/157. International Monetary Fund .

6.Amidžić, G., Massara, A., & Mialou, A. (2014, February). Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A new Composite Index. IMF Working Paper WP/14/36. International Monetary Fund .

7.BANERJEE, R., DONATO, R., & MARUTA, A. A. (2020, September). The Effects of Financial Inclusion on Development Outcomes: New Insights from ASEAN and East Asian Countries. ERIA Discussion Paper Series(342). University of South Australia, Australia.

8.BODORIN, J. (2022). DEVELOPMENT OF THE CREDIT AND DEPOSIT MARKET IN THE REPUBLIC OF MOLDOVA DURING 2011-2022. 02, 214-218. doi:DOI: 10.5281/zenodo.7542985

9.CREUSOT, A.-C. (2001, novembre 06). Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL . BIM n° 138 .

10.Damane , M., & Ho, S.-Y. (2024, 02 21). Effects of financial inclusion on financial stability: evidence from ssa countries. MPRA Paper No.120238.

11.Evans, O., M. Leone, A., Gill, M., & Hilbers, P. (2000, April). Macroprudential Indicators of Financial System Soundness. Washington DC: INTERNATIONAL MONETARY FUND.

12.Garry , J. (2004, October). Defining Financial Stability . IMF WORKING Paper WP/04/187.

13.Gilbert, R., Andrew , P., & D. Vaughan, M. (2002, JANUARY/FEBRUARY). Could a CAMELS Downgrade Model Improve Off-Site Surveillance? The Federal Reserve Bank of St. Louis.

14.Gutmann, A. (n.d). How to be an investment banker : recruiting, interviewing, and landing the job. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

15.Hennie , v., & Zamir , I. (2008). Risk Analysis for Islamic Banks. Washington, D.C.: THE WORLD BANK. doi:DOI: 10.1596/978-0-8213-7141-1

16.Henri , F. (n.d). Tests de résistance et stabilité financière. AUTORITE DE CONTROLE PRUDENTIEL: Banque de france.

17.JOUINI, J., TALHA, E., & OBEID, R. (2021, January). Do Financial Inclusion Indicators Affect Banks' Profitability? Evidence from Selected Arab Countries. Arab Monetary Fund.

18.LUIGI FERRATA, M. (2019, 10 10). Digital financial inclusion – an engine for "leaving no one behind". Community Group, Italian Alliance for Sustainable Development (ASviS).

19.Malaguti, M. C. (2022, 07 18). Financial Inclusion Comparing regulatory choices. Summer School 2022. UNIDROIT .

20.Mandira, S. (2008, June 26). Index of Financial Inclusion. Working Paper No. 215. INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS .

21.Mandira, S., & Jesim, P. (n.d). Financial Inclusion and Development: A Cross Country Analysis. India.

22.Martin , Č., Davide , S., & Martin , M. (2016, Jaune). The Nexus of Financial Inclusion and Financial Stability: A Study of Trade-Offs and Synergies . Policy Research Working Paper 7722. WORLD BANK GROUP.

23.Morgan, P., & Pontines, V. (2014, July). Financial Stability and Financial Inclusion. ADBI Working Paper Series. Asian Development Bank Institute.

24.Monnin, P., & Jokipii, T. (2011). The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy. working paper. Swiss National Bank.

25.Naoyuki, Y., & Peter, M. (2016, September). Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education. ADBI Working Paper Series No. 591. Asian Development Bank Institute.

26.Opoumba, M., & Ndongo , R. E. (2021). Stress test macroprudentiel du risque de crédit bancaire dans les pays de la Cemac. Statéco n°115.

27.Patrick , Y. (2006, 10 29). CAMELS RATINGS. USAID-Funded Economic Governance II Project. USAID IRAQ.

28.Pazarbasioglu, C., Mora, G. A., Uttamchandani, M., Natarajan, H., Feyen, E., & Saal, M. (2020, April). DIGITAL FINANCIAL SERVICES. WORLD BANK GROUP.

29.Rangarajan, C. (2008, January). Rangaraj Report of the Committee on Financial Inclusion. Government of India.

30.(2021). Rapport D'ACTIVITE ANNUEL. Bank Extérieure d'Algerie.

31.Roger, W., & Ferguson, J. (2002, September 16-17). Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective? Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems Conference at the IMF in Washington.

32.Tarazi, M., & Breloff, P. (2011). Regulating Banking Agents. FOCUS NOTE. OCGAP.

Internet

1." Nombre d'agences par wilaya ". (2023). Consulté le 10 25, 2024, sur BANK OF ALGERIA: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/

2."Financial Access Survey (FAS) ". (2021). Consulté le 09 01, 2024, sur IMF: https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c&sid=1731783680753

3."WORLD BANK GROUPE Data ". (s.d.). Consulté le 10 14, 2024, sur https://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER.ZS?locations=DZ

4." Financial Access Survey ". (2024, 07 19). Consulté le 07 20, 2024, sur International Monetary Fund: https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C&sId=1496861011734

5." Nombre d'agences par wilaya ". (2022). Consulté le 07 11, 2024, sur BANK OF ALGERIA: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/

6." WORLD BANK GROUP Data ". (2023). Consulté le 10 25, 2024, sur https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ

7."About GPFI". (n.d.). Retrieved 05 19, 2023, from GPFI: https://www.gpfi.org/about-gpfi

8."Definition and Importance of Financial Stability". (s.d.). Consulté le 11 25, 2023, sur BANK OF KOREA: https://www.bok.or.kr/eng/main/contents.do?menuNo=400037

9."Digital Financial Services Working Group (DFSWG)". (n.d.). Retrieved 10 26, 2023, from afi: https://www.afi-global.org/working-groups/dfs/

10."Financial Inclusion Principles 101". (2018, 12 11). Retrieved 05 31, 2023, from Medium: https://medium.com/crowdforce-series/financial-inclusion-principles-101-c52e837e5e24

11."Financial Inclusion Strategies Reference Framework". (2012, 06 01). Retrieved 10 16, 2023, from THE WORLD BANK: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/801151468152092070/financial-inclusion-strategies-reference-framework#:~:text=Financial%20inclusion%20strategies%20can%20be,to%20achieve%20financial%20inclusion%20objectives

12."Financial Inclusion Support Framework (FISF)". (2022, 07 11). Retrieved 05 19, 2023, from THE WORLD BANK: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/financial-inclusion-support-framework

13."Financial Inclusion". (n.d.). Retrieved 05 16, 2023, from CGAP: https://www.cgap.org/financial-inclusion

14."Financial Inclusion". (2023). Retrieved 05 19, 2023, from THE WORLD BANK: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

15."FINANCIAL SECTOR DEVELOPMENT". (n.d.). Retrieved 04 30, 2023, from BANK NEGARA MALAYSIA: https://www.bnm.gov.my/fin-inclusion

16."Financial stability". (s.d.). Consulté le 11 25, 2023, sur EUROPEAN CENTRAL BANK: https://www.ecb.europa.eu/pub/financial-stability/html/index.en.html#:~:text=Financial%20stability%20can%20be%20defined,the%20unravelling%20of%20financial%20imbalances.

17."Financial Stability". (2020). Consulté le 11 25, 2023, sur State Bank of Pakistan: https://www.sbp.org.pk/fs/index.asp

18."FINANCIAL STABILITY". (n.d). Consulté le 11 25, 2023, sur BANK NEGARA MALAYSIA: https://www.bnm.gov.my/what-is-financial-stability-

19."G20 High-Level Policy Guidelines on Digital Financial Inclusion for Youth, Women and SMEs". (2020). Retrieved 07 11, 2023, from GPFI: https://www.gpfi.org/publications/g20-

high-level-policy-guidelines-digital-financial-inclusion-youth-women-and-smes#:~:text=The%20G20%20High%2DLevel%20Policy,services%20in%20order%20to%20reach

20."G20 Principles for Innovative Financial Inclusion - Executive Brief". (n.d). Consulté le 11 30, 2024, sur https://www.gpfi.org/publications/g20-principles-innovative-financial-inclusion-executive-brief

21."Nombre d'agences par wilaya ". (2023). Consulté le 10 03, 2024, sur BANK OF ALGERIA: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya/

22."Nombre de DAB et GAB ". (2023). Consulté le 10 03, 2024, sur BANK OF ALGERIA: https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/

23."Statistiques d'inclusion financière". (2021). Consulté le 01 18, 2025, sur BANK OF ALGERIA : https://www.bank-of-algeria.dz/statistiques/#autresStatistiques

24."Strategies and Initiatives on Digital Financial Inclusion: Lessons from Experiences of APEC Economies" . (2022, 12). Retrieved from Asia-Pacific Economie Cooperation: https://www.apec.org/publications/2022/12/strategies-and-initiatives-on-digital-financial-inclusion-lessons-from-experiences-of-apec-economies

25."The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion: Bringing the Principles to Life". (2022, 12). Retrieved 05 31, 2023, from The Sustainable Development Knowledge Platform: https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2658&menu=35

26."The Global Findex Database 2021". (2022). Retrieved 01 20, 2023, from WORLD BANK GROUP: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

27."The importance of financial stability". (n.d). Consulté le 11 25, 2023, sur BANK OF THAILAND: https://www.bot.or.th/en/our-roles/financial-stability/financial-stability.html

28."Understanding Digital Signatures". (2021, 02 01). Retrieved 09 05, 2023, from AMERICA'S CYBER DEFENCE AGENCY: https://www.cisa.gov/news-events/news/understanding-digital-signatures

29."What is a digital wallet & how does it work?". (2023). Retrieved 09 04, 2023, from N26: https://n26.com/en-eu/digital-wallet

30."What is digital identity?". (2023). Retrieved 09 05, 2023, from Interac: https://www.interac.ca/en/content/ideas/what-is-digital-identity/

31."WORLD BANK GROUP Data ". (2024, June 18). Consulté le 10 24, 2024, sur WORLD BANK GROUP: https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.MA.ZS?locations=DZ&start=2014&view=chart

32.(2021). Consulté le 01 18, 2025, sur WORLD BANK GROUPE Data: https://data.worldbank.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=DZ

33.Deposit Insurance Systems. (2024). Consulté le 03 16, 2024, sur International Association of Deposit Insurers (IADI): https://www.iadi.org/en/about-iadi/deposit-insurance-systems/

34.FINCA. (2020, 08 05). Retrieved 05 13, 2023, from What Is Financial Exclusion?: https://finca.org/blogs/what-is-financial-exclusion

35.J.Feldman, R., & Schmidt, J. (1999, 01 01). What are CAMELS and who should know? Consulté le 12 08, 2023, sur FEDERAL RESERVE BANK OF MINNEAPOLIS: https://www.minneapolisfed.org/article/1999/what-are-camels-and-who-should-know

36.Long, C. (s.d.). ASSESSING A BANK'S FINANCIAL SAFETY AND SOUNDNESS: THE CAMELS APPROACH. Consulté le 12 07, 2023, sur GSB:

https://www.gsblsu.org/2023/08/assessing-a-banks-financial-safety-and-soundness-the-camels-approach/

37.Patricia , B.-Q. (2020, 02). How strong are your CAMELS? Consulté le 12 08, 2023, sur INTERNATIONAL COMPLIANCE ASSOCIATION: https://www.int-comp.org/insight/how-strong-are-your-camels/

38.Perlman, L., & Wechsler, M. (2019, 05 10). Mobile Coverage and its Impact on Digital Financial Services. Retrieved 10 26, 2023, from SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3370669

39.Anthonia, T. O., & Modinat, O. O. (2018). FINANCIAL INCLUSION AND INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA. Retrieved 05 05, 2023, from https://www.researchgate.net/publication/323613278_FINANCIAL_INCLUSION_AND_INCLUSIVE_GROWTH_IN_NIGERIA

40.Zibei, C., & Minchao, J. (2016, 07 01). Financial Inclusion in China:Use of Credit. Retrieved 05 05, 2023, from https://core.ac.uk/works/69665276

41.Schinasi, G. (2005, Décember 12). Defining Financial Stability. Consulté le 05 07, 2024, sur IMF eLIBRARY: https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781589064409/ch005.xml

الملاحق

الملحق رقم (5-01)

Dependent Variable: CAR
Method: Least Squares
Date: 05/21/25 Time: 21:41
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-0.869725	0.553360	-1.571717	0.1600
NCBB	7.321142	16.96032	0.431663	0.6790
ACAFFI	-0.290658	0.304765	-0.953711	0.3720
NOB	-0.068433	0.182926	-0.374104	0.7194
NOD	-0.028928	0.028421	-1.017853	0.3426
C	18.45375	79.44610	0.232280	0.8230

R-squared	0.772137	Mean dependent var	20.69769
Adjusted R-squared	0.609377	S.D. dependent var	2.930987
S.E. of regression	1.831862	Akaike info criterion	4.352580
Sum squared resid	23.49002	Schwarz criterion	4.613326
Log likelihood	-22.29177	Hannan-Quinn criter.	4.298985
F-statistic	4.744036	Durbin-Watson stat	2.480615
Prob(F-statistic)	0.032739		

الملحق رقم (5-02)

Dependent Variable: TIER1RC
Method: Least Squares
Date: 05/21/25 Time: 21:46
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-0.215159	0.445929	-0.482495	0.6442
NCBB	2.332853	13.66760	0.170685	0.8693
ACAFFI	-0.147799	0.245597	-0.601794	0.5663
NOB	-0.079559	0.147412	-0.539707	0.6061
NOD	-0.012311	0.022903	-0.537535	0.6076
C	21.51442	64.02221	0.336046	0.7467

R-squared	0.516365	Mean dependent var	16.10769
Adjusted R-squared	0.170911	S.D. dependent var	1.621250
S.E. of regression	1.476219	Akaike info criterion	3.920883
Sum squared resid	15.25455	Schwarz criterion	4.181628
Log likelihood	-19.48574	Hannan-Quinn criter.	3.867288
F-statistic	1.494743	Durbin-Watson stat	2.132335
Prob(F-statistic)	0.302922		

الملحق رقم (5-03)

Dependent Variable: NPLS_RC
Method: Least Squares
Date: 05/21/25 Time: 22:00
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	7.802630	2.167761	3.599396	0.0087
NCBB	32.67561	66.44126	0.491797	0.6379
ACAFFI	0.391320	1.193902	0.327766	0.7527
NOB	0.482343	0.716604	0.673096	0.5225
NOD	-0.327067	0.111338	-2.937605	0.0218
C	-115.2404	311.2264	-0.370278	0.7221

R-squared	0.873978	Mean dependent var	33.46000
Adjusted R-squared	0.783962	S.D. dependent var	15.43942
S.E. of regression	7.176231	Akaike info criterion	7.083464
Sum squared resid	360.4881	Schwarz criterion	7.344209
Log likelihood	-40.04251	Hannan-Quinn criter.	7.029868
F-statistic	9.709131	Durbin-Watson stat	1.541935
Prob(F-statistic)	0.004725		

الملحق رقم (5-04)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.763879	Prob. F(2,8)	0.4970
Obs*R-squared	2.084525	Prob. Chi-Square(2)	0.3527

الملحق رقم (05-05)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.118188	Prob. F(1,10)	0.7381
Obs*R-squared	0.140169	Prob. Chi-Square(1)	0.7081

الملحق رقم (5-06)

Dependent Variable: NPLR
Method: Least Squares
Date: 05/22/25 Time: 00:04
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	0.750443	0.726615	1.032792	0.3361
NCBB	-9.456737	22.27056	-0.424630	0.6839
ACAFFI	-0.095002	0.400186	-0.237396	0.8191
NOB	-0.005639	0.240200	-0.023477	0.9819
NOD	-0.091083	0.037320	-2.440623	0.0447
C	98.44366	104.3205	0.943666	0.3768

R-squared	0.764168	Mean dependent var	14.12923
Adjusted R-squared	0.595716	S.D. dependent var	3.783088
S.E. of regression	2.405413	Akaike info criterion	4.897358
Sum squared resid	40.50208	Schwarz criterion	5.158104
Log likelihood	-25.83283	Hannan-Quinn criter.	4.843763
F-statistic	4.536424	Durbin-Watson stat	1.677303
Prob(F-statistic)	0.036511		

الملحق رقم (5-07)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.172603	Prob. F(2,9)	0.8442
Obs*R-squared	0.480212	Prob. Chi-Square(2)	0.7865

الملحق رقم (5-08)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.909728	Prob. F(1,10)	0.3627
Obs*R-squared	1.000643	Prob. Chi-Square(1)	0.3172

الملحق رقم (5-09)

Dependent Variable: NNPLR
Method: Least Squares
Date: 05/22/25 Time: 00:30
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	1.047530	0.399293	2.623465	0.0342
NCBB	5.891144	12.23821	0.481373	0.6449
ACAFFI	-0.015955	0.219912	-0.072551	0.9442
NOB	0.026529	0.131996	0.200981	0.8464
NOD	-0.055819	0.020508	-2.721797	0.0297
C	-12.25623	57.32662	-0.213796	0.8368

R-squared	0.795505	Mean dependent var	5.765385
Adjusted R-squared	0.649437	S.D. dependent var	2.232508
S.E. of regression	1.321832	Akaike info criterion	3.699953
Sum squared resid	12.23069	Schwarz criterion	3.960699
Log likelihood	-18.04969	Hannan-Quinn criter.	3.646358
F-statistic	5.446122	Durbin-Watson stat	1.664655
Prob(F-statistic)	0.023160		

الملحق رقم (5-10)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.792077	Prob. F(2,8)	0.4855
Obs*R-squared	2.148756	Prob. Chi-Square(2)	0.3415

الملحق رقم (5-11)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.381149	Prob. F(1,10)	0.2671
Obs*R-squared	1.456249	Prob. Chi-Square(1)	0.2275

الملحق رقم (5-12)

Dependent Variable: PRNPLS
Method: Least Squares
Date: 05/22/25 Time: 00:50
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-5.521733	0.802945	-6.876848	0.0002
NCBB	-52.52074	24.61005	-2.134118	0.0702
ACAFFI	-0.579537	0.442225	-1.310501	0.2314
NOB	0.130214	0.265432	0.490571	0.6387
NOD	0.156937	0.041240	3.805453	0.0067
C	344.2095	115.2792	2.985877	0.0203

R-squared	0.959697	Mean dependent var	59.44231
Adjusted R-squared	0.930909	S.D. dependent var	10.11252
S.E. of regression	2.658098	Akaike info criterion	5.097136
Sum squared resid	49.45840	Schwarz criterion	5.357882
Log likelihood	-27.13139	Hannan-Quinn criter.	5.043541
F-statistic	33.33667	Durbin-Watson stat	2.242175
Prob(F-statistic)	0.000097		

الملحق رقم (5-13)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.819448	Prob. F(2,8)	0.2232
Obs*R-squared	4.064445	Prob. Chi-Square(2)	0.1310

الملحق رقم (5-14)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.653729	Prob. F(2,8)	0.1306
Obs*R-squared	4.387167	Prob. Chi-Square(2)	0.1115

الملحق رقم (5-15)

Dependent Variable: ROE
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 19:03
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-1.176792	0.847561	-1.388445	0.2076
NCBB	-17.07795	25.97751	-0.657413	0.5319
ACAFFI	0.034292	0.466797	0.073463	0.9435
NOD	0.043091	0.043531	0.989877	0.3552
NOB	-0.502489	0.280181	-1.793443	0.1160
C	122.4654	121.6847	1.006416	0.3477

R-squared	0.798131	Mean dependent var	20.22462
Adjusted R-squared	0.653939	S.D. dependent var	4.769575
S.E. of regression	2.805795	Akaike info criterion	5.205289
Sum squared resid	55.10742	Schwarz criterion	5.466035
Log likelihood	-27.83438	Hannan-Quinn criter.	5.151694
F-statistic	5.535193	Durbin-Watson stat	2.287775
Prob(F-statistic)	0.022216		

الملحق رقم (5-16)

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 19:16
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	0.093172	0.072890	1.278259	0.2419
NCBB	-1.767882	2.234044	-0.791337	0.4547
ACAFFI	-0.028113	0.040144	-0.700294	0.5063
NOB	-0.040144	0.024095	-1.666053	0.1396
NOD	0.005651	0.003744	1.509454	0.1749
C	11.51712	10.46478	1.100560	0.3075

R-squared	0.541973	Mean dependent var	1.882308
Adjusted R-squared	0.214811	S.D. dependent var	0.272310
S.E. of regression	0.241296	Akaike info criterion	0.298454
Sum squared resid	0.407567	Schwarz criterion	0.559200
Log likelihood	4.060051	Hannan-Quinn criter.	0.244859
F-statistic	1.656588	Durbin-Watson stat	1.786187
Prob(F-statistic)	0.262205		

الملحق رقم (5-17)

Dependent Variable: IM_GI
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 19:28
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	2.992592	1.152195	2.597297	0.0356
NCBB	-6.364892	35.31445	-0.180235	0.8621
ACAFFI	0.933684	0.634576	1.471352	0.1847
NOB	0.364388	0.380885	0.956688	0.3706
NOD	-0.044450	0.059178	-0.751133	0.4771
C	31.22561	165.4211	0.188764	0.8556

R-squared	0.853950	Mean dependent var	69.31692
Adjusted R-squared	0.749628	S.D. dependent var	7.622863
S.E. of regression	3.814266	Akaike info criterion	5.819411
Sum squared resid	101.8404	Schwarz criterion	6.080157
Log likelihood	-31.82617	Hannan-Quinn criter.	5.765816
F-statistic	8.185738	Durbin-Watson stat	2.174028
Prob(F-statistic)	0.007713		

الملحق رقم (5-18)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.497498	Prob. F(2,9)	0.2745
Obs*R-squared	3.245932	Prob. Chi-Square(2)	0.1973

الملحق رقم (5-19)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.083937	Prob. F(2,8)	0.3832
Obs*R-squared	2.345290	Prob. Chi-Square(2)	0.3095

الملحق رقم (5-20)

Dependent Variable: NIE_GI
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 19:48
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	0.515365	1.047907	0.491804	0.6379
NCBB	6.866171	32.11804	0.213779	0.8368
ACAFFI	-0.918119	0.577138	-1.590813	0.1557
NOB	0.014125	0.346410	0.040776	0.9686
NOD	0.060673	0.053821	1.127304	0.2968
C	18.56373	150.4484	0.123389	0.9053

R-squared	0.299955	Mean dependent var	33.67769
Adjusted R-squared	-0.200078	S.D. dependent var	3.166671
S.E. of regression	3.469026	Akaike info criterion	5.629663
Sum squared resid	84.23901	Schwarz criterion	5.890409
Log likelihood	-30.59281	Hannan-Quinn criter.	5.576068
F-statistic	0.599870	Durbin-Watson stat	2.406068
Prob(F-statistic)	0.703330		

الملحق رقم (5-21)

Dependent Variable: LA_TA
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 20:49
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-6.358363	1.890729	-3.362916	0.0120
NCBB	-43.46170	57.95030	-0.749982	0.4777
ACAFFI	-1.418767	1.041326	-1.362462	0.2153
NOB	0.068640	0.625025	0.109819	0.9156
NOD	0.098011	0.097109	1.009282	0.3464
C	347.3449	271.4527	1.279578	0.2415

R-squared	0.884241	Mean dependent var	33.71692
Adjusted R-squared	0.801556	S.D. dependent var	14.05061
S.E. of regression	6.259134	Akaike info criterion	6.809999
Sum squared resid	274.2373	Schwarz criterion	7.070744
Log likelihood	-38.26499	Hannan-Quinn criter.	6.756404
F-statistic	10.69409	Durbin-Watson stat	2.609751
Prob(F-statistic)	0.003556		

الملحق رقم (5-22)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.318346	Prob. F(1,10)	0.1588
Obs*R-squared	2.446635	Prob. Chi-Square(1)	0.1178

الملحق رقم (5-23)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.021520	Prob. F(2,10)	0.3947
Obs*R-squared	2.205384	Prob. Chi-Square(2)	0.3320
Scaled explained SS	3.077241	Prob. Chi-Square(2)	0.2147

الملحق رقم (5-24)

Dependent Variable: STA_STL
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 21:13
Sample: 2009 2021
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NATMS	-13.05910	5.570398	-2.344374	0.0515
NCBB	-67.11239	170.7311	-0.393088	0.7060
ACAFFI	-3.110104	3.067917	-1.013751	0.3445
NOB	0.816457	1.841426	0.443383	0.6709
NOD	0.150243	0.286100	0.525143	0.6157
C	607.1174	799.7444	0.759139	0.4726

R-squared	0.762032	Mean dependent var	78.48008
Adjusted R-squared	0.592054	S.D. dependent var	28.87155
S.E. of regression	18.44044	Akaike info criterion	8.971007
Sum squared resid	2380.349	Schwarz criterion	9.231753
Log likelihood	-52.31154	Hannan-Quinn criter.	8.917412
F-statistic	4.483135	Durbin-Watson stat	2.353070
Prob(F-statistic)	0.037568		